

المملكة العربية السعودية

بين الحربين العالميتين

السلطة والمتغيرات السياسية والاقتصادية
في ضوء تقارير المفوضية العراقية في جدة

تحقيق

د. عماد عبد السلام رؤوف

لا إله إلا الله محمد رسول الله







المملكة العربية السعودية

بين الحربين العالميتين

السلطة والمتغيرات السياسية والاقتصادية

في ضوء تقارير المفوضية العراقية في جدة

تأليف

الدكتور عماد عبد السلام رؤوف

المملكة العربية السعودية
بين الحربين العالميتين

السلطة والمتغيرات السياسية والاقتصادية
في ضوء تقارير المفوضية العراقية في جدة

تحقيق
د. عماد عبد السلام رؤوف





بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٢٠٠٥/١١/٢٥٧١)

٩٥٦,٦

رؤوف، عماد عبد السلام.

تاريخ المملكة العربية السعودية بين الحربين العالميتين، عماد عبد السلام رؤوف

عمان: دار الخزامى، دار دجلة، ٢٠٠٥.

( ) ص

ر.أ: (٢٠٠٥/١١/٢٥٧١).

الواصفات: /السعودية // الحرب العالمية ١٩١٤- ١٩١٨//

الحرب العاليمة ١٩٣٩- ١٩٤٥/

أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية



مُقَدِّمَة

كان تأسيس وزارة الخارجية العراقية[1]، يمثل تغييراً نوعياً مهماً في تاريخ علاقات العراق الخارجية بأقطار الوطن العربي المستقلة يومذاك، ودول الجوار الإسلامي، ودول العالم كافة، ومنظماته الدولية، فإثر تأسيس الوزارة المعنية بمثل هذه الشؤون، أخذت الحكومة العراقية بإنشاء ممثلياتها في الخارج تباعاً، وتعيين ممثلين لها، وموظفين فيها، وبذا أصبح للعراق، للمرة الأولى منذ قرون، من يمثله لدى حكومات دول عديدة، وغدا هؤلاء الممثلون أدواته في إدارة الشؤون السياسية بين حكومتهم وحكومات تلك الدول. وفضلاً على ذلك، فقد أصبح من أهم واجبات الممثل السياسي، تزويد حكومته بمعلومات دقيقة ما أمكن له ذلك عن الدولة التي يعمل فيها.

وكان طبيعياً أن تتخلف عن هذا العمل، مع مرور الزمن، أعداد كبيرة من التقارير والوثائق المهمة التي تسجل تفاصيل يومية وشهرية عن ثلاثة محاور في الأقل، هي:

أ- علاقات العراق بالدولة التي توجد فيها الممثلية، وتشمل المذكرات المتبادلة، والمفاوضات، والاتفاقات، وزيارات المسؤولين، والمشاكل المعلقة، ومنها مشاكل الحدود إذا ما كانت تلك الدولة تقع إلى جواره، وما إلى ذلك من شؤون.

ب- علاقات تلك الدولة مع الدول الأخرى، وتشمل المعاهدات والاتفاقات المشتركة، والتصريحات المختلفة.. الخ.

---

(١) تأسست وزارة الخارجية العراقية في سنة ١٩٢٤، بموجب الإرادة الملكية ذات العدد ٧٥٣ للسنة المذكورة، وأول وزير تولاها هو ياسين الهاشمي.

جـ- الأحوال الداخلية للدولة، وتشمل أحوال الحكم والاقتصاد والمجتمع والثقافة والرأي العام وكل ما يصل إلى ممثل العراق من معلومات يطمأن إلى صحتها.

ويمكن القول، استنادا إلى التقارير العديدة التي اطلعنا عليها، وهي التي تغطي الحقبة الممتدة من تأسيس وزارة الخارجية سنة ١٩٢٤ وحتى سنة ١٩٥٨، أن أولئك الممثلين، كانوا، بوجه عام، على مستوى عالٍ من الكفاءة، والثقافة، والإخلاص في أداء العمل، فقد جاءت تقاريرهم وافية، ومفصلة، وغنية بالمعلومات المهمة، التي تنم عما بذلوه في جمعها وتفحصها وأعدادها من جهود جدية، حتى زاد عدد بعض التقارير الشهرية على عشرات الصفحات، واستوعبت حوادث وعلاقات وتفاصيل متنوعة للغاية، ويُعد بعضها من الأسرار التاريخية التي لا تجد ما يعوضها بين مصادر المعلومات الأخرى. وهو ما يجعلها في مقدمة المصادر الأصلية التي لا يستغني عنها الباحثون والمؤرخون الذين يتصدون لدراسة تاريخ العراق، والوطن العربي، والقضايا العربية، والعلاقات بين العرب، في الحقبة المعاصرة من التاريخ الحديث.

وتحتل تقارير ومراسلات المفوضية العامة في مكة، ثم في جدة، أهمية خاصة بين مجموعات وثائق وزارة الخارجية، نظراً لطبيعة العلاقات المتشعبة التي سبقت إنشاء هذه الممثلية، والظروف التي رافقت عملها في العقود الثلاثة الأولى من تأسيسها.

لقد نشأت العلاقات بين الحكومة العراقية وحكومة نجد في جو سياسي يكتنفه الشك والريبة، فحركات الأخوان (الجيش العشائري السعودي) في تخوم أرض العراق، ورغبتهم في الهيمنة على عشائره، وإعلان حكومة آل سعود حدود بلادها الإقليمية بما يتجاوز في نظر العراق على أرضه الطبيعية- التاريخية، ودخول بريطانيا طرفاً رئيساً في جميع المؤتمرات والمفاوضات بين الطرفين، والمشاكل الموروثة بين الأسرتين الهاشمية والسعودية، كل ذلك أدى إلى أن تَحْفَل

المدة الممتدة من تأسيس الحكومة العراقية، وحتى تأسيس ممثليتها لدى حكومة آل سعود، بأنواع من التوتر السياسي، والمشاكل التي بدأت معقدة، وصعبة الحل في أحيان كثيرة.

وكان عام ١٩٣٠ إيذانا بتحسن ملحوظ في العلاقات المتردية، فإثر تمرد الأخوان على حكومة السعوديين، تخلصت العشائر العراقية من خطر كان يهدد مرابعها في العراق، بل تعاونت الحكومة العراقية مع حكومة آل سعود للقضاء على الأخوان، وبذا مُهد السبيل إلى توقيع معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق ومملكة الحجاز ونجد في ٧ نيسان ١٩٣١ وما تلاها من اتفاقات تنظم العلاقات بين الدولتين، وهو ما نَجَم عنه تأسيس القنصلية العراقية العامة في مكة في نهاية تلك السنة، وتعيين السيد ناصر الكيلاني سكرتيراً لها، في ٢١ كانون الثاني من السنة نفسها.

يضم المركز الوطني للوثائق، في دار الكتب والوثائق في بغداد، مجموعة كبيرة من الوثائق المتبادلة بين وزارة الخارجية العراقية، والقنصلية العامة في مكة ثم في جدة الممتدة من ١٩٣١إلى ١٩٣٩. ولا تغطي تلك المجموعة جميع ما صدر عن الجهتين المذكورتين من وثائق، فإن ثمة ثغرات واسعة في بعض السنين، ويمكن تصنيف الوثائق المتوفرة في كل سنة، على النحو الأتي:

١٩٣٠	وثيقة تمهيدية عن العلاقات بين الدولتين
١٩٣١	وثيقة واحدة
١٩٣٢	٦٦ وثيقة
١٩٣٣	١٢٤ وثيقة
١٩٣٤	وثيقة واحدة
١٩٣٦	وثيقتان
١٩٣٨	وثيقة واحدة
١٩٣٩	٣ وثائق.

فيبلغ مجموع هذه الوثائق إذا ٢٠١ وثيقة، وهي تغطي نحو اثنتي عشرة سنة، تنتهي في بدايات الحرب العالمية الثانية.

ويمكن تقسيم المجموعة إلى قسمين، الأول: يتناول في موارده الفترة الممتدة من أوائل ١٩٣١ حتى أيار من سنة ١٩٣٢، وهي المدة التي كانت القنصلية العراقية قد اتخذت فيها مقرها في مدينة مكة المكرمة، ويبلغ عدد وثائق هذا القسم ٣٠ وثيقة، والقسم الأخر: يختص بهذه القنصلية بعد ما انتقلت إلى جدة، ويبلغ عدد وثائق هذا القسم ١٧٧ وثيقة.

ومعظم الموضوعات التي تتناولها وثائق القسم الأول، تدور حول شؤون تأسيس مقر القنصلية في مكة والجهود الدبلوماسية والسياسية المضنية التي بذلتها القنصلية، والحكومة العراقية من ورائها، للإبقاء على المقر في هذه المدينة المكرمة، مقابل إصرار الحكومة السعودية على نقلها، كسائر الممثليات الأجنبية إلى جدة. وتوضح التقارير الدورية الحالة المالية للقنصلية، واتصالاتها بالمسؤولين السعوديين للحيلولة دون انتقالها إلى جدة، والمفاوضات التي جرت بشأن ذلك بين الملك عبد العزيز ونوري السعيد رئيس وزراء العراق، ومهمة عبد الله المضايفي في السعودية للغرض نفسه، وتدخل المعتمد السامي في الأمر.

وفي التقارير معلومات ذات شأن عن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للمدن السعودية، تتناول مثلا: حالة الطرق، والأمن، وسلطات المدن، وحركة الصادرات، وطرق جباية الرسوم الجمركية، وأسعار المواد الغذائية، وأثر الأزمة الاقتصادية العالمية في الضائقة المالية، ومساعي خديوي مصر السابق عباس حلمي في تأسيس أول مصرف وطني في الحجاز، وأحوال التعليم، وعدد المدارس، والنظام القضائي، ومسألة بيع السلاح وتهريبه، والحالة الصحية، وسعر صرف الريال، والعلاقات بين النجديين والحجازيين، وحالة الحجاز في ظل تطبيق عادات الوهابيين ومبادئهم على أهله، ومواسم الحج والتجارة، وأوقاف الحرمين

الشريفين، والصراع بين البريطانيين والأمريكيين على استثمار النفط، ومطالبه الملك عبد العزيز آل السعود بالخلافة..الخ

وفي التقارير تفاصيل مهمة عن العلاقات العراقية- السعودية، ومعلومات متنوعة عن علاقات السعودية بالأقطار العربية الأخرى، وبخاصة علاقاتهم مع الإمام يحيى، إمام اليمن، وسير المفاوضات والصراعات بين الطرفين، ومشاكل الحدود بينها، ودور مصر في أحداث الحجاز وعسير، والصراع السياسي بشأن ثورة الأدارسة في عسير، وما قيل عن نية الملك غازي للتوسط بين السعودية واليمن.

ومن ناحية أخرى، أولى مُعِدُّو التقارير أهمية فائقة لعلاقات السعودية بالدول الأجنبية، وبخاصة بريطانيا وإيطاليا وفرنسا، ورافقوا تقاريرهم بنصوص المعاهدات والاتفاقات التي كانت تُعقد بين بعض تلك الدول، والمملكة السعودية.

ولم تغفل التقارير أيضاً عن متابعة شؤون السلطة الداخلية، مثل قضية وراثة العرش، ووضع النظام الأساسي للمملكة، وتشكيلات الحكومة.

اعتمد مُعدُّو التقارير، بوجه عام، على كل المصادر المتاحة لهم في تثبيت معلومات تقاريرهم، وأهمها تلك المعلومات المستقاة من مشاهداتهم وانطباعاتهم الشخصية، ومن وجوه الحجازيين الذين كانت المفوضية حريصة على إبقاء صلاتها بهم قوية حتى في ظل أصعب ظروف المتابعة أو الملاحقة الحكومية السعودية. ويظهر أن أولئك الأشخاص كانوا من ذوي المتابعة الحسنة للأوضاع القائمة في البلاد عهد ذاك، وربما كانت مواقف أكثرهم غير منسجمة مع الخط الرسمي للدولة، لذا جاءت معلوماتهم غزيرة عن الثورات والانتفاضات العديدة التي عَمَّت البلاد في تلك الحقبة.

كما استقى معدو التقارير معلوماتهم أيضا من الأحاديث الرسمية، والجانبية، وهي الأكثر والأهم، والتي كان المفوَّضون العراقيون يديرونها في أثناء الحفلات الرسمية التي كانت تقام في المثليات العربية والأجنبية في جدة،

ويحـاولون، مـن خلالهـا، تَسَقُّط الأخبـار وتسـجيل انطباعـات الحكومـة الـتي يمثلونها عما كان يجري من تطورات.

وكانت الصحف السعودية، على الرغم من قِلّتها وكونها تمثل وجهة النظر الرسمية تماماً، تؤلف مصدراً آخراً من مصادر معلومات مُعِدِّي التقارير المذكورة. وفي الواقع فأن هؤلاء كانوا لا ينظرون إليها إلاّ بوصفها تمثل المرآة التي تنعكس عليها ما تريد الحكومة قوله لا ما كان يحدث فعلا على أرض الواقع. ولذا فإنهم كانوا حذرين في التعامل مع هذا المصدر. وكثيرا ما كانوا يُرسِلون بقصاصات من هذه الصحف مُرفقة بتقاريرهم تأكيدا لما نقلوه عنها في طَيّات تلك التقارير.

ومن جهة أخرى كان معدو التقارير يأخذون بعض معلوماتهم مما تنشره الصحف العربية والأجنبية التي تصل، بواسطة الممثليات العربية والأجنبية، إلى مجال اطلاع المفوضية العراقية. ويمكن القول بأن تعامل المفوضين العراقيين مع هذه الصحف كان يتسم بالحذر أيضاً، نظرا لإدراكهم أنها تمثل إلى حدٍ ما، وجهات نظر الدول الصادرة فيها، وربما قَوَّموا بعض تلك الصحف، ومدى موضوعية تلك الصحيفة أو تلك، في متابعة شأن من الشؤون.

ولعل أهم ما يؤاخذ به كُتّاب هذه التقارير، أنهم عبّروا، في كل ما كتبوا، عن وجهة نظر الأسرة المالكة الهاشمية مما كان يجري في المملكة العربية السعودية، وهي وجهة نظر لم تكن لتنسى أن الحجاز، حيث قُدِّر للقنصلية أن تؤدي عملها ، كان وطن الهاشميين الأول، فهي تنظر إليه، وإلى شعبه، بوصفه (الفردوس المفقود) التي قضت الأقدار أن تتركه هذه الأسرة بعد أن حكمته عدة قرون. وهكذا مضى القناصل العراقيون وهم يتلمسون من كل شيء حولهم ما يعزز فكرة مسبقة تؤكد شرعية الحكم الهاشمي في هذه الديار، وتنفي كل فكرة سواها، وتحت تأثير هذه الفكرة أيضاً كانوا

يعمدون، إرضاءً لرؤسائهم، إلى تفسير كل ما يحيط بهم، وكل خبر، أو رواية، أو حديث، على نحو سلبي تماماً، حتى أن بعض تلك التفسيرات جاء ضعيفاً ومتناقضاً أحياناً. وقد حاول أولئك القناصل أن يجدوا في الثورات التي زامنت تأسيس المملكة السعودية في سنيها الأولى سبيلاً للقول بأن فرص السعوديين في حكم البلاد، وبخاصة الحجاز، ليست كبيرة، وأن (شعب الحجاز) على حد تعبير القناصل العراقيين، ما زال يحن إلى حكم الأشراف الهاشميين، لكنه شعب مغلوب على أمره. وتشيع في تقارير المفوضية العراقية عبارات (التهكم) على أكثر ما يرد من أخبار تخص حوادث المملكة، وهو أسلوب غير مألوف بالطبع في تقارير الدبلوماسيين، وواضح أن ذلك كان لإرضاء المسؤولين في الخارجية العراقية، وفي البلاط الملكي خاصة. وهكذا فإن على الباحث، والقارئ اليوم أن يضع ذلك الموقف المسبق في حسبانه وهو يقرأ هذه التقارير.

والخلاصة فإن وثائق القنصلية العامة في جدة، بما تضمه من تقارير شهرية، ومراسلات متنوعة، تعد مصدراً أساسياً، وأصيلاً، لدراسة أحوال الجزيرة العربية بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وهي تصلح مادة غنية يمكن الإفادة منها في دراسة جوانب عديدة، ومهمة، من تاريخ تلك البلاد، وتطور أوضاعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية آنذاك. وهي مما لم يوظف في دراسة تلك الجوانب إلاّ قليلاً، وما تزال جوانب كثيرة منها بعيدة عن تناول الباحثين والمؤرخين.

الأسرة الحاكمة

لم تستأثر شؤون الأسرة المالكة باهتمام كبير في تقارير المفوضية العراقية، ولذا فإن الحديث عن هذه الشؤون لم يشغل هذه التقارير إلاّ قليلا، وبخاصة عند وصف لقاءات مباشرة جرت بين القائمين بالمفوضية وأفراد من هذه الأسرة. وعلى أية حال فإن بعض التقارير تناولت ملامح شخصية الملك عبد العزيز، وأخرى تطرَّقت إلى شخصية ولي عهده ونائبه الأمير فيصل، كما تحدثت عن العلاقات بين أفراد الأسرة حيثما توفرت المعلومات عن ذلك، ووصفت قصورهم، وبعض معالم الحياة فيها.

ففي التقرير المؤرخ ١٠ آذار سنة ١٩٣٢ وصف القائم بأعمال المفوضية أحد القصور الجديدة التي أمر ببنائها الملك عبد العزيز في مكة، وقصراً آخراً في مِنى، فقال[١].

(... ومما شاهدته في مكة قصر فخم المنظر مبني من السمِنت، هو قصر جلالة الملك الذي شيَّده حول بيت السقاف[٢] في مكة، الذي اشتراه الملك منذ مدة. وفي الحقيقة القصر الجديد بمثابة أجنحة مستقلة تحيط بالدار القديمة. وشاهدتُ قصراً آخر في مِنى، لإقامة الملك في زمن الحج وعند بقائه في مِنى).

وانتهز المسؤول العراقي فرصة لقائه بالأمير فيصل[٣]، نائب الملك، فسجل انطباعاته الشخصية عنه، وكان من المصادفات أن يكون مكتب هذا الأمير هو نفسه (ديوان) شريف مكة السابق الحسين بن علي، فأثار هذا لواعج المسؤول الزائر، إذ يقول في تقريره نفسه:

(١) الملفة ٧٤٨ الوثيقة ٥.

(٢) هو تحسين السقاف كما سيأتي.

(٣) تولى العرش سنة ١٩٦٤ خلفاً لأخيه سعود الذي تولاه قبله سنة ١٩٥٢.

(في مساء اليوم الذي قضيناه في مكة، ذهبت والسيد ناصر[1] إلى قصر الأمير حيث كنا على موعد، فانتظرناه مدة دقيقة في الديوان نفسه الذي طالما جلستُ فيه قَبلاً، ولو كان للجدران لسان لنطقت بأمور هي روح القضية العربية الأولى. ولكن لله في خلقه شؤون! جاء الأمير وصافحنا مصافحة كلها وِد. والأمير فيصل يستطيع أن يكون صميمياً يقول ما في نفسه لو شاء. وقد جمع في نفسه الشيء الكثير من العناصر الخُلُقية التي تؤهله أن يكون رجلاً سياسيا فَذّاً: ساكناً، هادئاً، حليماً، ومن وراء الهدوء تشعر بقوة نفسية كامنة كثيراً ما يحاول الأمير أن يبعدها عن مظهره،. وهو إذا تكلم يَزِن كلماته ومعانيها بميزان دقيق ، يتحاشى ذكر ما قد يمس العواطف والذكريات ولو من بعيد. وإذا سمع من مخاطبة أمراً جوهرياً يتعلق بالملك وسياسته، أو بجلالة والده، ترى في عينيه بريقاً عصبياً مضطرباً، فهو إذاً حساس إلى درجة فائقة. وبنيته الجسمية عصبية المزاج، وهو خفيف الوزن، أصفر اللون، علائم التعب بادية عليه، ولكنه محبوب الطلعة، معتزا بأعمال جلالة والده من دون أن يتظاهر بالفخر. وقد تَبَيَّن لي من حديثه أنه يشعر باحترام وتقدير حقيقيين نحو جلالة سيدنا ويتمنى لو يتم التقارب بين المَلِكيَن.

هذا ما اكتبه إليك الآن راجياً أن تُطلع جلالة سيدنا عليه في مزيد التحية والاحترام).

وتطرق التقرير المؤرخ في ٣٠ حزيران من السنة نفسها إلى بعض التفاصيل الخاصة بالأسرة الحاكمة، وخاصة العلاقة بين أمراء هذه الأسرة والتنافس الذي بدأ بالظهور بين الأميرين فيصل وسعود، مما أخذ يهدد بتقسيم المملكة بينهما، ويسجل التقرير أن سعود كان أكثر انغلاقاً من أخيه، يقول[2]:

---

(١) هو السيد ناصر الكيلاني سكرتير القنصلية العراقية العامة في مكة ووكيل القائم بأعمال المفوضية الملكية العراقية والقنصل العام.

(٢) الوثيقة ٧٤٩ الوثيقة ٧.

(الملك عبد العزيز وأقاربه وأولاده، سياسته، ورعاياه إذا ما عددنا التواتر قاعدة للتثبيت من صحة الأمور فلا مندوحة من التسليم بأن أغلب أقارب الملك عبد العزيز بما فيهم إخوانه غير مرتاحين، وهو يرتاب منهم ولا يسمح بمقابلتهم من دون أن يكون له رسول مع الزائرين، أما أولاده، فباستثناء سعود وفيصل الذي أمَّرَ الأول في الرياض والثاني في مكة، لا يحبونه؛ والمنافسة بين سعود وفيصل في ازدياد ونمو فكرة نجد لسعود والحجاز لفيصل آخذة في الانتشار ولاقت التأييد من بعض الأحزاب، وقيل من بعض الدول الأجنبية أيضاً، ففيصل الذي عرف أن الحجازيين ملكوا الحكم (الاوتوقراطي) و(الشرعي الكاذب) يحاول باشتراكه بلعبة (الكرة) مع وجهاء جدة وبالليالي الساهرة التي يقيمها متخفياً في دار تحسين السقّاف في مكة أن يبرهن أنه رجل متساهل و (ديمقراطي) في آن واحد، وحزبه كبار السوريين وفريق من تجار جدة، أما سعود فيرغب في حكم الحجاز، وله دعاة فيه، وأغلبهم يبشرون بأن غاية سعود إبعاد العراقيين والسوريين من الخدمة وإناطتها بأهل البلاد، ولم يفته تطمين الحجازيين بأنه رجل متساهل، وأنه طالما تشاحن ووالده للشدة التي يبديها مع الحجازيين؛ أما أهل الحجاز الأقحاح الذين عليهم المُعَوَّل في الملمات فهم لا يرتاحون لا لهذا ولا لذاك، وغايتهم، كغاية كل شعب شريف، يعرف ما له وما عليه).

وينتقل كاتب التقرير إلى بعض تفاصيل حياة الملك عبد العزيز الخاصة، فيقول:

(عده انتقلنا إلى العائلة السعودية، فأخبرني أن الملك عبد العزيز تزوج أكثر من (١٥٠) امرأة، أظنه بالغ، ولكنه بالغ عندما روى لي أن كان للملك ما ينوف على الألف جارية، فتذكرت المبالغة في رواية الأوقات البغدادية[1] المؤرخة ٢ تموز ١٩٣٢ وبعدد ٦١٦٥ التي جاء في العامود الأول منها إن أولاد ابن سعود

---

(١) جريدة بالإنكليزية كانت تصدر ببغداد.

يبلغون (١٣٠)، وقولها عن الأمير فيصل أنه خطيب ماهر في اللغة الإنكليزية ويتقنها أحسن من كثير من أبنائها الخ).

وحينما جرى تبديل اسم مملكة الحجاز ونجد إلى المملكة العربية السعودية، وترددت إشاعات عن تأسيس نظام دستوري للبلاد، رأى القائم بالمفوضية أن أوضاع البلاد، والأسرة الحاكمة، أبعد ما تكون عن تحقيق هذا النظام. فقال:

(لم يطرأ حادث جديد على الوضعية السياسية في هذه البلاد بعد إعلان توحيدها غير أني علمت من وكيل الخارجية أن مجلس الوكلاء مهتم بأمر سَن الدستور كما سيتضح لفخامتكم بعد ذلك من وصف مقابلتي له، ولكني غير واثق من أن الدستور المنتظر سيحول دون الأعمال الكيفية، ويُقيِّد حرية الأمراء والوزراء الذين يعدون البلاد ملكاً لهم يتصرفون بها تصرف المالك بملكه. ولو فرضنا وسلمنا جدلا بأن هذا الدستور سيحدد حرية الشيوخ والأمراء فهل يا ترى سيقضي على دكتاتورية عبد الله بن سليمان وزير المال؟ أنني لا اعتقد ذلك لأن تقييد أعمال وزير المال معناها خسران الشيوخ والأمراء المال الذي يجمعه من جهات عديدة؛ فمن استدانة، إلى مصادرة، إلى جمع واردات الدولة وتسليمها لهم لصرفها على مصالحهم الخاصة، فعليه أني مرتاب في نجاح الحكم الدستوري وتأمين تطبيقه في هذه البلاد إن بقيت الأمور على ما هي عليه).

وكشف القائم بأعمال المفوضية عن تفاصيل حفلة (جلوس) الملك عبد العزيز، ولاحظ أن الحفلة كانت دعوة عشاء، بينما كان الشهر رمضان، فسجل في تقريره بداية الاختلاف بين التقاليد الحكم المستجدة، وتقاليد الشريعة التي كانت تدعو إليها الأسرة في المراحل الأولى من تأسيس المملكة بحسب وجهة نظره. فقال[1]:

---

(١) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ٢٧.

(يوم عيد جلوس الملك عبد العزيز عَدّت حكومة ابن السعود يوم الثامن من كانون الثاني عيداً لجلوس الملك، وقيل إن قبل بضع سنوات اعترض العلماء الوهابيون على هذا العيد كونه (بدعة). وأعلن على أعمدة صحيفة أم القرى أن لا يتكرر الاحتفال بهذا العيد، ولكن ظل الإعلام المذكور حبراً على ورق إذ في ١٩٣٣/١/٨ دعا أمير جدة رجال السلك السياسي والقنصلي مع بعض الجاليات الأجنبية وعدداً قليلاً من أعيان البلد لتناول طعام العشاء في الساعة الثامنة زَوالية مساءً مع الأمير فيصل في قصر الأخضر، فحضرنا الدعوة باللباس الرسمي، وتَصَدَّر المائدة الأمير فيصل وعلى يمينه عميد الهيئة السياسية، ثم رجال السلك بحسب الدرجات والقدم، ثم رجال الجالية الأجنبية، فالأعيان. ومما يذكر عن تلك المائدة الصامتة تقريباً أن الأمير الذي وقع بين تروكولوف[1] وراين شل [كان] ينتهز الفرصة ليتحفني ببعض الابتسامات والإشارات التي لم أفهمها إلاّ أنها جلبت نظر بعض الزملاء كالفرنسي والمصري، فسألوني عن معناها، فقلت على البعد هو الباعث لتلك الأوضاع[2].

وجَّهتُ في يوم الجلوس برقية تهنئة للملك عبد العزيز، قدمت صورة منها لجنابكم مع صورة من الجواب الذي تلقيه، ثم صدرت جريدة أم القرى بتاريخ ١٩٣٣/١/١٣ ولم تذكر عن الاحتفالات بعيد الجلوس شيئاً، ولكنها ذكرت الفقرة الآتية: "وفي غروب اليوم التالي (الأحد) أقيمت مأدبة إفطار في القصر الأخضر رأسها سموه وحضرها وزراء الدول المفوضون وقناصلهم وكبار موظفي الحكومة". سَمَّت أم القرى العشاء إفطاراً، ولكن ذلك لم يفت المدعوين بل وسائر الناس فانتقدوا الحكومة المتبجحة بالإسلام ولم تحترم رمضان. وفي الجريدة المذكورة نفسها نشرت برقيات تهاني الملوك جورج الخامس فكانت

---

(١) الوزير المفوض لإتحاد الجمهوريات السوفيتية في المملكة العربية السعودية..

(٢) كذا والعبارة غير مفهومة.

حديث المحافل السياسية أولاً لأنها جاءت معلولة بالنسبة لغيرها، ولأن فقرتها الأخيرة كانت كما يلي: "وفي الوقت نفسه أحدد لجلالتكم تأكيدات صداقتي الوحيدة"، والحقيقة أنا أيضاً ولم أفهم القصد من الوحيدة. أما الفقرة الجوابية على فقرة جلالة ملك بريطانيا فكانت "وانتهز هذه الفرصة لأؤكد لجلالتكم صداقتي الذاتية الواقعة الخ" وصعب جداً حل المراد من كلمة الذاتية الواقعة. وإذا لاحظنا صورة برقية الملك عبد العزيز المرسلة لجلالة مولانا الملك الواردة طي كتابكم المرقم ٣٠٢ والمؤرخ ١٤/١٣ كانون الثاني ١٩٣٣ نجد أن الفقرة الأخيرة منها وردت كما يلي: (أن يحفظ الأخ وبيته بالسعادة والرفاه) والحال أن جريدة أم القرى نشرتها بالصورة الأتية:(يحفظ الأخ ويبقيه الخ).

وحينما بويع الأمير سعود ولي عهد للملك عبد العزيز، لم يكتف تقرير المفوضية بتسجيل الخبر، وإنما وصف مشاعر فئات الشعب تجاه هذا الحدث، فمنهم من ساءه الحدث بوصفه يدل على استمرار حكم الأسرة، ومنهم من ساءه لأنه أكثر ميلاً للأمير فيصل الذي كان يبدو أكثر تحرراً ومرونة. يقول[1][2]:

(جدة المفوضية الملكية العراقية

سريالموضوع- تقرير شهر مايس ١٩٣٣

ولي عهد المملكة العربية السعودية

عندما أُذيع البلاغ الرسمي رقم ٣ تاريخ ١٦ محرم ١٣٥٢ المتعلق ببيعة الأمير لولاية العهد لاحت لنا بين صفوف الأمة ثلاث نزعات الأولى (واكثر أصحابها ليسوا من الحَضَر) الحزن العميق لمجرد شعور إمكان دوام دولة....[3]نجد. الثانية، وعلى رأسها نائب الحرم وأغلب الدخلاء، الأسف على كون البيعة لم تكن

---

(١) الملفة ٧٥١ الوثيقة ٣٤

(٢) الملفة ٧٥١ الوثيقة ٤٩.

(٣) مخرومة في الأصل.

للأمير فيصل ذلك الشاب المرن الهين الذي يسير بإرشاد الحمزة[1] وأشياعه في ضوء صداقة بعض المفوضيات. الثالثة، وعلى رأسها الأمير محمد بن عبد الرحمن[2] في الظاهر، والفريق القليل الموالي للملك عبد العزيز من ذوي الحيثيات في نجد مع نفر من أهالي الحجاز، مغتبطون ببيعة الأمير سعود لأنه أنضج إخوانه، ولأنه متصف بالأخلاق الفاضلة البدوية، ولأنه فوق ذلك لا يود عسف الرعية وشديد الكره للدخلاء وعارف بدخائلهم ولا يهضم تزلفهم ولا ينظر إليهم إلاّ كالمرتزقة الفتاكة بالبلاد، وهو صريح بشعوره هذا من دون محاباة.

بويع هذا الأمير بولاية العهد في الطراز الذي بويع به يزيد بن معاوية للخلافة، وعلى هذا النمط أيضا كان قد بويع الأمير أحمد ولياً للعهد في المملكة اليمانية، وعلى المنهج عينه بويع الأمير فضل وليا للعهد في مملكة الحج.

يظهر على ما بلغني أن الملك عبد العزيز لن يتأخر هذه المرة كثيراً في الحجاز كسابق عادته، وربما قضى بضعة أيام في الطائف، ثم يزور جدة، ويتوجه إلى الرياض، فتنقل الحكومة من مكة إلى الطائف؛ وعلمت من مصدر موثوق أن وزير المال دفع لأحد البيوت التجارية عشرة آلاف جنيه إنجليزية ذهباً لشراء ريالات المسماة فرنسة والمعتبرة العملة الوحيدة في نجد، وقد يصطحب الملك عبد العزيز هذا المبلغ معه ليوزعه أثناء سفره بين القبائل. هذا ما تيسر لي تقديمه في هذا التقرير وتفضلوا بقبول فائق الاحترام).

وفي التقرير المؤرخ في ١٥ مايس ١٩٣٣ يصف وكيل القائم بأعمال المفوضية اختيار سعود ولياً للعهد بأنه سيكون إيذاناً بفتن عديدة ومكائد لا حصر لنا. ويقول[3].

---

(١) يقصد فؤاد حمزة، وكيل الشؤون الخارجية في المملكة العربية السعودية.

(٢) هو أخو الملك عبد العزيز، شارك مشاركة فعلية في إنشاء المملكة العربية السعودية، ثم آثر العزلة حتى وفاته سنة ١٣٦٢هـ/١٩٤٣م.

(٣) الملفة ٧٥١ الوثيقة١.

(وزارة الخارجية

بغداد

سري ومستعجل

نقدم بطيه صورة بثلاث نسخ من البلاغ الرسمي رقم (٣) المؤرخ ١٦ محرم ١٣٥٢ المنشور في جريدة أم القرى الصادرة في ١٩٣٣/٥/١٢ المتعلق بتنصيب الأمير سعود وليا للعهد في المملكة العربية السعودية.

والبلاغ المنوه به جاء غاية في الغموض، إذ المادة السادسة من الأمر الملكي رقم ٢٧١٦ والمؤرخ ١٧ جمادى الأولى ١٣٥١ هي كما يأتي: على مجلس وكلائنا الحالي الشروع حالاً في وضع نظام أساسي للمملكة ونظام لتوارث العرش ونظام لتشكيلات الحكومة وعرضها علينا لاستصدار أوامرنا فيها- فنظراً للمادة المذكورة، أن لمجلس الوكلاء وضع نظام توارث العرش، فوضع نظام الوراثة والبيعة المنوه بها في البلاغ الملمح إليه بولاية العهد شيء آخر، فالنظام يحتاج إلى قرار مجلس الوكلاء ومصادقة الملك عليه، أما البيعة فتكون باختيار المبايعين، والحال أن البلاغ الرسمي رقم ٦ يقول من جهة فقد وضع مجلسا الوكلاء والشورى بالاتفاق قرارا خاصا بولاية العهد وكيفية إعلانها، ثم يقول: وتجري مراسيم البيعة، فلم نستطع أن نوفق بين نظام توارث العرش وبين قرار مجلسي الوكلاء والشورى بالاتفاق وبين مراسيم البيعة، ونحن معذورون على ذلك لأن ليس في وسع أحد في هذه المملكة أن يتفرس الأمور بمنظار المنطق، لأن للحكومة العربية السعودية قابلية عجيبة في الابتكار.

وكل ما نستطيع تخمينه في الوقت الحاضر أن كلمة بيعة يراد منها تخفيف وطأة إسناد ولاية العهد للأمير سعود على أخوة الملك وبقية أبنائه، إنما الذي نعلمه حقا أن إسناد ولاية العهد للأمير سعود ستكون مهما أحكمت التدابير فاتحة فتن ومكائد خطيرة عاجلاً أو آجلاً وسأوافيكم بتفصيلات البيعة المنوه بها في أسرع ما يمكن).

وقد أرفق كاتب التقرير ما كتبه بجملة من البيانات الرسمية حول (بيعة سعود) منها:

(حوادث محلية

بلاغات رسمية

- رقم ٣-

تنفيذاً لمنطوق الأمر الملكي الكريم رقم (٢٧١٦) تاريخ ١٧ جمادى الأولى ١٣٥١ الذي صدر بمناسبة توحيد أجزاء المملكة العربية السعودية، فقد وضع مجلسا الوكلاء والشورى بالاتفاق قراراً خاصاً بولاية العهد وكيفية إعلانها، ورفع إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم للموافقة عليه، وستعلن الإجراءات الخاصة بذلك، وتجرى مراسيم البيعة باسم حضرة صاحب السمو الملكي سعود أكبر أنجال حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ولياً للعهد يوم الاثنين المقبل).

وفي التقرير المؤرخ ١٨ مايس نُسخ من جريدة سعودية تضمنت وقائع مبايعة سعود، وذلك على النحو الآتي[1]:

(وزارة الخارجية الجليلة

بغداد

إلحاقاً بكتابنا المرقم ٢٧٤/٤٦٠ والمؤرخ ١٩٣٣/٥/١٥ نقدم بطية صورة بثلاث نسخ من الصحيفة الثانية من جريدة صوت الحجاز الصادرة في ١٩٣٣/٥/١٥ المحتوية على تفصيلات مراسم البيعة بولاية العهد للأمير سعود التي جرت في مكة مع نص البيعة.

أما في جدة فقد أطلقت المدافع إيذانا بانتهاء البيعة في ١٩٣٣/٥/١٥ وتوجه فريق من وجهاء البلد إلى دار الأمارة مهنئين ومعهم (مضابط) البيعة موقعة من سائر طبقات الأهالي).

---

(١) الملفة ٧٥١ الوثيقة ٣٢.

وإذا كان ما نقله المسؤول العراقي مستمداً من الصحف بالدرجة الأولى، فإنه نقل معلوماته هذه المرة من البيان الرسمي[1]، على النحو الآتي:

(وزارة الخارجية	الرقم ٥/٣/٢
مكة المكرمة	التاريخ ٢٦ محرم ١٣٥٢

حضرة نائب القائم بالأعمال

أتشرف بإحاطة حضرتكم علماً أنه بموجب المادة السادسة من الأمر الملكي الكريم الصادر في ١٧ جمادى الأولى ١٣٥١ قد قرر مجلس الوكلاء بالاشتراك مع مجلس الشورى مبايعة حضرة صاحب السمو الملكي الأمير سعود النجل الأكبر لحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بصفته ولياً لعهد المملكة العربية السعودية.

وقد جرت مراسيم أخذ البيعة يوم الاثنين الواقع في (٣٢٠ محرم ١٣٥٢) وقد أقرّ حضرة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل على رأس وفد منتدب لإبلاغ البيعة إلى حضرة صاحب السمو الملكي ولي عهد المملكة، وأنه ليسرني أن أبلغكم خبر إتمام البيعة بولاية العهد لسمو الأمير سعود على الوجه الذي أشرت إليه.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام

(التوقيع)

فؤاد حمزة

---

(١) الملفة ٧٥١ الوثيقة ٣٢.

١. الثورات الداخلية

رصدت المفوضية العراقية في جدة باهتمام بالغ أخبار الثورات والانتفاضات التي قامت على الحكم السعودي في شمالي وجنوبي شبه الجزيرة العربية، وتابعت أصداءها الدولية، كما عُنيت بتقدير آثارها على الحياة السياسية في الداخل، فضلا عن انعكاساتها على الحياة الاقتصادية. ولذا فليس غريباً أن تحتل مثل هذه الأخبار فقرات مطولة من التقارير الدورية للمفوضية، والبرقيات والرسائل المستعجلة. ومن الواضح أن كُتّاب هذه التقارير والرسائل كانوا يَرَوْن في الثورات والانتفاضات المذكورة مقدمات لانهيار الحكم السعودي في الحجاز، أو في الأقل دلائل تشير إلى ما كان يمر به من أزمات سياسية حقيقة.

حركة ابن رفادة

ففي ١٨ تموز سنة ١٩٣٢ كتب القنصل العراقي العام في جدة إلى وزارة الخارجية العراقية واصفاً ما سماه بالإرهاب والإجراءات الاستثنائية التي كانت تقوم بها السلطة السعودية ضد المواطنين الحجازيين، لينقل منها إلى الحديث عن ثورة ابن رفادة[١] التي قامت آنذاك على الحكم السعودي، ويلاحظ الكاتب أن الإجراءات السعودية تفوق كثيرا ادعاءاتها عن قلة شأن الثورة المذكورة، فيقول[٢]:

---

(١) هو حامد بن سالم بن رفادة، من أهل الحجاز، ثار سنة ١٣٤٧هـ/١٩٢٨م، واضطر إثر فشل ثورته أن يلتجئ إلى مصر، وتنقل بينها وبين شرقي الأردن، ساعياً للحصول على دعم مشروعه في استئناف الثورة، واستطاع بالفعل أن يتم استعداداته، وارتحل إلى العقبة، ومنها دخل إلى الحجاز، معلناً الثورة على حكومة الملك عبد العزيز، ولكن الملك استطاع القضاء على حركته في معركة فاصلة جرت بين سفوح جبل (شار) بالقرب من مويلح وضبا، وذلك في أواخر ربيع الأول سنة ١٣٥١هـ/١٩٣٢م، وكان من نتائج هذه المعركة أن قتل ابن رفادة و٣٧٠ من أعوانه. الزركلي، الأعلام ج٣ ص١٦٦.

(٢) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٩.

(سري ومستعجل)

بعد التحية..منذ شهر والحكومة هنا قائمة بالإرهاب، فمن نفي و....[1]وحبس وتوقيف وفَرْش (أي الضرب بالسياط علناً) وتنفيذ عقوبات الإعدام وكبس المنازل ليلاً وتفتيش البريد (سانسور) على جميع الصحف والكتب الخصوصية وذلك من دون سابق إعلان؛ وبهذه المناسبة أعرض أنهم غالبا ما يتجرءون على الكتب الرسمية أيضاً.

ثم مضاعفة عدد الجواسيس حتى أصبح من المتعذر على ثلاثة أشخاص أن يمشوا معا من دون أن يعرضوا أنفسهم للتعقيب، وأحاطوا الأجانب والمفوضيات بالعيون والأرصاد (وقسط من هذه المفوضية أوفر)؛ وبظل هذه التدابير الصارمة باشروا بإحصاء نفوس الرجال فقط والإحصاء يجري بسرعة غريبة ومن أرادوا تسميته حجازياً فلا مفر له من ذلك إلا بشق الأنفس، ومن جهة أخرى جددوا المساعي بإرسال القوات إلى الجهة الشمالية وحتموا على شركات السيارات (السُّخرة). وفي ارساليتهم مع العتاد يلاحظ وجود كمية من الأسلاك الشائكة هذا برغم ما يكررونه في البلاغات الرسمية أن ليس في الشمال إلا (شرذمة) سيقضي عليها في محلها. والواقع على ما يظهر أن الإرهاب ليس متأتياً من(حركة ابن رفادة) البسيطة بل قد تكون الأسباب محلية أو جهل حقيقتها مهما. أعرض ذلك إجمالاً بهذه الحالة وإذا ما تسنى لي تقديم التقرير الشهري أسجل الحوادث بالتفصيل).

وعلى الرغم من قضاء السلطة السعودية على الثورة وقتل ابن رفادة نفسه، فإن القنصل العراقي كتب في تقريره لشهر آب ما يدل على الثورة تبقى في نظرة مؤشراً على أنه لا يمكن لحكم آل السعود أن يستمر في الحجاز. ومع أن كاتب التقرير يعلن عن تأييده للوحدة العربية، إلاّ أنه لا يرى في سيطرة السعوديين النجديين على الحجاز أي معنى من معانيها. يقول[2]:

---

(١) كلمة غير واضحة

(٢) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ١٣.

ليس عندي ما أزيده عن حركة ابن رفادة، فقد قلتُ في تقرير شهر تموز ١٩٣٢ قبل أن يصبح رأسه كرة لصبيان (ضبا) (إنها حركة حمقاء)[١]، ولكن من الواجب تتبع سبب ومسبب تلك الحركة لا اقصد التطفل والتقدم إلى أي حجازي يأبى حكم آل مقرن والنجديين على الأخص، إذا سلمنا بأن الرقي في الحجاز أعرق منه في نجد، ونعلم بأن النجديين والوهابيين ينظرون إلى سواهم كالخوارج، فهم بهذا الاعتبار يوافقون(أرسطو طاليس) الذي كان يرى أن الباري خلق البرابرة لأن يكونوا عبيداً، ويستحسن قتلهم ونهب أموالهم فغير اليونانيين خوارج، وهذا ما يعتقده النجدي اليوم فليس في وسعي إبداء أي رأي عن الذين يريدون التحرير. إما النصح والإرشاد بالصبر على كل حال في سبيل ما يسمونه (قضية عربية) (وحدة عربية) فأني لا اسمح لنفسي بالإصغاء إلى ذلك، أولاً: لأني (لا أقول اعتقد) بل (أشك) في إخلاص أصحاب هذه الدعوة في الأخص منهم الذين يشيرون بمثل هذه المبادئ بغير بلادهم التي ولدوا ونشأوا فيها. ثانياً: لأن وحدة البلاد العربية وأن بدت جميلة فأنها لا تخلو من خطر كبير، فلو جاز مثلا للبنان أن يحكم نجد فمعنى ذلك أنه يأخذ على عاتقه بأن عبر ثلثي أبنائه المنورين في سبيل تطبيق نظام مدني في الغطغط[٢]، أو على الأقل يوجب عليه أن يعود نفسه على التأخر والانحطاط ليتمكن من التقريب بينه وبين العجمان، أو أن يسن قانونين أو ثلاثة تحت ظل دستور واحد، الأمر الذي لا يخلو من حيف يشين العدل. ومع هذا كله ترى في عصرنا الحاضر رغم ما هو مسلم بعرف القانون الدولي بأن القبائل المتوحشة مهما اشتدت قوتها لا تعد دولة، بل القبائل الرحالة المتمدنة قليلا لا تكون دولة في لغة القانون الدولي، أقول مع هذا نرى الدول العظمى تقدمت وعقدت المعاهدات والاتفاقات مع الذين يدخلون في ضمن

---

(١) أخذ رأسه إلى ضبا حيث لعب صبيانها برأسه، قبل أن يعلق في سوقها.

(٢) كذا هي العبارة في الأصل.

الصنف الذي بيَّنا، ولما كان كذلك فلا بأس من هدف لحلف عربي، فإذا ما سارت الخُطا على هذا الأساس فمعناه أن لكل قطر أن يحكم نفسه بنفسه وينهض بقدر استطاعته، ولا مانع أيضا من التمسك بنظرية التوازن ليس لأغراض كالتي كانت تدفع ريشيليو إلى ذلك، بل لإظهار المساعدة العنصرية بالفعل، فما يضر السوريين إذا تساهلوا بشيء من الممالك إلى اللبنانيين، وما يضر النجدي إذا ساعد شرقي الأردن أن تتوسع قليلاً، هذا تعاون فعلي ويفيد في المستقبل وينمي روح التآخي. لا الاحتجاجات الشديدة لأن مدير الأمن العراقي عقّبَ اللصوص بضع أذرع داخل الحدود النجدية. أنه حتى العرف يجيز أحيانا تجاوز الحدود دفاعاً عن النفس على أن لا يكون بسوء قصد. ولا أريد بهذا أن أبرر الثورات أو الفوضى بل غايتي أن أقول الأوفق لليماني مثلا أن لا يطمع بنجد إذ ليس من نص يحتم التدخل ببيت الأخ بقصد الإعمار وبيت المعمر يحتاج إلى الترميم. سرى ابن رفادة قاصداً ولا شك إحداث ثورة واسعة النطاق في الحجاز ففشل وذُبح أكثر أعوانه صبراً، ثم تعقّب السيف الأبرياء. أما الصحف في مملكة الملك عبد العزيز فتتهم شرقي الأردن وتعرض بمصر أيضاً والصحف المأجورة للسوفيات في فلسطين ومصر وسوريا فتغمز الإنجليز؛ أما المثليات الأجنبية في جدة فتحكم بأن الحركة إنجليزية بحتة، ويعزون الفشل إلى عدم انتصار القبائل إلى ابن رفادة بخلاف ما كان يؤمل المتين[1]. ولكن ليس عند هؤلاء قصة تستحق الذكر، فمن قائل بريطانيا تشتغل منذ سنة تقريباً بمفاوضات سرية مع ابن سعود فسئمت المماطلة، وآخرون يقولون ان للجوف ذِكراً في هذه المفاوضات، وان هناك رغبة بتأمين بعض التوسع في أطراف العَقَبَة، وأن لزيارة السير اندرو راين لفلسطين وشرقي الأردن علاقة بهذه الفتنة، فلم أتمكن من التثبت من الحقيقة، ولكن يمكن القول بأن أصحاب الراية باتهام الإنجليز هي المفوضية السوفياتية في

---

(١) كذا في الأصل.

جدة.....[1]بك الوزير للجمهوريات الروسية، رجل ذكي نشيط يقضي اكثر أوقاته في داره المخصصة في مكة ويتصل بأولي الأمر ويذيع ويعالج مواضيع عدة منها كل ما يستوجب الإغاظة من بريطانيا، ويظهر أنه يلاقي بعض النجاح في خطته تلك. وبظني أنه ممن الخطأ الاعتقاد أن بريطانيا تحتاج لمثل هذه الطرف مع الملك عبد العزيز، فقد صرح لي أحد كبار رجال الدولة، وهو من صميم نجد، أن حكومته لا يمكنها أن تأتي بعمل يزعج بريطانيا، وعند عدم الركون للمخالطة ينبغي التسليم بأن هذا القول لا يخلو من حقيقة، وأن أول من يؤيد مدعاي أولئك الذين يعدون أن الحكومة البريطانية وحدها تغل أيدي أعداء حكومة الملك عبد العزيز من العمل ضده. والخلاصة أن لا أجزم بأن بريطانيا لَوَّثت يدها بجريمة إغراء رجل بسيط على اقتحام الموت، بل أن هناك نفوساً جاهلة تأبى الضيم دبرت ما بوسعها ولم تفلح؛ وأني أرى أن حادثة مقتل ابن رفادة واتباعه أول كلمة تنطلق بعدم إمكان بقاء الحجاز على ما هو عليه، مع العلم بأن لن يهتم بشؤونه إلا الذين يحسبون أن ليس لهم ملجأ غير هذا الوطن، أما الذين فُطروا كالبدوي، ويحسبون الوطن ظِل الخيمة فسيقتصر أكثرهم الوقت بالوعظ ويتسامحون بما يسجل عليهم التاريخ من شهامة أو غيرها.

ومما يؤيد ما ذكرته عن العلاقة السوفياتية حول حركة ابن رفادة ما جاء في جريدة العراق عدد ٣٧٥٧ بتاريخ ٨ آب ١٩٣٢ أن الشيوعيين في فلسطين كتبوا على أحد الأعمدة ليسقط ابن رفادة يد الاستعمار! ثم دارت إشاعة قوية في الأوساط السياسية أن جلالة مولاي الملك يرغب في التوسط بين ابن سعود وسمو الأمير عبد الله لتحسين العلاقات بينهما والكل يثني على ما يتكرم به صاحب الجلالة من مساع لخدمة الأمة العربية، كان هذا التقرير مُعدّاً لأن يكون مفصلا جداً غير أن صحتي ساءت ومنعتني من إتمامه، وفي الأخص كان حتماً

---

(١) ثمة خرم هنا اضاع الكلمة.

عليّ السفر في أول باخرة، وعلى كل حال سأبذل الجهد لإتمامه في بيروت أن تمكنت من ذلك. هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام).

ثورة الأدارسة في عسير

ويتابع التقرير السري والمستعجل المؤرخ في ٨ تشرين الثاني ١٩٣٢ التحركات العسكرية السعودية ضد أمارة الأدارسة في عسير. فيقول[١]:

سري ومستعجل للغاية

وزارة الخارجية الجليلة

بعد التحية، عاد السيد عبد القادر الكيلاني من زيارة المستر هوب كيل[٢] بقصد الوداع، فأعلمني أن الموما إليه سأله فيما إذا كان أتصل به شيء من وجود بعض الحركات في جهات العسير[٣] فأجابه بالنفي، وعلى الأثر زارني وكيل شارجه دافير فرانسه مؤكدا بوجود حركة ثورية مهمة في العسير، وأن سيارات عديدة تحمل الجنود والعتاد توجهت من مكة وجدة إلى تلك الجهات غير أن لم يتأكد بعد من أسباب الحركة- وأني سأهتم فورا بالتحقيقات المقتضية لأعرض النتيجة).

ويتابع التقرير التالي المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٢ أنباءً تشير إلى إجراءات الحكومة بإرسال قوات سعودية وتعزيزات إلى عسير بكل سبيل، بل

---

(١) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٢٣.

(٢) الوزير المفوض البريطاني في المملكة العربية السعودية.

(٣) هذه إشارة إلى ثورة الأدارسة في عسير، يرجع أصل الأسرة الإدريسية إلى أحمد بن إدريس الحسني المولود في فاس بالمغرب سنة ١٧٥٨ والمتوفى في جيزان سنة ١٨٣٧، أسس حفيده محمد علي بن محمد إمارة = في منطقة عسير عرفت بالإمارة الادريسية، وساندت الإمارة ثورة الشريف حسين في الحجاز، وتعاونت مع بريطانيا في إثناء الحرب العالمية الأولى في نطاق أهداف الثورة المذكورة، ثم قبلت بالوصاية السعودية عليها بموجب معاهدة مكة في ١٩٢٦ إلا أن الحسن الادريسي أميرها أعلن عن تخليه عن هذه المعاهدة، وأخذ بالتعرض للأمراء الموالين لآل سعود، فاندلعت هذه الثورة التي تأتي التقارير على وصفها في تفصيل قد لا يجد الباحث مثله في المصادر الأخرى.

ومحاولتها إرسال الجنود والعتاد في سفن أجنبية، مع ملاحظة سكوت المصادر السعودية عن ذكر مصير الإدريسي، وفي التقرير إشارة إلى أن قائد حامية مكة عراقي أسمه حمدي، ولكن لا يشير التقرير إلى تفاصيل أخرى عنه. يقول[1]:

(الموضوع- الثورة في جيزان

وزارة الخارجية الجليلة

تحية وبعد، في اليوم نفسه الذي تلقيت به خبر ثورة في العسير بادرتُ بإعلامكم بالكتاب المرقم ٧٩٢ والمؤرخ ٨ تشرين الثاني ١٩٣٢، ولعدم تثبتي من الأمر كما يجب تحاشيت أن أعرضه برقياً، ولم استند في كتابي المذكور إلا أن تأكيد شارجه دافير[2] فرنسه على أنني باشرت فورا بالتحقيقات فعلمت أن (حمد سليمان وخالد القرقني) توجها لجهات العسير بقصد التفتيش المالي على ما يزعمون. ومن جهة أخرى بلغني أن بعض السنابيك[3] وباخرة، الغصبي، حملت جيشاً وعتاداً وتوجهت للناحية المذكورة، وفي ١٠ منه أكد لي وكيل الوزير البريطاني صحة هذا الخبر؛ ثم علمت أن جنود حامية مكة أرسِلوا على متن السيارات لجهة العسير أيضا وعدد السيارات بلغ المائتين، ثم احتاجت الحكومة إلى عدد آخر من السيارات فباشرت (بتسفير) سيارات الأهالي، واستعملتها لنقل قوة جدة مع بضعة مدافع جبلية. ولما كانت الحكومة بحاجة إلى تزود أدوات كثيرة للسيارات، راجعت التجار فلم تفلح لأن (الفلوس عند المَيْسرة) والتاجر ليس بوَلِيّ صابر، فتقدم حمدي العراقي قائد حامية مكة إلى تاجر كبير وكفل تحويل الحكومة، واستطاع أن يأخذ شيئا قليلا من تلك اللوازم (أطلعني التاجر على ورقة التحويل والكفالة) ثم اتصل بي أن خالد بن لؤي[4] رأس جيشاً بدوياً

---

(١) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٢٥.

(٢) أي: القائم بالأعمال.

(٣) ضرب من الزوارق.

(٤) هو خالد بن منصور بن لؤي، أحد الأشراف في الحجاز، تولى إمارة الخرمة، في شرقي الحجاز، وشارك الشريف حسين بن علي في الثورة على العثمانيين، ثم انضم إلى سلطان نجد عبد العزيز آل سعود، وقاد، مع قوة أرسلها الأخير، حملة استولت على الطائف، ثم على مكة، وحكمها مدة باسم الملك

كبير أغلبه من عتيبة، وخرج من تربة قاصداً العسير، ومن الأرزاق مع (٤٠٠) طرد من التمر يرافقها ٦٠٠ جندي أقصد بدوي، كما أنها حجزت السواعي[1] العائدة إلى الشريف ابن مهنا وحسين فائز والقهوجي، وربطتها بزوراق بخارية لتأمين سرعة سيرها وأوفدتها لساحل عسير.

وفي ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٢ رست باخرة ألمانية في مياه جدة، فالتمست السلطة المحلية من (دهاس) نائب قنصل جمهورية ألمانيا بأن يتوسط لدى الشركة بالسماح لباخرة المذكورة بالتوجه إلى جهات جيزان حاملة الجنود والعتاد، ولكن الباخرة أقلعت من دون انتظار رد الجواب، وإن هذا التشبث هو الثاني، إذ في ٩ تشرين ١٩٣٢ رست الباخرة (تالودي) في مياه جدة فكانت السلطة قد راجعت بيت (جلاتلي هنكي) للتوسط لدى الشركة الخديوية بالإذن للباخرة المذكورة للغرض نفسه الذي أوردناه آنفاً، فابلغوا بأن الشركة الخديوية ترحب بذلك غير أن الباخرة كانت قد غادرت أيضاً.

اليوم في ٢١ الجاري وصل جدة لفيف من بدو (البقوم) و (سبيع) من أطراف تَرَبة وقد يرسلون على السنابيك الساحل عسير. أما من مكة فقد تحركت (١٦) سيارة كبيرة حاملة (زكرت[2] الأمير فيصل) إلى جهة جيزان.

هذا أهم ما تيسر لي جمعه من الأخبار التي أنا أثق بصحتها برغم أن هذه المفوضية معدومة الواسطة من هذه الناحية.

يسرني أن أوجه عناية معاليكم أن كلمتي الواردة في الكتاب المرقم ٨١٥ والمؤرخ ١٨ تشرين ثاني ١٩٣٢ على موضوع ثورة جيزان تأيدت من فحوى البلاغ

عبد العزيز، قبل أن يدخلها الأخير، ثم أرسله عبد العزيز على رأس حملة عسكرية لقمع ثورة الأدارسة في عسير، فتوفي في طريقه إلى (صبيا) سنة ١٣٥١هـ/١٩٣٣م على ما ستأتي الإشارة إليه في هذه الوثائق، الأعلام ج٢ ص٣٤٠

(١) ضرب من الزوارق.

(٢) زكر لغة في صقر، ويقصد بهم الرجال ذوو البأس.

الرسمي الصادر في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٢ المربوطة ثلاث نسخ منه بطيه، ومما يجلب النظر في البلاغ المذكور أنه لم يذكر شيئاً عن مصير السيد الادريسي، بل يغفل عنه بالمرة، فهذه النقطة إضافة إلى استمرار إرسالهم القوات المتتابعة إلى جهات عسير لا تساعدنا على الحكم بأن قد ساد الأمن والسكون في تلك الربوع.

وسأوافيكم بما أتحصل عليه من أخبار صحيحة في أول بريد. هذا وتفضلوا فائق الاحترام).

ولم يقتصر الاهتمام بالثورة على القنصل العراقي في جدة فحسب، وإنما شاركه في ذلك القنصل العراقي في القاهرة، حيث تضمن التقرير الذي أعدته القنصلية العراقية العامة في مصر، المؤرخ في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٢ تفاصيل مهمة عن انتشار أوار الثورة في جميع أنحاء الإمارة الادريسية القديمة، ومشاركة القبائل في الثورة، مع حياد إمام اليمن إزاءها.

(صورة كتاب قنصلية العراق الملكية العامة في مصر المرقم ٩٧٣ والمؤرخ في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٢ المعنون إلى وزارة الخارجية

سري

تحية واحتراماً

إلحاقا بكتابنا المرقم ٩٥٣ والمؤرخ ١٩٣٢/١١/١٩.

أتشرف بأن أعرض لمعاليكم بأن الثورة التي نشبت في منطقة صبيا[1] بزعامة السيد حسن الادريسي عَمَّت جميع الأمارة الإدريسية القديمة، وقد وجدت لها بالسيد عبد الوهاب الادريسي قائدا حازماً، واتصل بنا اليوم أن اكثر قبائل جبال عسير كرجال المح وبني شبيل والبياشعة والنجور وبني الأسمر وبني الأحمر اشتركوا بالثورة، وقد أبيدت قوات ابن السعود التي أرسلها بسرعة لإمداد حامية

---

(١) تقع (صبيا) على الطريق بين الدرب وجيزان، إلى الشمال من الأخيرة، في جنوب المملكة العربية السعودية.

عسير، وربما نتمكن من التأكد من صحة ذلك أو عدمه بعد أسبوع من تاريخه.

أما جلالة الإمام فلزم الحياد

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

التوقيع/ القنصل العام)

وفي برقية للقنصلية العراقية في جدة ما يعزز ذلك، حيث جاء فيها:

(ثورة عسير مستمرة بشدة، أرسلوا اليوم قوة على باخرة ألمانية، بلاغات، الحكومة تنافي الواقع).

ويتناول التقرير المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٢ ما آلت إليه الثورة في عسير، وهو يورد نصوص بلاغ حكومة المملكة العربية السعودية بشأن شكل الإدارة في المقاطعة الادريسية، ونص المعاهدة المعقودة بين الادريسي وابن السعود، الرسائل المتبادلة بين الجانبين، فيقول[1]:

(سري ومستعجل للغاية

وزارة الخارجية الجليلة

الموضوع- الثورة في عسير

تحية وبعد، نظراً للتحقيقات التي أجريتها حول البلاغ الرسمي الصادر عن حكومة الملك بعد العزيز في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٢ ظهر لديَّ (وهذا أكيد) أن الثوار لم يعتصموا بجيزان أو بصبيا ولم يبدوا فيهما أية مقاومة حتى تصح المادة السادسة من البلاغ.

ليس بوسع حكومة الملك عبد العزيز تبرير موقفها مع السيد الادريسي فإن فكرة الضم النهائي لمقاطعة عسير (للملكة العربية السعودية) هي الباعث الأول لهذه الثورة.

(١) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٢٨.

رأيت من المناسب توضيح قصد المادة الأولى من البلاغ المنوه عنه في ٢٥ الجاري، زرت مكة وتزودت من وزارة الخارجية الوثيقة نفسها المعبر عنها في البلاغ الأمر الملكي الكريم الصادر في اليوم التاسع والعشرين ممن شهر جمادى الثانية سنة ١٣٤٩ والذي حدد شكل الإدارة وواجبات وصلاحيات كل من السيد الحسن ومجلس الشورى وأمير المقاطعة وهي:

نحن عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، بعد اطلاع على المعاهدة المنعقدة بيننا وبين السيد الحسن الادريسي في ١٤ ربيع الأخر سنة ١٣٤٥ وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى الادريسي بموافقة السيد الحسن بتاريخ ١٧ جمادى الأولى ١٣٤٦ وبعد الاطلاع على المحضر المعمول تحت رئاسة نجلنا ونائبنا فيصل من قبل مندوبين عن حكومتنا ومندوبين عن السيد الحسن الادريسي، قد أصدرنا أمرنا بما يأتي:

المادة الأولى- قد وافقنا على الترتيب المنصوص عليه في المحضر الموقع عليه من قبل مندوبي حكومتنا ومندوبي السيد الحسن الادريسي بتاريخ ٢٥ جمادى الثانية ١٣٤٩ والمرفق بهذا الأمر وأصدرنا أمرنا بإقراره ووضعه موضع العمل.

المادة الثانية- يتألف مجلس شورى للمقاطعة الادريسية ينتخب أعضاؤه من قبل أهل الحل والعقد في المقاطعة.

المادة الثالثة- يتألف مجلس شورى المقاطعة الادريسية من خمسة أعضاء يشترط فيهم أن يكونوا من أهل البلاد ومن ذوي الأمانة والاستقامة.

المادة الرابعة- يرأس مجلس الشورى مندوب من قبل الأمير ولا تكون قرارات المجلس نافذة إلا بعد موافقة السيد الحسن عليها.

المادة الخامسة- يدعى للاشتراك في انتخاب أعضاء مجلس الشورى رؤساء القبائل مع أهل الحل والعقد من حواضر المقاطعة ويشترط في المنتخبين أن يكونوا من أهل الحواضر.

المادة السادسة- وظائف مجلس الشورى النظر في مصالح البلاد وما يعود عليهما بالفوائد الأدبية والمادية وما يؤول إلى تأمين الأمن في داخلها وترقية التجارة والزراعة والتعليم على أن لا يخل ذلك بمصالح البلاد المجاورة.

المادة السابعة- على الأمير أن ينظر في مصالح البلاد وفي تأمين الطرق والأخذ على يد المعتدين ومحبي الفتن في الحاضرة أو في البادية.

المادة الثامنة- يجب أن تكون الأحكام والنكالات والحدود كافة مطابقة للشرع الشريف.

المادة التاسعة- ليس لمجلس الشورى أية مداخلة بشؤون السياسة الخارجية.

المادة العاشرة- ليس للمجلس حق الاعتراض على الأمير في أجراء الأنظمة المتبعة في الحجاز ونجد في ما يتعلق بأمور البادية والتي لا يصلح إلا من بها (مفهومنا من هذه المادة القتل على الشبهة)

المادة الحادية عشرة- يحق للمجلس إذا رأى أمراً مخالفا للنظام المشروع ممن الأمير أو من ناظر المالية أن يرفع الأمر لنا أو لنائبنا في الحجاز على شرطين:

١- أن يكون ذلك بإمضاء السيد نفسه.

٢- أن يكون الانتقاد حقاً ومن أمور واقعية (مفهومنا من هذه المادة أن لا يشتكى من شيء قبل الاستئذان بالشكاية).

المادة الثانية عشرة:- على نائبنا العام إنفاذ أمرنا هذا.

حرر في اليوم التاسع والعشرين من جمادى الثانية ١٣٤٩.

الختم الملوكي

يتضح لكم يا معالي الوزير أن مواد هذا (الأمر الملكي) على غموضه، لا يمكن عدّه حجة لتبرير إلحاق عسير البات في المملكة العربية السعودية.

أما المحضر المنوه به في (الأمر الملكي) المذكور فهذا نصه:

محضر- بالنظر إلى نصوص معاهدة مكة المكرمة المنعقدة في ١٤ ربيع الأخر سنة ١٣٤٥ (الموافق ٢١ أكتوبر ١٩٢٦) فيما بين حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها وبين سيادة السيد الحسن الادريسي التي بسطت بموجبها الحماية السعودية على المقاطعة الادريسية.

وبالنظر إلى تنازل السيد الحسن الأدريسي وهيئة مجلس شوراه عن إدارة الشؤون كافة إلى حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بموجب قرار رسمي صادر عن مجلس الشورى الادريسي بموافقة السيد الحسن بتاريخ ١٧ جمادى الأولى سنة ١٣٤٩، ٩ أكتوبر ١٩٣٠.

وبالنظر إلى قبول حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها هذا التنازل وأخذه على عاتق جلالته إدارة الشؤون كافة علاوة على ما كان لجلالته من حقوق وامتيازات في المقاطعة الادريسية بموجب معاهدة مكة المكرمة المشار إليها في صدر هذا المحضر، فقد اجتمع تحت رئاسة حضرة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل النائب العام لحضرة صاحب الجلالة الملك، كل من حضرات عبد الله الفضل وفؤاد حمزة ويوسف ياسين وعبد الله السليمان الحمدان بالنيابة عن حكومة الملك، وحضرات السيد العربي والشيخ مصطفى السقيمي والقاضي محمد إبراهيم ميجر ومكي بن يجيى زكري ومحمد بن عبد الله باصهي والسيد حسن بن ظافر بالنيابة عن السيد حسن الادريسي، لوضع الترتيبات التي تجري عليها العمل في المقاطعة الادريسية، وقد تم الاتفاق على المواد الأتية:

المادة الأولى- يظل السيد الحسن الادريسي رئيسا للحكومة الادريسية وجميع الأوامر تصدر باسمه بالنيابة عن حضرة جلالة الملك في تلك المقاطعة.

المادة الثانية- يعين حضرة صاحب الجلالة الملك أمراً من قبله لأجل إدارة شؤون المقاطعة الادريسية والأشراف على الإصلاحات الداخلية وتأمين الأمن والنظام وإنفاذ أحكام الشريعة طبقا للأساس المذكورة في المادة الأولى.

المادة الثالثة- يكون إلى جانب الأمير مجلس شورى للمقاطعة تكون وظائفه تقديم المشورة اللازمة للأمير في كل ما له علاقة بإدارة البلاد.

المادة الرابعة:- يعين حضرة صاحب الجلالة ناظرا للمالية في المقاطعة يكون واجبه تنظيم جباية الأموال الأميرية وتنظيم أنفاقها في المصالح العامة طبقا للموازنة المقررة (مفهومها من الموازنة ما يرتأيه عبد الله السليمان).

المادة الخامسة:- على جميع الموظفين المُلكيين والعسكريين سواء كانوا معينين من قبل الحكام والأمراء المحليين أن يلاحظوا منزلة السيد الحسن الادريسي في البلاد وان يحافظوا على كرامته وشرفه مع عائلته في سائر الأحوال.

المادة السادسة:- يجب أن تعرض جميع مقررات مجلس الشورى على السيد الحسن لأجل تصديقها والموافقة عليها ولا تكون لها قيمة إلا إذا اقترنت بموافقته وتصديقه وأن حصل خلاف بين المجلس والسيد ، فيحال الخلاف إلى حضرة صاحب الجلالة لحله.

المادة السابعة:- ستوضع تعليمات مفصلة لتعيين كيفية تشكيل مجلس الشورى وتعيين أعضائه وأجراء أعماله.

وقد وقع الحاضرون على هذا المحضر متفقا في هذا اليوم الواقع في الخامس والعشرين من شهر جمادى الثانية سنة ألف وثلاث مئة وتسع وأربعين.

عبد الله الفضل	محمد العربي	محمد بن عبد الله باصهي
فؤاد حمزة	مصطفى السقيمي	حسن بن ظافر
يوسف ياسين	محمد إبراهيم ميجر	
عبد الله السليمان الحمدان	مكي بن يحيى زكري	

إن المحضر المذكور أعلاه وأن بدت عليه (طريقة إسقاء العلاج المر للأطفال) فلا يضمن أيضا أن عسير يمكن أن تكون جزءاً مندمجاً بكليته في

المملكة العربية السعودية.

وأما قرار مجلس الشورى الادريسي المؤرخ ١٧ جمادى الأولى ١٣٤٩ المنوه به في (الأمر الملكي) المذكور فهو في ما يلي:-

صورة قرار المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

كان هذا القرار بأمرنا وموافقتنا بتاريخه

الختم (الحسن بن علي بن محمد بن إدريس)

أنه لما كان يوم السابع عشر من جمادى الأولى سنة ١٣٤٩ الموافق التاسع من أكتوبر سنة ١٩٣٠ اجتمعنا نحن والأخوان وفد جلالة الملك المعظم عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود أيده الله تعالى، وتذاكرنا بحضور سيادة الأمام السيد الحسن الادريسي حفظه الله تعالى في خصوص ما ينبغي اتخاذه ممن الأعمال لإصلاح بلاد الحكومة الادريسسية وانتظام ماليتها واستقرار عموم الحالة بها على ما يجب، وبعد مداولة الأفكار في هذا الموضوع واستطلاع آراء الطرفين اتفقنا نحن والمذكورون على إسناد إدارة البلاد المذكورة وتنظيم ماليتها إلى جلالة مولانا ملك الحجاز ونجد المعظم، وعليه حررنا هذا القرار بموافقتنا وإرادتنا خدمة للقضية المذكورة ونُصحاً لأولي الأمر، والله ولي التوفيق والإعانة.

حرر بتاريخه	اعضاء هيئة مجلس الشورى بصبيا
محمد الأمين الشنقيطي	محمد يحي عوض باصهي
عبد القادر بن محمد بن عوض باصهي	يحيى إبراهيم زكري
	حمود بن عبد الله الحازمي

وقد وصل الوفد إلى مكة يوم الأربعاء الواقع في ٢١ جمادى الثانية سنة ١٣٤٩ وهو مؤلف من كل من حضرات السادة الأفاضل.

السيد محمد العربي الادريسي   الشيخ محمد بن عبد الله باصهي

السيد مصطفى السقيمي　　　　السيد حسن بن ظافر

القاضي محمد بن إبراهيم ميجر　　　　الشيخ مكي بن يحيى زكريا

وتدور الآن أبحاث مختلفة بين الوفد المذكور والهيئات المختصة في حكومة جلالة الملك من أجل تقرير بعض التفاصيل الخاصة بالإدارة والمالية وكيفية تطبيقها. ليس لنا علم بما تم من الأبحاث بين الوفد والهيئات المختصة المذكورة.

يظهر لكم يا معالي الوزير إن البحث في هذا الكتاب أيضا يدور عما يسمى بلاد الحكومة الادريسية (وليس المملكة العربية السعودية). اسمحوا لي يا معالي الوزير فإني قبل أن أدرج نص المعاهدة المنعقدة بي السيد الحسن الادريسسي وبين أبن السعود في ١٤ربيع الأخر سنة ١٣٤٥ المنوه بها في (الأمر الملكي) أميل إلى تسجيل المقدمات والكتب والبرقيات التي تقدمت قرار مجلس الشورى المبحوث عنه آنفاً لتطلعوا على تطور ما يليق أن يسمى (بالفَخ) وهي:

بلاغ رسمي (١)

لقد كان همّ حضرة صاحب الجلالة الملك بعد انقضاء موسم الحج السابق منصرفاً إلى إدخال التحسينات والإصلاحات العديدة على الشؤون الداخلية في ممالك جلالته، وقد كان مما وجه إليه شطراً كبيراً من التفاته السامي المقاطعة الادريسية المشمولة بموجب معاهدة مكة المنعقدة في ١٤ ربيع الأخر ١٣٤٥ بحماية جلالته، فإنه حفظه الله قد رغب في أن يساعدها على كل ما فيه خيرها وخير أهلها، فاصدر أمره الكريم بإيفاد لجنة ملوكية خاصة مؤلفة من كل من حضرات فهد بن زغير ومحمد الحجازي وصالح الدكتور واحمد أبو هليل إلى بلاد الادريسية للبحث والتدقيق بالاشتراك مع هيئة مجلس الشورى فيها في الأمور التي يكون بها صلاح البلاد والرعية، فسافرت اللجنة فعلا في أوائل المحرم من العام الحالي، وباشرت أعمالها مع أهل الحل والعقد هناك، تحت أشراف السيد الحسن؛ ودام عملها أكثر من أربعة أشهر رفعت

بعدها إلى حضرة صاحب الجلالة تقريراً مفصلاً شرحت في الحالة في المقاطعة الادريسية شرحاً وافياً، فرأى جلالته بعد درس ذلك التقرير بوفد لجنة أخرى للمذاكرة مع السيد الحسن الادريسي وحكومته وهيئة مجلس شوراه في الطرائق اللازمة لمعالجة الحالة وإصلاح ما يجب إصلاحه فسافرت اللجنة الثانية برئاسة محمد العبدلي منذ شهرين تقريبا وأشركا في عملها أعضاء اللجنة الأولى وهيئة مجلس الشورى في المقاطعة الادريسية، وبعد البحث والتدقيق اللازمين اتفقت الكلمة على الطرائق والأساليب التي تتبع في إدارة البلاد وأحوالها.

وفي اليوم السابع عشر من شهر جمادى الأولى سنة ١٣٤٩ وردت البرقية الآتية من حضرة صاحب السيادة السيد الحسن الادريسي على حضرة صاحب الجلالة الملك وهي:

كتبكم برفقة العبدلي وصلت، وتذاكرنا مع وفدكم، فتقرر بموافقتنا ورضانا إسناد إدارة بلادنا وماليتنا إلى عهدة جلالتكم أحببنا أشعاركم تحريرا في ١٧ جمادى الأولى ١٣٤٩

الإمضاء الحسن بن علي الادريسي

فتفضل جلالته بإرسال البرقية الجوابية الآتية إلى السيد الحسن

سيادة السيد الحسن الادريسي - جيزان

لقد علم أخوكم بما كان من وضعكم ثقتكم بالله ثم به واعتمادكم عليه، فهذا عليه الأمل فيكم وفي أخوتكم، ولن تروا منا بحول الله وقوته إلا ما يسر خواطركم. أما من جهتنا فثقوا بالله إننا إن شاء الله لن نعمل في بلادكم إلا ما يصلح أحوالكم ويحصل منه لكم ثلاثة أمور، أولها راحتكم واطمئنان خاطركم وحفظ إرادتكم لكم، وثانيها راحة رعاياكم، وثالثها المحافظة على شرفكم وشرف ولايتكم عن أي اعتداء يقع عليهما.

(التوقيع)

عبد العزيز

وبعد ذلك قر قرار السيد الحسن وهيئة مجلس شوراه على إيفاد وفد خاص إلى الحجاز يحمل إلى حضرة صاحب الجلالة القرارات التي تم الاتفاق عليها مع كتابين من السيد الحسن الادريسي وهيئة مجلس الشورى في صبيا ننشرهما فيما يلي:

الحمد لله وحده

من الحسن بن علي الادريسي إلى حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل السعود أيده الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أما بعد، فإني أحمد إليكم الله الذي لا اله إلا هو، مصلياً على خاتم أنبيائه محمد وآله وصحبه، والسؤال عن رفاهيتكم وصلاح أحوالكم وراحة بالكم، نرجو الله تعالى أن تكونوا دائماً على ما يرام، وإن تكرمتم بالسؤال عن محبكم فهو بمنه تعالى على ما تحبون، ولا طارئ يطرقنا سوى الخير والعافية، وقد تناولنا مشرف جلالتكم الكريم رقيم ٢٢ ربيع الثاني ١٣٤٩ وتلوناه شاكرين حسن توجيهاتكم ومكارم أخلاقكم ما زلتم في عز وتأييد، ثم وصلت كتبكم الكريمة المرسلة برفق الأخ الشيخ محمد العبدلي وما ذكرتم بها صار لدى محبكم معلوماً (لم أعثر بعد على صورة من تلك الكتب المرسلة) وقد شكرنا جلالتكم على ما أبديتموه من النصح لبلادنا والحرص على مصلحتنا وانتظام أحوالنا على ما يقوم به شرفنا وتتم به راحتنا. وبناء على إشارتكم ونصائحكم الودادية التي هي محل موافقتنا واعتمادنا أرسلنا إلى وفد جلالتكم وتذاكرنا معهم في الأمور التي نوهتم عنها، وفي أولها إدارة البلاد وتنظيم المالية، وتم الرأي على القرار الصادر إلى جلالتكم في كتاب هيئة مجلسنا وبذلك لم يبق شيء من جهتنا ولا من جهة رجالنا في خصوص ما يلزم القيام به نحو الوطن وإصلاحه ونحو الأخذ بمشورة جلالتكم السديدة، فنرجو الله تعالى التوفيق للجميع.

إننا نوجه عناية جلالتكم وعواطفكم الكريمة إلى أن مودكم اليوم قد أديت من طريق الحسن صداقتي ورابطتي مع جلالتكم، واعتقد أنني بذلك زدت في أتعاب جلالتكم نحوي أعني ألقيت ما أزاوله من الأعمال وأحاوله من الآمال لحفظ شرفي وراحة بلادي على عاتقي وفي وجه جلالتكم بثقتي أن جلالتكم ستعملون لذلك كما تعملون لأحب مقاصدكم إليكم، ومن هذا الطريق أصل أنا إلى ما أرومه وأتوخاه. وفي الواقع تعملون جلالتكم أن العهد بيننا وبينكم غير قريب التاريخ وقد كان ليس مدعما إلا بما سجلته أخلاق جلالتكم في صحايف صيتكم البيض من شرف الوفاء وكرم الإخاء والصفاء، وأنني أقسم لكم بالله الذي لا أله إلا هو أنني على الصدق والولاء لجلالتكم ظاهراً وباطناً ما حدثتني نفسي بغير ذلك، وإن كل ما ينسب إلي مناف للصداقة واللياقة فرية وزور، وها أنا أسجل في التاريخ برهاناً ساطعاً على صدق ما فعلته بإسناد حفظ بلادي ورعاياي وراحة نفسي وصَوْن شرفي إلى شرف جلالتكم (تسليم البلاد مفهوم، أما إسناد صون الشرف إلى الغير فهذه من أغرب مبتكرات سيادة الحسن) وجعل جميع ذلك في وجه جلالتكم وأنني لعلى عظيم الثقة من ظاهرات شيمتكم وباهرات آيات كرمكم وشممكم وها أنا في انتظار جوابكم بما يطمنني على ما تحريته من حفظ، ويعين على الغرض المنشود، وإن كنت متيقناً من الأمر، ولكن كما قال الخليل عليه السلام: ليطمئن قلبي! والله تعالى على ما نقول كفيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

كتاب هيئة مجلس الشورى

حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود أيده الله

السلام عليكم ورحمة الله. مع السؤال عن رفاهيتكم وراحة بالكم نرجو الله تعالى وانكم وأنجالكم الكرام وجميع من تحبون على ما يرام من العز التام والإقبال كل عام، وإن تكرمتم بالسؤال عن خدامينكم فنحن بعونه تعالى وحسن توجيهاتكم على ما ترغبون ولا طارئ يطرقنا إلاّ ما تحبون من الخير والعافية، وقد تشرفنا بتناول كتابكم الكريم رقيم ٢٢ ربيع الثاني ١٣٤٩ وتلوناه مسرورين بسلامتكم وصلاح أحوالكم، ما زلتم في عز وتأييد وتوفيق وتسديد، وما ذكرتم بخصوص المذاكرة مع وفد جلالتكم في ما يلزم لإصلاح جهتنا انتظام الأحوال بها على ما يجب، فحالاً تذاكرنا نحن والأخوان المذكورون بحضور سيادة الأمام السيد الحسن ورأينا ما يحيوه القرار الصادر إليكم على هذا وقد أبرق لكم سيادة الإمام بذلك فورا، ولابد الأخوان رد جلالتكم يفيد وكم بهذه الحقيقة وجميع حقائق البلاد والأحوال تشرفون عليها في كتاب سيادة الإمام إلى جلالتكم وانتم إن شاء الله في أتم الصحة والعافية وأكمل السرور والحبور ودمتم سيدنا محروسين. ١٨ جمادى الأولى ١٣٤٩

هيئة مجلس الشورى بصبيا

أما وقد فرغت من تدوين كل هذه الوثائق، أبدر بتسجيل المعاهدة المنعقدة بين الادريسي وابن سعود في ١٤ ربيع الأخر ١٣٤٥ الموافق ٢ أكتوبر ١٩٢٦ الوارد ذكرها في (الأمر الملكي) إتماما للغرض وهذا نصها:

اتفاقية مكة المكرمة (١) بين جلالة الملك والادريسي

الحمد لله وحده

بين ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها، وبين الأمام السيد الحسن بن علي الادريسي.

رغبة من توحيد الكلمة، وحفظاً لكيان البلاد العربية، وتقوية للروابط بين أمراء جزيرة العرب، قد اتفق صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود، وصاحب السيادة أمام عسير السيد الحسن بن علي الادريسسي على عقد الاتفاقية الآتية:

المادة الأولى:- يعترف سيادة الأمام السيد الحسن بن علي الادريسي بأن الحدود القديمة الموضحة في اتفاقية ١٠ صفر سنة ١٣٣٩ المنعقدة بين سلطان نجد وبين الأمام السيد الحسن بن علي الادريسي والتي كانت خاضعة للأدارسة في ذلك التاريخ تحت سيادة جلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بموجب هذه الاتفاقية.

المادة الثانية- لا يجوز لإمام عسير أن يدخل في مفاوضات سياسية مع أية حكومة وكذلك لا يجوز أن يمنح أي امتياز اقتصادي إلا بعد الموافقة على ذلك من صاحب الجلالة وسلطان نجد وملحقاتها.

المادة الثالثة- لا يجوز لإمام عسير إشهار الحرب أو إبرام الصلح إلا بموافقة صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها.

المادة الرابعة- لا يجوز لإمام عسير التنازل عن جزء من أراضي عسير المبينة في المادة الأولى.

المادة الخامسة- يعترف ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بحاكمية إمام عسير الحالي على الأراضي المبينة في المادة الأولى مدة حياته ومن بعده لمن يتفق عليه الادارسة وأهل العقد والحل التابعين لإمامته.

المادة السادسة- يعترف ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بأن إدارة بلاد عسير الداخلية والنظر في شؤون عشائرها من نصب وعزل ذلك من الشؤون الداخلية من حقوق أمام عسير على أن تكون الأحكام وفق الشرع والعدل كما هي في الحكومتين.

المادة السابعة- يتعهد ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بدفع كل تعد داخلي أو خارجي يقع على أراضي عسير المبينة في المادة الأولى وذلك بالإتفاق بين الطرفين حسب مقتضيات الأحوال ودواعي المصلحة.

المادة الثامنة- يتعهد الطرفان بالمحافظة على هذه المعاهدة والقيام بواجبها.

المادة التاسعة- تكون هذه المعاهدة معمولا بها بعد التصديق عليها من الطرفين الساميين.

المادة العاشرة- دونت هذه الاتفاقية باللغة العربية من صورتين تحفظ كل صورة لدى فريق من الحكومتين المتعاقدتين.

المادة الحادية عشرة- تعرف هذه المعاهدة بمعاهدة مكة المكرمة. وقعت هذه المعاهدة في تاريخ ١٤ ربيع الأخر سنة ١٣٤٥ الموافق ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٦.

ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها

عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود

(الختم الملكي)

تم ذلك بحضور راقم هذه الأحرف

إمام عسير، خادم الإسلام، الحسن بن علي الإدريسي (الختم الرسمي)

يا معالي الوزير أراني قد أديت واجب بسط الوثائق المتعلقة في عسير إلا الاتفاقية التي عقدت بين السيد محمد الادريسي وبين الملك عبد العزيز في ١٠ صفر سنة ١٣٢٩ التي أشير إليها في معاهدة مكة ١٤ ربيع الآخرة ١٣٤٥ وقد لا تحتوي على ما يهم كثيرا. فلم يكن قطر عسير في العهد العثماني غير لواء بثلاثة أقضية: جيزان، صبيا، وأبي عريش، مرتبطة بالمركز (أبها)، إلاّ أنه أدى دوراً يُذكر في البحر الأحمر قبل الحرب العامة وفيها وبعدها إلى أن حانت ساعة الخلاف بين العم، وهو السيد الحسن، وبين ابن أخيه السيد الادريسي، فامتدت اليد السعودية إلى تلك الديار (وفاء بالعهود وإعلاء لكلمة التوحيد) وآل الأمر إلى ما نراه اليوم.

ما زلت أعتقد يا معالي الوزير أن ما ذكره لي وكيل خارجية العربية السعودية في تشرين الثاني ١٩٣٢ من معاملة الأمير فهد بن زغير للإمام الادريسي حركة فيها تَعَدٍ صريح (إن هي إلا إيعازات حكومة الملك عبد العزيز) لجعل الأمام كأحد الرعايا لا غير، ولكن الذنب على عاتق الأمير إن اقتضى الأمر، وكثيرا ما تتبع حكومة ابن السعود هذه الطريقة، وأحسن مثال وشاهد على ذلك القصة الآتية التي جرت في العالم الماضي:- كان لبيت جلاتلي هنكي عشرة آلاف صندوق من البنزين مودعة مقابل أجرة في محل خارج سور جدة عائد للحكومة، وبمناسبة المنازعات على الحدود اليمانية حينئذ استعمل البنزين كله لوسائط النقل بل ونقل إلى تلك الجهة من دون علم المالكين، ولما المّ مدير هنكي بالخبر وراجعهم (اعتذروا منه وعاقبوا الحارس)، أليس ذلك بمضحك؟ والحقيقة يصعب تدوين اتباع الجديات عن أمور جُلُّها مهازل. وبمناسبة هذه الكلمة أعرض أن قنصل مصر عندما رفع تقريره لحكومته وقف عند نقطة أشغال جيزان وصبيا، ولم يقع على قطرة دم أريقت في سبيل هذا الفتح الباهر،

ذكر ما يأتي: كانت بلاغات عرابي باشا برغم تكتمها في إذاعة الخسارات تذكر أحيانا (وبطرفنا استشهدت بغلة)، أما حكومة الملك عبد العزيز فبغلتهم أيضاً سالمة. يريد بذلك الإشارة إلى غرائب البلاغ الرسمي.

أعود يا معالي الوزير وأقول: إن شارجة دافير فرنسه والوزير المفوض الإيطالي والوزير المفوض السوفياتي وشارجة دافير تركيا وقنصل مصر وشارجة دافير هولنده كلهم يقرُّون الرأي القائل بتعدي حكومة الملك عبد العزيز علي الإدريسي بقصد تبرير إلحاق عسير، ولا بأس من ذكر كلمة الوزير السوفياتي (تروكولوف) في هذا الصدد (أن في تبديل اسم المملكة، وبمعاملة أمير جيزان للادريسي، صورة حية لنيات الملك وإشارة بليغة بقيمة العهود التي يقطعها).

ويتناول التقرير جهود الحكومة السعودية في الحصول على السلاح بأي ثمن من أجل قمع الثورة في عسير فيذكر الآتي:

(القوة والعتاد)

ذكرت في الكتاب المرقم ٨٣٧ والمؤرخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٢ ما كان من تشبث حكومة الملك عبد العزيز لدى شركة جلاتلي هنكي ودهاس ولكن اليوم الثاني تم الاتفاق مع دهاس نائب قنصل الباشا على استرجاع الباخرة الألمانية (فالكس فلس) من بور سودان مقابل أجرة (٥٠٠ جنيه ذهب)، وفي ٢٣ الجاري رست الباخرة في ميناء جدة فطلع عليها (٣٥٠) نفرا من بدو وحضر كجند معهم أسلحتهم وكمية من العتاد ومبلغ (٥٠٠٠٠ ريال سعودي) وتوجهت بهم إلى ساحل عسير. أجرة الباخرة كان نقداً، والوسيط بالأمر هو خالد القوقني شريك دهاس بالتجارة، لأن الأخير رجل تاجر قبل أن يكون نائب قنصل فخري).

ويرى كاتب التقرير أن الثورة لم تنته على خلاف الادعاءات الرسمية السعودية، ودليله على هذا أن القوات السعودية لا تزال تتدفق على معاقل الثورة على ما أخبره وكيل الوزير المفوض البريطاني المستر هوب كيل، فيقول في التقرير نفسه:

في ٢٤ الجاري قصدت زيارة المستر هوب كيل وبعد أن فرغنا من حديث يتعلق بأملاك العائلة المالكة الشريفة سألته عن رأيه في البلاغ الرسمي وهل ما جاء فيه (ووضعت حدا لهذه المهزلة الجديدة التي أراد الادريسي .. الخ) واقع فأجابني بأن سَوْق القوة أمس يعني عدم انتهاء الحركات بعد، ثم بادرني حضرته مناشداً عما اتصل بيمن القوة النجدية بقيادة الأمير محمد فأخبرته أن قد بلغني ذلك ولكني لا اعرف عنها شيئاً أكيداً (من البدهي سَوْق القوة يشير إلى وجود الحركة في عسير ولكن سيخذون تأويلا أخر لسبب تسفير تلك النجدات) وها أني أنقل لمعاليكم حديث مقابلتي لوكيل خارجية المملكة العربية السعودية وفيه تقعون على التأويل المقصود).

ولا يكتف القنصل العراقي بهذا الاستدلال وإنما هو يتوجه إلى الخارجية السعودية مباشرة عسى أن يحصل على معلومات إضافية، فيقول في التقرير المذكور:

(مقابلتي لوكيل خارجية المملكة العربية السعودية)

في مساء ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٢ توجهت إلى وكيل مكة وفي ٢٦ منه صباحا قابلت فؤاد حمزة وطلبت منه أن يزودني بما تيسر عن ثورة عسير فقال:أن القوات التي أرسلت من جدة على الباخرة الألمانية إلى جيزان لا تعني دوام الثورة، بل أن الجلالة السعودية رأت لزوم تأسيس بعض المخافر في بعض المناطق وضرورة إصلاح بعض الطرق، فبعثت بهذه القوة للغرض المذكور ليس إلاّ. أما الثورة فقد انتهت، إنما السيد الادريسي نفسه لم يسلم بعد غير أنه راجع جلالة الملك طالباً الصفح عن هفواته، وعلى كل حال أمر السيد بسيط جداً ولكن المهم أن عسير ستُدار بعد الآن على شكل أتم من السابق، ربما قسمت إلى شطرين: عسير تُهامة وعسير السَّراة، أوَلَيس من الصالح أن تزول مثل تلك الإمارات الصغيرة من جزيرة العرب؟ وعندما هممت بالانصراف خاطبني قائلا: أود)[١]

(١) ثمة نقص في الكلام بعد هذه العبارة.

وتأتي الأخبار بعكس ما كانت تدعيه الخارجية السعودية، فها هي الثورة مستمرة، والثوار يستولون على جيزان، والسلاح يصل إليهم ممن مصادر شتى على رغم ادعاءات فؤاد حمزة. ومعالم الفوضى والاضطراب بادية في كل مكان. ففي التقرير المؤرخ في ٢ كانون الأول من سنة ١٩٣٢[1] نقرأ:

(سري للغاية ومستعجل

وزارة الخارجية الجليلة

الموضوع- الثورة في عسير

أخبار الأربع والعشرين ساعة الأخيرة التي لم تمَحَّص بعد.

تحية وبعد.. أدون في هذا أخبار ثورة عسير التي وصلت إلي خلال الأربع والعشرين ساعة الأخيرة، والتي لم أتمكن من تمحيصها لأن باخرة البريد ستغادر جدة بعد ساعتين، فرأيت أن أحيطكم علماً بما اتصل بي منها، رجاء عدم الركون إليها حتى أوافيكم في أول بريد بما يتأكد لديَّ وهي:

١- احتل الثوار جيزان والدليل الوحيد انقطاع المخابرة اللاسلكية معها (انقطاع المخابرة واقع).

٢- الواسطة الوحيدة المتبقية لمخابرة أطراف عسير هو اللاسلكي الصغير المنصوب في محل القحمة فالمركز المذكور يخابر القنفدة والأخيرة تخابر مكة.

٣- إن بعض الذين لهم اتصال بالإيطاليين أوصلوا سنبوكاً مشحوناً بالسلاح والعتاد إلى الثوار من طريق يقال له أبو ضبيعة.

٤- توجهت عشرون سيارة إلى المدينة لنقل الجند منها إلى جهات عسير.

٥- شوهدت سنابيك تحمل سلاحا وذخيرة خارجة من الروس بالقرب من جدة ووجهتها ساحل عسير (هذا أكيد).

---

(١) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٢٨.

٦- إن الباخرة الألمانية التي كانت توجهت بالجيش والذخيرة إلى جيزان تعذر عليها الوصول إلى جيزان فاضطرت إلى البقاء في محل يقال له رأس الطرفة.

٧- إن الجند احرقوا ميناء البرك عند انسحابهم منه

٨- إن سليمان جرح وقيل قُتِل.

وبهذه المناسبة أعرض أن علائم الارتباك بادية حقيقة على دواوين الحكومة برغم شدة التكتم، وإن حركة سوق الجيوش مستمرة. هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

وكيل القائم بأعمال المفوضية الملكية العراقية

والقنصل العام)

ويتابع التقرير المؤرخ في ٦ كانون الأول ١٩٣٢ أنباء الثورة في عسير، فيتحدث عن مجابهات بين قوات حكومة الملك عبد العزيز والثوار، وتعبئة الحكومة قبائل البدو لإرسالهم إلى عسير، وينقل حديثاً لفؤاد حمزة وكيل الشؤون الخارجية بالمملكة العربية السعودية عن مجريات الثورة وموقف الادريسي وأتباعه، وموقف الإمام يحيى إمام اليمن من الثورة ومن تقدم القوات السعودية، جاء في التقرير[1].

(وزارة الخارجية الجليلة

الموضوع- الثورة في عسير

سري للغاية ومستعجل

تحية وبعد.. إلحاقا بكتابنا السري المرقم ٨٥٨ والمؤرخ ٢ كانون الأول ١٩٣٢ أعرض أن الأخبار التي بُسِطَت في الكتاب المذكور في ثماني مواد لم يثبت منها إلا أربعة فقط، أما ما جاء في المادة الأولى والثالثة والسادسة والثامنة فلم نتأكده.

---

(١) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٣٢.

الأمور التي حدثت من ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٢ إلى ٦ كانون الأول ١٩٣٢ وهي موثوقة.

أولا- أن حكومة الملك عبد العزيز جلبت من المدينة وأطرافها كل ما أمكنها من جنود وأرسلتهم بالسيارات إلى خط القتال. ولكن الثوار كانوا قد استعدوا لعرقلة وصول السيارات فحفروا حُفراً عميقة على طول الطريق المؤدية إليهم وغطوها بالقش وبطبقة خفيفة من التراب، وكثير من السيارات وقع في الشَرَك وتعطل، فقتل عدد من السواق والجنود من جراء ذلك، جرت هذه الحادثة على مقربة من موقع يدعى القحمة.

ثانيا- وصل جدة فريق من بدو نجد وعددهم لا يزيد على ثلاث مئة ينتظرون المعدات اللازمة للتوجه بحراً إلى ساحل عسير.

ثالثا- إن حكومة الملك عبد العزيز جهزت قسماً من عرب الوديان من أطراف ترية كالثبتة وغيرهم وأرسلتهم إلى منطقة الثورة، فما وصلت القوة إلى عقبة تدعى (سلامة) حتى أصلاها الثوار الكامنون هناك نارا حامية فاضطروا إلى التقهقر غير المنتظم.

ومن المؤكد أيضاً أن الطريق البري للسيارات بين مكة وعسير غير صالح للسير إذ أن أغلبه قد خُرِّب من قبل الثوار. ونظرا للأخبار المتواترة أنه لم تبق في عسير قبيلة موالية لحكومة الملك عبد العزيز غير أنهم جميعاً محتاجون إلى العتاد والأرزاق، وأن حياد الإمام يحيى فت في عضدهم).

وفي الجزء التالي من التقرير اتهامات كانت ترددها بعض الأوساط السعودية القريبة من الحكومة، مفادها أن ثورة عسير، مثلها مثل ثورة ابن رفادة، كانت تحركها أيدي عراقية. وقوى حجازية منحازة إلى العراق. فنقرأ:

(لقد قدمت على الكتاب المرقم ٨٧١ والمؤرخ في ٦ كانون الأول ١٩٣٢ قصاصة بثلاث نسخ من جريدة أم القرى الصادرة في ٢ كانون الأول ١٩٣٢ وهي تحتوي على وثائق عنونت بالرسمية وإذا فرضنا أن ما ورد فيها لا يشك فيه يتضح

أن جماعة من الحجازيين هم الذين أثاروا فتنة عسير ونظرا للوثائق أيضا أن الذين يعملون على تشجيع الادريسي هم الذوات أنفسهم الذين اشتركوا في حركة ابن رفادة.

وكيل الشؤون الخارجية للملكة العربية السعودية

زارني في ٤ الجاري فؤاد حمزة، ولما جرى الحديث عن حركة عسير أدلى بما يأتي أننا الآن لا نحسب للادريسي حساباً، فقبائل عسير معنا (هذا غير صحيح) ولم تسفك دماء كثيرة في هذه الثورة، فلم يقتل من الثوار غير ٥٠ شخصاً فقط (ولم يذكر عدد قتلى الجنود) والادريسي التجأ إلى قبيلة تدعى المسارحة إذ أنهم أصهاره. وتقدمت نساء من تلك القبيلة مقصوصات الشعر، على الطريقة المتبعة هناك علامة للاستغاثة، وطلبن من قوات الملك عبد العزيز العفو والأمان للادريسي، فرد عليهم قائد القوة بأن الادريسي أمين على روحه فقط إلى أن قال نص برقية الأمام يحيى للملك عبد العزيز المنشورة في جريدة أم القرى بتاريخ ٢ كانون الأول جاءت مغلوط فيها، فنظراً للبرقية يظهر أن الإمام يحيى أمر عامله على مبدي إخراج الأمير فهد بن زغير من البلد، والصحيح هو إخراج الادريسي الملتجئ، كما أنه أمر أميره بالسعي للإفراج عن الأمير فهد بن زغير من أسر الادريسي، ولم يشر إلى (نجران) كما جاء في نص البرقية، وأنه سقطت كلمة فلسطين من البرقية أن الإمام عند إشارته إلى البلاد المنكوبة ذكرها. وعندما أتم هذا الحديث خاطبني قائلاً: اتضح لنا أن بين الذوات الذين أثاروا الادريسي علينا ممن هم عراقيو الجنسية، وأني أعددت قائمة بأسمائهم، وسأكتب لك عنهم مع تفصيل الأعمال التي قام كل منهم بها، وسنطلب من الحكومة العراقية اتخاذ ما ينبغي بحقهم، ولكننا من جهة أخرى واثقون أن الذوات المذكورين يقومون بهذه الأعمال على حسابهم.

يا معالي الوزير! لم يحن الوقت الذي يمكنني فيه إبداء كلمة نهائية في

النتائج التي ستخلفها ثورة عسير، ولكن يخيل لي أن الأمر يتوقف على تفهم أغراض إمام اليمن، وإذا دققنا برقية الأمام يحيى الذي يدعي الحياد نرى أنه قد خرقه بلطف أولاً- لأنه كما جاء في برقيته أمر بإخراج الأمير وفؤاد حمزة يقول أن الجملة ستصحح ويقال الإفراج عن الأمير.. وثانياً- لأنه يخاطب الملك عبد العزيز ببرقيته بما يأتي: (فكونوا على استعداد من دون توغل) فأنه بهذه الدعوة يصده من تعقيب وتأديب رعيته فمداخلة الأمام يحيى ظاهرة وأن جاءت بأسلوب النصيحة.

لقد جاءنا من القنصلية العراقية العامة- بالقاهرة صورة من التقرير المرسل إليكم المرقم ٤/٩٧٣/ت والمؤرخ ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٢ مع ورقة مربوطة تبحث عن ثورة عسير فوجدنا أن القنصلية المذكورة عاثرة على أوثق الأخبار وأما تعليقها على مجرى الثورة فجاء على وفق ما نفكر في الأخص الفقرة الاتية: أن رغبة الملك ابن السعود بوقوف الأمام موقف الحياد في الثورة جعلته يندب معتمدا من قبله للسفر إلى اليمن والاتصال به للتقرب منه باسم التحالف والوحدة العربية مع أن رغبته الحقيقية هي تأمين حياديته وجعله في جانبه في هذه الحركة. والحقيقة إننا نظرنا إلى تقرير القنصلية بمصر بعين الإعجاب والتقدير. فالرجاء الموافقة على تبادل التقارير بين هذه المفوضية والقنصليات العراقية بمصر وبيروت لنتمكن من تقديم أحسن التقارير وأوثقها. أني باذل كل الجهد في تعقيب حوادث ثورة عسير وسأوافيكم دائما على ما أقع عليه عنها.هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام).

ويخصص التقرير المؤرخ في ٧ كانون الأول ١٩٣٢[١] جميع فقراته للحديث عن الثورة في عسير، فيلاحظ أولاً قلة الأخبار عنها، وسكوت المصادر السعودية، وينقل حديثاً لفؤاد حمزة عن استعدادات سعودية للهجوم على عسير، ويلاحظ هنا

---

(١) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ٥٩.

تضارب أقواله مع بيانات الحكومة السعودية، هذا فضلاً عن حديثه عن عدم ارتياح الأمام يحيى عن توغل القوات السعودية في عسير. جاء في التقرير:

(سري ومستعجل

وزارة الخارجية الجليلة

الموضوع- الثورة في عسير

بعد أربعة وعشرين يوماً سألت في ظرف الماضي لم نسمع خلالها كلمة عن ثورة عسير يصح الاعتماد عليها، أخرست الصحف المحلية حتى من التلفيقات، فكأن لم يكن في جنوبي الحجاز شيء مذكور.أما الناس فعلى دين ملوكهم، كلاهما مفرط في الكلام والصمت، أما المحافل السياسية فلا تسمع فيها إلا قيل سلاماً سلاما. وأما أنا فلم أدر بماذا أحَدِّث. فَكّرتُ مليا أن الإمهال الممنوح إلى الثوار والادريسسي انطوى مع الأيام الستة في سلسلة من الأسابيع، فهل القوم في بلاغاتهم الرسمية أيضاً لا يصدقون؟ أو أن يومهم مطاط يمتد مع الأيام التي قيل عنها، (وإن يوماً عند ربك كألف سنة مما تعدون). هل انتظر البريد وهو بين الحجاز ومصر ليس كالإنسان خلق من عجل يمر في الأسبوعين مرة مر الكرام فتساق إليه أنامل التفتيش ولا تبقي لنا من الصحف التي نظمأ إليها. فالتصفية تتناول حتى الثمالة، ولو سلم شيء فهل يسوغ لي أن أصوغ تقريرا رسميا عن مخابري الصحف وما يسطرون. لم تبق لدي إلا طريقة واحدة مُثلى، هي الاستفسار عن الحالة من مقام رسمي، ولكن الدبلوماسية (الناعمة) لا تميل إلى اقتحام عقبة كهذه إلا في ظروف استثنائية مع الإستناد إلى مبرر ولو (تافه) وهكذا فعلت ففي زيارتي لفؤاد حمزة في ٢٥ الجاري خاطبته في سياق الحديث أنه " أرى من حسن حظ أهل البلاد أن إشعاعات ثورة عسير لم تؤخر كثيرا قدوم الحجاج إذ حركة البواخر الهندية والجاوية محسوسة، وأرجو أن سكوت الصحف العميق لا يستمر كثيراً، لأن في ذلك ما قد يقلق المكيين ويؤثر على قدوم الحجاج" فجاء الفرج وفاه الحمزة بما يأتي: تأكد يا عزيزي أنني لا أميل

إلى خطة عدم النشر بمثل هذه الظروف، ولكن لست بقادر على كل شيء، ولثقتي بأن العراق يشارك هذه البلاد ما يصيبها أخبرك بما عندي. أن الثوار قاوموا ولا زالوا يقاومون. وأن جلالة الملك (أبن سعود) لا يرغب في إراقة دماء رعاياه لذا أرى أن يمدد الامهال، بل أذن للقواد أن يقبلوا في كل وقت استسلام كل أحد بما فيهم الادريسسي ولا سيما إن الأمام يحيى توسط لدى جلالته بالتأني والرأفة.

إن جنودنا يشغلون جيزان ومسافة ٢٥ كيلو مترا حولها جنوبا، ومن هناك إلى الحدود اليمانية مسافة خمسين كيلو متراً، هي معقل الثوار، ولا يزال لهم منفذ على البحر، غير أن ذلك لا يفيدهم. إن الشريف خالد بن لؤي تمرض لذا ترك القيادة رأينا أن نرسل له طبيبا من جيزان، فلم نتمكن، أما ولده فوصل (صبيا) وقد غادر ابن مساعد (الرياض) منذ أسبوع وهو على وشك الوصول إلى عسير، ولما كانت قواتها قد أحاطت بالثوار واستكمل عددها فلا يبعد أن تبتدئ حركة الهجوم العام قريبا. لا أدري فيما إذا كان الهجوم سيستمر في الحال أم لا، ولكن الذي أستطيع قوله هو أن سيعود الأمن إلى تلك البلاد بعد أن يتيم بعض الأطفال ويترمل بعض النساء. ولا أكتمك أن جلالة الملك (ابن سعود) صبر كثيراً في هذه المرة والسبب في ذلك يرجع إلى رغبته في الاطمئنان من صلاح جنده ونِيّة عشائر نجد أن مقام الادريسي الآن هو في محل يدعى (مضايه)، وأن اكثر الذين معه هم من قبيلة الشبيل وكثيرا من القبائل طلبت الأمان وقُبِل منها ذلك). ذلك ما فاه به الحمزة بعد أن شكرني على لهجة الصحف العراقية، في الأخص جريدة الاستقلال الصادرة في ٢٨ الشهر الماضي، وقال عن مقالها الافتتاحي أنه كُتِب في حماسة زائدة (صدق الحمزة لأنه لم يسبق لأم القرى ذاتها أن كالت مثل هذا الثناء لإبن سعود) وأردف قائلاً: إن صاحب المقال ذكر وصف (الصومال) بأنها قاحلة ولكن (إريتريا) قاحلة أكثر.

قلت في صدر الكتاب أني لم لأعثر على كلمة صادقة عن عسير فأن

بعض من ليس لهم عمل غير (التهام الشاهي)[1] ابلغوا عدد القتلى من جنود ابن السعود إلى الخمسة والعشرين الفاً. فهل يمكنني ذكر خبر يجدر أن يكون مقتبسا من قصص(رستم زار) بل أروي بمنتهى التحفظ كلمة نائب ممثل فرنسا من ان إبن السعود خسر بضعة آلاف من جنده وبين القتلى سبعة عشر شخصاً من عشيرة الملك وخاصته المقربين.

يا معالي الوزير! إن فؤاد حمزة لم يصدقني بكل ما روي ولكن لم يبخل بالممكن من الحقيقة، فحكومة ابن السعود تدعي أن ساحل عسير بأسره بقبضتها، والحمزة في بيانه ترك للادريسي منفذاً للبحر وهو صادق!. حكومة أبن السعود ادعت أن صبيا تحت أشغالها والحمزة يقول أن ابن السعود الشريف خالد بن لؤي دخلها ولو فرضنا أن قوله لا ينطبق والواقع ولكن يشير في الأقل أن صبيا لم تكن بيد القوات النجدية. الحمزة يقول أن الثوار ما زالوا يقاومون ولم يذكر الخسائر وهي من دون ريب جسمية الحمزة ينسب لأبن السعود أنه أمهل الادريسي حقنا للدماء وابن السعود لا يمهل الخصم، أنه صياد ماهر فالإمهال يرجع إلى عدم توثقه من نية عشائر نجد. الحمزة ينسب توسط الرأفة لإمام اليمن، والحقيقة أنه في برقيته إنذار ابن السعود بعدم التوغل. المساحة التي تركها الحمزة للثوار أقل مما هي. يقول الحمزة أن قد ترك أبن ساعد الرياض منذ أسبوع، فإن صدقناه كذبنا الملك عبد العزيز إذ أنه إدعى في برقيته للإمام يحيى أن أبن مساعد توجه إلى عسير، وقد مضى على البرقية ما يقرب من شهرين. الحمزة يذكر (إرتيريا) فحكومة أبن السعود تصر إذا باتهام إيطاليا في التدخل بشؤون عسير.

يا معالي الوزير اتصلت في ٢٦ الجاري برجل من خارجية أبن السعود فأسرني أن جيش أبن السعود مني بخسارة جسيمة في الأنفس وأن ابن مساعد

---

(١) أي احتساء الشاي.

كان قد اختلف مع خالد بن لؤي وأن أبن السعود يشك في اخلاص جنده وأن الأمام يحيى يراقب حركات عسير ولا يرتاح إلى توغل الجيش النجدي وأن أية نجدة من مال أو عتاد تصل إلى الادريسي تقضي على أمل ابن السعود في عسير، وأن ابن السعود يرى من دون مبرر في ثورة عسير شبح إيطاليا.

وفي مساء ٢٦ الجاري قابلني أحد التجار ونعى لي الشريف خالد بن لؤي، وأردف أنه توفى من مرض (الزحير)، ثم قال: ولكن الأفواه تلوك أنه مات من جرح أصابه. لا أشك في صدق هذا التاجر غير أني أروي هذا الخبر بتحفظ فأن صح النعي فيكون ابن السعود قد خسر عنصراً انتفع منه كثيرا لأنه كان غفر الله له من الذين (بالنسبة لابن السعود) هو لأماناتهم وعهدهم راعون ولكن لم ينصفه (الناكثون) ولم يدخل في زمرة(الوارثين).

هذا ما تمكنت من اقتطافه من الصمت السائد بشأن حوادث ثورة عسير وسأوافيكم بما يستجد. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام).

وفي الوقت الذي شُغلت فيه القنصلية العراقية في جدة برصد ثورة عسير وذيولها، وردت الأنباء عن اندلاع ثورة أخرى في منطقة تيماء في الحجاز بقيادة زعيمها ابن رمان، وعن تحرك القوات السعودية نحو شمالي البلاد لقمعها. وهكذا فقد أورد التقرير المؤرخ في ١٥ كانون الأول ١٩٣٢ تفاصيل مهمة عن هذه الشؤون المستجدة[1]. وأنهى تقريره بالتحذير من أن يكون هدف التحركات السعودية هو التحرش بإمارة شرقي الأردن. فيقول:

(سري للغاية ومستعجل جداً

وزارة الخارجية الجليلة

تحية وبعد، لقد ذكرت مرة في الكتاب المرقم ٨١٥ والمؤرخ ١٧ تشرين ١٩٣٢١ وجود إشاعات غير موثوقة تقول بتمرد ابن رمان أمير (تيما) وأن قوات نجدية تحركت لتلك الجهة ولكن الشاعة لم تتطل بعد، فاضطررت إلى

---

(١) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٣٠.

ذكرها مرة أخرى في الكتاب المرقم ٩١٥ والمؤرخ ١٥منه، وإن قد أرسلت من جديد قوة في أربعين سيارة إلى تلك المنطقة ومن تزال هذه الإشاعات تدور كأنفاس المحتضر. إن مصدر ما أذكره أناس نجديون وأوثقهم رشيد الخياط، على أنني لم استطع العثور على الحقيقة، وربما كان من الأسهل تحقيق مثل هذه الأمور من نقاط الحدود العراقية، ولكن يزيد اعتقادي من جراء الشاعة المتواترة أن هناك قوات نجدية تتحرك إلى جهة غير عسير، ولما كان من المعروف عن أبن السعود إنه في الغزوات يظهر غير ما ينوي رأيت من واجبي الاهتمام بالموضوع وعدم إهماله لئلا تكون هناك تعبئة جيش هدفه غير تيما أيضاً، وربما كان الهدف شرقي الأردن لأن مهما كانت أخبار الاضطرابات في (تيما) غير موثوقة وأن سوق القوات إلى جهة الشمال تكاد تكون أكيدة. والذي يزيد اعتقادي بالأمر هو أننا سمعنا بتغير أهل نجد، وأن الأمير محمد سيرأس جيشه ويتوجه إلى عسير فظهر أن الذين يرأسون قوات ابن سعود في عسيرهم عبد العزيز بن مساعد وخالد بن لؤي فأين أصبح الجيش الذي يرأسه الأمير كل ذلك حملني على تدوين هذه الكلمة من باب الاحتياط. فالرجاء إذا نسبتم ذلك تنبيها على ما قد تحيطون به علما في هذا الصدد. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام).

ويتناول التقرير المؤرخ في ١٥ كانون الأول ١٩٣٢ تفاصيل جديدة عن الثورة في عسير، فتشير إلى أن باخرة ألمانية محملة بالجند والذخائر متجهة إلى جيزان تضطر إلى الرسو على الساحل، فيصليها الثوار بالرصاص، وإلى تمرد أهالي ساحل عسير، ومقاومة بعض القبائل لجيش ابن سعود، واحتلال الثوار جيزان، ثم تناقض الأخبار المنشورة في الصحف الحجازية عن الثورة، وحديث فؤاد حمزة عنها، ويعرج إلى بيان علاقة إيطاليا بحوادث عسير، وأقوال نائب ممثل فرنسا ونائب ممثل إيران في حركة الادريسي العسكرية، واتهام الخارجية السعودية وبعض الصحف الصادرة في السعودية، ثم قيام قنصل العراق ببسط حمايته على بعض المتهمين بأعمال الثورة، وتجنس بعض الحجازيين بالجنسية العراقية،

وينتهي التقرير إلى أن كيان المملكة العربية السعودية لم يستقر بعد. جاء في هذا التقرير[1]:

وزارة الخارجية الجليلة الموضوع- الثورة في عسير

تحية وبعد، لقد ثبت بصورة أكيدة أن الباخرة الألمانية التي كانت قد توجهت بالجيش والذخيرة إلى جيزان، اصطدمت بما يسمى (شِعب) يقع على بعد عشرة أميال من جيزان، ولم تنجُ إلاَّ بعد ساعات طوال، أما القوات التي على ظهرها فأنزلت في السواعى للتوجه إلى الساحل، ولكن الثوار أصلوهم وابلاً من الرصاص أفنى الكثير منهم. المادة السادسة من كتابنا المرقم ٨٥٨ تاريخ ٦ كانون الأول ١٩٣٢.

الأخبار التي يمكن الاعتماد عليها والتي تلقيناها خلال ٦ الجاري إلى ١٥ منه.

أولا- وصل إلى جدة على السنابيك عدد من الجرحى أرسلوا في ثماني سيارات (حمل) إلى مكة بغاية التكتم.

ثانيا- ظهرت علائم تمرد من أهالي ساحل عسير كالقنفدة اضطر الحكومة إلى أن تسوق أكثر من شرطة جدة إلى تلك المنطقة لإعادة السكينة وخفر السواحل

ثالثا- تأيدت شاعة وجود بضعة رشاشات ومدافع لدى الادريسي.

رابعا- توافرت الأخبار بأن قبيلة بني شبيل والالمع قاوموا جيش ابن السعود بصورة عنيفة وكبدوه خسارة فادحة، أما محل المعركة فلم نتأكده، يقال إنه يدعى (أم الخشب).

خامسا- قد ألقت حكومة ابن السعود القبض على رجل يقال إنه يسمى (غالب اليماني) بالقرب من القنفدة وأحضرته إلى مكة قبل بضعة أيام، وأحضرت معه أيضا الشخص المدعو (عبد العزيز اليماني) الذي نشرت أم

---

(١) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٣٣.

القرى تقريره بتاريخ ٢ كانون الأول ١٩٣٢. بلغني أن اليمانيين كانا مستخدمين سابقاً في الجيش الهاشمي.

سادسا- إنه من المؤكد كما نشرت جريدة أم القرى بتاريخ ٢ الجاري أن أمير جيزان وعدد الموظفين يبلغ عددهم الخمسين أسرهم الادريسي ويظهر إنه أخلى سبيلهم.

سابعا- أحتل الثوار جيزان مرة ولا نعلم عن استردادها شيئا يصح الركون إليه.

وهناك خبران لم نتأكدهما: قتل الشيخ احمد طاهر رئيس قبيلة بني زيلع الموالي لابن سعود والقوة النجدية المرسلة في أربعين سيارة إلى (تيما) في الجهة الشمالية، أننا نستبعد الأخير جداً.

يا معالي الوزير، إن العثور على أخبار أكيدة صعب جداً في هذه المملكة ويكلف كثيرا، أما المراجع الرسمية فتبخل بتصريح شيء، وإذا ما صرّحت (فلا تصدق) تلك شنشنة معروفة عنها كأنها لا تدين إلا بقاعدة لويس الحادي عشر القائل لرجال سياسته (إذا كذبوا عليكم فاشبعوهم كذباً) إنما أنا لم أكذب حتى أستحق الإشباع.

كنت قد ذكرت في الكتاب المرقم ٨٧٤ والمؤرخ ٦ كانون الأول ١٩٣٢ أن فؤاد حمزة في زيارته لي في ٤ الجاري قال: نص برقية الأمام يحيى المنشورة في أم القرى جاءت مشوشة وستصحح، فظهرت الجريدة في ٩ الجاري وفيها التصحيح، وأني أوجه عناية معاليكم إلى الفقرة الأخيرة من التصحيح وهي (وهنالك عبارات أخرى وردت مشوشة في البرقية بسبب النقل اللاسلكي إلاّ أن المعنى المقصود منها ظاهر ولذا اقتضى التنبيه) فزاد التصحيح الطين بلة، وأني أقدم بطيه قصاصة بثلاث نسخ من جريدة أم القرى عدد ٤١٧ الصادرة بتاريخ ٩ الجاري؛ ومما يجلب النظر أن ما ذكرته من الشتم تحت عنوان (مساطر من هذيانهم وأكاذيبهم) ونص الكتب التي أسندتها (إلى عبد الرؤوف الصبّان) وما جاء تحت عنوان (حول حوادث جيزان) ليس عليه أية صبغة بلاغ رسمي بخلاف العادة المتبعة لديهم،

فكأن كل ذلك هو مجرد أخبار جريدة، مما يحمل على الشك مما حوت تلك الأخبار؛ ولي كلمة أدونها عما جاء تحت عنوان حول (حوادث جيزان) فإن في السطر الثاني والثالث تقول: اجتمعت البيارق المرسلة من جهات عسير والسراة في صبيا وجيزان الخ.. وفي السطر الثامن تقول: وإلاّ فتكون القوة التي مع خالد بن لؤي قد وصلت إلى صبيا- ولا ندري كيف نوفق بين اجتمعت في صبيا، وبين وإلا فتكون القوة التي مع خالد..، قد وصلت إلى صبيا، وبصرف النظر عن هذا التناقض الواضح يقول الخبر إن قد أرسلت كتب أمان إلى جميع القبائل والى الادريسي نفسه، وأعطيت لذا مهلة ستة أيام، ولكن لا ندري ممن أي يوم تبتدئ الستة أيام المذكورة، أنهم لمرتبكون.

أعود إلى تصحيح البرقية جاء فيها: إن الذي التجأ إلى ميدي هو أمير المقاطعة فهد بن زعير، مع أن الحقيقة هي أن الملتجئ هو الادريسي. أما وزير إيطاليا فيقول أن الملتجئ ليس ابن زعير، ولكن ليس السيد الحسن أيضاً، إنما شخص ثالث من جماعة الادريسي. أما الكتب الموجهة إلى الصبان فكأنها من رسائل الجند، ليس للزمان فيها ذكر فلا تحمل أي تاريخ. يخيل لي أنهم يتصورون التاريخ بدعة لأنه من وضع ابن الخطاب، وإلا كيف جاز لهم أن ينشروا برقية للأمام يحيى ورد ابن السعود عليها من دون ذكر تاريخ أيضاً.

فاتني في المرة السابقة أن أعرض ما جاء في جريدة أم القرى عدد ٤١٦ بتاريخ ٢ الجاري تحت عنوان (تقرير عبد العزيز اليماني) لا يصح الركون إليه إذ من يتجرأ أن يفتري على الأحياء الطلقاء البهتان لا يتأخر أن يسند ما يشاء إلى من أنفاسه معدودة، وهو بيدهم إلى أن يشيروا إلى الجلاد بواجب الشرع، وإلاّ ما شأن شوكت علي بثورة عسير، نعم أن صلات شوكت علي بابن السعود ليست على ما يرام، ولكن من المستبعد أيضا أن يعمل إلى ثورة عسير[1]، أنا لا أنفي هذا الخبر

---

(١) لعله يريد: أن يعمل مع ثورة ..الخ.

بتاتا لأن ليس عندي دليل على ذلك ولكن أعتقد والاعتقاد أحيانا لا يحتاج إلى برهان أنهم ما ذكروا شوكت علي كمتآمر عليهم إلا لعلمهم بأن الرجل أضاع في الأيام الأخيرة مركزه السابق بين المسلمين، فأرادوا من هذه الطريقة التوصل إلى عطف المستائين من شوكت علي. أما المفوضية السوفياتية فتؤكد الخبر تشتغل[1] بمطالعة جريدة (النيرست) حيث يوجد جدول يذكر تنقلات رجال السياسة علهم يعثرون على تاريخ مقابلة شوكت علي الأمام اليمن، وأنهم بمثل هذه التُرّهات يضفون إمكان إثارة شعور العداء لبريطانيا بطريق غير مباشر.

نائب ممثل فرنسا وإيران

زارني في ١٤ الجاري نائب ممثل فرنسا وبرفقته ممثل إيران، وأكد لي الأول أن قد بلغه من نذير تروكولوف أن حكومة الملك عبد العزيز استطاعت أن تشغل جميع ساحل عسير، وتمكنت من توزيع القوة لخفر الساحل، وبهذه الصورة يمكن عدَ الادريسي (كمنقطع) من معونة خارجية، أما نائب ممثل إيران فقال أن الحالة بعسير مقلقة، وأنه لا أمل في هذه السنة حضور حجاج إيرانيين.

بالإشارة إلى القائمة المربوطة بكتاب خارجية المملكة العربية السعودية المرقم ٤٧/١/١٢ والمؤرخ ١٠ شعبان ١٣٥١ المرسل إليكم صورة منه بثلاث نسخ تجدون المتهمين بالأعمال غير المشروعة (ويقصدون ثورة عسير طبعا) يدعى محمد صادق، فتشت كثيرا على هوية هذا الشخص فعلمت إنه يلقب بالقائممقام. ومن الغريب أنني اطلعت على مقال في جريدة الحرم عدد ٣٢ الصادرة في ٤ تشرين الثاني ١٩٣٢ تحت عنوان (قنصل العراق في مصر والواجبات الدبلوماسية) وفحوى المقال العتب على القنصل العراقي لأنه حمى محمد صادق من تعقيب الحكومة المصرية كونه عراقي الجنسية، والحال إنه من رعايا ابن السعود وإنه يدس على

---

(١) لعله يريد: إذ تشتغل..

حكومة عبد العزيز في وكر الدسائس الذي ألّفه عبد الحميد الخطيب وسماه (جمعية الشبان الحجازيين)؛ وينتهي المقال عند حد فقرة وأننا لما تعلمه وزارة الخارجية العراقية من الانتظار بفارغ الصبر.

الحقيقة أني أشك في صحة ما تسنده أم القرى أو حكومة الملك عبد العزيز لبعض الحجازيين الذين تجندوا في ثورة عسير، كم يجب أن يكونوا مسيبين حتى تركوا في فترة قصيرة عشرات الوثائق التي تلزمهم لذا فإني للآن لا أعتقد بصحة الوثائق المنشورة في أم القرى في ٢ كانون الأول ١٩٣٢.

أقدم بطيه صورة بثلاث نسخ من المقال المنشور في جريدة صوت الحجاز عدد ٣٦ بتاريخ ٢٣ كانون الأول ١٩٣٢ تحت عنوان (نداء وبراءة للحقيقة والتاريخ) موقع من قبل آل الدباغ وهم عيسى وإبراهيم وأحمد ومحمد علي، ولا ريب عندي في أن هذا النداء أملي عليهم ولكن لهذا المقال قيمة واحدة، فهو يوضح جليا مبلغ أدب القوم الذين يريدون من أفراد عائلة أن تشير على أفراد أخرين منها بالزنيم، ولأن وردت هذه الكلمة في محل واحد في القرآن فليس معناه أن تكرر على الصحف وفي مثل هذا المعرض.

يا معالي الوزير! إن حالة البلاد وكل ما فيها يدل أن كيان المملكة العربية السعودية لم يثبت بعد، وسيبقى أمر الحجاز وعسير معلقاً إلى ظروف تلائمه، فشلت الثورة أم لم تفشل. هذا ما بدا لي أن اعرضه وسأوافيكم بما تيسر من حوادث عسير في أقرب وقت).

ويتحدث التقرير المؤرخ في ١٩ كانون الأول[١] ١٩٣٢ عن الحركات العسكرية السعودية في عسير، وفرض الضرائب باسم الجهاد، ومحاصرة الادريسي جيزان وضربها بالمدافع، كما يتابع أخبار مطاردة بريطانيا أحرار

(١) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ٦٢.

الحجاز، وارسال هنديين إلى قنصل مصر في جدة، وتأييد جريدة الاستقلال العراقية الموقف السعودي من الثورة.

(وزارة الخارجية الجليلة

سري ومستعجل

الموضوع: الثورة في عسير

تحية وبعد، منذ مدة ليست بقصيرة والحكومة المحلية لم تصدر بلاغا رسميا عن حالة الثورة في عسير إلا كلمة جاءت في جريدة أم القرى الصادرة في ٩ الجاري، تشير إلى أن قواد ابن سعود أرسلوا كتب أمان لقبائل عسير وللادريسي وأمهلوهم ستة أيام، ولا نعلم من أي تاريخ ابتدأت هذه المهلة لنقول كلمة عن ما يجري بعد انتهائها، إننا إذا لنهاية الإمهال لمنتظرون.

طلعت علينا جريدة أم القرى في ١٦ الجاري فتلقفناها بتلهف زائد علّنا نقع على شيء من أخبار عسير، فكأن لم تكن هناك ثورة، ومع ذلك فيها مقال افتتاحي تحت عنوان (حوادث جيزان وعلاقتها بالوحدة العربية) وإني مقدم بطيه قصاصة بثلاث نسخ من المقال المذكور. ولم أجد حاجة إلى التعليق على المقال فأنه يكاد يكون بهتاناً من بسملته إلى آمنيه. وإفكا صارخاً على التاريخ عظيماً.

الأخبار الجديدة التي يصح الركون إليها من تاريخ ١٥ الجاري إلى ٢٠ منه:

١- كتب ابن السعود للشريف عبد الله بن صامل عامل (رنيه) بتجهيز قوة تلك الجهات لمقابلة الادريسي فجمع الرجل كبار قحطان ويام وسنحان وبلغهم الأمر الملكي فأبوا الامتثال.

٢- اقتحم الشريف خالد بن لؤي بجيشه عقبة (تنوما)، فقاومه الثوار وتقهقر، وأراد ابن مساعد من خالد إعادة الكرة فأبى.

٣- أن السنابيك التي تشحن بالأرزاق والعتاد والجنود لا تتعدى مياه القنفذة.

٤- تستعد بعض السنابيك لحمل الأرزاق للقنفذة.

٥- وضعت حكومة ابن السعود على عربان الحجاز: هذيل اليمن وهذيل الشفا وعربان أطراف الطائف (ضريبة الجهاد) وقدرها عشرة ريالات على النفر، (والعربان المذكورة تفتش على الريال الواحد بالمجهر) فأجابت العربان الحياة السعوديين[1] (حنه مدهرين) مفاليس ولكننا نلبي بأنفسنا دعوة الجهاد، فهبوا إلا الريالات (لأن المشرك لا يؤتمن في ساحة الوغى) مع أن حكومة الحجاز اضطرت إلى أن ترسل بعض (التكارنه) إلى ساحة القتال، والآن قد بدأت الحكومة تسجن كل من يتأخر عن دفع ضريبة الجهاد، والقائمون بإرهاق القبائل هم الأشراف (الفعور) في الطائف، و(الشريف هزاع) في مكة، وتمادوا حتى أنهم إذا عرفوا أحدا معه شيء من الدراهم جبوا الضريبة منه عن نفسه وعن خمسته (أي فخذه وعيال عمه)

٦- طلب ابن السعود من أمير المدينة أن يرسل إلى نجد من جيش (ابل) ابن السعود التي في أطراف الحناكية إلى الرياض ألف بعير فقط.

كنت قد ذكرت في المادة الثالثة من الكتاب المرقم ٩١٥ والمؤرخ ١٥ كانون الأول ٩٣٢ أن قد تأيدت شاعة وجود بضعة رشاشات ومدافع لدى الادريسي. ومؤخراً اطلعت على ما قالته جريدة (لابورس) الباحثة عن عسير والقائلة: أن المغفور له الملك حسين احترم (الاستاتوكو)[2] فيما يخص عسير، ولكن ابن السعود الأكثر طمعا أراد الاستيلاء على تلك المقاطعة، إلى أن تقول أن الادريسي حاصر جيزان وضربها بالمدافع.

بعد تتبعي المستمر لأحوال عسير وأخبارها، بوسعي الآن أن أجزم أن الادريسي محتاج إلى العتاد أكثر كل شيء، وأكثر من ذلك إلى نجدة خارجية ولو بسيطة يشجع بها اتباعه.

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) الوضع الراهن.

نظراً لتقرير عبد العزيز اليماني المنشور في أم القرى بتاريخ ٢ الجاري، يظهر أن الحكومة البريطانية ضيقت على المتهمين بمعاونة الادريسى في قمران وأخرجتهم من عدن وقمران، ذكرت هذه الفقرة لأن بعض من يدعون بأنهم من أحرار الحجاز يتذمرون من بريطانيا ويدعون أنها تطاردهم في مناطقها، ويعتقدون أن في تشكيهم شيئاً من الحق (مع علمهم بأن بريطانيا قد اعترفت بحكومة الملك عبد العزيز ولا يسعها أن تعمل غير ذلك في الأخص إذا كان الموضوع يمس حكومة مخلص قديم)

اسمحوا لي أن أوجه عناية معاليكم إلى فقرة من برقية الأمير فهد بن زعير بن ماضي إلى ابن سعود في تاريخ ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٣٥١ المنشورة في أم القرى في ٢ الجاري وهذا نصها:

أما الادريسى فهو متغير من قبل حركة ابن رفادة من قبل كان يطعن بيحيى واتباعه ويطعن في الأشراف والآن سكت عنهم الخ. فيظهر لكم يا معالي الوزير أن ميزان إخلاص الناس لابن سعود، هو الطعن بأشراف اليمن والأشراف، وان السكوت عن الأمام والأشراف جريمة لا تغتفر.

هديتان

يسرني يا معالي الوزير أنني وقعت على هديتين ثمينتين ساقهما إليّ فؤاد بك حمزة بزيارتي له في مكة في هذا الأسبوع الأول: كلمة كتبتها جريدة المقطم بتاريخ ٤ الجاري تحت عنوان (في دار آل الخطيب) جاء فيها ابتهاجا بعودة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم (الملك فؤاد) إلى عاصمة ملكه السعيد أقام حضرة السيد عبد الحميد الخطيب الرئيس العام لجمعية الشبان الحجازيين حفلة زاهرة دعا إليها نخبة من العظماء والكبراء والفضلاء ورجال الشرق، وقد زينت داره بالأنوار الكهربائية الساطعة الجميلة ورفعت عليها الإعلام، ولما كمل الاجتماع ألقى حضرة السيد الخطيب كلمة ترحيب ثم عقبها بكلمة بليغة عن مناقب

جلالة الملك ثم ألقى حضرة صاحب السعادة الأمير سعيد الجزائري في هذا الحفل العظيم خطابا فياضا عن جلالة الملك المعظم ومكانته العلمية وأياديه على الجمعيات في مصر والعالم، فقوبلت كلمته بأشد مظاهر الارتياح، وختمت الحفلة بالسلام الملكي.

فالغرض من تقديمها إلى فؤاد حمزة توجيه نظره لما كتبته جريدة الحرم (السعودية) في عددها ٣٢ في العراق إنه حمى محمد صادق بصفة كونه عراقياً، والحال أنه حجازي الجنسية، وأن محمد صادق يدس على حكومة ابن السعود في وكر الدسائس الذي ألفه عبد الحميد الخطيب وسماه (جمعية الشبان الحجازيين) الخ (الصحيفة الثالثة من كتابنا المرقم ٩١٥ والمؤرخ ١٥ كانون الأول) ولكن نظرا لكلمة المقطم يظهر أن (وكر الدسائس) كما سمعته (الحرم) يقيم الحفلات للملك فؤاد فما شأن القنصل العراقي بالموضوع.

والثانية المقال الافتتاحي لجريدة الاستقلال العراقية الصادرة في ٢٨ تشرين الثاني ٩٣٢ وعنوانه (ثورة عسير دسيسة جديدة في بلاد الجزيرة) فإنه مقال قيم سداه ولحمته ثناء عاطر على الجلالة السعودية مما سيسر له وكل الخارجية السعودية برغم علمه إن ما جاء في المقال عن شهامة التنازل عن جبل (عرو) تلفيقات صادرة عن مكتب الخارجية السعودية، فإن الإمام يحيى رفض في حينه البحث مع الوفد السعودي، وأراد أن يفهم جواب ابن السعود النهائي في الموضوع فجاءت (بأسباب الضعف) موافقة للإمام. ويعلم فؤاد حمزة أن ليس (للصومال) كما تقول الصحيفة أية علاقة بثورة شعب يعدّ نفسه مهضوماً، ولكنني واثق إنه سيُسَر من لهجة الولاء على علاتها، وإدخال السرور في محافل الحضرة السعودية أن هو إلا جزء من واجباتي، فقد أحسنت الصحيفة للمفوضية العراقية (من دون تعمد طبعا) إلى الحقيقة وإنما الأعمال بالنيات.

هذا ما اقتضى بيانه وتفضلوا بقبول فائق الاحترام).

ويتابع التقرير المؤرخ في ٢٠ كانون الأول ١٩٣٢[1] الثورة في عسير من خلال ما تنشره الصحف اللبنانية، وواضح أن هذه الصحف كانت تستقي معلوماتها من مصادر فرنسية.

(وزارة الخارجية الجليلة

تحية وبعد إلحاقا بكتابنا المرقم ٩٤٣ وامؤرخ ١٩ كانون الأول ٩٣٢ الباحث عن ثورة عسير اعرض أنني قد اطلعت على جريدة (الاوريان) البيروتية الصادرة في ١٠ الجاري تحتوي على خلاصة تخص الحركات في عسير وهي أخبار موثوقة لم يفتنا ذكرها لكم في كتب مختلفة إلاّ قضية (الأربع بواخر) الواردة فيها، فلا علم لنا بها، وربما القصد من البواخر اللنشات (ماتورات كبار) السعودية. لقد جاء في الخلاصة اسم (باراك) والصحيح (البرك) ووادي (فاهما) - - - والقحمه) ولاعتمادي على الخلاصة المنوه عنها اقدم بطيه نسخة بثلاث صور من نص الخلاصة هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام).

ويوضح التقرير المؤرخ في ٢ كانون الثاني ١٩٣٣ مدى تعاطف المفوضية العراقية مع ثورة عسير، بوصفها تمثل بداية، او نموذجاً للثورة التي تتمنى اندلاعها في الحجاز ضد حكم آل سعود، ولذا فإن التقرير ينوه بمشاركة بعض الحجازيين في الثورة، ويستنتج من هذه المشاركة أن يكون علم الثورة هو علم الثورة العربية الذي رفعه الشريف حسين في ثورته على العثمانيين، وفي الحقيقة فإن هذا ما كان يتمناه. ويرد على بعض الإشاعات التي تقول بأن للعراقيين نشاطات معادية لآل سعود، وهو يتابع موقف مصر المناهض لحكومة السعوديين، وما قيل عن تدخل الخديوي السابق عباس حلمي لتأييد الثورة بالمال، مع متابعة التطورات العسكرية.

---

(١) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ٦٣.

(سري ومستعجل

وزارة الخارجية الجليلة

الموضوع- الثورة في عسير

تحية وبعد. لقد مضت خمسة أيام لم أتلق خلالها غير النزر القليل من أخبار الثورة في عسير، وفي رأس تلك الحوادث البلاغ الرسمي الذي نشرته حكومة الملك عبد العزيز في جريدة أم القرى بتاريخ ٣٢/١٢/٣٠ تجدون صورة بثلاث نسخ منه بطيه، ومضمونه في ثلاث فقرات، سيقضي على الفتنة قريبا. كل المراسلات مع سيادة الأمام يحيى تؤيد الروابط الدينية، مات الأمير خالد بن لؤي. فالفقرة الأولى والثانية يجوز أن تكون حقيقية والثالثة لا ريب فيها وما اتصل بي مما لم يذكر في البلاغ، هو أن قوات ابن السعود أشعلت الموقع الذي يدعى (صابه) مقام الادريسى، كما جاء في كتابنا المرقم ٩٧٠ والمؤرخ ٢٧ كانون الأول ٩٣٢ ومصدر هذا الخبر القنصلية المصرية. إن حوادث المؤتمر العربي تركت أثراً محسوساً لدى المصريين فأصبحت احتياطا لتأكيد ما يدعون.

ثم بلغني أن قد وصل إلى مكة كل ممن محمد بن عبد العزيز وسليمان بن محمد آل سعود ابني عم الملك عبد العزيز، ولم أقع بعدُ على سبب قدومهما، أما جريدة الحجاز الصادرة بتاريخ ٣٣/١/٢ فقد ادعت أنهما يقصدان (الاعتمار) تقبل الله منهما ذلك وساعدنا على التقاط كلمة صدق من عالم الأراجيف!

من المعلوم أن ما نُشر في جريدة أم القرى حتى الآن تحت عنوان (للحقيقة والتاريخ وثائق رسمية) ينبئ عن اشتراك بعض الحجازيين في ثورة عسير (فلو صحت تلك الوثائق) فلا يستبعد كثيرا أن يكون علم الثورة في عسير هو (علم النهضة العربية مربع الألوان) كما وصفه مراسل المقطم في عدن، بيد أن اشتراك الحجازيين وخبر علم الثورة أمر يفتقر إلى دليل من مصدر موثوق.

كان قد شاع أيضاً أن الادريسى طلب من ابن السعود إطلاق سراح السيد علي الادريسى وبعض أمراء العايض الموقوفين في الرياض، والحقيقة أن الادريسى

طلب إطلاق سراح السيد المنوه به، ولكن لم يتصل بي إنه تدخل في أمر آل عايض أولاً لأنهم لا ينتمون له بنسب، فهم على ما يدعون أمويون وجنابه هاشمي. ثانياً أن المناسبات بين الادارسة والعايض ليست على ما يرام. الذي أعلمه أن ليس من آل عايض في الرياض غير محمد وحسن.

لم يتصل بنا بعد شيء عن وصول أبن مساعد إلى عسير (أن عبد العزيز بن مساعد الجلوى هو ابن مساعد نفسه الذي قاتل حسن آل عايض في أبها سنة (١٩٢١).

قلت في الصفحة الثانية من الكتاب المرقم ٩٣٢ والمؤرخ ١٩ كانون الأول ٩٣٢ أن كتبت المقطم بتاريخ ٣٢/١٢/٤ عن الحفلة التي في دار عبد الحميد الخطيب الرئيس العام لجمعية الشبان الحجازيين في مصر ونوهت بأن الأمير سعيد الجزائري خطب ممتدحا الملك فؤاد وأياديه البيض على الجمعيات في مصر والعالم.. الخ، وأنه كنت أرغب أن أوجه نظر فؤاد حمزة لفقرة المقطم تلك مبينا أن ليس لقنصل العراق في مصر بأية صلة في ما نسميه جريدة (الحرم) بوكر الدسائس، وأن غير العراقيين يقيمون الحفلات؛ وسرعان ما ظهرت المقطم بتاريخ ٣٢/١٢/٢٤ وفيها الخبر الآتي: الأمير سعيد والسلطات الحجازية روينا أمر ما اتصل بنا عن تبليغ دولة رئيس مجلس الوزراء لسعادة الأمير وتكليفه مغادرة القطر وشفعنا ذلك بتصريح للأمير نفسه. ونقول اليوم أن الدوائر الحجازية في مصر تقول أنها لا تعلم شيئا عن مسألة الأمر سعيد غير ما نشرته الصحف المصرية عنها ويعتقد بعض العارفين أن لتبليغ رئيس الوزراء للأمير سعيد اعتبارات سياسية شتى، وأن شكوى الحكومة الحجازية من بعض المساعي العدائية لها في الخارج تدخل في هذه الاعتبارات، وكيف ما كان الأمر، فإن في هذه الحركة ما يدل صراحة أن حكومة مصر لأسباب نأمل شرحها في التقرير الدوري) تؤازر حكومة ابن السعود في محنتها الأخيرة وفي الوقت الحاضر.

يظهر أن خبر تدخل بعض الحجازيين في الثورة في عسير لم يبق في نطاق الوثائق التي نشرتها الحكومة السعودية، فقد أطلعت على خبر نقلته جريدة

(الاوريان) الصادرة في ٢٣/١٢/٢٤ أن طاهر الدباغ وعبد الله بن عمير كان لهما نصيب في ثورة عسير، ثم يتبسط الخبر ويشير إلى تدخل عباس حلمي[١] (الخديوي السابق) في ثورة عسير ومساعدته لهما بمبلغ جسيم (أقدم بطيه صورة بثلاث نسخ من الخبر المنوه به) ليس لنا أي علم بخصوص هذه الشاعات وغالب الظن أنها خبط عشواء.

إذا صح أن (قصابة) وقعت بيد قوات ابن السعود فلا أعتقد إن الادريسي يتمكن من المقاومة كثيراً، على الأخص وأنى كنت قد ذكرت في الكتاب المرقم ٩٧٠ والمؤرخ ٢٧ كانون الأول ٩٣٢ فقرة موظف وزارة خارجية أبن السعود وهي (أن أية نجدة من مال أو عتاد تصل إلى الأدريسى يقضي على أمل ابن السعود في عسير) ولكن بلغني أيضا من سكرتير المفوضية الإيطالية أن الادريسى منقطع، وهو بأشد الحاجة إلى نجدة من العتاد والمال، والحقيقة أن الادريسى مفتقر جدا إلى ما يشير إليه السكرتير المذكور فإن لم يسعفه الحظ فما له غير أن يفر عن طريق البحر أو يستسلم. أما الالتجاء إلى الأمام يحيى[٢] فأمر متعذر لأن بين اليمن وبين المملكة العربية السعودية اتفاقية تحتم حتى تسليم المجرمين السياسيين سأقدم لكم صورة من تلك الاتفاقية في أقرب وقت.

---

(١) هو عباس حلمي بن توفيق بن إسماعيل، حفيد محمد علي باشا، ولد سنة ١٢٩١هـ/١٨٧٤م وتولى الخديوية (حكم مصر) بعد وفاة أبيه سنة ١٣٠٩هـ/١٨٩٢م، وانتهزت بريطانيا فرصة قيام الحرب العالمية الولى، فخلعته من منصبه سنة ١٩١٤، وفرضت نظام (الحماية) على مصر، عاش بعد ذلك في سويسرا، حتى وفاته سنة ١٣٦٣هـ/١٩٤٤م، وتكشف تقارير المفوضية العراقية عن نشاطاته المالية والسياسية التي أعقبت خلعه من منصبه.

(٢) هو الإمام يحيى بن محمد بن يحيى حميد الدين الحسني العلوي الطالبي، ملك اليمن، ولد بصنعاء سنة ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م، وولي حكم اليمن بعد أبيه سنة ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م، وكان شطر من اليمن تحت حكم العثمانيين، وخاض حروباً عدة حتى تمكن من إجلاء هذه القوات من بلاده ، فانبسطت يده في حكم اليمن، فحكمها على سبيل الإستبداد ، حتى وفاته سنة ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م.

من المؤكد أيضا أن برقيات ابن السعود للإمام يحيى مستمرة، وجلها تبتدئ بالتخوف من مد الحملة الأجنبية، وترمي للرابطة الإسلامية، إلى آخر ما هنالك من إلهاء سياسى. سابذل الجهد الممكن لأوافيكم بما يستجد في هذا الصدد).

ويرفق التقرير بنسخة من بلاغ رسمي يقول:

بلاغ رسمي

جاءنا من قلم المطبوعات البلاغ الرسمي الآتي:

١- نشرت الحكومة من قبل، أنه بعد وصول قواتها إلى أبها وتهامة في مقابلة صبيا، أعلنت للقبائل في تلك الأطراف تدعوهم للإخلاد إلى السكينة والتزام الطاعة، وحددت لهم أوقاتا معينة لقبول طاعاتهم، فأجاب معظم القبائل وخضع مجموعها المقيم في الجهة الغربية من البلاد، وأما قبائل الجبال التابعة لمقاطعة جيزان فأنه لم يحصل منها أي اختلاف، ولا يزال أمراؤنا فيها، وهي محافظة على السكون التام، وهي تقع في الجهة الشرقية من مقاطعة جيزان، ولم يبق من الجهات التي لم تجب الدعوة غير المسارحة وفريق من بنى شبيل وهم الذي نزل الادريسى ومن معه وسطهم، لذلك صدر الأمر للقوة التي اجتمعت في صبيا للتنكيل بالأشقياء، وقريباً إن شاء الله تنشر الحكومة خبر القضاء على هذه الفتنة التي قام بها أولئك المغرورون بتحريض أولئك الأشرار أعداء الإسلام والمسلمين والعرب.

ومما تذكره الحكومة بسرور في هذا البيان الموقف الحميد الذي وقفه سيادة الإمام يحيى. المراسلات الودية متصلة بينه وبين جلالة الملك، وكلها تؤيد الروابط الإسلامية، والتعاضد في منع أي ضرر يلحق البلاد العربية من أية جهة من الجهات.

٢- ويؤسفنا أن ننعى في هذا البيان وفاة القائد الشهير الأمير خالد بن لؤى؛

حيث اشتد به المرض في أبها، وكان كُلِّف البقاء فيها نظراً لمرضه، فأبى إلا مرافقة الجند حتى يقضي واجبه أو يموت في طريقه إلى الجهاد، وقبل دخول الجند إلى صبيا وافاه القدر المحتوم على المرض الذي كان ألم به، ونحمد الله أن جعل في عقب هذا القائد العربي المسلم من يقوم بالواجب بالقيادة، فقد ترك من الأبناء سعد وحسين وزامل وثلاثة أولاد صغار عنده، ولما كان سعد هو أكبر أبناءه فقد أسندت إليه قيادة هذه الحملة التأديبية وعين أميراً للخرمة في مكان أبيه).

ويتناول التقرير المؤرخ في ٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٣ معلومات مهمة عن أشخاص حجازيين كانوا ينشطون في العمل ضد الحكومة السعودية في الحجاز، ويتخذون من الأراضي المصرية مجالاً لنشاطاتهم، وكان منهم من يحمل الجنسية العراقية ومنهم من كان مصري الجنسية، وعلى الرغم مما يبدو من حرص الحكومة المصرية على علاقات حسنة مع الحكومة السعودية، إلا أن النشاط الواسع الذي أبداه هؤلاء الحجازيين دل على عطف الحكومة المصرية غير المعلن على قضية الحجاز، وتعاطفها من ثم مع ثوار عسير الثائرين على الحكومة السعودية أيضا، يقول التقرير[1] التاريخ: ٤ كانون الثاني ١٩٣٣

(أتشرف بإخبار معاليكم بأن حكومة جلالة الملك ابن السعود ترى أن للوطنيين الحجازيين الساكنين في مصر وغيرها يداً في حركة عسير الأخيرة، وتقول أنها كانت عثرت عند بعض الثائرين مع ابن رفادة على خطابات تثبت بأنه كانت لهم صلة بأشخاص يقيمون أو يترددون على مصر، وقد أذاعت وزارة الخارجية المصرية وقتئذ بياناً مطمئناً لأفكار حكومة الملك ابن السعود وأخرجت عبد الرؤوف الصبان من مصر تنفيذا لرغبة الحكومة السعودية، ولم نشأ أن نتدخل في شأنه حفظا لروابط الود مع حكومة ابن السعود، مع أنه من التبعية

---

(١) الملف ٧٥٠ الوثيقة ٦١.

العراقية، وقد شكت الآن الحكومة السعودية إلى الحكومة المصرية من أن بعض الذين يتمتعون بضيافة الحكومة المصرية من البلاد المجاورة يشتغلون بدس الدسائس ضد النظام القائم في الحجاز ونجد، وقد أفضى دولة رئيس وزراء مصر بحديث يقول فيه أن الحكومة تبحث المسألة وأن أشخاصاً ممن يتمتعون بضيافة مصر يسيئون استعمال هذه الضيافة، ولهذا فالحكومة تنظر في أمرهم احتفاظاً بالعلاقات الودية مع كل الدول، لأنها تريد أن تكون صديقة للجميع، وتكره الانتفاض على النظام، وأن تكون الدعايات لذلك في ظل الحرية التي يتمتع بها بعض الأفراد في ضيافة مصر.

ولما كان الأمير سعيد الجزائري قد وصل إلى مصر منذ شهر- هرباً من الضائقة المالية- وحل ضيفا على عبد الحميد الخطيب أجد الوجهاء الحجازيين المتجنسين بالجنسية المصرية، وكان الأمير ممن لا يجارون الحكم الوهابي في الحجاز حتى جاهر في ذلك أمام بعض رجال دار المندوب السامي والحكومة، نظرت إليه الوكالة السعودية نظر العدو، واتهمته بأنه يدس الدسائس ضد حكومتنا، فأبلغه وكيل الأمن العام بدوي بك خليفة بأن بعض الحكومات الشرقية اشتكى من اقامته في مصر في الوقت الحاضر، وأظهر له رغبة الحكومة المصرية بمغادرته القطر المصري، على إن يتمكن من العودة إليه بظرف آخر، فاحتج على ذلك وأبى أن يقبل أنه يدس الدسائس ضد أية حكومة كانت، طالباً إثباتا لتلك التهمة، وراجع السراي الملكية والحكومة من دون جدوى. ونظن أن للحفلة التي أقيمت له برواق المغاربة في الأزهر الشريف بتاريخ ١٨ الجاري والتي ألقى فيها قصيدة حماسية من نظم المرحوم والده والتي لا تأتلف والسياسة المتبعة في شمالي أفريقيا دخل في ذلك[١] لكن الحكومة هنا رأت إخفاء السبب مما تتطلبه سياستها.

---

(١) تبدو العبارة غير واضحة ولعل كلمة سقطت

وتقول حكومة الملك ابن السعود أنها عثرت على خطاب وصل من عبد الرؤوف الصبان إلى السيد يوسف الزواوي برواق الحرمين في الأزهر الشريف، جاء فيه: وصل خطابك العلامات، الرجل صحته جيدة والحمد لله، تصل إليكم في طيه صورة خطاب موصى لسمو الأمير يبصوه[1] في الأوراق المطبوعة عليها جمعية الدفاع عن الحجاز المرسل لكم بطيه، وكذلك امضوه بإمضاء مستعار، وأرسلوه باسم الأمير رأساً مسجل، أسرعوا في ذلك تجدون عند سالم وصالح صبان أوراق مطبوعة وغلافات تسلموها منهم وأبقوها لديكم، وفي خطاب آخر تجدون بطيه صورة خطابين أحدهما كأنه صورة خطاب من مكة للشريف شاكر، والآخر من وكيل الحزب بمصر تكتبهم بغير خطك وترسلهم مسجلة باسم الأمير شاكر بغاية السرعة. فإذا صح عثورها على هذه الكتب فيكون بواسطة عبد الله الابهادى زميل الزواوي برواق الحرمين والسيد محمد شطا الذي يعمل لحساب الوكالة السعودية.

وقد لفتت حكومة ابن السعود أيضا نظر الخارجية المصرية بشأن جنسية محمد صادق عبد الله الحجازية والذي يدعي أنه عراقي، وبشأن أقامته في القاهرة، إذ يقول أنه تاجر، مع أن سلطات الحجاز تثبت بأن لا عمل له إلا مناوأتها، مجددة طلبا بخصوص إخراجه من القطر المصري. وبما أن الموما إليه متجنس بالجنسية بالعراقية، وكان راجعنا في حينه للمحافظة على حقوقه، وأبرز مستندات تدل على وجود عمل له في مصر، أحلنا طلبه إلى الحكومة المحلية.

وقد خابرنا هاتفيا في اليوم نفسه حضرة وكيل الملك أبن السعود بهذا الخصوص وطلب منا مماشاته في هذا الأمر، فأجبناه بأن محمد صادق عبد الله المذكور متجنس بالجنسية العراقية، وأننا أحلنا عريضته إلى الحكومة المحلية، وإننا مستعدون للتحقيق عما نُسب إلى المذكور، والعمل لتقوية الروابط الحية بين البلدين فأرسل لنا هذا الكتاب:-

---

(١) كذا في الأصل.

حضرة صاحب السعادة قنصل العراق العام بالقاهرة

أتشرف بأن أؤيد حديثي اليوم مع سعادتكم، بأنه أتصل بعلمنا أن محمد صادق المعروف بنزعته العدائية لحكومة جلالة الملك تقدم إلى القنصلية العراقية بالقاهرة طالبا منها الحصول على وثيقة تمكنه من البقاء في مصر، بدعوى أنه من أهالي العراق. مع أن المذكور كما هو معلوم من أهالي الحجاز ومن مواليد مكة المكرمة، كما أن عائلته لا تزال موجودة بمكة، لذلك أرجو من سعادتكم أن تتفضلوا بإفادتي عن حقيقة ذلك، وعما إذا كان المذكور قد تمكن فعلا ممن الحصول على وثيقة تؤهل له البقاء في مصر كشخص من رعايا الحكومة العراقية، وذلك لضرورة، ولسعادتكم وافر الشكر

وتفضلوا بقبول وأفر الاحترام

معتمد المملكة العربية السعودية

بمصر

(فوزان السابق)

فأجبناه بما يأتي:-

حضرة صاحب السعادة معتمد المملكة العربية السعودية المحترم

تحية واحتراما

رداً على كتاب سعادتكم عدد ٤/١٦/١ المؤرخ ٠١ :١٩٣/٦٢

أتشرف بأن أعرض لجنابكم بأنه يسوءني أن يشتبه بأحد رعية[1] حكومة العراق بالعداء نحو الحكومة العربية السعودية الصديقة، وإنني سأعمل كل ما يلزم للتحقيق عن ذلك وأجراء ما يلزم. أن محمد صادق الذي تفضلتم بالسؤال عن جنسيته مقيد في قنصليتنا كرعية لجلالة الملك، وهو حامل جواز سفر رقم ٢٣٧٣، وقد حصل على الجنسية العراقية بموجب القوانين والأنظمة الناتجة من معاهدات الصلح.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

قنصل العراق العام

بمصر

وقد أهاب حكمدار بوليس مصر على كتابنا بخصوص محمد صادق، بأنه تقدمت ضده شكوى لقلم الباسبورات لدخوله القطر المصري من دون تصريح، فثبت إنه يحمل جواز سفر عراقياً، ودخل القطر بالطريقة القانونية، مدة أقمته في القطر المصري سنة أخرى، تنتهي يوم ٣١ أكتوبر سنة)١٩٣٣.

وفي التقرير المؤرخ في ١١ كانون الثاني ١٩٣٣ تفاصيل عن المجهود العسكري السعودي ضد ثورة الادارسة في عسير، ويحلل كاتب التقرير البيانات العسكرية السعودية ليخرج بنتيجة مفادها أن الثورة لم تنته كما تصور تلك البيانات، بل أن البيانات نفسها تحمل نوعاً من التناقضات في مضامينها. وهو يعلق أهمية- فيما يبدو- لعزوف البدو عن المشاركة في المجهود المذكور، واعتماد

---

(١) لعله يريد أن يشتبه أحد برغبة حكومة.. الخ

الحكومة على القوات المجندة من أهل الحضر، وموطن الأهمية في هذا الخبر أن القوات السعودية كانت تعتمد حتى هذا التاريخ على المسلحين من البدو، ومعنى رفضهم الانخراط في الحملة على عسير أن الحكومة السعودية فقدت السند الذي طالما اعتمدت عليه في عملياتها العسكرية السابقة. وعلى الرغم مما أذيع عن تردي موقف الإدريسي العسكري، إلا أن التقرير يرى أنه لا تزال ثمة فرصة أمامه للاستمرار في الثورة، من خلال أفادته من طبيعة المناطق الحدودية المحاددة لليمن. ويتحدث التقرير عن أنباء تفيد بإمداد الجيش السعودي بالسلاح، في مقابل جهود كان يبذلها المقاومة الحجازية في مصر لإمداد الإدريسي بالسلاح أيضاً. جاء في التقرير[1]:

(١١ كانون الثاني ٩٣٣

٢٢/٤١

ا ث ع

وزارة الجارجية الجليلة

الموضوع – الثورة في عسير

سري ومستعجل

تحية وبعد من ٤ الجاري إلى يومنا هذا لم أعثر على شيء كثير مما يصح الركون إليه عن ثورة عسير. أما البلاغ الرسمي المنشور في جريدة أم القرى الصادرة في ٦ كانون الثاني ٩٣٣ فيظهر أن قوات ابن سعود استولت على كل نواحي عسير ولكنه لا يضمن مطلقا انتهاء الثورة في كما أنه لا يخلو من التمويه الصريح كقولهم (أذاعت الحكومة قبل الآن أنها أمهلت العصاة في جنوبي جيزان لمدة عشرة أيام) والحال أن ليست هناك إذاعة كهذه بل أنهم قبل شهر ونصف الشهر تقريبا أذاعوا أن الإمهال هو ستة أيام.. فما قيمة بلاغ يجرؤ

(١) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ٤٩.

إلى مثل هذا التضليل. ولكن موضع الاستفادة المذكورة ما جاء فيه أن قوات ابن السعود في تلك النواحي متشكلة من أهل ترية ورنية وبيئة وعتيبة وقحطان (نجد الجنوبيين) فابن السعود إذاً لم يستطع تجنيد البدو في هذه المرة، وكان مُعوّلة في الغالب على الحضر. أراد البلاغ في قوله (فتوجهت من جيزان صباح يوم الأربعاء الواقع في ٣٠ شعبان إلى مرفأ (العضايا) فوصلت إليه صباح الخميس، واستوليت عليه وعلى سائر البنادر حتى وادي (تعشر) وهو آخر ما على الساحل من البنادر) أفهم أن قد سد طريق البحر بوجه الأدريسي، ولكن الذي أعمله أن بين تعشر حدود ابن السعود وبين مبدأ حدود حميد الدين مسافة ساحلية كبيرة لا يشغلها أحد ولا يتعذر على الثوار الاتصال بها. وبعد ذلك لا يخبر البلاغ أين أصبح الادريسي ومن معه. أقدم بطيه بثلاث نسخ من البلاغ المنوه به. ومع ذلك فليس عندي ما يكذب كل خبر اشتمل عليه البلاغ ولكن يخيل لي أن حكومة ابن السعود بحاجة أيضا إلى نشر مثل هذه الأخبار كلما قرب موسم الحج.

في مساء ٣ الجاري وصل جدة فؤاد حمزة، ولم يبق فيها غير يوم واحد تيسر فيه لنا مقابلة ممثل فرنسا، وهذا الأخير روى عن الحمزة أن قوات أبن السعود استولت على كل المناطق في عسير، أما الأدريسي فقد شرد مع بعض المسارحة إلى جبل في الحدود اليمانية، وأن القوات قد حاصرته هناك أيضا، وإن هذا الخبر سينشر في بلاغ ٦ الجاري مع بعض وثائق أخرى (للحقيقة والتاريخ) ولكن وعد الحمزة لم يظهر في الوقت المضروب.

بلغ القنصلية المصرية أن باخرة ألمانية تركت بور سعيد في ١٥ كانون الأول ٩٣٣ووجهتها جدة في طريقها إلى البصرة، وقد مضى على مغادرتها بور سعيد ما يقارب الشهر ولم تصل بعد إلى جدة، مما حمل القنصل المصري على الظن بأن الباخرة المذكورة قد تحمل السلاح الألماني الذي اشترته حكومة أبن السعود بمناسبة الحركات الأخيرة ولأجله لم ترس إلا في مياه جيزان رأسا لتقدم ما معها للقوات السعودية من دون تأخير (الحقيقة أن الباخرة تركت بور سعيد ولم تصل

بعد إلى جدة). ومن أخبار القنصلية المذكورة أيضاً أن باخرة إيطالية رست منذ أسبوعين أمام ساحل عسير ولم تفارقه. لا أعلم شيئاً عن هذه الرواية.

بالرغم من البلاغ السعودي وأخبار القنصلية المصرية أعرض أن الحركات في عسير لم تنته بعد، وأؤكد أن في ٨ الجاري قد أرسلت حكومة ابن السعود (سراً) مئتي صندوق من العتاد إلى أطراف عسير والذي قام بإرسال العتاد هو حمدي العراقي قائد حامية مكة، ولقد تزود العتاد من مخازن العسكرية في المدينة.

اتصل بنا في ٧ الجاري رجل ثقة كان منذ بضعة أيام في مصوع وأخبر أن فيها جماعة يسعون إلى إمداد الادريسي ورئيسهم يدعى الشيخ علي وهو حجازي (نجهل هذا الشخص) وأكد المخبر: أولاً- أن الأدريسي قتل محمد يحيى باصهى لخيانة ظهرت منه وهي تشويقه عشائر عسير بموالاة أبن السعود. ثانيا- إن قوات الإدريسي حرقت صبيا القديمة. ثالثا أن الإدريسي لا ينقصه إلاّ العتاد.

يا معالي الوزير! يظهر لكم من تقاريري السابقة أيضا أن الفقرة الثالثة من أقوال المخبر تؤيد ما ذكرته في كتبي السابقة من حاجة الإدريسي إلى العتاد، ونجاح الأدريسي بلا عتاد يدخل ضمن الكلمة اللاتينية **Sine gua non** وغالب الظن أن الحدود اليمانية موصدة بوجه الثوار لأن اليمن يتلفت للنواحي التسع في الأخص في هذه الأيام، وقد حدثت بعض الاضطرابات في تلك الجهات، فلا أمل للإدريسي في غير طريق البحر.

لقد ذكرت في الكتاب المرقم ٥/٧ والمؤرخ كانون الثاني ٩٣٣ ما يتعلق بالأمير سعيد الجزائري والحكومة الحجازية، ولكن خبراً جاء في المقطم الصادر في ١٧ كانون الأول ٩٣٢ صرفنا موقتا أن ليس لحكومة الملك عبد العزيز شأن في قضية الأمير، ومفاد الخبر أن الطلبة المغاربة في الأزهر أقاموا للأمير سعيد حفلة تكريمية تلا فيها الجزائري قصيدة من قصائد جده... الخ فظننا قد تكون سبب تبعيده، غير ما ذكرنا سابقا، لولا أن نائب قنصل مصر

أخبرني أن أمر تبعيد الأمير سعيد من مصر ذو علاقة بتدخله في شؤون الحجاز أبان ثورة عسير، وإن صدقي باشا أدلى بمثل هذا التصريح، وإن حكومة ابن السعود شكرت الحكومة المصرية بواسطة (فوزان السابق) على هذا العمل الودي.

يا معالي الوزير! يظهر لكم أن تبادل التقارير بين هذه المفوضية والقنصلية العامة بمصر وبيروت الذي كنت التمست الموافقة عليه في الكتاب المرقم ٨٢١١ والمؤرخ ٢١ تشرين الثاني ٩٣٢ أمر لا يخلو من فائدة كثيرة، ولا يكلف شيئاً مطلقاً، بل يساعد على أن نقدم لكم أخباراً موثوقة، فالرجاء الموافقة على ذلك هذا ما وجب بسطه لمعاليكم في هذه المرة وأني مترقب جريان الحوادث على قدر الإمكان، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

وكيل القائم بأعمال المفوضية العراقية

والقنصل العام)

وفي اليوم التالي، كتب وكيل القائم بالأعمال، إلى الخارجية العراقية، معلومات جديدة وصلت إليه من مصدر لم يود الإعلان عن اسمه، ربما حذراً من احتمال اكتشاف السلطات السعودية أمره، ومفاد تلك الأخبار أن ثورة عسير لم تخبو بعد، وأن ثمة أمل في انبعاثها من بعد ما تلقت من هجومات سعودية مستمرة، بل أن الكفّة أصبحت في صالح الثوار أنفسهم، وأن هيأة قد تألفت من أجل إمدادهم بالأسلحة اللازمة، وإن خسائر قد لحقت بالقوات السعودية، ورغم تفاؤل هذه الأخبار إلا أن شيئاً من الحذر كان يخامر كاتب التقرير من أن يكون بعضها مبالغ فيه. فيقول[1]:

(١) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ٤٩.

(١٢ كانون الثاني ٩٣٣

٦/٤٥

ا ث ع

وزارة الخارجية الجليلة

الموضوع: الثورة في عسير

سري ومستعجل

تحية وبعد إلحاقاً بكتاب هذه المفوضية المرقم ٢٢/٤١/ والمؤرخ ١٢ كانون الثاني ٩٣٣ اعرض أن في مساء أمس بلغني من مصدر لا يستحق الإهمال ما يأتي

أولاً- في ١٥ و٦ الجاري هجم الثوار مستقلين على القوات أبن السعود وكَبَّدوهم خسائر فادحة حتى يظن أن القتلى والجرحى يعدون ببضعة آلاف (نظن أن التخمين مبالغ فيه)

ثانيا- إن الثوار استعادوا جيزان. ليس عندنا هذا الخبر ولكن من المؤكد أن المخابرة اللاسلكية مع جيزان انقطعت مرة أخرى.

ثالثا- توجد هيئة في مصوع تعمل على مساعدة الادريسي علي قدر الإمكان. يظهر أن رئيسها لا يسمى كما ذكرت على الحجازي بل شخص آخر وسأخبركم في أول فرصة باسمه الحقيقي.

رابعا- وصلت مساء أمس ١١ الجاري عدة سنابيك من جيزان إلى ساحل قريب من بلدة جدة وعليها عدد غير قليل من الجرحى (هذا الخبر لا يقبل الشك مطلقا) هذا ما اقتضى بيانه في هذه العجالة وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

وكيل القائم بالأعمال المفوضية

العراقية)

وفي التقرير المؤرخ في ٤ شباط ١٩٣٣ تفاصيل عن مجريات الثورة في عسير، فالأنباء السعودية تصور أمر الثوار على أنه بات في حكم المنتهي، وهي تسمي الثوار بالعصاة، ومع ذلك فإن معلومات أخرى تشير إلى أن الثورة لم تلق سلاحها بعد، وأن أنباء الخسائر في صفوف القوات التي أرسل بها السعوديون لقمعها صحيحة لا ريب فيها، من وجهة نظر كاتب التقرير بالطبع. ويرى كاتب التقرير أن روح الانتقاض على الحكم السعودي باتت تسري في البلاد كلها ولم تعد قاصرة على عسير وحدها، ولا شك في أن مثل هذا التصور كان يطلق في نفسه، وفي نفوس قارئي تقريره في بغداد، أملاً ما بعودة الحجاز إلى حكم الأشراف، وهو الحلم الذي طالما راود الأسرة الهاشمية. ويثير سفر القنصل الإيطالي إلى القاهرة شكوك كاتب التقرير في أن لإيطاليا ضلع فيما يجري في عسير، ولذا فهو يدعو إلى مراقبة تحركات هذا الرجل بدقه، خاصة وأن أنباء تتحدث عن رسو باخرة إيطالية أمام ساحل عسير. جاء في التقرير[1]:

(جدة/١٧ كانون الثاني

٤١/٧٤

ا ث ع

وزارة الخارجية الجليلة

سري ومستعجل

الموضوع- الثورة في عسير

تحية وبعد، كنت قد ذكرت في الكتاب المرقم ٢٦/٤٥ المؤرخ ١٢ الجاري أن المخابرة اللاسلكية مع جيزان قد انقطعت مرة أخرى، وقد ظهرت جريدة أم القرى في ١٣ الجاري وكتبت تحت عنوان تأديب العصاة، أن قد طرأ على الآلة المرسلة في لاسلكي جيزان عطل.. الخ، وقد قدمت بطيه نسخة قصاصات من

---

(١) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ٤٥.

الخبر المذكور، والذي يحمل على الظن صحة الفقرة الثانية من الكتاب المرقم ٢٦/٤٥ والمؤرخ ١٢ الجاري هو أن برغم شاعة اندحار القوات السعودية فإن الحكومة لم تنشر بلاغا رسمياً كما تفعل كل مرة، بل قالت كلمتها تحت عنوان (تأديب العصاة) وجعلتها تظهر كأنها صادرة من إدارة الجريدة نفسها، ثم أنها أرادت أن توهم الناس إنه لا تزال عندها قوة احتياطية لم تشترك بعد في الحركات، فقالت: أما القوات التي سارت من نجد بقيادة الأمير عبد العزيز بن مساعد فإنها مازالت مرابطة في أبها.. الخ وهذا لا يمكن أن يكون صحيحا لأن الذي أعلمه يقيناً أن ابن السعود استنفر أهل الهجر مرة ثانية لعدم كفاية قواته في عسير فضلا على أن ابن السعود في الظروف الحاضرة لا يتمكن من توجيه كل ما يستطيع جمعه من قوة إلى جهة واحدة لأن روح التمرد أخذت تتيقظ في أنحاء المملكة.

تأكد نهائياً ما ذكرته في الفقرة الرابعة من الكتاب المرقم ٢٦/٤٥ والمؤرخ ١٩٣٣/١/١٢ وأن بين الجرحى رجل نجدي وجيه استخدم سابقا في الجيش الهاشمي يدعي عبد الله بن ختلان (وهو هزاني من أهل الحريق) وبلغني أن خبر جرح حمد السليمان قد تأيد، وإما محمد الميمان فيظهر إنه قد أصيب في الوقعة الأخيرة.

ويتابع كاتب التقرير التحركات السعودية في عسير، ويشير في هذا التقرير إلى جملة من القضايا الدولية التي لها تعلق بهذه الثورة، أولها ما تردد عن مساندة الأمير عبد الله بن الحسين، أمير شرقي الأردن، لثورة عسير، وهي مسألة لم تؤكدها القرائن فيما يبدو، فلم تشر إليها التقارير العراقية بعد ذلك، يقول:

(أن الحوادث بدأت تؤيد حدسي، لقد عثرت على كتاب صادر عن المكتب السياسي في دار الاعتماد ببيروت مرقم ٢٥٨ يذكر بعناية خاصة خبر جريدة الأحرار الصادرة في ١٩٣٢/١٢/٣١ والتي تقول ما ملخصه:- إن قوات حجازية تجمعت في الجَوف. يروي أنهم يريدون التعرض على المناطق التي تجري

فيها أعمال مد أنابيب النفط. القوات الإنجليزية استعدت وتنتظر إشارة (الكابتن كلوب) قائد البادية. كل إجازات الجيش أُلغيت. يقال أن استعداد القوات الحجازية متأتية من الاعتقاد بأن للأمير عبد الله ضلعاً في ثورة عسير. ربما أتمكن في القريب العاجل من تزويدكم بالمقال أو النسخ نفسها التي تصدر عن دار الاعتماد ببيروت إلى بعض الدوائر الرسمية تحت عنوان....[1] وهي غاية في الإتقان وكثيرة الفائدة).

ويتناول التقرير موقف كل من إيطاليا وبريطانيا من ثورة عسير، محاولاً سبر النوايا الحقيقية كل من الدولتين من خلال رصد دقيق لتحرك دبلوماسييها وقطعها البحرية في البحر الأحمر على حد سواء، ويعرج التقرير إلى قضية علاقة بريطانيا بآل سعود، وبالطبع فإن هذه القضية لم تكن تنفصل، في ذهن كاتب التقرير، عن قضية علاقتها بالأسرة الهاشمية. يقول:

(وبهذه المناسبة أعرض أن ما ذكرته في الكتاب المرقم ٢٢/٤١ والمؤرخ ١١ كانون الثاني ١٩٣٣ من أخبار الرجل الثقة الذي عاد مؤخرا من مصوع، ولا سيما ما يتعلق بالشيخ علي الحجازي. الفقرة الأولى تفتقر إلى تمحيص.

إن سفر وزير إيطاليا في جدة إلى مصر من دون إشعار المفوضيات حسب الأصول، مما أدى إلى التقول الكثير في الأخص وإن المفوضية الإيطالية رضيت أو أبت مهتمة كثيرا للحركات في عسير. كل ما يمكن أن يرد إلى البال أنه سافر إلى القاهرة ليشترك باستقبال ملك إيطاليا، ولكن الذي تعلمه القنصلية المصرية أن ملك إيطاليا سيغادر بلاده في ١٨ أو ١٩ من الشهر القادم فلا حاجة إذاً لكل هذه العجلة. وإن ما أذكره هو مجرد تصور ليس إلا لأن غيري لا يقول هذا القول إذ كل ما في وسعي أن أقوله عن سفر هذا الوزير وعلى هذه الصورة هو إنه إذا ثبت أن معاليه اتصل بقنصل إيطاليا في القدس فغالب الظن ينصرف لموضوع

---

(١) بياض في الأصل.

الثورة في عسير. لو روقب قنصل إيطاليا في القدس لتأكد لديكم أن الرجل يشتغل من زمن بعيد في أمور تتعلق بسواحل المملكة العربية السعودية في البحر الأحمر.

ذكرت في الكتاب المرقم ٢٢/٤١ والمؤرخ ١٩٣٣/١/١١ إن من أخبار القنصلية المصرية وجود باخرة إيطالية راسية أمام ساحل عسير، أعرض أن حديث الباخرة ملأ البلد فهو حديث الناس، والكل يقول أنها باخرة إنجليزية قصدها مراقبة الأمور من بعيد، ومساعدة ابن السعود عند الحاجة القصوى، وعلمت أيضا أن القنصلية المصرية لم تشأ عمدا أن تقول أن الباخرة إنجليزية، فقالت إيطالية؛ وعلى كل حال ليس لي علم بحقيقة هذا الأمر وليس من الصالح في شيء أن أعتقد كغيري أن الدارعة الإنجليزية التي وصلت إلى مياه جدة في ١١ الجاري والتي طلع عليها على ما علمت محمود حمدي وفؤاد حمزة أية علاقة بالموضع آنف الذكر (يقال أن الدراعة كانت تحمل كثيرا من رجال المكتب الصحي الدولي وأنه قد دعي لتناول العشاء في دائرة الخارجية بجدة وأن السير اندرو راين حضر الدعوة). بمناسبة حديث الدراعة يمكن أن نؤكد عبور دارعتين فرنسيتين من بور سعيد وربما زارتا جدة في هذا القرب، وقد ادعى للاطلاع عليهما، ولا أظن أنني سأعود فارغ الوطاب من أي خبر منهم.

إنه من زمن بعيد يسود أهل هذه البلاد الاعتقاد بأن الحكومة الإنجليزية تنصر ابن السعود في كل المواقف، وهم يتذمرون من هذه المؤازرة المستمرة كأنهم يجهلون أو يتجاهلون أن الحكومة البريطانية لا يسوغ لها أن تعمل خلاف ذلك، لأن صداقتها مع آل مرخان[1] ليست بحديثة العهد، فهي ترجع إلى تاريخ الحرب العامة، وإذا تعمقنا أكثر من ذلك فنستطيع القول أن عطف بعض رجالها على هذا الآل يتعدى الحرب العامة ويتصل بحركات الوهابية الأولى، أما الآن

---

(١) مرخان هو أبو سعود الأول، الجد الأعلى لآل سعود.

فإذا ما أيدت ابن السعود، فإنما تؤيد مصالحها أيضا، الأمر الذي لا يمكنها إهماله. لكنني في الوقت الحاضر لم أعثر على ما يؤيد مؤازرة الحكومة الإنجليزية الفعلية لابن السعود مجدداً إلا من الخبر الذي عنيت به (دار الاعتماد ببيروت) وهو يقول ما ملخصه: أن مراسل الأحرار يؤكد أن ابن السعود تمكن من حمل السلطة البريطانية بعدم السماح لخديوي مصر السابق من زيارة القدس وعمان، وأنه فعلا لم يسمح له.

أسرني أحد رجال الحكومة المصرية أن حكومته ناجحة في أعمال إشغال أمام اليمن بمصلحة (الإسلام والمسلمين)، وأضاف بأن قد تيسر إشغال أمام اليمن بأمور تتعلق ببعض بلاد المحميات التسع.

زارني أمس مساء ١٦ الجاري هويدا خان ممثل إيران فوجدته كئيبا، ولما سألته عن السبب، أجاب أنه آسف على ابن السعود وهو صديقه، لم ينج من الدسائس، فهو أمام مشاكل دائمة وأنه في هذا اليوم بلغه خبر مقتل القائد ابن مساعد، فواسيته على حزنه وقلت: هل الخبر غير صحيح، وإنه إلا شاعة، فأجاب هذا ما أرجوه. أن جناب هويدا خان ممثل لا في السياسة بل يجوز أن يكون ممثلا مسرحيا إذ باستطاعته أن يبكي في رواية شارلي شابلن المضحكة فلا يؤتمن والحالة هذه على الأخبار التي ينشرها، وقد تكون لغرض في نفس يعقوب. هذا ما بدا لي أن أذكره في هذه الفقرة القصيرة. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

وكيل القائم بأعمال المفوضية الملكية العراقية

والقنصل العام

ملحوظة: اليوم بلغني من مصدر لا يشك في صحته وصول سفينتين كبيرتين إلى مياه جدة تحمل مئة وخمسين جريحا تقريبا.

أم القرى العدد ٤٥٢ في ١٩٣٣/١/١٣).

ويرفق كاتب التقرير قصاصة فيها نص خبر كانت قد نشرته جريدة أم القرى بعنوان (تأديب العصاة) جاء فيه:

(بعد احتلال الجنود للمضايا وتعشر؛ احتلت أبو عريش وما حولها. ثم أرسلت السرايا إلى سائر بلاد المسارحة الذين كانوا مع الادريسي، فوجدت أن أكثر السكان فروا إلى الجبال خوفاً من التأديب لما كان من غدرهم. وقد أرسلوا بعد ذلك إلى قواد الحملة يطلبون الأمان فأعطي لهم الأمان اللازم وشرعوا في العودة إلى قراهم للاستسلام.

أما الإدريسي فالظاهر إنه مختبئ شرقي العارضة وقد صدرت الأوامر بإعطاء الأمان لكل من يطلبه وتأديب المخالف.

وقد طرأ على الآلة المرسلة في لاسلكي جيزان عطل بسيط آخر سحب البرقيات من جيزان منذ ثلاثة أيام، فأرسلت الآلات الناقصة لتعود المخابرة بعد بضعة أيام في الأكثر.

أما القوات التي سارت من نجد بقيادة الأمير عبد العزيز بن مساعد فأنها ما زالت مرابطة في أبها منتظرة الأوامر التي تصدر إليها حسب اللزوم).

وحينما وردت الأنباء بالقضاء على معاقل الثورة، لاحظ القنصل العراقي أن ثمة ثوار آخرين لم يلقوا السلاح بعد، وأن الحركات العسكرية السعودية الموجه ضده تكشف عن أن الثورة مستمرة. والتقرير نفسه يشعر القارئ بمدى صعوبة الحصول على المعلومات عن هذه الشؤون التي فرضت السلطات السعودية تكتماً شديداً. يقول[1]:

---

(١) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ٣٧.

(وزارة الخارجية الجليلة

سري ومستعجل

الموضوع- الثورة في عسير

تحية وبعد، طلعت جريدة أم القرى في ٢٠ الجاري وفيها فقرة (ليس ببلاغ رسمي) تحت عنوان (تأديب العصاة) واهم ما جاء فيها اعتراف السلطة بوجود عبد الوهاب الادريسي الذي أغفل أسمه من بدء الحركة حتى اليوم مع أنه كان من أول الثائرين بل قائدهم. أقول أهم ما جاء فيها، أقصد أني بالبرقية المرقمة ٨١٠ والمؤرخة ١٩٣٢/١١/١٧ قلت عن الثورة أن للادريسي يدا فيها أي أن السيد الحسن هو أحد كبار الثائرين وليس هو الموجه الوحيد لها، وهذا معناه أن تسليم الحسن أو موته لم يكن كافيا لاخماد الثورة انئذ.(أقدم طيه صورة بثلاث نسخ من البيان المذكور).

لم يتجاوز على الكتاب الذي دونته في ما يتعلق بثورة عسير ثلاثة أيام، والحقيقة أنني في بحر هذه المدة القصيرة، لم أتمكن من العثور على أخبار موثوقة تستحق العناية. قلت في الكتاب المرقم ٤١/٧٤ والمؤرخ ١٩٣٣/١/١٧ أن ما ذكرته في الكتاب المرقم ٢٢/٤١ والمؤرخ ١٩٣٣/١/١١ في ما يتعلق بالشيخ علي الحجازي الذي يسكن مصوع يحتاج إلى تمحيص، ونظرا لآخر ما بلغني أن الرجل الذي كان يقوم بمساعدة الأدريسي من مصوع هو ليس بشيخ علي بل أخو مدير كمرك مصوع والذي يكنى بالشنيطي مع ذلك فلا اؤكد الخبر الأول ولا الثاني.

ويتناول كاتب التقرير مواقف بريطانيا وإيطاليا وفرنسا من الأحداث في عسير، فيقول: (أظن أن الأخبار أنفة الذكر تشفع لصدق قول موظف حكومة ابن السعود الذي قال وتيسر أشغال الأمام.. الخ. ولا أقف عند هذا الحد واللوم يقع على منطقي طبعا أن حادث الثورة في عسير أمر غير فجائي بالنظر لأساطين السياسة، كما أن ثورة عسير كبدت الإمام يحيى ضرراً بليغاً لم يتمكن على

التوقي منه، وهو جيرة ابن السعود صديق الإنجليز وصديق حميد الدين، ولكن هل ابن السعود أن جد اللقاء صديق الأول أو الثاني ذلك ما يحتاج إلى لفتة قصيرة لماضي آل مرخان. ثم هل إيطاليا (الفاشستية) تنظر بعين الارتياح لضم عسير نهائيا للمملكة العربية السعودية. كلا أعلم ذلك جيدا إذ قد لا توجد إلا دولتان أو دولة واحدة ترضى بتوسع ابن السعود أكثر مما هو عليه، وهي التي يهمها (إلا من الخاص الذي معناه تجريد العرب من السلاح) في الجزيرة العربية مهما كلف العرب ذلك. أما فرنسا فلا تريد مزاحمة إيطاليا في البحر الأحمر بل ترغب في أن يصيب هذه الثائرة الجشعة لقمة تلتهمها في غير حوض البحر المتوسط.

حديث البواخر وعسير

كنت قد ذكرت في الكتاب المرقم ٢٢/٤١ والمؤرخ ١٩٣٣/١/١١ كلمة عن باخرة ألمانية تركت بور سعيد في ١٩٣٢/١٢/١٥، وأن القنصلية تقول أنها كانت تحمل سلاحا لابن السعود سلمته لقواته في جيزان من دون أن تمر إلى جدة، وأن باخرة إيطالية رست منذ أسبوعين أمام ساحل عسير، ثم ذكرت في الكتاب المرقم ٤١/٧٤ والمؤرخ ١٩٣٢/١/١٧ أن الذي ظهر مؤخرا أن القنصلية تجنبت أن تقول عن الباخرة أنها إنجليزية فقالت أنها إيطالية وذكرت أيضا أن الكل يؤثر كونها باخرة إنجليزية، وذكرت أيضا قدوم دراعة إنجليزية إلى مياه جدة.

والذي حدا بي إلى معالجة فصل البواخر هو تضارب الشاعات فيه، أما عبور باخرة ألمانية من بور سعيد في ١٩٣٢/١٢/١٥ فأمر لا شك فيه، وأنها لم تصل إلى جدة في الوقت المعين (أما حملها السلاح لقوات ابن السعود في جيزان فلا ترويه إلا المفوضية السوفياتية والقنصلية المصري). ثم خبر الباخرة الإيطالية التي رست في مياه عسير(فالقنصلية المصرية تعمدت أن تقول أنها باخرة إيطالية مع اعتقادها أنها إنجليزية أما المفوضية السوفياتية فتقول أنها باخرة إيطالية، وان قوات أبن السعود أقلتهم السنابيك وتوجهوا نحوها وطلعوا عليها ولم تكن رافعة

العلم، وسألوا عن سبب دخولها مياه عسير؟ فأجاب قائدها أنه كان قد ضلّ الطريق). أما الدارعة التي وصلت إلى مياه جدة في ١٦ رمضان ١٩٥١ فهي تسمى (هاسنكس) وكانت قادمة من فابريم.

يمكن يا معالي الوزير عند طرقنا حديث البواخر أن نؤكد مرور باخرة أو باخرتين في مياه عسير، ولكن لم نعثر على أكثر من ذلك (لعدم وجود ما يساعدنا على التقاط الأخبار نكتفي في أكثر الأحيان بما يقدم إلينا على موائد الزملاء الكرام وقد وعدني المسيو ميغريه ممثل فرنسا أنه سيعمل جهده للعثور على أخبار صحيحة في هذا الموضوع) وعلى كل حال فبالنظر لما انطوت عليه فقرة تأديب العصاة والواردة في جريدة أم القرى الصادرة في ٢٠ الجاري أن ثورة عسير انتهت أو على وشك. فلا يستبعد ذلك كثيرا فنظرا لما أذاعته شركة الصحافة الشرقية (عدن في ١٩٣٢/١٢/٢٩ أن الفشل يلازم الثوار. أما نص الخبر فهو كما يلي: (يؤخذ من أنباء واردة من عسير أن الثوار أصيبوا بالفشل في عدة مواقع ولجأوا إلى الجبال وهم في حاجة شديدة إلى الذخائر والأسلحة (هذا ما ذكرته في عدة تقارير) ومن المنتظر أن يطول أمد الثورة بالنظر إلى وعورة المراكز الجبلية التي اعتصم بها الثوار وفقدان طرق المواصلات. هذا ولكن من جهة أخرى قال **Gepsteate de a Presse** رقم واحد بتاريخ ١٩٣٣/١/٣ الصادر عن دار الاعتماد بيروت تذكر باعتناء ما نصه تقول جريدة الأحرار أن أخبار ثورة عسير متضاربة. المصادر الرسمية تعلن أن الثورة أوشكت أن تنتهي ولكن نظرا لعدة مصادر آخر يظهر أن قوات الحكومة السعودية تكبدت خسائر فادحة وإن الثورة في تقدم.

يا معالي الوزير، برغم الانتصارات المذاعة في صحف الحجاز يمكنني أن أثبت هنا أن أبن السعود لا يزال يستنفر بعض القبائل من أطراف الخرمة وترية وأن هؤلاء الذين قد كسروا في أوائل الثورة شر كسرة لا يجرءون على تلبية نداء ملكهم، وبلغني أن بين قتلى رجال الخرمة ما يزيد على الخمسة عشر نفراً، من

أشراف الخرمة. هذا ما لزم بيانه في هذه العجالة وتفضلوا بقبول فائق الاحترام).

وفي التقرير نسخة من المقال المنوه به:

(أم القرى في يوم الجمعة ١٤ رمضان سنة ١٣٥١

حوادث محلية

تأديب العصاة

تم إصلاح العطل الذي طرأ على الآلة المرسلة في لاسلكي جيزان يوم السبت الفائت بعد صدور هذه الجريدة بيوم واحد وعادت المخابرات إلى حالتها الأولى.

وقد حصل خلال الأيام العشرة الماضية بعض حركات تأديبية قامت بها السرايا التي أنفذها قائد الحملة التأديبية فلول العصاة فالتفت إحدى السرايا بفريق منهم بقرب بيش المخلاف يوم ١٣ رمضان فأدبتهم وقتلت منهم ٢٥ وألقت القبض على بضعة أنفار.

واتصل بالقوة أن عبد الوهاب الأدريسي ومعه بعض الأشقياء يقيم في وادي المخصم فتقدمت يوم١٤ رمضان إلى وادي الأبيض، وصبحت المحصم في اليوم التالي، وأحاطت بالعصاة منكل جانب فلم ينج من القتل إلا فارس يتبعه ستة من المشاة والاخرون قتلوا ولم تتحقق شخصية الفارس الفار، أهو عبد الوهاب أم غيره، وتقدمت القوة من المحصم إلى أن وصلت إلى عين دابي في صفح جبل فيفا الذي قدم أهله الطاعة واستبشروا بقدوم القوة إليهم.

أما الحسن الادريسي فقد اتصل بالقوات إنه مختبئ في قرية أبو هجر إلى الشرق الجنوبي من أبو عريش على مسافة ثماني ساعات فيها فاتخذت التدابير اللازمة لحصره والقبض عليه.

ووصلت يوم ١٨ رمضان إلى قواد الحملة رسل بني شبيل وأهل ضمد بطلب الأمان وتقديم الطاعة).

وبالنظر إلى الأهمية التي كان تعلقها الحكومة العراقية على الحركات والانتفاضات في الحجاز، وبخاصة تلك التي حدثت في شمالي الحجاز، فقد طلبت من شعبة المخابرات السرية في وزارة الداخلية[1] تزويدها بالمعلومات المتيسرة لديها عما أشيع عن الثورة في تيماء وثورة ابن رفادة)، كما في التقرير الآتي:

(التاريخ: ١٣ شباط ١٩٣٣

الحكومة العراقية

وزارة الداخلية

شعبة المخابرات السرية

سري

بغداد ١٣ شباط ١٩٣٣

العدد ٧/[2]٢٧٧

سكرتيرية مجلس الوزراء

الموضوع- تمرد ابن رمان

بالإشارة إلى كتابكم المرقم ٤٦٦١ والمؤرخ في ١٩٣٢/١٢/٣١. نرسل إليك في طيه صورة كتاب مدير مدير البادية الجنوبية المرقم ٢/١/١٢ والمؤرخ ٣٣/٢/٦ بشأن ما أشيع عن تمرد ابن رمان أمير تيما على الحكومة العربية السعودية للاطلاع.

عن وزير الداخلية

صورة من صورة المرفق إلى:-

رئاسة الديوان الملكي للاطلاع؛ بالإشارة إلى كتابكم وزارة الخارجية المرقم ٨٦٣٧ والمؤرخ في ١٩٣٢/١٢/٢٧

---

(١) جهاز المخابرات كما يعرف اليوم.

(٢) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ٣٧.

صورة من صورة كتاب سكرتيرية مجلس الوزراء المشار إليه في أعلاه ومرفقه وجواب مدير البادية الجنوبية المنوه به في أعلاه إلى:-

وزارة الدفاع للاطلاع.

صورة كتاب مديرية الأمن في الحدود الجنوبية المرقم ٢/١/١٢ في ٣٣/٢/٦ إلى وزارة الداخلية.

بعد اطلاعنا على كتابكم عدد ٣٢ سري والمؤرخ ٤ كانون الثاني ٣٣ وصورة كتاب وزارة الخارجية ومرفقه بشأن ما تدور على الألسن في جدة من الأنباء المتضمنة تمرد ابن رمان أمير تيما على الحكومة الحجازية النجدية.

١- أعرض بعد البحث والتدقيق سرا للوقوف على هذا النبأ فلم يتأكد لنا وقوع حركة في تيما في الوقت الحاضر وأما أميرها عبد الكريم الرمان حسبما أتصل بنا ممن نثق بهم فإنه من أخلص أمراء ملك الحجاز ونجد وإنما يوجد للأمير رمان أقرباء كثيرون لم زالوا يتحركون ضده متى سمحت لهم الفرص.

٢- ونرجع هنا عما تناوله كتابنا المرقم ١٣٥ سري والمؤرخ ٣٣/١/٢١ الباحث عن حركة السيد حسن الادريسي في اليمن وتمرده على الحكومة الحجازية النجدية الذي هو تحت انتدابها.

ونظراً لما وقفنا عليه من المخابرة التي دارت بينهما بشأن هذه الحركة أتضح لنا أن ملك الحجاز ونجد اعتقد أن الإدريسي لم يتحرك من تلقاء نفسه، وإنما حركته يد عاملة التي سبق فحركت ابن رفادة من قبل، فلذا حشد ما تمكن عليه من الجيوش في اليمن وفي تيما وحدود شرقي الأردن خشية من تدخل الأجانب بين رعاياه ووقوع اضطرابات داخلية هذا جل ما اقتطفناه من المصادر الموثوقة وسنوا في معاليكم بما سيتصل بنا مستقبلا.

صورة منه إلى —وزارة الخارجية للتفضل بالاطلاع/ مدير الشرطة العام.

وفي التقرير المؤرخ في ٩ شباط ١٩٣٣ معلومات استمدها القنصل العراقي في جدة من مصادر شتى، عن الثورة في عسير، وعن إمكان إيصال الامدادات العسكرية إلى المنطقة عن طريق البحر، وفيه أيضاً معلومات عن تأييد إيطاليا لثورة عسير وإمدادها بالدعم العسكري، وهو ينقل هنا من اميرال الأسطول الفرنسي الذي التقى به آنذاك.

(وزارة الخارجية الجليلة

الموضوع- الثورة في عسير

سري ومستعجل

تحية وبعد من ٩٣٣/١/٢٥ توقفت، بل انقطعت، الأخبار عن عسير، ولكن من المؤكد أن في ٢٩ أو ٩٣٣/١/٣٠ حضر عبد الله السليمان إلى جدة وحمل على السنابيك كمية كبيرة من الارزاق وارسلها الى جهات عسير.

في ٩٣٣/١/٣٠ وصلت مياه جدة الى الدراعة الفرنسية (ريمى) واليخت المسلح (ديانا) وعلى ظهره الاميرال جوبير (إن سلطة الاميرال تشمل البحر المتوسط والبحر الاحمر ومقره الرسمي على اليابس في بيروت) أما الدراعة (ريمى) قبل أن تقترب من جدة انصرفت لجهة مجهولة. وفي اوائل هذا الشهر وصل الى جدة رجل يدعى (المسيو بوريس) حل ضيفا في المفوضية الفرنسية وقد تعرفت به (إن المسيو بوريس هو أحد السكرتيرية في المكتب دار الاعتماد في دمشق وقد حضر مع اللجنة التي بحثت في الحدود العراقية السورية، وهو يعرف حضرات العزي وأدمونس). اشيع عن مسيو بوريس انه حصل على اجازة ويرغب في قضاء قسم منها في البحر الاحمر. ولكن الحقيقة هي غير ذلك فان المسيو يجيد العربية وقد أرسل الى جدة ليرافق الاميرال في البحر الاحمر وينزل السواحل ويجمع ما يتيسر من الأخبار هذه حقيقة لاريب فيها. زار ممثل فرنسا الاميرال على يخته فاعاد الاميرال الزيارة وتبودلت الزيارة بين الاميرال ووكيل الخارجية لمملكة ابن السعود في ٩٣٣/٢/٢. في الساعة العاشرة صباحا استعد الاميرال (بناء على اشعار

فرنسا) لاستقبالي على يخته وقد ارفقوا معي المسيو بوريس فاحسنت قوات اليخت استقبالي واستقبلني قائد اليخت الى بهو الاميرال، فألفيته شيخاً ظريفاً قابلني بترحيب لا مزيد عليه، وهو بنفسه أخبرني عن مهمة بوريس، وعلّق قائلاً: إننا لا نعتمد على الاخبار التي تتسرب الينا من السواحل التي ليس فيها ممثلون. فسألته في اثناء الحديث عن سبب هذه الزيارة ؟ فقال :أولاً لأني لم أزر حتى الآن موانىء الحجاز وعسير واليمن. ثانياً لأنه يتحتم علينا زيارة موانىء عسير في مثل هذه الظروف. أما الدراعة ريمى فقد ارسلتها لجبوتي وستلتحق بي في غير هذا الميناء. ثم سألني الأميرال عن مقر الادريسي في الحال الحاضر، فقلت: نظرا لبلاغ الحكومة السعودية إنه في قرية في الجبال تدعى الحجر، عليه أخبرني الاميرال بما قاله له فؤاد حمزة من اشغال القوات السعودية ساحل عسير كافة، ولكن أضاف الاميرال: أنا افهم جيداً ما معنى اشغال قوات ابن السعود للسواحل، وأنا واثق أن اشغالهم الساحل لا يمكن أن يكون عائقاً للادريسي من الالتجاء للبحر، بل يمكن انزال فوج كامل لتلك السواحل من دون ازعاج القوات السعودية.

اخبرني الاميرال أنه سيزور القنفده وجيزان والحديدة ومخا، وبعد اتمام الرحلة يعود رأساً الى بيروت، ثم سألني فيما لي قرابة مع القنصل العراقي في بيروت فافدته بذلك.

سألني الاميرال فيما اذا كان حقيقة ما بلغه من استمرار البيع والشراء بالعبيد في الحجاز، فقلت: ليس عندي أكثر مما بلغكم.

حدّثني الاميرال أن اليخت ديانا كان تحت امرة (المارشيل ليوني) في مراكش، ثم قادني واطلعني على بضعة من المدافع الصغيرة التي فيه، ولم يتردد من اطلاعي حتى على غرفة النوم التي تخصه، وسألني فيما اذا زرت الدوارع الست الايرانية التي تزودتها من ايطاليا لاستعمالها في خليج فارس (عند مرورها من جدة) فأخبرته اني كنت في اجازة.

رثى الاميرال لحال رجال المفوضيات الذين كُتب عليهم الحبس داخل

أسوار جدة، وأردف قائلاً: إن الذي أعلمه أن البلاد الحجازية ستظل متاخرة ما لم تتآزر الممالك العربية والاسلامية على ادارتها بشكل مخصوص يضمن رقيها ورفاه أهلها، ولما استأذنت بالانصراف شَيَّعني الرجل بمنتهى اللطف، وقال: أما بوريس فاني سأحجزه عندي لاني اليوم في الساعة الرابعة بعد الظهر اتوجه الى الساحل قاصداً ساحل عسير، فقلت: أتمنى لكم سفراً سعيداً، ولصقركم- اشرت لمسيو بوريس- صيدا موفقاً، فسُرُّوا من كلمتي واستودعتهم بعد أن حييت اليخت.

فالمسيو بوريس اذا سيقدم تقريرا للاميرال ولا بد من أن تصل نسخة منه الى المفوضية الفرنسية وعندئذ لا اقصر أيضاً.

يا معالي الوزير! أقدم بطيه صورة بثلاث قصاصات من فقرة جاءت تحت عنوان تأديب العصاة في جريدة أم القرى الصادرة في ٩٣٣/١/٣ ونص في هذه الفقرة تبقى أمام معادلة ذات مجهولين، ماذا جرى أو يجري مع الجماعة الذين قدموا العرائض بطلب الرأفة، وهل تم تقديم العرائض من كل الجهات، ثانياً ماذا جرى بالادريسي؟ وعلى كل حال سأحاول العثور على الحقيقة بأسرع ما يمكن.

من المناسب أن اذكر ملخصاً لبعض ما صرح به (الشخص الفلسطيني المدعو كامل القصاب وهو أحد دعاة السعود وأجيره) الى جريدة فلسطين الصادرة في ٩٣٣/١/٢٢ حول ثورة عسير. يقول القصاب انه قد اطلع بنفسه عندما كان في الرياض على وثائق مهمة تتعلق بثورة عسير سينشرها ابن السعود بالزنكوغراف، وهي تدل على أن ثورة ابن رفادة والادريسي كانت تتم في يوم واحد لتقوم. ولا يزال ابن السعود يتلقى وثائق من هذا القبيل، أما الاموال التي كانت تُرسل للثوار فمصدرها رجل ....[1] سيظهر واعوانه العرب. يقول القصاب لجأ الادريسي في اوائل الثورة الى الامام يحيى وطلب منه أن يتوسط بالصلح وإلاّ

---

(١) بياض في الأصل.

فانه يلتجيء الى ايطاليا. ورد في العدد نفسه من جريدة فلسطين ما نصه: يظهر أن بعض رجال الثورة الادريسية قد التجأوا الى الاراضي التي تحت إشراف إيطاليا فعلاً، فقد تلقينا بالبريد من مصوع بمستعمرة موريتانيا الايطالية بيانات مطبوعة من هيئة أسمت نفسها اللجنة التنفيذية لحزب الاحرار الحجازي، وممضاة من كاتم السر العام المدعو علي الحسني إلخ.

يقول القصاب: إن السواحل اصبحت كلها بيد ابن السعود، وان المخابرات بين الامام يحيى وابن السعود تجرى في اليوم ثلاث مرات. يامعالي الوزير، اني تعرفت مرة بكامل القصاب في فلسطين فألفيته رجلاً ناشف الدماغ، طبل الوطنية الفارغ، ولا يستحق كلامه الاهتمام أصلاً، لان الرجل يحمل ضميراً مبيعاً. هذا مارأيت ان اذكره وسأوافيكم بما يستجد، وتفضل بقبول فائق الاحترام).

وينقل التقرير المؤرخ في ٢٥- ٢٦ شباط ١٩٣٣ عن صحيفة أم القرى مقالاً تحت عنوان عاقبة اللعب بالنار، وبخلاف ما هو وارد في المقال ينتهي التقرير الى القول بأن الحكومة السعودية تحاول إفهام الناس بانتهاء الثورة في عسير تمهيداً لتطمين الناس في موسم الحج، ويعلق كاتب التقرير أهمية خاصة على أخبار متعاقبة بشأن الحالة في عسير تشير إلى تمرد بعض القبائل على القوات السعودية، وهو يتابع بإهتمام بالغ الدور الايطالي في الاحداث، منة خلال اتخاذها ارتيريا القريبة مجالاً للعمل في صالح الثورة[1]. فيقول:

(١) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ٢٢

(جدة

١٤ شباط ١٩٣٣

١٠٢/١٧١

ا ث ع

وزارة الخارجية

سري ومستعجل

الموضوع- الثورة في عسير

تحية وبعد، لم أعثر خلال المدة المنصرمة من ١٩٣٣/٢/٩ على ما يستحق الذكر من اخبار الثورة في عسير، ولكن الحال يؤدي لنا أن الحكومة السعودية أرادت في الأسابيع الأخيرة إفهامنا أنها على وشك الانتهاء بل انتهت من غائلة تلك الثورة، ومن الصعب جداً تميز الحقيقة من بين سطور بياناتها في هذا العدد، في الاخص في هذه الأيام التي قاربت من موسم الحج الذي فيه يتحتم على الحكومة السعودية تطمين رأي العام الاسلامي عن السكينة والامن في سائر الجهات من مملكتها.

يلاحظ أن الحكومة السعودية كفّت عن نشر شيء يتعلق بالثورة بشكل بلاغ رسمي أو بيان، وإني أقدم بطيهِ صورة بثلاث قصاصات من الكلمة التي جاءت في صحيفة أم القرى الصادرة في ١٩٣٣/٢/١٠ تحت عنوان (عاقبة اللعب بالنار)، وخلاصة تلك الكلمة لا تتعدى بأن هناك فريقاً من الناس وَرَّطوا الادريسي ونجوا بأنفسهم خارج البلاد، وأن المخابرات جارية مع الإمام يحيى من أجل تسليم اللاجئين، ومنهم السيد الحسن، لشروط المعاهدة المنعقدة في شعبان ١٣٥٠.

من الغريب أن المحافل السياسية التي يُعتَد بها تؤكد أن حكومة ارتيريا وإن لم تناصر الثوار مباشرةً غير إنها تساهلت مع الذين يعملون للثورة، ويمتنع على الحال الحاضر تأييد هذهِ الأخبار، لكني ما زلت معتقداً بأن المفوضية الايطالية بجدة كثيرة الاهتمام بحوادث عسير، حتى إن في الضيافة التي اقامها

لنا القائم باعمال المفوضية الفرنسية في مساء ١٩٣٣/٢/١٢ وجدت (د ه به بو) الوزير المفوض الايطالي ينتهز كل الفرص للتحدث بشأن عسير، وفي الأخير تقدم مني متسائلاً فيما إذا كان حقيقة يجوز عَد ثورة عسير منتهية، فقلت مازحاً: لو كان لدي أسطولكم في البحر الأحمر لأجبتكم على سؤالكم من دون تردد، فضحك قائلا: أنا مع احترامي لما تُتحفنا حكومة ابن السعود في هذا الصدد لا أحكم أن فشل الثورة في عسير ينهي قضية قطر عسير (لقد ذكرت في الكتاب المرقم ٧٤/ والمؤرخ ٣٣/١/١٧ أن الوزير الايطالي سافر الى مصر أما عودته فكانت في ٣٣/٢/٦) وفي ٩٣٣/٢/٧ تلقيت كتاباً من القائم بأعمال المفوضية الهولندية يخبرني فيه أنه عزم السفر[1] الى اليمن في ٩٣٣/٢/١٢ غادر قاصداً اليمن وبأستطاعتي أن اؤكد أن سفره لتلك البلاد ليست له علاقة بحوادث عسير برغم كل ما اشاعة بعض الجهات، وآمل انني في التقرير الدوري اتمكن من البحث عن حقيقة مهمته.

وفي ٩٣٣/٢/١٠ غادر جدة الوزير المفوض البريطاني فأشيع أيضاً أن سفره ذو علاقة بموضوع عسير، وهذا بهتان لا أُقره، والراجح في الشاعات ان لسفر معالي علاقة أكيدة في مسائل شرقي الأردن والمملكة السعودية. يا معالي الوزير رأيت من المناسب ان ادرج في آخر هذا البحث نص البرقية التي طيرها مراسل الأهرام في روما ٩٣٣/١/٢١ تحت عنوان إيطاليا وبلاد العرب:

تبدي المقامات السياسية في إيطاليا اهتماماً عظيماً بحوادث بلاد العرب، وهذا الاهتمام ناشئ على الأكثر عن موقف إنكلترا وفرنسا بأزاء هذه البلاد، ولذلك اتبع الرأي الإيطالي العام بدقة حوادث الفتنة التي ثارت ضد الملك ابن سعود في شمالي الحجاز، وقد تمكن جلالته من قمع هذه الفتنة، ولكن الرأي العام هنا لايزال يتسائل عن الأغراض التي تتوخاها بريطانيا العظمى التي تربطها بالحجاز

---

(١) واضح أنه يريد: عزم على السفر..

معاهدة صداقة هي معاهدة جدة الشهيرة، فإن الإشاعات التي تناقلتها الألسن أخيرا تؤيد ماشيع قبلاً عن المدد كان يرد الى الثوار من شرقي الأردن بالاتفاق مع الإنكليز، وقد كذبت هذه الإشاعات رسمياً ولكن الحقيقة التى الخلاف فيها على ما يظهر، ان الثقة أصبحت مفقودة بين إنكلترا وعاهل نجد والحجاز الذي يطمع في إمبراطورية عربية برياسته؛ وفقدان الثقة يرجع في الأصل الى إسهام جدة نفسها لأن الملك ابن السعود لم يشأ ان يبيت فيها مصير العقبة ومعان، فقد طالب بهما، ثم وافق على بقاء الحالة فيهما على ماهي عليه. وتستخلص الصحف الإيطالية من جدة الحوادث وامثالها نتيجة واحدة، وهي ان الاتفاقات المعقودة بين بعض الدول العظمى والحكومة العربية المختلفة لا تكفل استقرار العلاقات بالنظر الى اختلاف المصالح وتنافر الأغراض، وانه من الواجب على ايطاليا ان تراقب الحوادث بعين يقظى من المحتمل ان يؤدي الى مفاجأة كثيرة.

الأخبار المتناقضة

في الوقت الذي تنشر فيه الحكومة السعودية أخبار الانتصارات النهائية، يترشح لنا من الجديدة في ١٩٣٣/١/٢٤ ان قبائل فيفا برياسة شيخها الأمير علي بن يحيى تمردت على قوات ابن السعود وانضمت الى الثوار. بل وبعد هذا التاريخ أي في ١٩٣٣/١/٣١ تلقت شركة الصحافة برقية جاء فيها ان الوهابيين اندحروا في أطراف (العجو) و (الحمى) وأنهم تكبدوا خسائر فادحة، على أنني لا اؤكد شيئاً من هذه الأخبار التي تحتاج الى تمحيص واف.

الذخائر

وكل ما أستطيع إثباته في هذه المرة ان حكومة ابن السعود تواصل إرسال الذخائر الى أطراف عسير، وانها في ٦ شوال ١٣٥١ أرسلت على عجل كمية كبيرة من الذخائر الى تلك الجهات.

يا معالي الوزير، سواء ان انطفأت ثورة عسير أو لم تنطفئ بعد، فالأمر أهم من أن ينصرف من الآن الى صحائف التاريخ، لاعتقادي أن ثورة عسير لها ما

بعدها، وانها حتماً تركت اثراً محسوساً في الجزيرة. وسنتناول البحث في هذا الموضوع في اقرب فرصة في التقرير الذي ربما أسميته المؤتمر العربي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

وكيل القائم بأعمال المفوضية الملكية العراقية

والقنصل العام

عاقبة اللعب بالنار[١]

بعد انفضاض المفسدين الذين أغروا الادريسي من حوله، فرَّ بنفسه الى الحدود اليمانية, وأما الذين غرروا به وخدعوه فإنهم تركوه في ساعة محنته ونجوا بأنفسهم بالفرار الى خارج البلاد.

والمخابرات دائرة مع سيادة الإمام يحيى حميد الدين من أجل تسليم اللاجئين، ومنه الحسن الادريسي طبقاً لشروط المعاهدة المنعقدة في شعبان عام ١٣٥٠.

سيجري تسليم وتسلم اللاجئين في برهة قريبة، وقد عين كل جانب المأمورين المخصوصين المنتدبين لتلك الغاية.

ولا يسعنا إلاّ تقدير الموقف الودي الذي أظهره سيادة الإمام يحيى حميد الدين والثناء على سيادته مما أبداه تجاه جلالة الملك وحكومته.

وعلى الرغم من ان حكومة الملك عبد العزيز نشرت بلاغاً في جريدة ام القرى تفيد بأن قواتها قد سيطرت على أقاليم الثورة تماماً, وإن الحسن الادريسي التجأ الى الحدود اليمنية, إلاّ أن وكيل القائم بأعمال المفوضية العراقية كان يرى أن الثورة ماتزال مستمرة, وأن الادريسي مازال حراً طليقاً, وهو لو يلتجئ الى أحد ولم يطلب الأمان من إمام اليمن, كما لم يطلب العفو من الملك عبد العزيز[٢]: يقول:

---

(١) هذا هو المقال الذي أشار إليه في كتابه آنف الذكر.

(٢) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ١٢

(جدة

المفوضية الملكية العراقية

التاريخ : ٢٧ شباط ١٩٣٣

الرقم ١٢٦/٢١٠

الملف ١ ث ع

سري ومستعجل

وزارة الخارجية الجليلة

بغداد

الموضوع: الثورة في عسير

تحية وبعد. نقدم بطيه صورة بثلاث نسخ من البلاغ الرسمي الذي نشرته حكومة الملك عبد العزيز في جريدة أم القرى الصادرة في ١٩٣٣/٢/٢٤ بشأن الحالة في عسير، ومن المؤكد أن الحسن الادريسي لم يُسلِّم نفسه حتى الآن إلى الحكومة المتوكلية اليمانية. فلا ندري كيف ساغ الامام يحيى أن يطلب العفو لشخص أمره ليس في قبضة يده بعد ، والعفو الصادر عن الملك ابن السعود ليس بأغرب من توسط يحيى. بلغني من مصدر يمكن الركون إليه أن الحسن الادريسي يأمل حتى الآن مساعدة بعض القبائل ليعيد الكرة ، ولكن يخيل لنا ان لم يبق محل لمثل هدف الامل في الأخص وقد انقطع في الوقت الحاضر رجاؤه من مساعدة خارجية.

وكيل القائم بأعمال المفوضية الملكية العراقية

والقنصل العام

نسخة منه الى القنصلية الملكية العراقية العامة بالقاهرة

نسخة منه الى القنصلية الملكية العراقية العامة ببيروت

حوادث محلية

بلاغ رسمي

جاءنا من قلم المطبوعات البلاغ الرسمي الآتي:

لقد عادت الحالة الطبيعية في منطقة عسير وذلك بعد الأعمال التأديبية التي قام بها جند الحكومة المؤلفة من أهل الوديان وجند عسير والجند الذي كان أرسل من الحجاز، ولما قدم الامير عبد العزيز بن مساعد الى تلك المنطقة أمن من بغى الأمان، والذين توقفوا عن تقديم الطاعة استعان الله عليهم، فأدّب أهل الريش والحقو وبلغازي، وبعد ذلك أطاع الناس كلهم تقدّم شيوخ بلغازي الذين بقوا أحياء وطلبوا الأمان فأُمِّنوا، وكذلك قدم الطاعة سائر قبائل المسارحة وبني شبيل وبلحراث. أما الحسن الادريسي وعبد الوهاب الادريسي اللذان كانا اسباب هذه الفتنة فقد فرّا الى حدود سيادة الامام يحيى, وجرت المراجعات البرقية بين جلالة الملك وسيادة الامام يحيى لارجاع جميع الفارين إلى الحدود، وقد توسط سيادته بطلب العفو عن الجميع وفي جملتهم الحسن, فأجاب جلالته باعلان العفو العام التام عن كل الذين طلب سيادة الامام العفو عنهم إذا عادوا إلى البلاد في الوقت الحاضر. وقد أرسل الامير عبد العزيز بن المساعد كلا من ابن شبيل وابن قاضي مندوبين من قبله بناء على طلب سيادة الامام يحيى إلى ميدي لتسلم جميع الذين فرّوا إلى تلك الأطراف، وقد عاد الناس إلى مزارعهم وخرج عمال الزكاة لتحصيل الزكاة، كما عادت التجارة إلى سابق عهدها تدريجيا. وإنه ليؤسف الحكومة أن الشيطان أغوى أهل الغواية حتى وقع بهم ما وقع من الجزاء. ولكن نحمد الله على ما أنعم من النصر والتأييد على الذين طغوا وبغوا كما هي عادة الله في نصر عباده المؤمنين وخذل الغاوين. وقد صدر الأمر للأمير إبن مساعد بترتيب البلاد وتنظيمها حسبما تقضي به المصلحة).

ويتابع التقرير المؤرخ في ٢١ شباط ١٩٣٣ أنباء الثورة في عسير, مُعرِّجاً على قضية أساسية هي أن وضع السعوديين في الحجاز نفسه، وليس في عسير، ما زال

يحتاج إلى الشرعية الإسلامية، على أساس أن الحرمين الشريفين هي أمانة في عنق المسلمين وليس من حق جماعة من الناس التحكم في مصيرهما، وعليه فإن مصير الحجاز لم يتحدد بعد. ويرى أنه على الرغم من أقوال الملك السعودي والامام يحيى في اليمن حول السياسة العربية، فإنهما لا يعبران في الحقيقة إلاّ بما توحي به السياسات الاوربية، وهو يفسر اسراع الملك عبد العزيز بتبديل أسم مملكتهم الى (المملكة العربية السعودية) ليقطع الطريق أمام المؤتمر العربي المزمع عقده في بغداد للنظر في شأن مصير الحجاز, بوصفه مملكة مستقلة جرى احتلالها بالقوة, فيضع المؤتمر امام الواقع المفروض, ويصف تصور الملك عبد العزيز هذا الواقع، على أن يتضمن أن تكون فلسطين وطناً لليهود[1]، ويرفق التقرير بنسخة من جريدة أم القرى الصادرة في ١٩٣٣/١/٣ تضمن مقالاً بعنوان (تأديب العصاة) والمقصود بالعصاة هنا القبائل التي سبق أن والت الشريف الادريسي في ثورته في عسير ضد الحكم السعودي.

(تأديب العصاة

وصل الامير عبد العزيز بن مساعد إلى تهامة عسير وتسلم ادارة الأمور فيها وخلف في ابها نائبا من قبله لقيادة القوات المحافظة المتبقية فيها.

وقدم المسارحة خضوعهم للحملة خلال الاسبوع الماضي وكذلك فعل بنو شبيل، وقد وصلت عرائض طلب الرافة والرحمة وتقديم الطاعة من كثيرين من الذين كانوا خائفين من قبل.

وعلمت القوة بوجود بعض الاشقياء في بلاد بلحرث فهاجمتهم وقضت عليهم.

ووصلت القوات إلى الحدود مع اليمن وطهرت سائر المنطقة من الاشقياء الذين كانوا فيها.

---

(١) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ٣١

وسنوافي القراء بما كان من أمر الادريسي نفسه في عدد مقبل إن شاء الله).

وينتقل كاتب التقرير إلى موقف المملكة العربية السعودية من فكرة عقد مؤتمر عربي في بغداد لتدارس شؤون المتغيرات السياسية المتعلقة بالحجاز، وهي فكرة سبق أن أشارت التقارير إليها، ووردت على ألسن المسؤولين العراقيين والسعوديين على حد سواء. جاء في التقرير:

(الموضوع- المملكة العربية السعودية وموقفها من قضية المؤتمر العربي.

قلت في الكتاب المرقم ١٢١/١٠٢ المؤرخ ٩٣٣/٢/١٤ بأنه إن ثورة عسير لها ما بعدها، وأنها حتماً تركت أثراً محسوساً في الجزيرة، وسنتناول البحث في هذا الموضوع في أقرب فرصة في التقرير الذي ربما أسميته المؤتمر العربي.

أن ما نشرته جريدة أم القرى الصادرة في ٩٣٣/٢/١٧ تحت عنوان في سبيل الوحدة العربية وما توضح لي من الاجتماع الذي عقد في حيفا في ٩٣٣/٢/٢ ألزماني أن أقول على عجل كلمة في موجزة في الموضوع.

ذكرتُ في التقرير المرقم ٩٧٨ والمؤرخ ٩٣٣/١/٢٠ أن لمقدم القصاب الكريم علاقة في رسم الخطة التي يجب أن ينتهجها القصر السعودي أزاء المؤتمر العربي. ولقد جاء في التقرير المذكور أن المحافل السعودية المخلصة لسيدها لا ترتاح لهذا المؤتمر).

وسجل عبد القادر الكيلاني في التقرير المرقم ٧١٨ والمؤرخ ٩٣٣/١٠/١٠ أن الحكومة السعودية غير مرتاحة لعقد المؤتمر العربي في بغداد.

(أرى من الواجب قبل طرق موضوع مهم كهذا أن أستخرج خلاصة صغيرة من التاريخ القريب بين قاب قوسين أو أدنى من الحرب العالمية، قَبِل الزهراوي نزيل فندق كروكر في الاستانة مع الامتنان، كرسياً في مجلس الاعيان العثمانية ورجال المؤتمر حوله رضوا قسمة الجبار فيهم. تهاونوا في تشكيل هيئة

تمثل الاقطار العربية ليدعوا دعواهم بقوة الاتحاد فالسرعة كانت قاعدة تشبثاتهم ثم اعتمدوا على رجال الدولة العثمانية وفي برهة قصيرة من الزمن اعتلوا المشانق بعد الكراسي، ولا نتعرض لفضائح سينسفها التاريخ، فسلام على المخلصين منهم والف تحية.

في ٩ شعبان ١٣٣٤ هجرية از الرصاص في مكة هي نهضة المغفور له الملك حسين ومن أمراء العرب في عسير واليمن وحضرموت والامارات العربية الواقعة على الخليج عن سر النهضة شيئاً مذكوراً. ولاينكر أن الادريسي كان قد عقد معاهدة مع الانجليز في نيسان ١٩١٥ وابن السعود كان قد تفاهم مع العقيد الملازم شكسبير. وفي ٢٦ ديسمبر ١٩١٥عقدت المعاهدة البريطانية السعودية الاولى، إذاً من المسؤول من أمراء العرب عن التسرع بعقد اتفاقيات مع الدول الاجنبية من دون التفات الى نيات بقية زملائه. وصلت رسائل بريطانية الى الحجاز عن طريق تول[١] وغيرها، ولكن مكماهون هو الذي رفع لجلالة الملك حسين رداً على كتاب جلالته المؤرخ ٩٢ شوال ١٣٣٣ لا يشجع على التضحية حتى برصاصة واحدة؛ أما ما يحويه من ضمان عدم التعدي بالحماية البلاد المقدسة (الحجاز طبعاً) فأمر مع كونه ألاّ يشرف العرب والمسلمون ليس بمنة بريطانيا، بل هو أمر دُبِّر بين روسيا وفرنسا وبريطانيا كما يظهر لكم ذلك من المخابرات السرية التي جرت بين الحلفاء في سنة ٩١٥- ٩١٦ التي قدمت لكم صورة منها على الكتاب المرقم ٩٠٧ والمؤرخ ٩٣٣/١٢/١٢. وفقت[٢] النهضة الهاشمية الامر غاية في الاهمية اذا انها وقفت سداً منيعاً ضد استمرار المجزرة التي تصمم تنفيذها على العرب. ولا تثريب على الجلالة الهاشمية لأنها لم توفق على جمع كلمة أمراء العرب بعد الحرب فالأيادي الفولاذية انسابت الى ضمائر الامراء وجيوبهم وجعلت امرالتفاهم

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) كذا في الأصل، ولعله أراد: كانت وقفة..

بينهم أعقد من ذنب الضب. ومن حيث اعتمادهم على العهود والمواعيد الاجنبية قست في عضد الكثيرين منهم.

ابن السعود والصفقة الرابحة

يميل بعضهم خطأ الى الاعتقاد أن ابن السعود كان موفق[1] في خطته ، تلك مغالطة لا يمكن اقرارها إلا إذا سلمنا إن الجلالة السعودية لا يهمها إلا نفسها ففضلت ركوب السيارات على الابل وشحن قصر الرياض بالوصائف والأوانس وجلب بخور العود من الهند واللؤلؤ من البحرين والحرير من دمشق وباريس، أما انه وفق كزعيم او همام يعمل لخير الأمة العربية فَفِرية صارخة على الواقع. نحن متأكدون أن ليس للوقت قيمة تذكر لدى البدوي، فإن عجزت شَمَّر اليوم عن إسترداد حائل فقد لا يعجزها ذلك بعد سنتين غزوة موفقة تعيد لهم عاصمتهم كما اعادت لإبن السعود الرياض معزز قصر الكويت في مياه[2]. ومن تتبع الحوادث بدقة يفهم جيداً أن انتصار ابن السعود على آل الرشيد هو من روح انتصار بريطانيا على المانيا ، إن مثل هذه الانتصارات قد تجدي نفعاً في حرب دولتين أجنبيتين ولكن لا تفيد بين امة واحدة وفي وطن واحد ، فكيان الأمة بنفسها لا يقوم وحدة بل بالألفة والثقة المتبادلة واشتراك المصالح. لإن غمدت السيوف بين آل سعود وآل عمر[3] فهذا لا يدل على ان الاحقاد اغمدت. قد لا تستطيع عمر استرداد ملكها ولكن ستحقد دائماً ، وللأحقاد شرر لا يعمد فهل نستطيع بعد ذلك القول أن قد استتب كل شيء في الجزيرة وان العرب على ابواب تكوين وطن بمعناها الحقيقي كلا أنا أؤكد أن أي انسان يحمل معه عشرة آلاف دينار في الجزيرة يريد أن يقيم بها فتنة يوفق لفرضه فما قيمة مثل هذا الوطن.

---

(١) يريد: موفقاً.

(٢) كذا في الأصل، وفي العبارة اضطراب.

(٣)لعله يريد: شمر.

إن ابن السعود وانصاره يعرفون جيداً انهم كبدو ليسوا بأهل أن يحكموا بلاداً (متمدنة تقريباً) كالحجاز، ولكن هي الظروف السياسية التي قدرت ذلك. إن الدولة البريطانية على عظمتها اضطرت الى تحليل بعض اعمالها في مصر اثناء الحرب العامة ان تعلن حمايتها على القطر المذكور وألزمت في الاخير على إلغاء ما أعلنت.

فالظروف التي سمحت لابن السعود الاستيلاء على الحجاز ليست أبدية، فللحجاز أهل ولم ينسوه، فإنهم عاملون لأجله، فهل يمكن القول والحالة هذه أن قد استقر أمر المملكة العربية؟ كلا في الأخص في الحجاز، فهو لا يشبه أي بلد آخر في العالم، فهو مطمح أنظار مئات الملايين من المسلمين، ولأن عاش الحجاز أحقاد عديدة بظل الخلافة العثمانية سالماً من تدخل المسلمين، لذلك لأن المسلمين يوافقون على ذلك، أما أن تستولى عليه فئة بدوية وتستبد في أهله كما تسام غرائب الابل، ثم تسلب الحاج أكثر مما يفعله قطاع الطرق وتنهب الصدقات المخصصة لمجاوري الحرمين لتأمين زواج السعوديين، أو العرايف أو نسائهم في السنة الواحدة ست مرات، لا يمكن ان يدوم. روى لي حافظ عامر قنصل مصر في جدة أن الوزير البريطاني قال له: إن ابن السعود يَمُن على الناس بالأمن الذي يتقاضى أجره وينسى أنه وإن قطع دابر قطاع الطرق في البادية إلاّ أنه وزعهم في دواوين حكومته.

ولتبرير الهدف الذي أنا بصدده، أي أن قضية الحجاز معلقة يكفي بعد أن أسلفت ما ينبغي من البيانات أن أذكر فقرة من منشور ابن السعود على أهل الحجاز المؤرخ ١٧ ربيع الاول ١٣٤٣ وهذا نصها (إننا لانقبل بحال من الأحوال أن يتسلط على الحجاز الحسين أو أحد أولاده، فإن طريقة إدارة البلاد سيشترك الفصل فيه للعالم الإسلامي الذي سيكون لقراره الكلمة الاخيرة) واذكر فقرة أخرى من برقية ابن السعود الى جلالة الملك علي بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٣٤و هذا نصها (فإذا كنتم تحبون السلام وحقن الدماء اخلوا الحجاز وانتظروا حكم

العالم الإسلامي فأن اختاركم أو أختار غيركم فنحن نقبل حكمه بكل ارتياح). وأظن فيما أوردت من أدلة كفاية. فإن كلمة قالها العالم الإسلامي قال إن الحجاز ينبغي ان يكون[1] مستعمرة لنجد فجلالة الملك فؤاد وجمعية الخلافة في الهند تصر بأن مسألة الحجاز لم تنته بعد. وهي كذلك. فما من مملكة إسلامية لها كيان سياسي وما من حكومة عندها رعاياها من المسلمين ترضى بأن يستهزئ بشعورها وإدراكها على هذا المنوال فالحجاز أن لم يسده الأكفاء من أبنائه فلابد لإيصاله إلى المقام اللائق به من تأليف مجلس يمثل المسلمين كافة يسيطر على شؤونه.

أما عسير فحاملة[2] ابن السعود للسيد الحسن الادريسي التي تبدي من الاتفاقية المعقودة بينه وبين السيد في ٢٤ ربيع الآخر ١٣٤٥، والبلاغات والمحاضر والقرارات المضحكة المبكية التي لابد وقد اطلعتم عليها في كتابنا المرقم ٨٥٢ والمؤرخ ٢٩ تشرين الثاني ٩٣٢ فلا تضمن استقرار الحال، وأحسن دليل نسوقه ثورة عسير التي سالت فيها الدماء وربما تسيل بعد ذلك، لا الحامي أراد ان يكون غاصباً، ومهما قيل من حسن الصلات بين ابن السعود والإمام يحيى فجيرة بعضهم لبعض لا تكفل السلام، وشتان مابين المذهبين، بل بين السياستين، السياسات المستمدة إذا ليس للإمام النجدي ولا اليماني سياسة عربية معينة فما توحيه أوربا للأول وبما توحيه روسيا للثاني يكون سياستهما.

تخوف ابن السعود من المؤتمر العربي والبحث في الوحدة العربية.

للأسباب التي بسطتها آنفاً يخشى ابن السعود المؤتمر العربي، ويخشى كثيراً انعقاده في بغداد، يظن هذا الملك أن قد يتناول المؤتمر البحث في شؤون العرب المعلقة ويسعى لتسويتها بصورة توطد السلام الدائمي وتؤسس كيانا

---

(١) ربما أراد: أن لا يكون.

(٢) لعل الصواب: فمجاملة..

حقيقيا للممالك العربية. ربما الذين يشتغلون لانعقاد المؤتمر لم يفكروا قط بما يقلق بال الجلالة السعودية، ولكن هو الذي يعلم أن عنده ما يجب أن يكون عند غيره، والمتزلفون من حوله، وما تبيعه أمهات الصحف العربية من ملاحظات، كل ذلك لا يجعله مطمئن البال، كيف يغمض له طرف إذا قرأ مثلاً جريدة الشعب المصرية الصادرة في ٩٣٣/٢/٦ التي نقتطف من مقالها المعنون الحالة في عسير ما يأتي (أما الأمر الثاني وهو حل المسألة نهائياً فلا يكون إلا بطرحها بحذافيرها في المؤتمر العربي العتيد المزمع عقده في العراق، فهناك فقط يجب أن تُعرض المسألة العربية برمتها، ومن أهم فصول هذه الرواية المحزنة أمر استيلاء الوهابيين على الحجاز والعسير، وكيفية إخراج الهاشميين وتشريد اتباعهم، فعلى المؤتمر وحده حل هذه المسألة، ولا توجد قوة أخرى تستطيع الإقدام على أي أمر مهم في هذه المسألة الخطيرة....الخ) ولنقتطف للغرض نفسه بعض الفقرات من جريدة العرب الفلسطينية الواردة تحت عنوان الجزيرة والمؤتمر العربي المقبل منها (فالوضع السياسي الحالي في الحجاز وشرقي الأردن ونجد والعراق واليمن لا يمكن أن يظل مطمئناً بل لابد من دس الدسائس ووقوع الثورات المتوالية والفتن تتشب من حين إلى حين كلما سنحت فرصة) ومنها "أما أن ابن السعود أذا رأى مساعدة بريطانيا لشرقي الأردن فينفض يده من صداقتها فيصادق روسيا كما يشيع بعضهم، فهذا ضرب من الهذيان لأن طبيعة وجود إنكلترا هناك يفرض عليها ألا تدع فرصة تمر من دون أن تمكن للدسائس والأحقاد بين الأقطار العربية، فليس اللوم عليها دائماً، اللوم على أولئك الذين يفتحون المجال الواسع، وإنك لا تستطيع مهما أوتيت من الحكمة والدهاء إقناع ابن السعود أو الإمام يحيى أو الأمير عبد الله بخطأ سياستهم أو خطأ ارتكبه عمالهم فهم جميعاً لا يصغون لهذا ولا يفهمون غير لغة السيف والدسائس، كأن الله (حرم) على العرب ليذيقوهم بأس بعضهم بعضاً، والعلاج الوحيد هو أن تدرس هذه المسألة في المؤتمر العربي بل تكون أول واجباته وأهمها".

إذا كان حقاً أن المؤتمر العربي سيتناول مثل هذه المواضيع فالحق مع ابن السعود أن يعمل ضده ويقتله وهو في الأرحام، لأن الحمل كله سيقع عليه وحده. أما انعقاده في بغداد فبالنسبة لظنون الجلالة السعودية أمر في منتهى الخطورة. أن مؤتمراً يعقد في عاصمة ملك ابن الحسين لا يمكن أن تطمئن اليه آل مقرن. أما أن جلالة مولانا الملك قصد باخرة لوبن وصافح يد ابن السعود المسألة[1] لوالده ولأخيه ولوطنه الأول وللقضية العربية نفسها في سبيل مصلحة بلاده وشعبه، فتلك تضحية لا قيمة لها عند ابن السعود، وإن كانت المفخرة الكبرى التي تفرَّد بها جلالة الملك فيصل، فمثل هذه النخوة العربية والصفح الهاشمي لا يدركه ابن السعود لأن لا شيء عند البدوي أقدس من الثأر، فهو من هذه الواجهة معذور أن لا يفهم الأمور السامية فهي فوق قدرة ادراكه.

يقال (قلت: يقال، لاني أشك في هذا). لجأ ابن السعود بعد شاعة المؤتمر العربي الى تبديل مملكته فقال (العربية السعودية) ليجلب عطف العرب إليه ونسي أن رايته تحمل السيف مع كلمة التوحيد فأذا كان جلالته لا يطمئن للمؤتمر العربي فسيمحو العرب (باستثناء الريحاني وأشباهه طبعاً) ويهود العرب لا يطمئنون بكلمة التوحيد المقرونة بالسيف. بذل (وهذا أكيد) مبالغ طائلة للصحف المصرية والفلسطينية والسورية لتراعي نقطة نظره في المؤتمر.

أوفد خالد الحكيم بصورة غير رسمية ليحضر في سورية ويعمل على تأييد رغباته (رجوت في الكتاب المرقم ٨١٨ والمؤرخ ٩٣٢/١١/١٢ منع خالد الحكيم من زيارة العراق لأنه العدو الألد للدولة العراقية، ومن حسن الحظ أن قد صدرت التعليمات وفق ملتمسي) اختلى بكامل القصاب في الرياض (وأقنعه وأرضاه) (لو راجعني القصاب بطلب سمة لزيارة العراق لامتنعت من تلبيته) وخابر الكثيرين من رجالات العرب في مصر وأوربا، ولكن لم يلق أذناً صاغية منهم، أما القصاب

(١) لعلها: المسالمة.

والحكيم فشرعوا يستدرجون رياض الصلح وشكري القوتلي ويظهر أنهم اجتمعوا في حيفا ٩٣٣/٢/٦ . لم يكتف ابن السعود بهذا فقط ولكنه لجأ الى المفوضية السوفياتية في جدة وطلب مؤازرتها في تحقيق بعض الاتفاقات مع الإمام يحيى ووعدهم بالمقابلة الفسح لتجارتهم في الحجاز (تم ذلك مؤخراً وفق ما جاء في الكتاب المرقم ١٠٨/١٨١ والمؤرخ ٩٣٣/٢/١٩) فساعدته المفوضية ووفق بتأمين حياد الإمام أثناء ثورة عسير، كما وفق للمواد الأربعة المنوه بها في كتاب الإمام يحيى المرسل مع محمد ابن ضاوي والمنشور في جريدة أم القرى الصادرة في ٩٣٣/٢/١٧. إني مازلت أجهل المواد الأربعة وسأعلمها قريباً، ولكن غرضي أن أذكر أن ابن السعود يرمي بتشبثه مع الإمام يحيى الى هدف معين، وهو إفهام العالم العربي أن في الجزيرة مملكتين مستقلتين، هما المملكة العربية السعودية واليمن. فلسطين وطن اليهود، شرقي الأردن وسورية تحت الانتداب، العراق والنظرة لجلالته (لا يمكن عدّها عربية)، فلماذا هذه المؤتمرات والقرارات وقد اتحدت المملكتان العربيتان.

ربما اشتركت اليمن في المؤتمر العربي، وربما كان مندوبها شهماً خالي الغرض ولكنه سيكون ملزماً بتنفيذ رغبة الأمام يحيى وأظنها (لن تكون في صالح العرب عامة) لأنها سممت بالدعاية السعودية (قلت سممت لأني لا اعتقد أن في السياسة السعودية شيئاً يسمى الإخلاص) والتبعة تقع على عاتق الذين أهملوا زيارة الإمام بمثل هذه الظروف، واكتفوا بالمخابرات. فالإمام يحيى برغم بُخله وشيخوخته وحرصه على الأساليب والنظم البالية عربي كريم لا يكيد لهم إلاّ مخدوعاً.

قلت أن إبن السعود ثائر من حديث المؤتمر العربي، ولا أدري فيما إذا كان قد بذل بعض المساعي مع إمارة الكويت أو مسقط وغيرها، ولكن لديه ما يسليه من هذه الوجهة أيضاً، ذلك ان إمارات حضرموت والإمارات العربية الواقعة على ساحل الخليج لايمكن عدّها مستقلة وأفرادها يحملون جوازات صادرة عن

مأمور الدولة البهية الإنجليزية، بل ونفس المملكة العربية السعودية نفسها في تلك الأنحاء ليست بمستقلة، كجدة طبعاً، وهذا أمر مفهوم من الجميع لايقبل التمويه الكثير.

أظن أنني وفيت المقصود بهذه الخلاصة، ولم تبق إلاّ كلمة في المؤتمر العربي نفسه المزمع عقده في (بغداد) كما يشاع ذلك. أنا أجهل المواضيع التي سيطرقها المؤتمر، وليس من اختصاصي البحث فيه، ولكن بالنظر الى ما اسمعه من الأوساط (اقصد المفوضيات) أرى لزوم ذكر بعض ما يحيطه المؤتمر من نطاق سياسي فالمفوضية السوفياتية والفرنسية والتركية والإيرانية لاعتبارات غير خفية يرجون فشله، أما المفوضية الإيطالية فتترقب أخباره باهتمام وتتمنى له النجاح، إذ من المعلوم أن ايطاليا التي تطمح ان لم نقل بكل سورية فبجزء منها، تأمل أن المؤتمر قد يقوّي الأحزاب السورية على فرنسا، ورغبة ايطاليا هذه اعلنت مؤخراً في عصبة الأمم نفسها، وصادفت ايطاليا مؤازرة المندوب الألماني، وأهل سورية لا يجهلون مطامع ايطاليا المذكورة، فقد وقعتُ على الرقم الصادر من المكتب السياسي في دار الاعتماد ببيروت في ٩٣٣/١/١٨ فوجدتها تذكر بعناية فقرة جريدة الرقيب المتعلقة بنقل الانتداب الفرنسي على سورية الى ايطاليا، وإني أقدم بطيه صورة بثلاث نسخ من الفقرة المذكورة. أما ان ايطاليا تشتغل في سبيل الحصول على شيء فهذا ما أؤكده، كما اني أؤكد رغبتها في نجاح المؤتمر إذ نفس (ده به بو) وزير ايطاليا المفوض في جدة نفسه أفضى إليَّ بذلك، لا بصراحة تامة، ولكن الذي قاله لي في ٩٣٣/٢/١٢ أن سوريا يجب أن تنال ما ناله العراق، وأن إقامة جمهورية في سوريا لا يأتلف وذوق شعبها الحقيقي؛ والأمل معقود أن المؤتمر العربي المقبل لن يغفل هذه المسألة كما انه لا يقصر ببذل كل المساعي للحصول على وحدة سورية.

لقد جاء في تقرير كامل الكيلاني بطي الكتاب المرقم ١٤٢/٣/٦ والمؤرخ ٩٣٣/٢/٦ ما يأتي (يعادل[1] الجانب الفرنسي أن يكون صلباً في مفاوضاته بشأن الوحدة، وقد يجوز ان يتصل إلى فكرة إلحاق جبل الدروز والعلويين الى سورية بعد مدة تحدد في المعاهدة). والواقع أن أمر الوحدة المذكورة يقرب من الحقيقة. اطلعت أيضا على الرقم ٢٣ الصادر في ٣٣/١/٣٠ فوجدت أنها تذكر ماقالته البلاغ نقلاً عن انمورننج بوست والتايمس في الموضوع آنف الذكر اقدم بطيه صورة بثلاث نسخٍ من فقرة جريدة البلاغ.

يخال لي أن ليس من دولة أوربية متفائلة من المؤتمر العربي المقبل غير إيطاليا، أما ألمانيا بمؤازرتها إيطاليا يحق لها أن تقول (ولي فيه مآرب أخرى). لم اطلع على وجهة نظر المفوضية البريطانية برغم مقابلتي القائم بالأعمال بالوكالة في زيارتي له ٩٣٣/٢/١٧، والحقيقة التي لا غبار عليها أن مشروع المؤتمر العربي خطير وخطر في آن واحد، فإن قرر مثلاً توحيد أسلوب تعليم الألف باء في الممالك العربية وما شابه من الأمور فسيكون سخرية العالم يترقب بمثل هذه الظروف اعمالاً جبارة، وإن قرر الأمور العامة الجوهرية والمستعجلة فيكون حتماً قد تحَرَّش لأمور خطرة ينبغي أن يحسب لها ألف حساب. أما نظرة حزب معتدل في المؤتمر فلست بضليع فيها، وإذا كان لابد من انعقاد المؤتمر في عاصمة العراق فالمرغوب ان تكون مقرراته ما تعزز سمعة العراق السياسية، لأن فشله في بغداد سيكلف العراق مهما حاول تبرير حياده أو إثبات وجهة نظرة سمعة غير مرغوب فيها. هذا مابدا لي أن أذكره في الوقت الحاضر بما يتعلق بما أسمِّيه المسائل المعلقة والمؤتمر العربي المقبل ومساعي ابن السعود وحكومته ضده، ولست بمصر في آرائي تلك، فإن بدا لي خلاف ذلك فأني أول من يرجع عن الخطأ.

وكيل القائم بأعمال المفوضية الملكية العراقية

والقنصل العام)

---

(١) لعلها: يعد.

وفي ٥- ٦ آذار ١٩٣٣ كتب القائم بأعمال المفوضية، متابعاً أخبار ثورة عسير، بما يأتي:-

(الموضوع: الحالة في عسير

(هناك شاعات تروي مايلي:

إن سعد بن لوي قُتل في أحد المعارك ومعه أشخاص آخرون.

الادريسي بعد التجائه الى الحدود اليمنية يجمع قوات جديدة ويهاجم ابن سعود ويكسر قواته.

الادريسي تمكن من الفرار الى مصوع.

فؤاد حمزة يقول: ابن مساعد يلتقي بمندوب الامام يحيى للتفاوض)"

انقطعت مؤخراً أخبار الثورة في عسير، مع ذلك أطلعت على بعض الشاعات التي لا يصح الاعتماد عليها مطلقاً وهي:

أولا- إن سعد بن لوي قد قتل في احد المعارك ومعه أشخاص آخرون من طبقته.

ثانيا- الادريسي بعد التجائه الى الحدود اليمانية جمع قوات جديدة واعاد الكرة على قوات ابن السعود وكسرهم في بعض المناطق.

ثالثا- الادريسي تمكن من الفرار الى مصوع.

في ٢٢ الجاري زرتُ فؤاد حمزة فرجوته أن يخبرني بما يتمكن اباحته من الحالة في عسير فقال: إن ابن مساعد توجه الى ميدي حيث سيلتقي بمندوب الامام السيد العريشي، وبعد يقرر تسليم الأشخاص اللاجئين الى اليمن. أما الحسن فأنه لم يسلم نفسه بعد للحكومة اليمانية وهو ينتقل من جبل الى جبل، وربما يتم أمر تسليمه قريباً إلاّ أن الامام يحيى رجا الجلالة السعودية أن تمنح الادريسي الأمان على حياته، والجلالة السعودية رضيت من الآن. أما أعوان الادريسي كالمراغي والشنقيطي والسيد مصطفى الذي كان جاسوساً للانجليز في زمن الحرب فقد فرّوا، ويقال ملجأهم كان في مصوع.

لقد ذكرت ما تلوكه الأفواه من شاعات، وما يقوله وكيل الخارجية المملكة العربية السعودية، واني غير واثق من الاثنين إلاّ أني أرّجح كيف ما كان تصريح وكيل الخارجية.

وكيل القائم بأعمال المفوضية الملكية العراقية

والقنصل العام)

ويتضمن التقرير الخاص بشهر شباط ١٩٣٣ وجهة نظر المفوضية العراقية في الاسباب التي دعت إلى قيام ثورة عسير، أو إلى تفاقمها، وهي أسباب سياسية تتعلق برغبة حكومة آل سعود بضم هذه المنطقة المهمة إلى الحجاز الذي لم تمض إلاّ مدة قليلة منذ أن استولت عليه، فيقول[1]:

(لم أحد عن نقطة نظري في حوادث عسير كونها ستترك اثراً في سياسة الجزيرة ليس كلمامة صوف، والذي يستحق تسجيله انني في إبان الثورة ذهبت كما تدل ذلك تقاريري المتعلقة في ثورة عسير للاعتقاد بأن لتبديل اسم المملكة اثراً محسوساً في اثارة الفتنة، وها أن الادريسي يثبت ذلك بحديث له جرى مع أديب يماني نشرته جريدة الشعب الصادرة في ٣٣/٢/١٣) وخلاصته أن اسباب الثورة ترجع أولا للمظالم التي قام بها عمال ابن السعود.

ثانيا: اسم المملكة الجديد الذي ادمجوا عسير نهائياً بموجبه بمُلك ابن السعود.

ثالثا: جعل الخطبة في الجوامع باسم الملك عبد العزيز. رابعاً عدّ الادريسي على أسيراً في الرياض. خامساً اعدام الشيخ احمد طاهر شيخ بني مروان من قبل العمال السعوديين، مع انه كان رسول الادريسي إليهم. إلى أن يقول (إن الذي ألّف قلوبنا وقلوب الاحرار الحجازيين هو ماهية الحكم الوهابي) وينتهي كلامه بما يأتي (والاصلاح هو في بقاء السعوديين في نجدهم والادارسة في عسيرهم، ثم نعقد حلفاً شريفاً على ان يكون

---

(١) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ١٣

الطرفان سداً منيعاً في وجه كل من يحاول شراً بأحد القطرين) ولكن رجال الدولة السعودية وقد لقوا من لدن الامام يحيى أذناً صاغية استحالوا الى مسعورين، لا ينصاعون لنصيحة مخلص إذا ما قال لهم هكذا تنالون الغاية التي تنشدون، والوحدة العربية التي بها تلوحون عند الشدائد أجل من ان تكون أداة تخريب تعمل لتأمين مطامع أن وقت كبح جماحها).

ويضم التقرير المؤرخ في ١٤ آذار سنة ١٩٣٣ معلومات استقاها نائب القائم بأعمال المفوضية من نائب ممثل فرنسا في جدة مفادها أن ثورة عسير ما تزال مستمرة، وأن جهوداً سياسية يبذلها اليمن من أجل اعادة الوضع في عسير إلى ما كان عليه من الاستقلال، وهو هذه المعلومات بأبناء عن تمرد القوات التي ساقها السعوديون ورفضها الحرب في عسير، فيقول[١]:

(جدة

المفوضية الملكية العراقية

رجوت نائب الممثل ان يوضح غرضه فقال هو ان غرضي هو ان اجلب نظر دقتك أن ابن السعود لم ينتصر نهائياً على الادريسي، وأن الامام يحيى يملي على ابن السعود الشروط املاء، وان بعض المفوضيات فَسّر (وطبعاً جنابه في رأسهم) ما للسيد الحسن ومن اليه بما للسيد الحسن ومن ينتمون اليه من اهل عسير من استقلال في بلاد معينة في عسير. فشكرته على هذه البيانات.

يا معالي الوزير! لأن تحليل هذه الفقرة في ما مضى فلم يفتني أن اذكر في الكتاب المرقم ١٥٥/٢٥٩ والمؤرخ ٩٣٣/٣/١١ ما يأتي (بلغني من مصدر يوثق به أن الامام يحيى بدأ يتوسط بأعادة الادريسي الى مقره ويرجو أن تُعَد الثورة كأن لم تكن) وأظن أن نائب ممثل فرنسا لا يريد ان يقول اكثر من ذلك. أما رميه

(١) الملفة ٧٥٠ الثيقة ٢

الحكومة الايطالية بالتدخل، وذلك أمر فيه نظر، لما آلت اليه المناسبات السياسية بين ايطاليا وفرنسا في يومنا هذا.

بلغني اليوم أن حكومة ابن السعود لما جَنَّدت مؤخراً فريقاً من عرب الحجاز ابلغتهم أن وجهتهم الى الوجه، ولما افتضح الامر وعلم الجنود انهم سيرسلون الى عسير، فَرَّ فريق منهم فتعقبهم بسيارته حمدي العراقي قائد حامية مكة، والقى عليهم القبض في أطراف ام العلم، ولم يعاقبهم على الفرار، بل أوصلهم الى السنابيك التي أقلّتهم الى الجهة المقصودة.

وكيل القائم بأعمال المفوضية العراقية

والقنصل العام)

ويتابع تقرير المفوضية العراقية المؤرخ في ١٩/١٨ آذار من تلك السنة مجريات الأحداث فيما يتعلق بثورة عسير, فينقل اشاعات تقول بأن الملك عبد العزيز يحاول أسر الادريسي على جناح السرعة ,وإن عُمّال ابن السعود فتكوا بالقبائل بعد ان أمنوا بسبب تمرد بعض منهم، وإن أحد عمال الامام يحيى يخرج على حكومته ويجمع بعض العربان لمساعدة الادريسي، مما يضطر حكومة ابن سعود لأرسال سيارات من العتاد الى عسير وتجنيد اهالي بيشة، ويذكر أن المسيو بوريس سكرتير الاعتماد الفرنسي في دمشق يحضر الى جدة متخفياً لجمع الاخبار في المنطقة، وأن ثمة اشاعات حول سوء صحة الملك عبد العزيز[١] فيقول :

(الموضوع: الثورة في عسير

خلال المدة التي تبتدئ من ٩٣٣/٢/٢٧ الى يومنا هذا مرت بصمت عميق في كل ما يتعلق بالثورة في عسير. اني في هذه المرة استطيع أن أؤكد أمراً واحداً وهو ان ابن السعود حاول ويحاول تأسير الحسن الإدريسي على جناح السرعة لأنه يصعب عليه أن يحضر حج العام بظفر أبتر، الأمر الذي قد يؤثر في فخفخة

---

(١) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ٩

خطابه السنوي.. ولكن بلغني من مصدر يوثق به أن الامام يحيى بدأ يتوسط بإعادة الادريسي الى مقره، ويرجو أن تعدّ الثورة كأن لم تكن، وهذا خَطْب لم يعلم به ابن السعود، ولا يستطيع في الوقت ذاته ان يرفض ملتمس اليمن في مثل هذه الظروف، ودهاقنته يعالجون التخلص من هذه الورطة.

أما الشاعات فأني أرويها بكل تحفظ وهي كما يلي: ١- عمال ابن السعود فتكوا بالقبائل بعد أن أمّنوها وسبب ذلك تمرد فريق منهم ٢- إن احد عامل الامام يحيى خرج على حكومته وجمع بعض العربان لنجدة الادريسي ٣- أن حكومة ابن السعود بناء على الاسباب آنفة الذكر ارسلت منذ بضعة ايام عدداً من السيارات الى جهات عسير وهي تحمل كمية كبيرة من العتاد وانها شرعت على الفور تجند مئة من اهالي (بيشة) وكذلك مائة عتبي من القاطنين في العايدة وزجتهم موقتاً في تكية مكة (سأتحقق هذا الخبر في أقرب وقت).

لقد ذكرتُ في الكتاب المرقم ٩٣/١٥١ والمؤرخ ٩٣٣/٢/٩ أن المسيو بوريس احد سكرتيرية دار الاعتماد في دمشق حضر جدة متخفياً ليجمع للاميرال جوبير ما تيسر من أخبار سواحل البحر الاحمر، وأمس بلغني بصورة سرية أن جناب بوريس وصل على باخرة حِمل ميناء جدة بعد أن اتم رحلته في سواحل عسير واليمن، فطلع نائب ممثل فرنسا على ظهر الباخرة لمقابلته، لا شك في انه تسلم منه صورة من تقريره عن هذه الرحلة، وقد يحتوي على حوادث مفيدة، وسأحاول التقاط ما يجري عليّ به من حقيبه الاستخبارات. وفي اليوم نفسه أي ٩٣٣/٣/٨ غادر بوريس قاصداً بيروت).

وعلى الرغم من التكتم الشديد الذي كانت الحكومة السعودية تفرضه على تحركات قواتها في عسير، فإن ممثل القائم بالمفوضية العراقية كان قادراً على استشعار الموقف فيما يبدو، وهاهو يقول في تقريره المؤرخ في ٢ آذار سنة ١٩٣٣:

(سري ومستعجل

الموضوع- الثورة في عسير

تحية. وبعد، كنت قد ذكرت بحفظ في التقرير المقدم بطي الكتاب المرقم ١٥٠/٢٤٨ والمؤرخ ١٩٣٣/٣/٩ ان حكومة ابن السعود جندت فريقاً من اهالي بيشة ومن عتيبة القاطنين في المعابدة، فتأكد عندي مؤخراً أن التجنيد واقع بصورة مستمرة، وقد بلغ عدد المُجنّدين حتى الآن ما ينوف على الـ ٥٠٠ شخص، وقد اوفد الفريق الاكبر منهم الى جهات عسير على السنابيك خلال الاسبوع.

علم احد رجال حكومة ابن السعود بأن قد تسرب اليّ خبر ارسال القوات الى جهات عسير، فاخبرني من دون مناسبة (وبقصد التضليل) إن الحكومة المحلية في الحجاز رأت بمناسبة موسم الحج إن تكثر العمال في المخافر وغير ذلك، فجندت فريقاً من الاهالي للغرض المذكور، ولا سيما ان الجنود النجدية في هذه السنة قليلون لانهم لا يزالون مرابطين في عسير.

والواقع أن الحكومة السعودية نشطت من جديد لإرسال القوات الى عسير انما تعمل ذلك بغاية التكتم وان عدداً من افراد القوة الجديدة الذين حملوا في سيارات الحمل قتلوا بنتيجة تصادم السيارات اما الجرحى فنقلوا الى مستشفى مكة.

بلغني من ثقة اولاً- ان بعض القبائل في عسير تمرد خلال الايام الاخيرة على القوات السعودية وتقاتل الفريقان. ثانياً- وهذا لا يقبل الشك ان الحكومة السعودية في ٩٣٣/٣/١٩ بادرت بالاسال مبلغ جسيم من المال الى عسير والبلغ المذكور كان قد وضع في كيس كبير استعان ستة انفار على نقله من السيارة الى الزورق البخاري المُعد لنقله.

هذا ما عثرتُ عليه خلال هذه المدة، واني ما زالت اراقب كل حركة تتعلق في عسير التي ظن اهل هذه البلاد كافة واغلب المفوضيات انها اصبحت في

خبر كان وذلك للتكتم الذي يحيط بالحركات اضافة إلى انشغال الناس بشؤون الحج والحجاج).

ويتحدث التقرير المؤرخ في ٢١ آذار عن اشاعات مهمة تفيد بانتصار حققه ثوار عسير بقيادة الادريسي على قوات السعوديين، وأن الامام يحيى أخذ يميل الى ثورة إذ أصدر أوامره الى قواته المرابطة على الحدود بأن تساعد الادارسة. يقول[1]:

(دارت خلال هذا الاسبوع شاعات قوية فحواها.

اولاً- انه بينما الادريسي يفاوض مندوبي الملك عبد العزيز بالشروط التي تعيد الامور الى مجاريها في عسير اذ بفريق من قوات ابن مساعد تهجم بفئة على بعض العربان القاطنين في تهامة جبل مرو مع ان تلك العربان لم تكن قد اشتركت في الثورة لاقت تنكيلاً قاسياً ثم اغترت قوات ابن مساعد من هذا الانتصار المخجل اخذت تمرح الى جبل مرو قاصدة مركز قيادة الثورة حيث يقيم عبد الوهاب الادريسي، وعندما توسطت القوة سفح الجبل انقض الثوار عليها من كل جانب وأصلوها ناراً حامية كانت نتيجتها خسارة ما يقرب من الف نفر بين قتيل وجريح، وفي هذا الاثناء وصل جناب عبد الوهاب الادريسي الى مقر السيد الحسن واخبره بما حدث فغضب السيد الحسن على مفاوضيه من رجال الملك عبد العزيز وطيَّرَ الخبر الى الامام يحيى.

ثانياً- ان الحسن الادريسي ترك المفاوضة وعاد الى معقل الثورة في جبل مرو.

ثالثاً- ان الامام يحيى اصدر اوامره الى قواته المرابطة على الحدود بأن تساعد الادراسة اذا ما تقدمت قوات اخرى من قوة ابن مساعد نحوهم.

---

(١) الملفة ٧٥١ الوثيقة ٥

لم أعثر على ما يؤيد الفقرتين الثانية والثالثة المار ذكرها، أما الفقرة الاولى وإن لم اتوثق من صحتها نهائياً الا انها غير مستبعدة بالنظر لا نتشارها بين الطبقات وعلى كل حال اني مراقب باستمرار.

وكيل القائم باعمال المفوضية العراقية

والقنصل العام)

وفي سياق الحديث عن ثورة عسير يسوق القائم بأعمال المفوضية خبراً عن تمرد قبائل عدة على عمال ابن سعود بسبب فرضه عليهم ضريبة الجهاد، مما يوحي هذا السياق بأن الأسباب الحقيقية التي تمكن وراء (التمرد) لها علاقة بثورة عسير نفسها. يقول التقرير[١].

(الحاقاً بكتاب هذه المفوضية المرقم ١٦٩/٢٨٨ والمؤرخ ٩٣٣/٣/٢١ بلغني اليوم من مصدر موثق به ان قبائل غامد وزهران وبالاحمر تمردوا على عمال ابن السعود وابلغوا الجباة انهم لا يدفعون ضريبة الجهاد قلت او كثرت ثم أوفدوا من يبلغ الملك عبد العزيز بلزوم سحب الجباة فوراً والا لجأوا مجدداً للقتال).

ويتحدث التقرير المؤرخ ١١ آذار ١٩٣٣ عن جهود الإمام يحيى، امام اليمن، في اعادة الادريسي الى مقره،و(أن تعد الثورة كأن لم تكن) وواضح من هذه العبارة أن الإمام يقصد أن تعود الإمارة الادريسية في عسير الى ما كانت عليه من الاستقلال. يقول[٢].

(ذكرت في الكتاب المرقم ١٥٠/٢٤٨ والمؤرخ ٩٣٣ ما يأتي (بلغني من مصدر يوثق به أن الامام يحيى بدأ باعادة الادريسي الى مقره ويرجو ان تعدّ الثورة كأن لم تكن) وها ان البلاغ الرسمي والبرقيات المتبادلة آنفة الذكر جاءت مؤيدة لما ذكرت، فقد جاء في برقية إبن السعود للأمام يحيى ما نصه: ثم ان

---

(١) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ٣.

(٢) الملفة ٧٥٠ وثيقة ٢.

طلبه الأخ الأمان للحسن ومن معه من جميع الأجناس فإن اخاكم يعطيكم أمان الله وعهده على الحسن ومن يتبعه على دمه وماله وشرفه، وان جميع ما فات منه لايعاقب عليه وأنه سيكون إن شاء الله أخاً عزيزاً لنا.

إن ثورة عسير عادت بفائدة كبيرة من حيث امتحان قوة حكومة إبن السعود إلا ان الحكومة السعودية بذلت كل ما في وسعها من جهود مادية ومعنوية للقضاء على ثورة عسير فلو تستطع لولا مساعدة إمام اليمن حتى الوصول الى النتيجة التي وصلت اليها أي عدّ هذه الثورة الدموية كأن لم تكن.

والآن بلغني شيء آخر وهو اكيد أيضاً إن المفاوضة الجارية في ميدي بين عمال إمام اليمن وعمال إبن السعود دائرة بشأن ارجاع الادارسة الى إمارة عسير ولا يمكن التكهن بالنتيجة اذ الامر يتوقف على الامام يحيى فإذا اصر فلا مندوحة لإبن السعود من الاذعان لأن انتصار إبن السعود على الادارسة حل الفضل فيه يرجع للإمام يحيى مع العلم أن إمارة الادارسة في عسير حديثة وعمرها لا يتجاوز ربع القرن فقط.

وكيل القائم بأعمال المفوضية الملكية العراقية

والقنصل العام)

ويلحق التقرير نسخاً من بلاغ رسمي سعودي وبرقيات متبادلة بين الإمام يحيى والملك عبد العزيز ، هذه نصوصها :-

(بلاغ رسمي

جاءنا من قلم المطبوعات البلاغ الآتي:-

لقد طلب سيادة الإمام يحيى حميد الدين أماناً للفارين ، فأجابه جلالة الملك على عاداته في ذلك الى ما طلب ، وعادت الامور الى مجاريها الطبيعية والحمد لله.

وهذه نصوص البرقيات المتبادلة بين جلالة الملك وسيادة الإمام.

البرقيات المتبادلة

-١-

برقية سيادة الإمام يحيى بن محمد حميد الدين

حضرة الاخ الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن حرسه الله.

وصل السيد الحسن الى ميدى امس الخميس لشهرنا ، ومعه جملة من اصحابه واهل البلاد وحاشيته، ولا بد ان يكون ان شاء الله حسن حسم المادة بما يرضاه الله تعالى وتخمد به نار الشيطان وتصلح به احوال العباد وبحسب ما تحبون ان شاء الله. وقد كان من العمال ارسال عقال من لديهم الى ميدى وهم على الرجوع سريعاً جميعاً ، بأعلام الامراء انه قد كان من حضرتكم الأمان المطلق عن كل حادث في هذه الثورة الشيطانية سواء كان الى جانب حضرتكم وحكومتكم ام في ما حدث بين الرعية.

-٢-

جواب جلالة الملك

صاحب السيادة الأخ الإمام يحيى

تلقيت برقية بتاريخ ٥ القعدة وأحطت علماً بما ابداه من شكر أخيه على العفو والامان التام فإني أقول في ذلك لحضرت الأخ وبالله التوفيق ان ذلك من الواجبات علينا ونشكر الله على توفيقه ، ونؤكد للأخ إن الفضل في ذلك لله ثم له على ما أجراه من مساعدة بما يحفظ شرف الاسلام عامة والعرب خاصة وما يرجا به ان شاء الله صلاح الأسلام والعرب، فأشكر الأخ من صميم القلب على هذه المساعدة، وأملي وطيد ان شاء الله إن هذا الحادث وهذا التعاضد ستكون له ذكرى جميلة في حياة الأسلام والعرب بإعلاء شأن الوفاء والتعاضد وسيكون له ان شاء الله احسن العواقب في العاجل والآجل ويرجى بعده الأتحاد الأسلامي العربي واني اكرر شكري للأخ على افعاله الحميدة هذه ثم ان ما طلبه الأخ

الأمان للحسن ومن معه من جميع الاجناس فإن أخاكم يعطيك أمان الله وعهده على الحسن ومن تبعه على دمه وماله وشرفه وإن جميع ما فات منه لا يعاتب عليه وانه سيكون ان شاء الله أخاً عزيزاً لنا وعلى هذه أمان الله وليثق الأخ ادام الله لنا بقاه بأن أخاه يحرص على جمع شمل المسلمين وعلى اهل البيوت منهم خصوصاً ، ولاحول ولا قوة إلا بالله فاليطمئن بال الأخ من هذه الجهة حفظه الله وابقاه.

التوقيع: (عبد العزيز)

جواب جلالة الملك

صاحب السيادة الأخ الأمام يحيى

أحاط أخوكم علماً بما ذكرتم من وصول السيد الحسن وأتباعه الى ميدى وانكم تحرصون على إخماد نار الشيطان وما تصلح به الاحوال وهذا مرادنا، أما من جهة العفو فنحن كما أخبرناكم وبحول الله ماتسمعون إلا مايسر خواطركم بإتمام ماتوسطتم فيه، وأخبرنا ولدنا عبد العزيز بن مساعد بذلك ، والآن نكرر ماتقدم بأن حميع من إلتجأ اليكم له أمان الله على ماله ودمه وأنه عفو تام شامل عن جميع ما مضى وحدث في هذه الفتنة الشيطانية سواء حقوق الحكومة أو الأهلين، وإن جميع من أعطيتموه ألأمان واعطاه امراؤنا فه تام على وجهه ما يحذرون شيئاً سواء في ذلك الحسن وآله وغيره من الرعية، وأما الامراء الذين بلغكم عن توقفهم فليس عند أحد حل ولاعقد إلاّ عبد العزيز بن مساعد، وأملنا بالله ان يكون هذا السعي سبباً لإطفاء الفتنة وما يغيظ الاعداء ويفرح المسلمين لا عدمنا بقاءكم.

التوقيع (عبد العزيز)

برقية ثانية من سيادة الإمام يحيى حميد الدين

حضرة الملك الأخ عبد العزيز بن عبد الرحمن حرسه الله.

أفدتم بما لم يبق معه عذر لمعتذر بالعفو التام والامان الكامل للجميع عن كل حادث وأنا نشكر لكم ذلك ونبارك لكم بالحلم وسلامة الطوية، وقد كتبنا لجميع العمال بأرجاع كل من لديهم على وجه السرعة وطرد من تأخر، وأكدنا الآن وتفضلوا بتحرير ما للسيد الحسن ومن اليه وبتحرير عفو وأمان له خاص ولكم الفضل ودمتم سالمين والسلام).

(التوقيع)

ونقرأ في التقرير المؤرخ ٩ نيسان ١٩٣٣ خبراً نشرته جريدة أم القرى يفيد بانتهاء العمليات العسكرية في عسير وأن الملك عبد العزيز قد عفا عن الحسن الادريسي تحلماً منه. ويعلق القائم بأعمال المفوضية العراقية على ذلك الخبر بأن كان مضطراً للعفو اضطراراً لأمرين، أولهما: عدم رغبة في اثارة المشاكل مع امام اليمن وهو الذي توسط لديه لاعادة الادريسي الى مقره. وثانيهما: رغبة بريطانيا بتسوية الأمر بسرعة خشية من أن يؤدي التأجيل إلى تدخل ايطاليا، وهي المتعاطفة مع الادراسة، بشؤون المنطقة. يقول التقرير:

(انصرف الناس في الاونة الاخيرة بمسائل الحج ولم نعد نسمع شيئاً يستحق الذكر من حوادث عسير. وفي ٩٣٣/٣/٣١ نشرت جريدة أم القرى الفقرة الاتية تحت عنوان "استقرار الحالة في الجنوب" هذا نصها:

كنا نشرنا في الاعداد الماضية من جريدة أم القرى نبأ استقرار الحالة في الجنوب وصد الامر السامي بالعفو عن اللاجئين الى الحدود اليمانية، ونضيف اليوم الى ذلك أن الامير عبد العزيز بن المساعد قد سَرَّح مجموع القوى التي كانت تحت قيادته وعادت الى نجد لأنه لم يبق لزوم لها وبقية الامير مع بعض البيارق من الحضر

لترتيب البلاد وتأمين اهلها وعاد جميع الذين اشتركوا في هذه الفتنة نادمين على ما فرط منهم مغتبطين بالعفو والحلم الذي كان من جلالة الملك المعظم لهم. وقد علمنا فوق ذلك أن جلالته أصدر امره باعادة قواعدهم من الاعطيات والاكرام لانهم كانوا مخدوعين في هذه الفتنة واصبحوا اليوم يعيشون في راحة وطمأنينة كاملة. اما ما يتعلق بشخص الحسن الادريسي وعائلته فقد اتصل بنا انه لا تزال المراجعات الودية مستمرة بين جلالة الملك وسيادة الامام يحيى وهي سائرة سيراً حسناً وستنشر الحكومة ما يتم في هذا الشأن في القريب العاجل.

ولكن نظراً لما اتصل بي من مصادر موثوقة يمكنني أن أروي مؤكداً أن الامير عبد العزيز بن المساعد لم يُسرِّح الجيش، وكل ما هنالك ان فريقاً من العريان الذين يقودهم استأذنوه لاداء فريضة الحج فلم يلب طلبهم، فلم يكترثوا لأوامر النهى فتوجه قسم منهم الى الحجاز والقسم الآخر قصد دياره.

اما أن الملك عبد العزيز أعاد على أهل عسير بقواعدهم من الاعطيات والاكرام فهذا لا شك فيه والسبب في ذلك لا يرجع (للحلم) بل للشروط التي اضطر إلى ان ينزل عندها، واما في ما يخص السيد الحسن وعائلته فأن الامام يحيى عامل لانهائها بصورة تضمن للادريسي مقاماً رسمياً وحقوقاً معينة في عسير الامر الذي يضايق الملك عبد العزيز كثيراً ولا نستطيع التكهن الآن بمصير مفاوضة اليحيى والعبد العزيز في الصدد المذكور. ويقال، والعهدة على الراوي، ان ابن السعود تلقى نصيحة من اصدقائه الانجليز بلزوم حل قضية للادريسي بالسرعة الممكنة ومن دون تشدد درأ لكل ما عسى ان يسبب مداخلة ايطاليا، وغالب الظن ان الجلالة السعودية ان لم تنجح باقناع الامام يحيى بوجهة نظرها فتوافق على كل ما يملى عليها إذ لا يتعذر عليها بعد ذلك احداث فتنة مدبرة تحتم سَوْق الحسن لسجن الرياض، ولا يمتنع عليها تعذيب السجين إن ارادت ذلك، كما فعلت مع الديش سابقاً هذا ما لاكته الالسن همساً خلال هذا الاسبوع وسأوفيكم بكل ما يستجد.

وكيل القائم باعمال المفوضية الملكية العراقية

القنصل العام)

ولما كان موقف المفوضية العراقية يراهن على استمرار الثورة في عسير، سبيلاً لتصدع كيان المملكة الناشئة، فقد علق القائم بأعمال المفوضية على البلاغ الرسمي السعودي بأن ما زال القول بالقضاء على الثورة الادراسة في عسير مبكراً، طالما كان قائدها الحسن الإدريسي يعمل على العودة الى عسير وأن يكون بعيداً عن النفوذ السعودي. يقول[1].

(تقدم بطيه صورة بثلاث نسخ من البلاغ الرسمي المنشور في جريدة أم القرى الصادرة في ٩٣٣/٤/١٤ في ما يتعلق بالقوات السعودية المرابطة في عسير وامر السيد الحسن الادريسي، ويظهر ان ما ذكرناه من ملاحظات في كتابنا المرقم ١٩٣/٣٣١ والمؤرخ ٩ نيسان ٩٣٣ جاء مطابقاً لما ألمح اليه البلاغ، فالحسن لا يريد أن يسلم خشية عواقب الامور، وقد أُعيدت اليه مخصصاته القديمة وترك له حق اختيار محل الاقامة، وهناك قول ان الحسن يعمل للعودة الى عسير ليشغل مكانه السابق كما كان، انما ذلك يستبعد امكانه في الحال الحاضر. وعلى كل حال ان ابقاء الحسن بعيداً عن النفوذ السعودي وغير مرتبط بتعهد يؤيد ما ادعيناه مراراً ان الحالة الراهنة في عسير لا يمكن ان تكون دائمة وستبقى من الامور المعلقة الى سنوح فرصة اخرى.

وكيل القائم باعمال المفوضية الملكية العراقية

والقنصل العام)

---

(١) الملفة ٧٥١ الوثيقة ١٣

ويرفق التقرير ببلاغات رسمية سعودية حول استتباب الاوضاع في عسير.

بلاغات رسمية

ارسل الينا قلم المطبوعات البلاغات الرسمية الآتية

-١-

سبق أن اعلنت الحكومة أنه لم يبق ولله الحمد أي من آثار الفتنة الى اثارها المفسدون في تهامة عسير، وقد عاد الهاربون من رجال القبائل الى اماكنهم، وعادت الحالة الى شكلها الاعتيادي، وفتحت الأسواق القبائلية كجاري العادة، عليه فإنه قد صدرت الأوامر الى القوات العسكرية الاضافية بالرجوع، وسيسافر الامير عبد العزيز بن مساعد نفسه قريباً عائداً الى أبها بعد أن اكمل التشكيلات الادارية الجديدة.

أما السيد الحسن الادريسي فإن سيادة الامام يحيى كان توسط له لدى جلالة الملك بنوال العفو عما كان منه، فوافق جلالته على ذلك كما هو معلوم، ثم أن سيادته توسط مرة أخرى من اجل السماح للسيد الحسن باختيار محل الاقامة الذي يريده، وبالرغم من وجود نصوص صريحة في المعاهدة الى اليمن بين جلالة الملك وبين سيادة الامام يحيى تقضي بتسليم السيد الحسن وغيره فأن جلالة الملك اخذ بين الاعتبار الصداقة الصميمية الى تصل بينه وبين سيادة الامام يحيى فلم يشأ ان يرد طلبه بعد ان تعهد لجلالة الملك بحسن سلوك السيد وانه سيظل نظارته وفي عهدته وكذلك نظر لمقام العائلة الادريسية وما كان بينهما وبين العائلة السعودية من روابط قديمة فلم يشأ جلالته اعناتها ولا سيما لأن جلالته لا يخشى بحول الله بأساً من اقامة السيد أو غيره في بلاده أو غيرها لهذه الاسباب قبل جلالته بعهد سيادة الامام يحيى وخيره في المكان الذي يراه لاقامة الحسن الادريسي فيه.

وقد طلب سيادة الامام يحيى من جلالة الملك ان يعطف على العائلة الادريسية لانها في حالة من البؤس والشقاء وضيق ذات اليد وان اليمن علها بنفقة باودها فأصدر جلالته الامر بتخصيص مبلغ الفي ريال في الشهر للسيد الحسن تدفع له ليعيش بها.

ويؤمل ان يعود السيد عبد الوهاب الادريسي مع الذين معه مستسلمين، لا يمكث مع الحسن إلاّ عائلته فقط نظراً لصدور العفو والامان للجميع).

وفي حديث خاص أسر به الملك عبد العزيز الى وكيل القائم بأعمال المفوضية وسجله الأخير في تقريره المؤرخ في ١٩ نيسان ١٩٣٣ أشار الملك إلى أمرين أولهما عفوه الحسن الادريسي وحفظ قدره الشخصي والعائلي، والثاني انتقاده الامام يحيى ووصفه بالضعف. وليس صعباً أن نفهم مقصده من هاتين الاشارتين اللتين جاءنا في خلال كلام طويل كثير الاستطرادات كما وصفه المسؤول العراقي، فالعفو هنا جاء على سبيل الهبة وليس نزولاً عند رغبة أحد. أو خشية من اغضاب أحد، فالاشارة هنا إلى امام اليمن اذن، وما وصفه للأخير بالضعف إلاّ لتأكيد أنه يتصرف بمقدرات عسير من وحي الخوف منه. جاء هذا التقرير[1]:

(اخذت تدور في الآونة الاخيرة أخبار غريبة عن موقف الامام يحيى مع الملك عبد العزيز، فمن قائلٍ إن الامام يستمر بمطالبة الملك لزوم ارجاع السيد الحسن الى مركزه القديم متمتعاً بالحقوق عينها، ومن راوٍ ان مناسبات الامام والملك توتّرت من جراء عدم احترام الاول لمعاهدة تسليم المجرمين المنعقدة في ٥ شعبان ٣٥٠، وفريق يتوقع ان الامام لم يبق السيد الادريسي مشمولاً برعايته في حدود عسير ولم يطلق سراح الشيخ هادي هيج صديق الادارسة وعدو الزيود الذي كان معتقلاً في صنعاء منذ أمد بعيد الا تمهيداً لتنفيذ مطامحه المشهورة في عسير في أول فرصة.

---

(١) الملفة ٧٥١ الوثيقة ١٩

في ١٨ الجاري قابلتُ الملك عبد العزيز وفي سياق الحديث خاطبني (الجلالة السعودية لا تهتم لانسجام الكلام ولا تبالي بالخروج من موضوع الى غيره قبل الانتهاء من الأول) إن بيننا وبينكم حقوقاً وروابط قديمة تؤيدها مكاتبات كثيرة بين والدكم (يقصد جَدّي) ووالدي، وأنا واثق منك سلّمَك الله، أنا احترم آل البيت كافة ولا أريد لهم إلاّ الخير، وهذا ما دعاني إلى أن أعطف على السيد الحسن واقبل شفاعة الإمام بحقه، وقد خصصت له مبلغ ٢٠٠٠ ريال في الشهر، وتركت له حق اختيار المنطقة التي يرغب في ان يسكن فيها، فلو شاء الرجوع إلى دياره أهلاً وسهلاً معززاً مكرماً كل املاكه وحقوقه السابقة له .الفقرة الاخيرة تدل على صحة ما ذكرناه في الكتاب سابق من وجود مساع بخصوص ارجاع الادريسي الى مركزه كما كان.

وأُعلمك ايضاً أني امرت بتخصيص مبلغ ٥٠٠ ريال شهري الى السيد عبد الوهاب الادريسي.

يظن بعضهم أن ما ابديه من تسامح دليل على ضعفي، أنا لا يهمني ذلك، لكن الحقيقة انا يعزّ علي أن أذِل أعزة القوم، انا اخاف الله رب العالمين. أنا اعلمك: الامام يحيى، هذا الامام الذي تسمع عنه، والله ضعيف وخائف، ولكن الله تسمع الحمد لله ما نريد له الا ما يريده الأخ الى أخيه، هذه خطتنا مع الجميع ما نصرنا الله إلاّ لأننا تجنبنا التعدي، ومن يتعد علينا فهو خائب بإذن الله، نشكر الله على ذلك، أنا يا ناصر أجهل الحالة الراهنة في اليمن، ربما الامام يحيى يتوهم الآن ويحسب نفسه قوياً، ليعتقد بنفسه ما يشاء ما يخالف لكن سلمك الله هذا بعيد عن الحقيقة.

وقبل ان ينتقل الملك الى غيره هذا الحديث، قلت: يا صاحب الجلالة! إن المرؤة منهج كل حكيم، وإن في حوادث الأيام موعظة كافية لتجنب الشر، أما الامام وحالة ضعفه فتسوء كل عربي طبعاً اذ اننا لا نخشى قوة امراء العرب بل نتمناه على ان يكونوا رحماء بينهم، فأجابني: ما تقوله هو الصحيح، وكرر ذلك مرتين.

غرضي من ذكر حديث الملك عبد العزيز هو اولاً أن اوضح ان ما يروي من امكان رجوع الحسن الى مقامه السابق لا يُعتمد، لأن في اقوال الملك المنوه بها اشارة صريحة الى ذلك، ثانياً ان دعوى رجال الحكومة العربية السعودية أن العلاقات بين الامام والملك حسنة وصميمة يخالف الواقع، والدليل ان الملك عبد العزيز يسره التنويه بضعف امام اليمن.

وعلى كل حال بقاء الحسن بعيداً من نفوذ الملك عبد العزيز أمر مقلق للملك مهما قال عن احترامه لآل البيت وفيه فائدة مؤقتة لأهالي عسير إذ أن السلطة النجدية لا تتمكن والحالة هذه من التمادي في الظلم درءاً لكل طارىء يشجع الحسن او يحيى على انتهاز فرصة المداخلة).

وفي التقرير المؤرخ ٨ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ معلومات مستمدة من مصادر دبلوماسية أوربية في جدة عن الحركات العسكرية في عسير جاء فيه[1]:

(بعد التحية، عاد السيد عبد القادر الكيلاني من زيارة المستر هوب كيل بقصد الوداع فأعلمني ان الموما اليه سأله فيما اذا كان اتصل به شيء من وجود بعض الحركات في جهات العسير فأجابه بالنفي، وعلى الاثر زارني وكيل شارجه دافير فرانسه فأسر مؤكداً بوجود حركة ثورية مهمة في عسير وان سيارات عديدة تحمل الجنود والعتاد توجهت من مكة وجدة الى تلك الجهات غير انه لم يتاكد بعد من اسباب الحركة- واني سأهتم فوراً بالتحقيقات المقتضية لأعرض النتيجة.

عبد القادر الكيلاني

وكيل القائم بأعمال المفوضية الملكية العراقية

والقنصل العام

التاريخ: ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٢)

---

(١) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٢٣

ويتحدث وكيل القئم بأعمال المفوضية العراقية عن المحاولات السعودية لارسال القوات العسكرية لاجماد ثورة عسير براً وبحراً، ومحاولتيها الفاشلتين لارسال الجنود والعتاد على ظهر سفينتين احداهما المانية والأخرى مصرية، وهو يعلن عن عدم توصله إلى معلومات أكيدة عن مصير الإدريسي[1].

(جدة
١٧ تشرين الثاني ١٩٣٢
٨١٥
سري للغاية ومستعجل

الموضوع- الثورة في جيزان
وزارة الخارجية الجليلة

تحية وبعد، في اليوم نفسه الذي تلقيت به خبر وجودثورة في العسير بادرت بإعلامكم بالكتاب المرقم ٧٩٢ والمؤرخ ٨ تشرين الثاني ١٩٣٢ ولعدم تثبتي من الامر كما يجب تحاشيت أن أعرضه برقياً ولم استند في كتابي المذكور إلا على تأكيد شارجة دافير فرنسا على انني باشرت فوراً بالتعليمات، فعلمت أن (حمد السليمان وخالد القرقني) توجها لجهات العسير بقصد التفتيش المالي على ما يزعمون، ومن جهة اخرى بلغني أن بعض السنابيك وباخرة (الغصبي) حملت جيشاً وعتاداً. توجهت للناحية المذكورة. وفي ١٠ منه اكد لي وكيل وزير البريطاني صحة هذا الخبر، ثم علمت أن جنود حامية مكة ارسلوا على متن السيارات الى جهه العسير أيضاً، وعدد السيارات بلغ المئتين، ثم احتاجت الحكومة الى عدد آخر من السيارات فباشرت (بتسفير) سيارات الأهالي

---

(١) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٢٥

وأستعملتها لنقل قوة جدة مع بضع مدافع جبلية، ولما كانت الحكومة بحاجة إلى تزود أدوات كثيرة للسيارات راجعت التجار فلم تفلح لأن (الفلوس عند الميسرة)، والتاجر ليس بولي صابر، فتقدم حمدي العراقي قائد حامية مكة الى تاجر كبير وكفل تحويل الحكومة، وأستطاع ان يأخذ شيئاً قليلاً من تلك اللوازم (اطلعني التاجر على ورقة التحويل والكفالة) ثم اتصل بي ان خالد بن لؤي رأس جيشاً بدوياً كبير أغلبه من عتيبة وخرج من تربة قاصداً العسير ولا [1] من الأرزاق مع (٤٠٠) طرد من التمر يرافقها ٦٠٠ جندي، أقصد بدوي، كما أنها حجزت السواعي العائدة الى الشريف ابن مهنا وحسين فائز والقهوجي وربطتها بزوارق بخارية لتأمين سرعة سيرها وأوفدتها لساحل عسير.

في ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٢ رست باخرة المانية في مياه جدة فالتمست السلطة المحلية من (دهاس) نائب قنصل جمهورية المانية بأن يتوسط لدى الشركة بالسماح للباخرة المذكورة بالتوجه الى جهات جيزان حاملة الجنود والعتاد، ولكن الباخرة اقلعت من دون انتظار رد الجواب؛ وان التشبث هو الثاني إذ في ٩ تشرين ١٩٣٢ رست الباخرة (تالودي) في مياه جدة فكانت السلطة قد راجعت بيت (جلاتلي هنكي) للتوسط لدى الشركة الخديوية بالاذن للباخرة المذكورة للغرض نفسه الذي اوردناه آنفاً، فأبلغوا بأن الشركة الخديوية ترحب بذلك غير أن الباخرة كانت قد غادرت ايضاً.

اليوم في ٢١ الجاري وصل جدة لفيف من بدو (البقوم) و (سبيع) من اطراف تربة وقد يُرسلون على السنابيك الى ساحل عسير. اما من مكة فقد تحركت (١٦) سيارة كبيرة حاملة (زُكُرت[2] الأمير فيصل) الى جهة جيزان.

---

(١) كذا، وواضح أن ثمة قطع في النص هنا.

(٢) زكر، لغة في صقر، ويراد بها اصطلاحاً العصبة من الشبان الأشداء.

هذا أهم تيسير لي من الأخبار التي أنا أثق بصحتها برغم أن هذه المفوضية معدومة الوساطة من هذه الناحية.

يسرني أن أوجه عناية معاليكم أن كلمتي الواردة في الكتاب المرقم ٨١٥ والمؤرخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٢ على موضوع ثورة جيزان تأدّيَت من فحوى البلاغ الرسمي الصادر في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٢ المربوطة ثلاث نسخ منه بطيه. ومما يجلب النظر في البلاغ المذكور انه لم يذكر شيئاً عن مصير السيد الادريسي بل يغفل عنه بالمرة، فهذه النقطة اضافة الى الاستمرار ارسالهم القوات المتتابعة الى جهات عسير لا تساعدنا على الحكم بأن قد ساد الامن والسكون في تلك الربوع

وسأوافيكم بما اتحصل عليه من الأخبار صحيحة في اول بريد. هذا وتفضلوا فائق الأحترام.

عبد القادر الكيلاني

وكيل القائم باعمال المفوضية الملكية العراقية

والقنصل العام

التاريخ: ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٢)

وفي التقرير الخاص يشهر تشرين الثاني ١٩٣٢[١] إشارة إلى حديث جرى بين وكيل المفوضية العراقية والوزير السوفييتي في جدة، تضمن اتهام الوزير بريطانيا أنها هي وراء ثورة عسير، يستعرض التقرير حديث الوزير السوفييتي، فيقول:

(.. ثم قفز الى ثورة عسير متسائلاً عن الأيدي المثيرة، فقلت: هل تعتقدون أن في استطاعتي الاشارة الى السبب وأمس فقط بلغني خبر الثورة. فمال الى البحث عن الثورات على العموم، فالتقط مني كلمة مقولة (لا تكرهوا الفتن فإن فيها حصاد المنافقين) فأعجب بها، قلت: ولكن هل استخدم ثورة (بجه سقه)؟ فأجاب

---

(١) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٢٧

على الفور لا لا. وبعد هنيهة قال: ألا تعتقد أن اليد التي حَرّكت ابن رفادة تحرك الادريسي؟ أليسوا هم الانجليز أيضاً؟ قلت: ليس عندي ما يدعو الى مشاطرتكم هذا الرأي، فتحمس قليلاً واستمر: نعم في سبيل العقبة أريقت دماء العرب، ولتبرير تثبيت قوة فيها مُثلت هذه الرواية الفجيعة، وفي سبيل اتمام مشروع العقبة تُراق الدماء في عسير، فأجبته: أنا معذور أن تجنبت مثل هذا الحكم فالاعتقاد بصحة أمر خطير كهذا يحتاج عندي الى دليل قطعي).

ويتحدث التقرير المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٣ عن الأوضاع المتردية للجيش السعودي الذي أرسل الى منطقة الحدود النجدية- اليمنية بسبب الازمة المالية التي كانت تعصف بالبلاد، وعدم قدرة الحكومة على دفع رواتب الضباط، كما يتطرق الى العلاقات المتوترة بين الملك عبد العزيز والامام يحيى، وتولي الأمير فيصل بن الملك عبد العزيز قيادة الجيش هناك. يقول[1]:

(سري هام ومستعجل للغاية

وزارة الخارجية الجليلة

بغداد

الموضوع: تحرج الحالة في العسير ونجران

تحية واحتراماً، سبق أن عرضنا على مقامكم وضع الحالة هنا وما عليه الحكومة السعودية من العسر المالي الذي أحدث في النفوس يأساً زاده ايقاف الحكومى دفع رواتب موظفيها منذ بضعة اسابيع خلت، فصاروا يرتكبون اعمالاً تخل بواجباتهم الادارية، مثال ذلك يتمكن التاجر الذي له مالاً أو بضاعة في كمارك الحجاز من إخراجها بصورة غير مشروعة لقاء دريهمات ينولها تحت الخفاء الى الموظف المسؤول الخ.... وأن الشيخ عبد الله السليمان وزير المال أخذ يواصل ليلة بسيارة متجولاً في سيارته لا يقر له ليتمكن من جمع المال لصرفه

(١) الملفة ٧٥١ الوثيقة ٧١.

على الجيش بصورة خاصة ذلك الجيش المرابط في الحدود اليمانية – النجدية وعدده (٧٠٠٠٠) جندي. اذ أن الجيش العرمرم هذا مفتقراً من الكسوة ومن الطعام وفي حالة سيئة يعتقد الكل بأن تشتته اذا استمرت هذه الحالة معه يكون بين آونه وأخرى وقد علمنا بصورة اكية أن هناك تذمراً بين افراد هذا الجيش الذي لم يلبث أن فتك به نوع من المرض الذي أخذ يفشي فيهم بصورة فظيعة غير أننا لم نتمكن من معرفة هذا المرض وقد أحدث كل هذا قلقاً في نفس الحكومة السعودية التي تخشى عاقبته وصارت تحرص على تسكينه وتطعيمه حتى انتشر بين الجند الخبر عزم جلالة بن السعود على زيارة خط القاع وتفقده الجيوش المرابطة وقد زاد هذا الوضع اهتمام الملك بن السعود وحكومته خشية ضياع الفرص فجاء بنفسه قبل بضعة أيام الى قبيلة تدعى (مطير) القاطنة بين حائل والمدينة المنورة، فقابل زعمائها مستنجداً اياهم للانضمام اليه، وهكذا تمكن من اقناعهم، إلاّ أنهم اشترطوا عليه بأنهم يناصرونه وقت الهجوم فقط. ولربما قولهم هذا كان خدعة منهم، وقد يكون عليه وليس له عندما تكون القوة في جانب الجيش اليماني، اذ لا يخفي أن القبيلة هذه لم تخلص قط الى الملك بن السعود وحكومته وهي تتربص له منه لقاء عمله مع الامير فيصل الدويش[1] الذي هو زعيم هذه القبيلة الاكبر وحامي حماها. هذا ما يعتقده الغير.

علمنا أيضاً بأن الملك ابن السعود بناءً على تحرج موقفه: ينوى بهذا ان يقود الجيش في خمد القتال بنفسه، اذ أن العلاقات بينه وبين الامام توترت بصورة

---

(١) ولد سنة ١٨٨٢، وصحب فيصل ابن سعود، ثم خالفه سنة ١٩١٢، فقصد بجماعة من عشيرته أطراف العراق، فطاردته السلطات العثمانية، فعاد إلى نجد بعد سنتين، والتحق بعبد العزيز آل السعود، حتى صار أحد أكبر أعوانه، ثم بدأ يثير المشاكل على السلطات السعودية، حتى انتهى إلى التمرد الصريح سنة ١٩٢٩، فأرسل عبد العزيز آل سعود عليه جيشاً قضى على أكثر أعوانه، بينما عفا عن الدويش، وفر الدويش، ثم تمرد مرة أخرى، وحاول عبثاً استمالة الملك فيصل الأول، لإسناده ضد ابن سعود، ولم تلبث جيوش الأخير أن حاصرته، وألقي القبض عليه، حيث قضى سنيه الأخيرة سجيناً في الأحساء. ينظر صادق حسن السوداني، العلاقات العراقية- السعودية ١٩٢٠- ١٩٣١، بغداد ١٩٧٥، ص٣٠٣- ٣١٢.

أكثر مما سبق وأن الحالة قد ازدادت تعقداً وتفاقماً مما حدا بأبن السعود أن يعزز قواته يوماً فيوما وقد مر في منتصف الليلة ١٣ الجاري من جدة قوة مؤلفة من ١٠٠٠ جندي ركبوا البحر في سفن شراعية وجهتهم جيران وأن كل هذا التعزيز بالقوات صار على اثر اشتباكات قوات الطرفين في اوائل الشهر الحالي وقد انتهى هذا الاشتباك بتقهقر جيش ابن السعود.

وأرسل ابن السعود عقيب ذلك الاشتباك انذار نهائي الى الإمام يحيى يحذره فيه عن الاستمرار بالأعمال العدائية، ومُوقِعاً عليه تبعة الحرب، طالباً تحديد موقفه بالضبط ،غير انه لم يصل الى علمي ما يفيد رد الإمام على هذا الانذار، ولذا فإن الحكومة السعودية سائرة الى جمع الجنود من مكة والمدينة والطائف وما جاورها من البلاد الحجازية ومثلها من نجد وملحقاتها، حتى وقد بلغنا بأن المدينة المنورة أُخليت تقريباً من رجالها الذين أُرسلوا الى جبهة القتال في المنطقة الجنوبية في عسير ونجران.

هذا وان الامير فيصل القائد العام للقوات السعودية نقل مركز قيادته الى محل متوسط بين أبها والحدود مما يستدل بأن الحرب قائمة على قدم وساق، ولو أن الحكومة السعودية لم تنشر عن ذلك قراراً رسمياً).

الحياة الاجتماعية

على الرغم من غلبة الجانب السياسي على تقارير القنصلية العراقية في مكة، ثم في جدة، فإن كاتبي تلك التقارير ضمنوها أحياناً تفصيلات مهمة عن الأحوال الاجتماعية في البلاد التي قُدِّر لهم العمل فيها، وأكثر ملاحظاتهم حول مثل هذه الشؤون مستمد من مشاهداتهم المباشرة. ولذا فإنها اقتصرت– غالباً- على المدن والقصبات التي عملوا فيها أو مروا بها، في أثناء تنقلهم للأغراض الخاصة بممثليهم.

تناول كتاب المفوضية الملكية العراقية في مكة المكرمة المرقم ٦ المعنون

الى الخارجية والمؤرخ في ٢٢ شباط ١٩٣٢ جوانب من الحياة الاجتماعية في مدينة جدة، فيشير إلى طبيعة نظرة السكان إلى الغرباء، وحالة العمران في جدة، وتناول الناس التنباك علناً في المقاهي، والظاهر، أن كاتب التقرير، وهو الدكتور ناجي الأصيل[1]، كان يتوقع أن لا يجد لهذه المادة أثراً في الحجاز بسبب الفتوى الدينية بتحريمه تحريماً كاملاً.

جاء في هذا التقرير

الناس في جدة:

أن ما بدا لي للآن أن الناس في جدة لا يتذمرون للغريب من شيء، وهم متكتمون، منذ وصولنا وحتى الآن لم يزرنا أحد منهم مع أن لي هناك بعض المعارف. ولا يوجد في جدة أثر من العمران إلاّ في بيتين أو ثلاث، ونظافة الطرق النسبية في المنطقة التي يسكنها السياسيون والجالية الاجنبية. ومما يجلب النظر أن الدخان يباع في السوق، وهناك من يدخن علناً في المقاهي فلا أثر كبير لموضوع التدخين في جدة إلاّ في دواوين الحكومة، وبحضور الامير، ولكن الكمرك لا يستحرم مطلقاً أخذ الرسوم عن أدخال التنباك).

ويتناول التقرير التقسيم الإداري لمدينة جدة، فيذكر أسماء محلاتها، ويلاحظ جوانب التشابه في ادارة المحلة بينها وبين محلات المدن في العراق، فيقول:

---

(١) رجل فكر وتربية وسياسة، ولد ببغداد سنة ١٨٩٥، درس في بغداد، ثم سافر إلى استانبول لمواصلة دراسته، ودرس الطب في الجامعة الأمريكية ببيروت حتى تخرج طبيباً سنة ١٩١٦، خدم في الجيش العثماني بصفته طبيباً، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عينه الملك حسين بن علي معتمداً له في لندن، ثم استقال من منصبه سنة ١٩٢٥، وعين طبيباً في العراق سنة ١٩٢٥، ثم أستاذاً في جامعة آل البيت، فأستاذا فمديراً لدار المعلمين العالية، ونقلت خدماته إلى وزارة الخارجية سنة ١٩٣١، فعين أول قنصل عام في جدة وقائم بأعمال المفوضية من ١٤ كانون الثاني ١٩٣٢ إلى ٣١ آب ١٩٣٢، ثم تقلب في المناصب الدبلوماسية، حتى صار وزيراً للخارجية سنة ١٩٣٦، اعتكف بعدها سبعة أعوام، ثم عين مديراً عاماً للآثار سنة ١٩٤٤، وانتخب عضواً في المجمع العلمي العراقي، وفي عدد كبير من المجامع والمحافب العلمية الدولية، وتوفي ببغداد سنة ١٩٦٣. مير بصري، أعلام السياسة في العراق، لندن ٢٠٠٤، ج٢ ص٨٥ وينظر طارق مجيد العقيلي، الدكتور ناجي الأصيل، دبلوماسياً رائداً ومفكراً حضارياً، بغداد ٢٠٠٢.

(تقسم جدة الى ثلاث حارات اليمانية، المظلوم، الشام، لكل حارة شيخ بمعنى مختار عندنا تقريباً).

ويفهم من التقرير الاول عن شهر شباط ١٩٣٢ أن مدير الشرطة في العاصمة، وهي هنا : مكة،كان عراقياً بغدادياً، اسمه مهدي أفندي، ولا يذكر كاتب التقرير لقبه[1]. كما يشير الى قلة عدد افراد الشرطة عموماً. وفي التقرير اشارة سريعة إلى حادثة يظهر أنها عكرت صفوة الأمن سماها (حادثة مخفر جديدة عرعر) ولكنها لا يقدم تفاصيل عن كنهها. وعلى أية حال فقد ورد في التقرير:

(الكندرة – جدة

وزارة الخارجية الجليلة

في يوم الموعد توجهت والسكرتير الى مكة مُحرِمين، وعند باب البلد المؤدي الى قلعة جرول وجدنا قطعة عسكرية على رأسها ضابط استعد للتحية، وبعدها رافقنا الضابط الى دار عائدة للأشراف مطلة على الحرم المكرم، حيث استقبلنا أمير العاصمة، وأحضر لنا مطوفاً. وبعد أداء الوجائب الدينية رجعنا الى المنزل حيث تلقانا مدير شرطة العاصمة مهدي أفندي وهو (بغدادي)، ورشيد باشا، والأخير توجه لنا كثيراً ورافقنا عصراً الى خارج المدينة الى عرفة. وفي الثالثة مساء ذهبنا حسب الموعد الى دار الحكم القديم الذي يشغله في الحال الحاضر نائب الملك الأمير فيصل، فتقدمنا وفريق من الجند البدوي الى البهو الكبير، حيث استقبلنا عبد الله الفضل، وبعد هنيهة حضر الامير مع حاشية مسلحة فتقدم وصافح، وبعد تداول كلمات المجاملة المعتادة في مثل هذه المقابلات بسطتُ له ما عندي عن مقر المفوضية، وعن المنزل المؤقت في جدة، وعن حادثة مخفر جديدة عرعر، وعيال الحارة (رجال الحراس عندنا) فهم يسهرون على

---

(١) هو السيد مهدي المصلح.

الأمن ليلاً، وهناك مدير شرطة وثلاثة او اربعة شرطة وعددهم قليل جداً، ويكاد الانسان لا يرى أحداً منهم، ويخرج نفر قليل منهم ليلاً مع الحراس، فإذا الحارس على شيء مغاير للقوانين قدمه للشرطة).

ويبدو أن بعض الصحف الصادرة في الحجاز، قد أشارت إلى حفر الحكومة بعض الآبار الأرتوازية، فلا يفوت كاتب التقرير التأكد من صحة تلك الأخبار، متوصلاً إلى أن لا شيء يدل على ذلك أصلاً، يقول:

(لم اعثر على ما يحقق ما ذكره بعض الصحف بأن قد أسس شيء من الابار الارتوازية سواء كان في نجد أم في الحجاز).

ويسجل التقرير المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢[1] حقيقة أن الحكومة السعودية لم تكن تأتمن مدير الشرطة بسبب عراقيته، ولذا فإنها كانت تستعين بعيون لها من أصول أخرى، يقول:

(وفي ٢٥ الجاري زرت مكة، واذا بآل الفضل أول المحيين، فقلت في نفسي: والعاقبة للمتقين! وبعد ساعة علمت أن حكومة الملك عبد العزيز لا تأتمن بمراقبة الشرطة لي لأن مديرها العام عراقي، لذا تعهد بالمهمة الى أحد خاصة الامير فيصل وهو صاحبنا آل الفضل وأخر من قبل عبد الله السليمان وزير المالية، وهو نجدي ايضاً يدعى المزروعي).

ويتحدث كاتب التقرير عن أحوال بعض العراقيين الذين كانوا يعملون في الحكومة السعودية وظروف ذلك، وكان ذلك بمناسبة تعرفه على صديق قديم له يدعى موفق الآلوسي كان يتقلد وظيفة في الحكومة المذكورة، وزيارته لمدير الشرطة العراقي الأصل، فيقول:

(عند انصرافي من دائرة توفيق حمزة تقابلت بالالوسي رفيق صباي القديم. لقد جمعتني وإياه مدرسة واحدة في الاستانة فتصافحنا، وأخذني لمقعد بغرفته

---

(١) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٢٧.

وأوصد بابها وقدم لي لفافة من التبغ (إن التدخين ممنوع بتاتاً في دواوين الحكومة بمكة إذ كل ديوان فيه نجدي يدعى مطوع يراقب من لا يخاف الله ويقال والعهدة على الراوي إن حاسة الشم عندهم أشد مما هي عند بعض الحيوانات).

استغرب الالوسي قيافتي البدوية (وهي التي يفضل الممثلون المسلمون ارتداءها عند زيارتهم مكة) فقلت أفعل ذلك اكراماً لحكومتنا ولك في الأقل، ألست بمرتديها الآن؟ فضحك وصمت برهة، فنظرت اليه نظرة ممتحن، فوجدت أن الرجل تبدو عليه امارات ضعف شديد وتعب بالغ، فتألمت لذلك، وسألته عن راحته، فأجابني: إني لم اتمكن من تأمين الراحة في بغداد وطني فكيف آملها هنا، أني اعتب عليك لانك لم تسأل عني عند زيارتك مكة قبل مدة، هل تعلم شيئاً عن امري؟ فقلت كلا، وإني صادق. فحدثني بحديث هذه خلاصته، ان وزير المعارف ووزير المالية اتفقا عليه وقصدا تنزيل درجته من دون مبرر قانوني وبصورة استثنائية، ولما عدم نصيراً على مغدوريته فضل أن يلتحق بالمملكة العربية عله يستطيع الخدمة مع المحافظة على عزة نفسه، واردف أن جلالة مولاي الملك يعلم بحقيقة أمره ولكني شعرت أن الرجل يتكلم بمرارة محض وأن لا يدل على سريرة غير حميدة بل أن الرجل عصبي وعصبي جداً وان الالوسي لا يمكن على ما اقترفه أن يكون عدو بلاده، فغيرت مجرى الحديث لتخفيف سيرة ألمه فحدثني عن منزله الكبير في جياد وعن البضعة ايام التي قضاها في الطائف ولما جئت اودعه سألني عن حاجتي وراحتي فحمدت الحال وانصرفت بعد أن خاطبته بكلمة لائقة وحسنة.

يا معالي الوزير، لم اقابل ممثلاً إلاّ وبادرني بالسؤال عن هوية الالوسي، وعن سبب سلوكه هذا، فكان جوابي (لا أعلم) ولكن بلغني ويا للاسف أن بعض الأوساط، وعلى الاخص السوري منها، انتهزت الفرصة لإنتقاص سلوك العراقيين، واثاروا ذكرى التحاق معالي الدهلوي للعراق بعد أن اؤتمن على

الخدمة لدى الملك عبد العزيز، ونالوا منه بالتهم وجمعه قسماً من المال بنتيجة تلاعبه في طوابع البريد إلى غير ذلك إلاّ انني لم اسمح لاحد ان ينبس ببنت شفة بحضوري. وفي اليوم ذاته زرت مدير الشرطة العام وهو عراقي يدعى مهدي وله كلمة مسموعة لدى الملك عبد العزيز فاستقبلني بسرور عظيم بخلاف عادته القديمة إذ كان يود التخلص من المقابلات وبدأ يشرح لي اخلاصه لبلاده ومساعدته العراقيين باستخدامهم فيسلك المفوضين واعرب عن مزيد حبوره لتقدم الـ......[1] لهذا المقام وقال ماذا تريد منا وها أن حامية مكة وشرطة الحجاز والخارجية تكاد تكون بيد ابناء وطنك، فلماذا لا تشملنا برضاك فقلت مازحا: أتريد ان اتفقد راحتك يومياً بالهاتف؟ فقال (دخيلك لا تقطع خبزتنا)

وما أن عدت للدار حتى وجدت رفيقنا آل الفضل بالانتظار، وكان المجلس غاصاً بالمصريين ولم يتملل آل الفضل إلاّ بعد ان انصرف الجميع، فتقدم نحوي وقا: اننا استعدينا لكل ما يلزم لإيناسك هذه الليلة في احد البيوت المشمولة بعناية الأمير، فاجبته سأقضي الليلة هنا لأزور الكعبة إن تيسر لي ذلك، فتحت الكعبة هذه الليلة سأحضر بنفسي لاخبرك. وانصرف من دون ان ينتظر كلمة، وهنا في جدة فهمت ان القوم لا يبالون بشيء في سبيل سرقة الممثلين ولو بكلمة.

الغزو بين البدو، وأثره في العلاقات مع الجيران، والعقوبات على الجرائم

يتحدث قنصل العراق العام في تقريره الأول عن شهر شباط ١٩٣٢ عن ظاهرة الغزو بين قبائل نجد خاصة، وينقل هنا حديثاً للأمير فيصل يوضح سياسة السعوديين المتساهلة تجاه هذه الظاهرة، أولاً بوصفها ضرورية لجعل الروح العسكرية متوثبة عند البدو، وهم قوام المملكة بالطبع، ثم تشددها فيما بعد حينما اصبح هذا الغزو يهدد علاقات الدولة بجيرانها، ولاشك انه يقصد غزوات الاخوان لمدن العراق الغربية، وفي التقرير اشارات مهمة عن ثورات أو حركات عسكرية كان قد قام بها بعض زعماء القبائل ضد السلطة السعودية. فيقول:

---

(١) هذا خرم في الوثيقة.

(انتقل سموه إلى ان دور الغزوات عند البدو تقلص ظله وانه لا يمكن كبح جماح تعصبهم وغلوهم دفعة واحدة، وان جلالة والده خشية ان تنطفئ عندهم جذوة الحمية بتاتاً بمثل هذا الموضوع رأف مرات عديدة بهم حتى عندما رآهم يشذون عن الطاعة ولكن في الاخير (يقصد بعد ان بدأ التفاهم يسود بين والده وبين الحكومات المجاورة له) اضطر فأدّبهم كما تعلمون- (يشير إلى قضية عصيان الدويش وابن بجاد[1] وابن مشهور[2] وابن حثلين[3] وحادثة قمعهم). ثم انتقلنا إلى بحث تهذيب العريان فاظهر رغبة في ذلك الا انه قال يجب ان لا يكون ذلك على قدر الكتابة فقط.

ويصف القنصل العام العراقي، في تقريره المؤرخ في ١ مايس ١٩٣٢ سياسة البلاد بأنها ترقى إلى (العصور الوسطى) وينتقد مسألة التشدد في تطبيق الحدود الشرعية، وبخاصة حد السرقة، مع التغافل عن وجود انواع من الظلم الاجتماعي والمخالفات الشرعية بل تركها دون عقاب، فيقول:

(اسمحوا لهذا العبد أن يقول انه من نكبات الزمان أو فلتاته، أو لنقل من فواجع السياسة في القرن العشرين، أن ترى بلاداً كبيرة متكونة من الأمة العربية النجيبة طيبة الارومة تُساس بطريقة القرون الوسطى وباحكام (الانكيزيسيون) فكم من روح فاضت وتفيض في مكة تحت السياط مجرد للتحقيق عن سرقة تافهة في الوقت الذي قاضي القضاة (ابن حسن) يرتكب اشنع الموبقات والناس مجمعون بصحة ذلك).

---

(١) هو سلطان بن بجاد، وكان القائد الثاني للمتمردين على عبد العزيز آل سعود سنة ١٩٢٩، بعد فيصل الدويش، وقد سلم نفسه فيما بعد إلى السلطات السعودية، غلتي أودعته السجن حتى مات فيه.

(٢) هو فرحان بن مشهور، أحد شيوخ عشيرة الرولة، من بطون عنزة الكبرى في نجد، التجأ مع عشائره إلى العراق، فلقي من الترحيب ما أثار خواطر سلطان نجد عبد العزيز آل سعود، وكدر العلاقات بين العراق ونجد. صادق السوداني، العلاقات العراقية السعودية ص٢٦٢.

(٣) هو ضيدان بن حثلين، أحد قادة الاخوان، الذين تمردوا على سلطان نجد عبد العزيز آل سعود، اعتقله الأخير سنة ١٩٢٦. المصدر نفسه ص٢٥٣.

وينتهي إلى القول بأن (من الكذب الفظيع دعوى ان حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها تسود فيها الاحكام الشرعية وليست مغالياً إذا ما عرضت ان ما يسمونه احكاماً شرعية ليس إلاّ مزيج من الاحكام الكيفية).

كما ينتقد بعض مظاهر الأبهة التي كانت تحاط بها مواكب الملك السعودي، وحياة بعض المقربين اليه، في عهد كانت البلاد تمر فيه بأزمة مالية قد تقتضي احياناً عدم دفع الرواتب، أو تأخيرها، لعدة اشهر، فيقول:

(ان الحجاز الذي تعود من العصر الجاهلي أن يستعين بمن يحج إليه معذور إذا لم يطق حكومة تتفق لتشيع ملكها إلى الرياض أو استقباله منها في كل عام ما ينوف على الخمس مئة سيارة، في الوقت الذي حاج البحر الذين عليهم المعول في هذه الديار في هذا العام هم دون الثلاثين ألف، واي شرطي أو جندي يستطيع الاستغناء عن راتبه ثمانية اشهر ويرى عبد الله السليمان وكيل المالية لا يتقاضى راتباً لكنه إذا ما تزوج في السنة مرتين أو ثلاثا كلف الخزينة ثلاثة الاف جنيه عدا بيوته وخدمه وحشمه في نجد والحجاز).

ويقف كاتب التقرير عند عبارة وردت في خطاب للملك عبد العزيز يقارن فيها بين حالة الحجاز في عهده وحالته في العهود السابقة، جاء فيها:

(والحجاز قد استولى عليه اناس قبلنا من الأشراف والأتراك. والرجال الموجودون اليوم ابناء الرجال السابقين يعرفون حالة الحجاز السابقة، ولا يخفى عليكم ايضاً ما كان فيه من سفك الدماء وعمل المعاصي وعدم الأمن فلما ولآنا الله عملنا ما نستطيع الخ...)

فيرد على هذه المقارنة مشيراً إلى عدد من حوادث السرقة التي وقعت في تلك السنة والتي كان من ضحاياها شخصيات معروفة، كما يلاحظ ان الرشوة موجودة بين اتباع النظام من (الاخوان) في المدينة المنورة، فيقول:

(اما السرقات التي وقعت في هذا العام في الحج فتقدر بالمئات منها ان نوري آل فتاح باشا سُرق في عرفات، والشيخ إبراهيم عثمان سُرق في الحرم المكي،

واما الشيخ عبد الله الذي هو ضيف الملك عبد العزيز فقد سرق في قصر الملك كثير من امثال هذه... ولولا الخوف المستأصل من الارهاب الذي قام في بادئ الامر لظهرت اثار الفوضى على اشدها، والرشوة متفشية بين عُمّاله من الاخوان خصوصاً في المدينة المنورة).

وينتقد تقرير المفوضية العراقية المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢[1] مظاهر الترف التي اخذت تجد طريقها بسرعة إلى البلاط السعودي، مقارنة مع انتشار الفقر والفاقة بين اوساط الشعب. فيقول:

(في صباح ١ تشرين الثاني ١٩٣٢ زارني المستشار المالي (عاد للحجاز لاتمام المدة المتبقية من مقاولة الخدمة وهي سنة) فسألته عن الخدمات التي قام بها والتي سيتمكن منها فاجابني: خدمتي الجواب على ما أُسأل عليه. فلم أسأل تقريباً على اني اقدم بعض التقارير على مواضيع اعثر عليها بالمصادفة وما من يسمع، وان الحكومة اهتدت بآرائي وعملت بها بكل جد لا تقوى على تحسين حالتها قبل خمس سنوات ولكنها لن تعمل وما أنا عليها بكفيل.

قلت في صدر التقرير (شيئاً أو في الأقل لونا جديدا) فصرت ابحث عنهما فلم اجدهما إذ هما وراء جواب، كلا فإن الوضع هو هو لم يتغير إذ لو استوحينا دارجنسون ليسمح باستعارة كلمتاه المشهورة ونحررها لنقول: قصر الرياض قبر الشعب نكون قد انصفنا موضوعنا. فلا أبالغ كثيراً إذا قلت ثلاثة ارباع مالية الدولة تبذر على الأعراس والسيارات الفخمة، وعلى أفراد العائلة المالكة، وجمع عددهم ليس بيسير، وشاهد اسرته في احصاء افراد الاسرة المالكة هو ما يأتي، لابد اطلعتم على كتاب الامير فيصل إلى هذه المفوضية المرقم ٢٦/١/٧ والمؤرخ ١ رجب ١٣٥١ فالمادة الثانية فيه تقول "ان الرولة محسوبون من رعايانا وعلاقتهم بنا اكثر من علاقتهم بابن شعلان لاسيما وان نسبهم يتصل بنسب قبيلة جلالة الملك".

---

(١) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٢٧.

يا معالي الوزير لابد للجلالة السعودية اقرباء غير الرولة طبعاً فاية ثروة يمكن ان تسد عوز امرائهم قبائل وشعوبا. فئة كنيتها الرسمية (دولة) لا يمكن بعقليتها الحاضرة ان تقدر اهمية ميزانية مالية. مضت اربعة اشهر على الموظفي من دون ان ينالوا فلسا من رواتبهم. انتظروا بفارغ الصبر ان ينالوا ولو راتباً واحداً في (رجب الفرد) فعادوا خائبين. ثورة عسير وأدَتْ أملهم وفي اوائل هذا الشهر ابلغت الحكومة جميع الدائنين من التجار اجانب وموظفين ان ليس في وسعها دفع حتى فائض ديونها ودعتهم إلى تمديد الاستحقاقات إلى سنة اخرى من تاريخه (وخولتهم شفقة) ان يحسبوا الفائق الجديد باعتبار خمسة في المئة. فالخطر المالي يزعزع عروق هذه الدولة اقصد يهددها كدولة ولكن كبدو لا يخشى عليهم كثيراً فالعربي في جزيرته الف الشقاء ولا يتمرد عليه ولكن هناك ايضاً خطر الجوع الذي لا يرحم (عام الرمادة) كاد بيد العرب لولا ان خيرات مصر والشام تنقذهم. وليست جزيرة العرب كلها كجدة يتمكن الانسان من ان يعيش فيها في تشرين الثاني كما ولدته امه. فالبدو ويا للاسف ان تردت الحالة بعد فما لهم غير الموت أو الهجرة إلى حيث الخبز، واني لاعجب كيف لم ينفر فريق منهم حتى الآن إلى العراق أو سورية.

أنا يا معالي الوزير شاعر بعظم المسؤولية عندما أصف حالة القوم الراهنة، فإن الجزم بوجود حالة لا تأتلف تماماً والواقع نوع من التضليل قد يضر ولكن إذا اعتقدتم على تقديري للاشياء فاؤكد لكم ان ما اذكره هو الواقع).

ويلتقط كاتب التقرير نبأ غريباً وهو انتحار مدير المال عثمان بدوي، فيعلق على النبأ بأن الحادث ربما لم يكن انتحاراً وانما جرى قتله لاخفاء سرقة ما في المال العام، وأن القاتل هو من اتباع وزير المالية السعودي، فكأن الحادث قد دبرته السلطة نفسها، يقول:

(اعود إلى تاريخ ٩ الجاري واعرض انه اليوم الذي وقع في انتحار عثمان بدوي وهو تركي الأصل ومدير بيت المال بعده، أما اسباب الانتحار فتعزى

للنقص الذي ظهر في صندوق بيت المال، وفي رواية لم اتأكد صحتها أن موظفاً كان بصحبة المنتحر ومن المقدمين عند ابن سليمان هو الذي سرق المبلغ، اما العقاب فكان سيترتب على المنتحر- دفن ولم يُصلّ عليه).

وفي التقرير الدوري للقنصلية العراقية لشهر نيسان سنة ١٩٣٢، معلومات عن رحلة الحاج عبد الله فلبي في الربع الخالي، وفيها اشارات عن الاحوال الطبيعية والبشرية في تلك الاماكن. حيث جاء فيه:

(علمنا من الحاج فلبي انه قطع الربع الخالي ولم يقع هناك على اثر الا على بعض فوهات من البراكين التي كان العرب يظنون انها بقايا بعض القصور، وان ليس في الربع الخالي غير رمال متحركة وبعض النباتات القليلة، ومن جملتها ورد اصفر جميل يسمى الزهر، وانه لم يجد في سياحته التي استغرقت الخمسين يوما غير أرنب واحد وحماراً وحشياً وغزالاً كلها ميتة. ويعتقد الحاج فلبي انه هو أول من قطع الربع الخالي، وانه قطع ٣٥٠ ميلا في صحراء خالية من الماء، وانه اتصل به وجود بعض القبائل في الربع الخالي ولكنهم شردوا لان اخبار رحلته قد تسربت اليهم فظنوا انه قاصد غزوهم فلم يظفر بأحد منهم).

ويتناول التقرير المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ قضية الصيد في نجد والحجاز، فيقول:

(في صباح ٢٠ الجاري زارني ابن معمر أمير جدة وعلي طه معاون وكيل الخارجية، ولعلمه باني أخرج للصيد احيانا فكلمني بالموضوع واخبرني انه يصيد الغزال في الخبت في جنوب جدة عند سابيل الرصيفة، فقلت ان صيد الغزال على السيارات ممنوع في بلادي، فدهش الرجل لأن حضرته يرى في ذلك التشريع تبايناً مع الآية (وحللنا لكم صيد البر والبحر) فلم اقل ان التشريع كان مثلاً رفقاً بالحيوان لئلا ادهشه ثانية، بل قلت: ألا ترون في منع صيد الغزال صوناً لانقطاع جنس هذا الحيوان، وعندئذ يصرف الامير البانزين على سيارته لمجرد صيد بعض الحجل. فوجد الامير في جوابي هذا ما يقنعه).

ويتحدث تقرير المفوضية الملكية في مكة المرقم ٣١٦ والمؤرخ في ٣٠ حزيران ١٩٣٢ عن المدة التي من ٥ ايار إلى ١٥ حزيران ١٩٣٢ عن العقوبات التي كانت توقعها السلطة بحق من تراهم قد خالفوا النظام السياسي أو الاجتماعي للبلاد، وهو يلمح إلى ان ايقاع العقوبات القاسية، وعلى مرأى من الناس، كان الهدف منه هو (ارهاب) سائر السكان. فيقول:

(ومن أساليب الارهاب ما لم نجده إلاّ في بعض القطع التاريخية لأحمد رفيق[1] الذي يحدثنا فيها بأن بعض الصدور العظام للدولة العثمانية كانوا يوم قبولهم للسفراء يأمرون بان يخرج من السجن جماعة يستحقون القتل فينثرونهم في منعطفات الطرق الموصلة إلى قصرهم ويأمروا الجلادين بتنفيذ العقوبة عند مرور السفراء فيصلون والحالة هذه إلى حضور الصدر مرتبكين مما شاهدوه من حصاد الرؤوس. وهنا في جدة في ٣٠ حزيران ١٩٣٢ قطعوا رأس شخص قاتل إلاّ انه لا يستحق الاعدام لأن جريمته متأتية دفاعاً عن الناموس وغسلا للعار المباحة حسب العرب في هذه الديار، إلاّ ان الظروف كنت بحاجة إلى رأس يطيح. أما في مكة فسخر لهم رأس رجل افغاني زعموا انه كسر قطعة من الحجر الاسود ليسرقها بقصد التبرك فصدرت الفتوى باعدامه وتم التنفيذ. اما الفرش (أي الضرب بالسياط في ميادين البلد) فقد كثر؛ دعاني نائب ممثل تركيا ان ارافقه للتفرج على هذا العقاب فلبيت وحضرت المأساة، اما الممثل فلم يستطع النظر، والحقيقة انها عقوبة شنيعة وربما كان القتل افضل منها لان السياط المنهالة على الجسم تكون احياناً طعمتها القلب واخرى الرضة واخرى العظم الفقري. والضرب ليس له قاعدة فهو منوط إلى قلب الجالد، وابشع ما استوقف نظري ان مدير شرطة جدة (سعيد كردي) الذي اصدر الاشارة بالجلد على هذا الخمّار البائس يدخن ويشرب الخمر ويحفظ ابياتاً رقيقة اسمعنا اياها عندما التقلينا به في رابغ، اما الموبقات الاخر المشتهرة عنه فلا مجال لذكرها.

---

(١) مؤرخ عثماني شهير، عاش في أواخر عهد الدولة العثمانية، من أهم آثاره (بيوك تاريخ عمومي)، أي التاريخ العام الكبير، طبع في استانبول سنة ١٣٢٨هـ.

ومن الغريب أن هذا السعيد الكردي كان قد ذكر لنا ان شرطة جدة لا تحسن القيام بوجائبها فينبغي لها مدير للشرطة صارم ولا يلتفت لتشفعات القائم مقام، وبعد مدة رأيناه مديراً لشرطة جدة يفترس بتهمه الابرياء، والقائمقام في الطائف دهمه مرض السكر وحالته الصحية تنذر بالخطر.

ومن الواجب أن اعرض ان الاحكام في هذه البلاد ليست بشرعية، بدليل ان شارب الخمر شرعا يجلد ثمانين جلدة فقط، اما هنا فيسجن ستة اشهر وفي كل شهر يجلد ثمانين جلدة، وليست الاحكام قانونية لعدم وجود قانون عقوبات أو غيره، فالاحكام كيفية محض. ومن أفجع ما بلغني أنهم القوا القبض على رجل سوري يمت بصلة بأحد الاشراف الذي ابعده ولده إلى الرياض قريباً، فاتهموه باقتناء الخمر ونفذوا فيه العقاب الاولي، ثم قيل انه طلب احضاره للطائف وساروا به إلى (بحرة) واعلنوا موته وهذه أخطر وسائل الانتقام).

وحادثة كسر ذلك الافغاني لقطعة من الحجر الاسود بقصد التبرك بها، تناولها التقرير المؤرخ في ٢٠ ايلول من ذلك العام[1] بشيء اكثر من التفصيل، متحدثاً عن اعدام السارق علناً، يقول:

(هذا وقت قصرت اقامتي في مكة على يوم وليلتين ورجعت إلى جدة صباح يوم ٦ الجاري وفي التاريخ عينه غادر الملك ابن السعود الطائف إلى نجد مستصحباً حاشيته العظيمة كما هي العادة في كل سنة وطاف في الكعبة طواف الوداع، وأعاد بيده القطعة المسروقة من الحجر الأسود الى مكانها باحتفال كبير. أما سارق القطعة فهو أفغاني متدين أراد ان يبالغ باحترامه للحجر بان يحتفظ بقسم منه للتبرك نحوه. اما هيئة العلماء فحكمت عليه بالاعدام وأُعدم، أما الحكم فقد قوبل بشيء من عدم الارتياح من لدن الاوساط الإسلامية في مصر والاوساط المتطلعة في الحجاز لشدته).

---

(١) الملفة ٧٤٩- وع، الوثيقة ١٧.

وفي التقرير الدوري عن شهر آب في تلك السنة[1] معلومات عن أحوال الخدمات المتردية في جدة، والآثار السلبية للأزمة المالية على واقع هذه الخدمات، ويحاول كاتب التقرير أن يفسر هذه الأزمة بأنها نتيجة للإنفاق الواسع على الأسرة الحاكمة، أو للسياسة المالية التي تخصص أكثر الضرائب التي تجبى من الحجاز للإنفاق على نجد، ومن الواضح أن كاتب التقرير يسعى في ذلك للتأكيد على تردي أحوال الحجاز بعد إنهاء حكم الأشراف، ويصور العلاقة بين النجديين والحجازيين على أنها علاقة احتلال ليس أكثر، وبالطبع فإنه ينطلق في هذا التصور من وجهة نظر الأشراف أنفسهم، بوصفهم حكام الحجاز السابقين. يقول:

(أما جدة فلا تزال محرومة وسائط الصحة والراحة بالكلية فلا ماء ولا كهرباء ولا بلدية تعتني بأمر النظافة ولا إدارة صحة منظمة تنظر إلى أمر البلد من الوجهة الصحية، كل هذا يعود إلى عجز رجال الحكومة من جهة وإفلاس الخزينة من الجهة الأخرى، حتى انه بلغني أن كثيراً من الموظفين وخاصة الأطباء يتقاضون رواتبهم باعتبار راتب شهر واحد عن كل ثلاثة أو أربعة اشهر. أما الحكومة فلا يهمها غير إرهاق السكان بالضرائب وسلب أموالهم بطرق مختلفة لإرسال ما تحصل عليه من المال إلى ابن سعود وبطانته، وفي الأخير إلى صحارى نجد التي ابتلعت كل ثروة الحجاز تقريباً. وقد عين لهذه البلدة أخيراً ابن معمر الأمير النجدي الساذج وهو من أقرباء ابن سعود أمير ينبع السابق، وكان هذا في اثر موت القائممقام الحجازي السابق الحاج عبد الله علي رضا الذي بموته رفعت جدة إلى درجة إمارة، وتم للملك ابن سعود أن يضع حكاماً نجديين في مدن الحجاز كافة، وقد لاحظ ذلك المستر هوبكيل القائم بأعمال المفوضية البريطانية، عند اجتماعي به وقال: لم تبق بيد الحجازيين وظيفة مهمة في هذا

(١) الملفة ٧٤٩ ، بتاريخ ٣٠ اغسطس (آب) سنة ١٩٣٢.

القطر! وأضاف بان حكومة ابن السعود أفلست سياسياً ومالياً بدليل عزمها قبل مدة على بيع أسوار جدة، وقد سلمت عشرة آلاف جنيه ثمناً لأحجارها، ولسوء حظها لم يتقدم لشرائها غير شخص واحد دفع مئة جنيه فقط فرفضت هذا العرض.

من حوادث الاسبوع الماضي مغادرة السير اندرو راين الوزير البريطاني جدة في الاجازة وموت القائم بأعمال المفوضية التركية في الحجاز لطف الله بك في عرض البحر وعلى بعد ٢٤ ساعة من جدة، وهو في طريقه لتسلم العمل في المفوضية التركية، فدفن في جدة واشتركنا مع بقية الممثلين السياسيين في حفلة الدفن، ويقال أن موته كان بنتيجة الحر الشديد. ومن غريب المصادفات انه المفوض التركي الثاني الذي يموت في هذه البلاد خلال سنتين. ومن حوادث الأسبوع التي تصور لفخامتكم طريقة الحكم في هذه البلاد ونوع الحرية التي يتمتع بها افراد الشعب الحجازي هي إنذار هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الحلاقين بوجوب اجتناب حلق اللحى ومن خالف يعاقب بحبس لمدة شهرين وان عادة لمدة ستة اشهر وان عاد لمدة سنتين وإبعاده من البلد).

وفي التقرير المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ إشارة إلى فكرة نقض سور مدينة جدة، كما وردت في حديث لابن معمر أمير جدة، فيقول:

(ثم دار الحديث عل سور جدة وعدم لزومه ثم حدثني عن الهيئة التي استولته عندما زار داخل الكعبة وانه يخشى زيارتها ثانية وبعد هنيئة استأذن وانصرف).

ويتناول التقرير المؤرخ في ٢٠ أيلول من ١٩٣٢[1] الدور الذي كانت تقوم به التكية المصرية في مكة في تقديم المساعدات الإنسانية إلى الحجاج، فيقول كاتب التقرير:

---

(١) الملفة ٧٤٩ ، الوثيقة ١٧.

(أتشرف بإخبار فخامتكم بأني تشرفت بزيارة الحرم المكي يوم ٤ الجاري فبارحت جدة محرماً بعد عصر اليوم المذكور، فوصلت إلى مكة حوالي الساعة السادسة ونصف بعد قطع طريق متعب اضطرني إلى النزول من السيارة مراراً عديدة ودفعها لوعورته وكثرة الرمال فيه. ونظراً لما تربطني والقنصل المصري من الصداقة دعاني للنزول في التكية المصرية القائمة بأعمال جليلة من إطعام ما يزيد على الألفين أو الثلاثة آلاف فقير في اليوم وتوزيع مبالغ عظيمة على المستحقين ومداواة الأهلين وتجهيزهم بالأدوية مجاناً).

وبقدم التقرير تفصيلات مهمة عن حالة مكة ومستوى الخدمات المقدمة فيها إلى الحجاج، فيقول:

(ان مكة من حيث العموم بلد لا تقل عن غيرها من البلاد المهمة لو أعيرت شيئاً من العناية، أما الآن فطرقها لا تزال على حالتها يعلوها التراب وأبنيتها غير منسقة تنسيقاً فنياً ولا توجد فيها كهرباء لتنوير الطرق والبيوت (غير الكهرباء الموجودة في الحرم الشريف وهو ضئيل النور جداً) إلا أنها تمتاز عن جدة بوجود الماء فيها، ولقد علمت من بعض وجوه البلد الذين اجتمعت بهم انه تقدمت شركات عديدة للحكومة الحاضرة قصد تنوير البلد والقيام بمشاريع عمرانية وعمل الماء في جدة فرفضت طلباتهم باشتراطها عليهم شروطاً غير قابلة للتطبيق. ومن جملة من حدثني عن هذه الأمور الشيخ محمد علي خوقير رئيس هيئة الأمر بالمعروف في مكة (وهو من وجهاء البلاد المبرزين ولكه اضطر إلى قبول الوظيفة في هذه الحكومة حفظاً لمركزه ولعدم إظهار نفوره من الحكم الحاضر) إن أهالي الحجاز وخاصة أهالي مكة وجدة متذمرون من الوضع الحاضر، ولكن خوفهم من إظهار هذا التذمر جعل منهم شعباً هادئاً سلس القيادة. ومن الغريب ان الموظفين يشاركون الأهالي في عدم الرضا حتى أن طبيباً حجازيا (تعرفت عليه بالباخرة لاضطراري إلى استشارته طبيا) قصّ علي الشيء الكثير من حالة الحجاز من دون أن أسأله عنها وكان يكرر دائماً هذا البيت من الشعر. في فمي ماء الخ...).

ويفصل التقارير المؤرخ في ٢١ أيلول[1] ممن تلك السنة بعض ما أجمله التقرير السابق، ضارباً على وتر التفرقة بين الحجاز، موطن الأشراف السابق، ونجد، البلاد التي انطلقت منها الدولة السعودية، فيفسر قيام الملك عبد العزيز بدمج مملكتي نجد والحجاز في مملكة واحدة باسم (المملكة العربية السعودية) بأنه رغبة في دمج المجتمع الحجازي ذي التجربة السابقة في التمدن بالدولة الجديدة المنطلقة أصلاً من نجد، فيقول:

(أما مسببات هذا التغيير من وجهة السياسة الداخلية فتعود في الأكثر إلى تذمر الشعب الحجازي وعلى رأسه المفكرون من أبنائه الذين كان لهم القسط الوافر بإدارة شؤون هذه البلاد في ما مضى من عهود من طريقة نظام الحكم وعدم تمتع البلاد بالحرية التي كانت تتمتع بها، زد على ذلك ان إيراد الحجاز لا يصرف في البلد وإنما يرسل لنجد ليخزن فيه أو يصرف على أبناء نجد أو عشائره بينما ميزانية الحجاز كانت منذ الأزل لا تكفي لمعيشته نظراً لوضعيته الجغرافية والطبيعية، فكيف بها إن تمون شعوباً عظيمة وبلاداً واسعة وحكومة كبيرة، هذا عدا ما يكابده الحجاز من ازدياد الرسوم والضرائب بصورة لم يعهدها من قبل، وفضلاً على ذلك عدم مساواة نظام الضرائب في مملكة ابن السعود فمثلاً ان ضرائب الكمرك هي اضعف وطأة في نجد منها في الحجاز.

ثم هناك مسألة أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، وهي تمتع النجديين من دون الحجازيين بسلطان الحكم واحتكارهم المهمة في البلاد بينما ان الحجازيين يعدون أنفسهم اكفأ من النجديين لتدوير شؤون الدولة وأحق منهم بالقيام بواجب المسؤولية ان لم نقل في الدولة كلها إنما في حكومة الحجاز فقط).

ويخصص التقرير المؤرخ في ٢١ تشرين الأول من تلك السنة فقرة منه للحديث عن (حالة المعارف)، وهو إذ يقرر تردي مستوى التعليم الرسمي، يشيد

---

(١) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ١٨.

ببعض المحاولات الشعبية الرائدة في هذا السبيل، والتي كانت تعمل من اجل نشر العلم من دون تدخل الحكومة بأي شكل من الأشكال، فيقول:

(لا أرغب في ان أزيد على ما ذكرته تقارير هذه المفوضية عن المعارف في هذه البلاد ودرجة تأخرها، ولولا وجود مدرستي محمد علي زينل لما كان لمدارس الحكومة أي تأثير لانحطاط مستواها العلمي؛ ورغبة في الاطلاع على نظام مدرسة محمد علي التي تدعى "بالفلاح" قررت زيارتها فزرتها في الأسبوع الماضي فأعجبني نظامها وهنأت مؤسسها على هذا المشروع وبلغني ان ما كان يصرفه هذا المحسن على مدارسه في الحجاز والهند حتى ابتداء الازمة ١٢٠٠٠ ليرة ذهب في السنة، وسألت يوصف زينل اخ محمد علي المؤسس فيما إذا كان هذه المؤسسة تتناول مساعدة مالية من الحكومة؟ فابتسم وسبقه بالاجابة احد الاشراف الحاضرين فقال "دعها تدفع عنها شرهم فقط" اما هو فقال باننا نكتفي منها بالمساعدة الادبية).

ويتحدث كاتب التقرير المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٢[1] عن إصرار السلطة السعودية على منع استخدام اجهزة المذياع وآلة السينما. وهو يفسر هذا الإصرار بأنه يعزى لأسباب أمنية لا صلة لها بالدين، فيقول:

(إن حكومة الملك عبد العزيز تمنع حتى المفوضيات من استعمال آلة المذياع وآلة السينما لا لمانع شرعي إذ ان الأمير فيصل والمقربين يملكون ذلك ويستعملونه بل لان آلة المذياع بحسب اعتقادهم تلتقط مخابرتهم اللاسلكية والسينما خشية ان تلتقط عدستها صورة الكعبة وما يدور حولها، ولكن المذياع والسينما ستعملان في كثير من المفوضيات والشركات الأجنبية فصورة الكعبة وما يدور حولها لم تفت عدسة السينما، واني دعيت لسماع الاذاعة مراراً، بل ان نائب ممثل تركيا يحمل الآلة معه إلى مكة فسمعنا بالمذياع وفي مكة الاستانة وروما).

---

(١) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٢٧.

وتضمن التقرير المؤرخ في ٦ شباط ١٩٣٣[1] بعض التفاصيل عما قيل عن انشاء الحكومة لفنادق حديثة في الحجاز، متوصلاً إلى ان مثل هذه المعلومات عارية عن الصحة، أو انها مبالغ فيها إلى حد كبير، يقول:

(نشرت الصحف الحجازية مراراً ان حكومة ابن السعود بدأت بتأسيس الاوتيلات (الفنادق) على الطراز الحديث في جدة ومكة والمدينة وفي الطريق بين مكة وجدة وكل ذلك عار عن الصحة إلا أن عبد السليمان أحتل احد بيوت ذوو زيد في جياد واسماه فندقاً، وأرسل إلى مصر رجلا يدعى خياط لجلب الكراسي والمناضد والسرر وغير ذلك لتأثيث الفندق وقد تم ذلك وعين احد المصريين كمدير للفندق المذكور واليومية في هذا الاوتيل هي عبارة عن عشرة ريالات سعودية).

واستغرب كاتب التقرير من أن الأسرة الحاكمة كانت تحصل على ملابسها من أسواق دمشق وأنها كانت تتكتم على ذلك، والظاهر أن كتمانها الأمر كان بسبب رغبة الأسرة، في إضفاء صورة عنها بعيدة عن مظاهر الحياة الدنيوية المترفة. وبالفعل فإن مصدر الخبر كان صحيفة بيروتية صادرة بالفرنسية. يقول:

(كنت قد ذكرت في تقريري لشهر كانون الاول ٩٣٣ أن هناك شركة سرية مؤلفة من الجالية السورية تشتغل بالسياسة والتجارة والوطنية ثم بلغني أنها مؤخراً حملت ابن السعود بالموافقة على شراء (الكسوة) له ولأهل بيته ورجال حاشيته من أسواق دمشق، وبهذه الصورة ربحت الشركة مبلغاً جسيماً، ولكن رجال الشركة كتموا عني الخبر إلى ان عثرت على خبر نشر في جريدة الأوريان البيروتية الصادرة في ١٠ منه تحت عنوان. S' Halille" A amas."Jln saoud. وقد قدمت بطيه صورة بثلاث نسخ من النبذة المذكورة وعليه اضطر احد رجال الشركة المباركة ان يعترف بصحة الخبر، وأضاف ان الحرم المحترم السعودي لم

---

(١) الملفة ٧٥٠ الوثيقة رقم ٢٧.

يكتف بمصنوعات دمشق فقد طلب بضعة صناديق من الحراير الأوربية وان البضاعة المذكورة وصلت وسلمت لأصحابها. والمعترف هو شاب بيروتي شيق يدعى حسين الصويني سكن جدة من العهد الهاشمي وانه تاجر ويتاجر باشياء كثيرة مختلفة).

ويحتل موضوع الحج جانباً من التقارير العراقية، ففي التقرير الدوري الخاص بشهر مارت سنة ١٩٣٣ نقرا مبحثاً عن الطرق القديمة التي كانت تسلطها قوافل الحج قبل إنشاء الطرق الحديثة، ولا يخلو التقرير من غمز للسياسة الضريبية التي كانت تعمل لها حكومة عبد العزيز آل سعود فيقول:

(مع إنني وفيت على ما أظن تقارير مختلفة قدمت لجانبكم في حينها بشأن كل ما يتعلق بأمر الحج والحجاج، أجد من المناسب ذكر نبذة أخرى، وهي أن ابلغ وأوجز كلمة قيلت في الكعبة ربما كانت ما قالها أبو طالب بن هاشم بن عبد مناف وهي (واني اوصيكم بتعظيم هذه البنية (يعني الكعبة) فان فيها مرضاة للعرب وقواماً للمعاش). ان العالم ان لم يجمع بان التوجه إلى الكعبة هو مرضاة للرب فكلهم متفقون انها قوام للمعاش. ظلت الكعبة قبل الإسلام معظمة من اكثر العرب وبعد الإسلام من الإسلام كافة، اما اليوم وقد ناخ الدهر بكلكله على عرب الحجاز وتشتتوا في الفيافي يموتون جوعاً فلا نهب ولا استرحام، فحكومة الملك عبد العزيز تنظف جيب القادم وهو في جدة فلم يبق معاش لأهل المدن، والبدوي راعي البعير يرى السيارات الحكومية معدة للحجاج فيلوي وجهه شطر البادية ينشد المطر ولم ينعم بعد بالمطر الصناعي. كان أصحاب الإبل يستفيدون كثيراً من موسم الحج وكانوا من أهل اليمن أو الشام لان البعير كان الواسطة الوحيدة تقريباً الإبل خسروا موردا عاما من مواردهم في الحجاز والعراق واليمن والشام وغيرها، ومن بواعث الأسف طبعاً ان البدوي لم يعوض عن خسارته تلك، نظرة واحدة إلى طرق الحج القديمة تؤيد ما نزعمه. كانت طرق الحج تدعى محجة واني اذكر فيما يلي المحجات:

١- محجة الشام: من دمشق فالمزيريب فالقطرانة فمعان فتبوك فالاخضر فالحجر فالعلا فوادي العزى فالمدينة فمكة.

٢- محجة مصر. من بركة الحاج فمجرود فقريه تحلي فالعقبة فحفاير شعيب فعيون الغب فالمرياح فالوجه فالحورا فينبع فوادي فاطمة فمكة.

٣- محجة عدن. من المخنق فالحيل فكهالة فزبيد فالكا فالمهجم فوادي سور فالسا فالعباية فالعريش فعثر.

٤- محجة صنعا. من صنعا فخيوان فصعدة فالمهجرة فجرش فكنته فبيشة فتبالة فجبل كرى فمكة.

٥- محجة عمان. من حصار فلزود فعجلة فصقوة فبئر السلاح فالدهنا فنجد فمكة.

٦- محجة الأحسا. من الحسا فعين نجم فغار الشيوخ فاجفان فالعلى فالرياض فالدرعية فالحسينية فترمدا فالشقرا فحتم البتر فالركية فالعشيرة فذات عرق (السيل) فمكة.

٧- محجة البصرة. من البصرة فالمنجشانية فالقريتين فراحه فطغنة فقرية فالدفينة فران فوجرة ذات عرق فبستان بني عامر فمكة.

٨- محجة بغداد. من بغداد فالكوفة فالقادسية فالمغينة فواقصة فالصفوف فالاجفر ففيد فمعدن النفرة فالماوان فحرة بني سليم فالقمرة فذات عرق فبستان بني عامر فمكة.

أوردنا ذلك لنقول ان البواخر والسيارات قضت اليوم على تلك الطرق التي كانت تقطع على الإبل كما أنها قضت على معاش البدوي والبدوي هو ذاك الأصل الي تمصرت من نسله العراق وسورية وفلسطين والحجاز واليمن والبلاد المعمورة العربية فأي تدبير اتخذ الفرع للمحافظة على الأصل).

وينوه التقرير باهتمام الحكومة بإصلاح فنادقها في الحجاز، ولكنه تنويه لا يخلو من تهكم، ، حيث جاء فيه:

(استعدت مؤخرا الحكومة المحلية وأصلحت فنادقها في جدة ومكة او اسمتها (هوتيل) على كل حال، إنه عمل لا يخلو من فائدة وقد زرت هوتيل جدة مرتين الأولى لمقابلة وزير خارجية الأفغان والثانية لتناول الشاي فيه وتفقدته. ومما استرعى نظري ثلاثة إعلانات بالحروف الكبيرة عليها (الحياء ممنوع) فما فهمت القصد من منع الناس من مكرمة يأتونها وفي الأخير فهمت ان الغرض منع مفسدة لا سبيل لذكرها).

ومن الطبيعي ان يحتل موضوع الحج جانباً من اهتمام القنصلية العراقية، وذلك لسببن، اولهما ان تنتقد اجراءات السلطات السعودية في شان هذا الامر بوجه عام، وثانيهما التعليق على ما يتعرض له الحجاج العراقيين من متاعب. ففي التقرير المؤرخ ١١ نيسان سنة ١٩٣٣[1] نقرأ تفصيلات جمة حول حالة مكة المكرمة في اثناء موسم الحج، فينتقد التقرير عدم الاهتمام بنظافة المدينة عند توافد الحجيج إليها، وعدم توفر الإضاءة فيها ليلاً، وتفشي بعض الأمراض، فيقول:

مكة في موسم الحج

لأجل أن تحكم في حال مكة بموسم الحج يجب ان تتذكرها في الأيام الاعتيادية: إن شوارع مكة وطرقاتها وسخة في كل حين، كل زوايا الطرق مستحيلة الى مراحيض والكلاب الجرب منتشرة هنا وهناك فلا كناسة ولا رش أمام قصر الملك[2]، ولما كان الصيد في مكة ممنوعا فالحمام يتكفل بتوسيخ نوافذ البيوت ولا يتردد من توسيخ الحرم (يقال ان حمام الحرم لا يطير فوق الكعبة، والجمهور متفق على ذلك، على انني رأيت خلاف ذلك لم اجد من المصلحة ان ادعي ذلك لان الأمر قد تم عليه إجماع الجماعة) ان الأمراض الزهرية

---

(١) الملفة ٧٥١ و ع الوثيقة ١٠.

(٢) لعله يريد: إلاّ أمام..إلخ

تفتك بالناس بنسبة ثمانين في المئة، اما الملاريا فهي متفشية على اختلاف أنواعها وبعض بعوض مكة يكاد يشبه فرخ الجراد تكتف مكة في الليالي ظلمات حندسية لعدم وجود الفوانيس إلا ببعض الشوارع ومكة في موسم الحج عندما ينحدر اليها أفواج من الهنود والجاويين والنجديين تصبح في حالة لا تطاق من القذارة والروائح الكريهة تنتشر برغم البخور وطيف الورد المستعمل بدل حامض الفنيك).

وصادف ان أباحت الحكومة السعودية في ذلك الموسم للحجيج ركوب السيارات في عرفات ومزدلفة، فانتقد التقرير ما كانت تفرضه سلطات الحج من رسوم على راكبي تلك السيارات. يقول القنصل العراقي:

(في مساء ٩٣٣/٤/٣ توجهت بالسيارة فوجدت خيام مفوضيتنا يرفرف عليها العلم العراقي، كانت الحكومة في السنين السابقة لا تسمح للناس بركوب السيارات في عرفات ومزدلفة ومنى إلاّ لبعض الهيئات أما هذه السنة فقد سمحت للعموم ولكن حتمت رسماً قدره ستة جنيهات ونصف الجنيه ذهبا على سيارة الحمل وجنيهين ذهبا على السيارات الصغيرة وكثير من الناس فضل السيارة على الجمل.

أذاع أمين العاصمة في مكة بان تمت لدى المحكمة الشرعية لكبرى رؤية هلال ذي الحجة ١٣٥١ يوم الاثنين وعليه سيكون الوقوف بعرفات في يوم الثلاثاء أي ٩٣٣/٤/٤ كان الطقس يوم الوقوف بعرفات برغم شهر نيسان حارا والشمس محرقة انما الناس وكلهم مكشوفو الرأس لم يتوقوا ضربة الشمس الا نفر قليل كان يستظل بالشمسية ومن حسن الحظ ان العراقيين لم يشكو شيئاً ولم يعمهم اذى، والحقيقة ان ابهج منظر رأيته في ذلك اليوم البدو الذين استقبلوا القبلة بعد الزوال وهم على جمالهم المزينة بجلائل ظريفة وقد حسروا عن رؤوسهم ذات الشعور الطويلة وهم في وقارهم أشبه بهياكل الجيوش الرومانية، وعند الغروب نفر الناس الى مزدلفة حيث اشتغل الناس بجمع الجمار، ثم قضينا آخر الليلة في منى، وفي صباح ٩٣٣/٤/٥ توجهت الى مكة (بعد رمي الشيطان طبعا) وبعد طواف الإفاضة خرجت الى السعي فالتقيت بمحمد أخي الملك ومحمد ابن الملك

لأنهم وصلوا بعدي مبكرين، وقبل الظهر وصلت إلى منى فوجدت خيام مفوضيتنا بالقرب من مخيم الحج العراقي، وزرتهم قبل ان يزورني لتفقد أحوالهم فوجدتهم على احسن حال إلا أحد علماء النجف يدعى الشيخ الطريحي فقد سقط فضيلته من على الحمار فتأذت يده قليلاً، فأشرت على طبيب التكية المصرية بأن يسعفه بما يلزم (اصطحبت طبيب التكية المصرية وهو يدعى مصطفى عبد الخالق وهو من خيرة الناس الذين عرفتهم ومعه حقيبته هي صيدليته الكاملة واستعد ان يخدم الحج العراقي من دون مقابل اذا ما وقع حادث وبائي او خلاف ذلك، انما كان الحج سليماً لا يحتاج اليه كثيراً ألا في أمور بسيطة للغاية).

ويتناول التقرير الحالة الصحية للحجاج، وأعدادهم في ذلك الموسم فيقول:

(اما ما يخص الأمراض والوفيات في عرفات ومنى فقد قدمت لكم صورة من الكتاب الوارد من خارجية المملكة العربية السعودية بخصوصها بطي كتابنا المرقم ٣٣٥/ ١٩٤ والمؤرخ في ٩٣٣/٤/٩ إن الوفيات بالأمراض العادية والشيخوخة وضربة الشمس لا يمكن أن تكون كما ذكرت، ولكن من المؤكد انه لم ينتشر مرض سار. بلغني أن إدارة ميناء جدة تدعي أن عدد الحاج الذين وصلوا عن طريق البحر هو ٢٠٦٤١ وكان تقديري في تقرير شهر مارت ٩٣٣ هو (١٨٥٠٠) فالفرق يسير إن صحت دعوة إدارة الميناء، أما الحجاج الذين وصلوا عن طريق البر إضافة إلى حجاج الحجاز لا يزيدون على الـ ٢٠٠٠٠ أيضاً وهؤلاء لا يرجى منهم خير كثير للبلاد اذ ان نصفهم يشحذون والنصف الآخر لا يملك ما يبذره).

ويتحدث التقرير المؤرخ في ١٤ نيسان سنة ١٩٣٣[1] عن بعض الاوربيين الذين اظهروا اعتناق الإسلام في موسم حج ذلك العام، فيقول:

(ان الذين حجوا هذا العام من الأجانب الذين اعتنقوا الإسلام هم سن جون عبد الله فلبي الإنجليزي وديليكاتا الايطالي ووندروبل الهولندي وقاسم

---

(١) الملفة ٧٥١ الوثيقة ٤٠.

التسيكولاي في وزينب الانجليزية واصل اسمها ليدى ايلوين كييل. ويقال أيضاً انه وجد مع الحجاج المغاربة بعض الفرنسيين الين تظاهروا بالإسلام فتسنى لهم الحج من دون ان تعرف السلطات المحلية هويتهم).

ويتابع التقرير شؤون الحجاج العراقيين فيقول:

(تمت التدابير المقتضية لسفر الشيخ مظهر الحاج صكب الى العراق عن طريق المدينة وحائل بالسيارة، والذي ساعد على ذلك هو عبد الله السليمان الحمداني النجدي وزير المالية، وقد سافر الشيخ الموما اليه متوجهاً الى المدينة في مساء ١٢/٤/٩٣٣).

زارني في ١٣ /٤/٩٣٣ مندوب مجلس الكرنتينات[١] الموفد من مصر، وأخبرني مؤكداً أن حج هذا العام كان نظيفاً، وانه ابرق للجهة المختصة بذلك، إنما أضاف في برقيته عن وجود بعض إصابات بالجدري والديسانطريا. ويؤمل المندوب ان كرنتينة الطور لن تبقى كثيرا.

إن أعمال المكتب القنصلي في هذه المفوضية خلال الأسبوع الثاني من الشهر الجاري كانت تجديد جواز سفر واحد ومنح ثلاثة جوازات مرور لبعض الحجاج العراقيين الذين وصلوا عن طريق البر ورغبوا بالعودة بحرا، وتسليف حاج عراقي معوز بمبلغ من النقود بعد التأكد انه كان قد أودع في الخزينة ببغداد مبلغ سبعة دنانير كتأمينات، وتقدم عراقي واحد بتصريح طلب جواز سفر عراقي أرسل إلى مديرية الشرطة العامة.

تأكدنا ان المكتب القنصلي في المفوضية الفرنسية بعده[٢] يستوفي من كل حاج يمر من سوريا ريالا سعوديا واحداً حتى ولو كان لدية سمة دخول او مرور ذهابا وإياباً، فإذا تأكد ذلك لدى القنصلية العراقية العامة بالقاهرة والقنصلية العراقية العامة ببيروت فننتظر إذا الأمر بالمقابلة بالمثل.

---

(١) جمع كرنتينة، وهو المحجر الصحي.

(٢) يريد: لا زال.

تأكد لدينا ان حاجاً عراقياً من أهل الموصل يدعى ذنون صالح ذنون يحمل جوازا عراقيا رقم ٤٣ تاريخ ٩٣٣/٢/١١ معه ورقة تظهر ان السلطة الفرنسية في بيروت استوفت منه مبلغا من المال كتأمينات فلما احتاج الرجل في جدة الى بعض النقود راجع المفوضية الفرنسية راجيا التسليف محسوبا على تلك التأمينات فأبت أن تسلفه، والذي نعلمه ان القنصليات ملزمة ان تسلف الحجاج مهما كانت جنسياتهم اذا ثبت لديهم انهم أمنوا مبلغا لدى خزينة الحكومة التي هم يتبعونها وقد باشرت بالتحقيق اللازم في الموضوع.

تقدر التبرعات والخيرات التي قام بها الحجاج في هذا العام لأجل إدارة الصحة وعين زبيدة والفقراء المجاورين بألف جنيه تقريبا).

وتستمر تقارير المفوضية العراقية بمتابعة أحوال الحج، وبخاصة حالة بعثة الحج العراقية، ففي التقرير الخاص بشهر كانون الأول سنة١٩٤١ نقرأ معومات مهمة عن إعداد الحجاج وأصولهم وأحوالهم الصحية، واطرق التي يسلكونها، فيقول:

(أخذت البواخر تصل الى الحجاز من الهند اما عدد الحجاج من الهنود فيتراوح بين ١١و١٢ ألف نسمة، اما الحجاج المصريون الذين أقلّتهم البواخر المصرية فقد يبلغ عددهم ٤٠٠٠ نسمة، ولو أضفنا الى هذا العدد السودانيين واليمانيين فقد يكون مجموع الحجاج ما عدا العراقيين متراوحاً بين ٢٠٠٠٠ و٢٥٠٠٠ نسمة، هذا وقد حج هذا العام اغلب النجديين والحجازيين مما جعل عدد الحجاج يبلغ ١٠٠٠٠٠ حاج ولقد ثبت مؤخرا نظافة الحج وسلامته من الأمراض الوبائية اذ حدثت فقط ٧ وفيات بالشيخوخة و١٦ بالأمراض العادية).

ويتابع كاتب التقرير أحوال الحجاج العراقيين والبعثة الطبية العراقية المصاحبة لهم، بوصفها من الأمور التي تعنى بها المفوضية في مثل هذا الوقت من كل عام، فيقول:

(لم تصل الى المفوضية اخبار حركة الحجيج العراقي من العراق برغم طلب ذلك بعدة تقارير لكي تكون المفوضية العراقية على علم بعدد القوافل والسيارات والاشخاص الذي توجهوا للحج ونظرا لقرب موعد الحج وتأخر وصول البعثة الطبية بصورة خاصة اضطررنا الى مخابرة وكيل الشركة صاحبة التعهد في المدينة المنورة، فاخبرنا أن مجموع السيارات التي غادرت العراق قد بلغ ٢٤١ سيارة أما البعثة الطبية فلم تكن قد وصلت المدينة إلاّ الى مساء ٩٤١/١٢/٢٣ ووصلت الى جدة مساء ١٢/٢٥ ٩٤١.

الحج

قد تبين لدينا من الشكاوى المتعددة التي رفعها من وصل من الحجاج العراقيين او الإيرانيين بأنها في الحدود العراقية كانت جيدة جدا لاسيما التدابير التي اتخذتها الحكومة العراقية كمرافقة قوة الشرطة السيارة للقوافل وتنظيم سيرها. أما الطريق من الحدود السعودية، وهو أشدها عن طريق الحجاج[1]، حيث لم تقم الحكومة السعودية كعادتها في السنيين المتقدمة في إصلاحها او اتخاذ التدابير اللازمة لإنقاذ السيارات التي تغرز في الرمال الكثيفة، مما أدى الى عطب اكثر السيارات وعدم تمكن البعض منها من الخروج من تلك الرمال. وهذه الحالة الخطرة قد أدت إلى مخابرات بين السلطات السعودية التي تعرف حق المعرفة خطأها ولكنها تلقيه على عاتق الحكومة العراقية، زاعمة ان سفر الحجاج جاء متأخرا ولأجله[2]، وبالنظر الى الحالة الحرجة فقد ارعت بعد فوات الآوان بعض سيارات الحدود بأمر من ملك المملكة العربية السعودية الى نجدة الحجاج العراقيين، وبرغم هذه المساعدات التي جاءت متأخرة فقد بلغت مكة المكرمة ستون سيارة سالمة في بادىء الأمر، حج ركابها كلهم ثم انه بلغها

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) ربما قصد: عن أجله.

بصورة متتالية ٧٠ سيارة اخرى بدورها لوعرة الطريق وتقصير الشركة التي استعملت سيارات غير صالحة كما بلغنا، برغم مرورها من المراقبة، وعدم اتخاذ تدابير لنقل الحجاج بسيارات احتياطية، وثانيا لحرمانهم نعمة بلوغ غايتهم التي تحملوا لأجلها المشقات حيث تعرضوا للموت في كل خطوة من خطواتهم. إن اغلب الحجاج الذين تعطلت سياراتهم في الصحراء ركبوا إخوانهم سواء كان ذلك بالترجي او الشدة بعد أن تركوا حقائبهم أمتعتهم في الطريق من دون مراقب نجاة من احتمال بالعطش او الجوع اذا ما استمروا على البقاء في الصحراء بانتظار المساعدات حتى انه قد بقى الكثيرون محرمين لعدم وجود ما يلبسونه لديهم؛ هذا وبالنظر لقيام القافلة الأخيرة غي وقت متأخر جدا من العراق] وعددا[سياراتها ١٧ سيارة فقد تأخر هؤلاء وحرموا الحج الذي حدث وهم في الحدود العراقية، فقد سافر هؤلاء الى المدينة المنورة حيث بقوا فيها كما أن بعضاً من الحجاج الذين سيَّرَتهم الحكومة السعودية إلى مكة لم يتمكنوا من الوصول أيضا لوعورة الطريق الأمر الذي عادوا بعده أدراجهم إلى المدينة

وهذه هي حالة الحجاج العراقيين هذه السنة وكلها من نتائج الأمور التالية:

اولا- التأخر في تعيين الطريق الذي يسلكه الحجاج.

ثانيا- عدم قيام الحكومة العربية السعودية بإصلاح الطريق برغم وجود هذا الشرط في نصوص المخابرات عن الطريق الجديدة، وإننا نعتقد أن عدم قيام الحكومة العربية بتعهداتها المادية والمعنوية تجاه الحجاج برغم تقاضيها رسوم الطرق المخصصة لاصلاحها هو السبب الوحيد لهذة الكارثة التي اصابت حجاجنا هذا العام

ثالثا- تقصير الشركة في انتخاب السيارات اللائقة لاجتياز هذه الصحراء المنقطعة وعدم تحضيرها الادوات الاحتياطية اللازمة وعدم اتباعها الشروط الموجبة تسفير القوافل بعدد معين من الركاب والسيارات اذ بلغنا من ايفادات الحجاج ان سواق السيارات وهم في النجف كانوا

يخبرون الشركة بعدم لياقة سياراتهم وصلاحها فكانت الشركة لا تسمع لاقوالهم واننا في هذه النقطة نرجوا الاستفادة.

أفاد رئيس البعثة الطبية العراقية وسائر افراد البعثة لا سيما في ما يتعلق بفحوص السيارات جرى بصورة شكلية من قبل الموظفين المنوط بهم اجراء ذلك.

اما عدم تحضير الادوات الاحتياطية فامر تثبته الوقائع حيث انه ما اصاب احدى السيارات عطب بسيط الا وبقيت في محلها جاثمة لعدم وجود الادوات الاحتياطية. اما تسفير القوافل باكثر من العدد المعين فهذا يؤيده تسفير القافلة الثانية بعدد (١٥٠) سيارة خلافا للشروط المعروفة. ولقد كان ممثل الشركة واحد الشركاء المدعو مهدي شعيب يتهان على ملاء من الناس السلطة الادارية العراقية كونها اجبرتهم على قبول تسجيل الاسماء وتسفير الحجاج الطالبين مهما كان هذا ولقد كنا على اتصال دائم مع ممثل الشركة والشريك اللذين كانا يتهربان من المسؤولية بشتى الطرق وحتتناهما بإنذارات شفهية على وجوب اتخاذ التدابير اللازمة لتامين اصلاح السيارات المتعطلة في الصحراء ووصولها الى المدينة لنقل الحجاج بالعودة واتخاذ التدابير اللازمة لاتباع الشروط في القوافل وبطبيعة الحال لم تلق تأكيداتنا على الشركة التي لا نريد من ورائها الا انقاذ ارواح الحجاج وتامين راحتهم في العودة في الاقل رحابة صدر من هؤلاء الذين يعنيهم الربح قبل راحة، كما وان اعظم دليل على تقصير هؤلاء عدم تامينهم سيارة لركوب رئيس البعثة الطبية سيارته في الصحراء فوصل المدينة بسيارة الاسعاف ولما راجع وكيل الشركة طلبه باستئجار سيارة خاصة ولم يؤمن له ذلك الامر الذي تقصير الشركة العربية للسيارات.لدى مراجعة الحجاج هذه الشركة في المدينة المنورة لم تقم بالوفاء بتعهداتها بخصوص اركاب الركاب حسب الدرجات التي دفعوا الاجرة عنها بل رغما عن سوء معاملاتها اياهم اخذت تركبهم باللوريات من دون التقيد بقيود الدرجات.

طريق مكة عرفات – مزدلفة – منى – مكة

لم تصلح الحكومة العربية هذه الطرق ايضا سواء كان ذلك اهمالا منها او تقصيرا في واجب محتوم الامر.

البعثة الطبية العراقية

وصلت البعثة الطبية الى جدة مساء ٩٤١/١٢/٢٥ برئاسة الدكتور السيد جلال حمدي وسائر افرادها وسافرت في اليوم التالي مع هيئة المفوضية الى الحج حيث نزلوا في عرفات فمزدلفة فمنى فمكة.

لقد قام رئيس البعثة الطبية بالواجبات المفروضة عليه قياما حسنا جدا فكان لا يتأخر في مختلف الأوقات عن إجابة الطلبات سواء كانت تقع من قبل العراقيين ام الأجانب (الحجازيين والنجديين والإيرانيين والمصريين) الذين لهم بعثة طبية يساعده المضمد أحيانا الصيدلاني وحتى انه كان في حوادث ليلية كثيرة ينهض من نومه لينتقل بين الخيام العديدة وفي ظلام الليل تلبية للطلبات المستعجلة التي حصلت حينذاك وهكذا كان شأنه في مكة حيث اقامة البعثة في الدار المأجورة لها الأمر الذي تدع امر تقديره للمراجع المختصة).

ولم يغفل كاتبو التقارير عن رصد ما كان يدور على الألسن من شائعات، إذا كانت تلك إشاعات بها تعلق بشخصيات عامة، او شخصيات أجنبية، من ذلك مثلا انه حينما سرت إشاعة تقول بوقوع سيده فرنسية تدعى (داندوران) في حب شاب سعودي قتل غيلة، فاتهمت هي بدس السم له، ويقول التقرير:

(ما زالت داندوران معتقلة بإعزاز في دائرة الشرطة، ولا أبالغ إن قلت أن قضيتها أصبحت حديث المجالس والنوادي، وربما بعد حقبة من الزمن تثير حوادثها أقلام الأدباء ونقرأ عنها القصص الرائدة والروايات، وان لم تقصر الصحف حتى الآن، وليس عندي ما أزيده على ما ذكرته في تقرير الشهر الماضي، إلا انه قد بوشر بمحاكمة هذه السيدة بصورة سرية ولقد ثبت أن

الدكماري زوجها المزعوم مات مسموماً، إنما لم يثبت أن داندوران ناولته ذلك الزعاف. وقد لا تميل المحكمة بإدانتها لمجرد الكلمات التي وجدت مخطوطة في المذكر و التي معها والتي جاء فيها (الدكماري يسابقني ينبغي قتله) والذي بلغني ان المحكمة الشرعية المنيفة تنوي تعزيرها لأنها قضت ليلتها في الفندق مع رنه محرس[1] ممثل فرنسا، ذلك الفتى الرطيب غض الصبا المحتدم سيرة الشباب، فهو تطوع للخدمة في الجيش الفرنسي في سوريا وقضى ستة اشهر كتابة في السجن العسكري جزاء وفاقاً عن علاقة له غير مرضية مع زوج أحد أمرائه. ثم زهت بمقدمه المفوضية الفرنسية في جدة لبضعة أسابيع وودعها بعد الجريمة بايام قلائل).

ويتابع تقرير شهر نيسان من السنة نفسها[2] قضية السيدة الفرنسية من خلال لقاء جَمَع بين القنصل العراقي وعدد من الدبلوماسيين الأجانب والسيدة المذكورة، فيقول:

" في ١٦ الجاري دعوت على الغداء على ظهر الباخرة فوريا الفرنسية، أما بقية المدعوين فهم المسيو ميكريه ممثل فرنسا وولده هونه ومدام مولتي والرئيس قنصل حمدي ابو القاسم وشكري طويل ومسيو كليرز ومندوب بنك كريدي فرنسية وهويدا خان ممثل ايران وامرأة فرنسية نحيفة تدعى مدام داندوران وصلت قبيل الحج الى جدة بنية زيارة مكة والمدينة، وقد أسلمت على يد المفتي في فلسطين، وتسمت باسم زينب، وارتبطت مع نجدي ويدعى سلمان دكماري، وادعت انه زوجها وحصل سلمان دكماري على جواز سفر نجدي ذكر فيه اسم زينب برغم أنها متزوجة من فرنسي ولها ولدان أكبرهما عمره عشرون سنة وهو تلميذ في الجامعة الأمريكية يدعى جاك، وهي تملك اليوم الفندق المشهور في تدمر. تعرفت بهذه السيدة التي تبلغ من العمر ربما الأربعين، إنما لا يزال وجهها

---

(١) كذا كتب في الأصل.

(٢) الملفة ٧٥١ ر ع الوثيقة ٢٢.

يحكي جمالاً زهاء حقبة من الزمن، نحيفة رشيقة القوام كثيرة الكلام، اوضاعها تنبئ عن مزاج عصبي شديد؛ أخبرتني ان الحكومة المحلية لم تسمح لها بالحج إنما وعدتها بتسهيل الأمر في السنة القادمة، ولذلك فهي ستسافر الى الهند فالأفغان فإيران فالعراق فنجد، ثم تحضر الحج في العام المقبل. ولما سألتها عن زوجها النجدي قالت: اني احبه انه رجل (وصفت زوجها بالزوج الأبيض)، أنا مسلمة ولن اكذب، انا تنزلت من الله، اشعر اني ابنة الله!. فقلت: ما تقولينه ينافي المعتقد الإسلامي، ومن جهة أخرى أخشى أن يصدقك بعض الملة من المسلمين ويخطفونك بقصد التبرك، فقفزت من محلها وهي تشكرني على النصيحة بكل براعة وخفة. وقد كانت هذه السيدة حديث القوم على ظهر الباخرة فوريا فاحتست من الويسكي ما غبطها على ذلك كثير من الحاضرين، ورقصت كثيرا مع رنة ابن ممثل فرنسا، وعلى الغداء رجعت إلى وقارها، ولما دارت كؤوس الشمبانيا قام رئيس الباخرة وألقى كلمة شكر وترحيب وشرب نخب جلالة مولاي الملك ونخب عاهل إيران، وكان عدد المدعوين غير الذين ذكرتهم ما يقرب من العشرة منهم أحد حكام الجزائر والزميل تاجر بيروتي معروف. تقدمت مدام داندوران (تدعي أن عائلة داندوران تمت بالقرابة الى العائلة المالكة الفرنسية البائدة) من ممثل إيران وأخبرته أن شخصا من الحاضرين قال لها (انت مجنونة) فهل يا ترى هذا صحيح؟ فاجابها هويدا خان من دون تردد ولا مبالاة لا اظنه مخطئاً).

وفي فقرة تالية يتناول التقرير ملابسات خطيرة احاطت بالموضوع، فيقول:

(في ٢٢ الجاري وصل وفد شرقي الأردن، وهم اللفتنل كولونيل كوكس وقرينته وحضرة توفيق أبو الهدى والمستر كلوب. وفي صباح اليوم ذاته بلغني ان سليمان دكماري النجدي وزوج الفرنسية المسلمة مات مسموماً، وانه قد القى القبض على مدام داندوران ولدى التحقيق ظهر أن معاون أمير جدة علي المعماري طرد مدام داندوران من بيته (كانت قد حلت ضيفة في بيت العماري مع زوجها

النجدي) لأنها بدأت تتصل ببعض المفوضيات، وصار المسيو رنة يزورها هناك، فانتقلت الى فندق جدة، وفي تلك الليلة كان الدكماري يشكو صداعا برأسه فناولته زوجته الفرنسية بعض الحبوب وصرفته، فراح الزوج الى بيت صديق له ليقضي الليلة عنده، فاشتد عليه الصداع فجأة وصار يستغيث من ألم في أحشائه، وخاطب الجالسين: أخشى ان تكون الإفرنجية غدرت بي وأعطتني سماً! في نصف ساعة فقط مات الرجل. أرادت الشرطة توقيف الزوجة في الحال إنما أمير جدة لم يسمح بذلك وأمر بمراقبة غرفتها حتى الصباح (وفي الصباح خرج من غرفتها شخص من بني جلدتها لا حاجة الى ذكر اسمه والتحق إلى بمحل سكناه محفوفا بالحصانة السياسية وان لم يكن هو مستخدما في السلك) فاقتادت الشرطة مدام دندوران الى المركز وهي لا تزال رهن التوقيف والسيف يظمأ لعنقها كما ظمئت المقصلة يوما لعنق قريبتها ماري انطوانيت. ولا حديث للناس في المجالس إلا هذه المرأة غريبة الأطوار، فمن قائل أنها جاسوسة فرنسية سمَّت الدكماري خشية افتضاح أمرها، وإن المفوضية البريطانية هي التي أوعزت للسلطة المحلية بعدم السماح لها بزيارة مكة والمدينة، ومن قائل انها امرأة مهنتها التجسس وقد خدمت الإنجليز في مناطق كثيرة بالقرب في الحدود العراقية، ومن قائل انها من بنات الهوى تعشق وتقتل ثم تعشق فتغدر، ومن قائل ان الفحص الكيماوي الذي جرى بعد تشريح الميت لم يثبت وجود السم، وآخر يقول ان الأطباء عجزوا من الفحص الكيماوي وانهم لم يثبتوا بعد الحقيقة ومن مؤكد ان الاطباء وجدوا السم وشخصوه وهو (الاستركنين)، ومن قائل ان المفوضية الفرنسية لا تتدخل بأمر هذه السيدة لانها تركت تابعيتها وأسلمت وتزوجت من نجدي؛ والحاصل قد تضاربت الروايات، ولما كانت مدام داندوران اليوم في داخل السجن فلا يصح الجزم بشيء من تلك الحوادث ولا غيرها اذ التجسس مسلك ذميم يميت ويموت، والغرام منهج كثيف الضباب يقتل ويُقتل، واذا ما اجتمع الخطران واحتميا بسند يدرك ولا يبصر اصبح تبيان الحقيقة متعذراً، ومع ذلك

فالمفوضية الفرنسية لا تقصر بتفقد السجينة وتزويدها بماء (الاوبان) والفواكه، أما الأطباء وكلهم يحملون الجوازات السورية فلم يشخصوا بعد السم، أما الفتى الذي خرج من غرفة السيدة في الفندق فقد سافر على ظهر الباخرة فريجي في ٢٦ الجاري، اما مدام داندوران فما عليها إلاّ أن تنتظر في السجن يوم براءتها وتسفيرها، اما ان هناك بعض حقائق أخر فتسجل في الوقت المناسب.

وفي التقرير الخاص بشهر شباط سنة ١٩٣٣ إشارة لانتشار الساعات السويسرية بين موظفي البلاد، يقول:

(ظهر لي ان الجلالة السعودية مولعة بالساعات راسكوب السويسرية من زمن بعيد، فالحكومة السعودية مراعاة لشعور الملك تزود عمالها كافة بساعات راسكوب ولديها منها كميات احتياطية كبيرة).

ويشير التقرير الى صلاة الاستسقاء التي أعتيد أداءها كلما شَحَّت الأمطار، والظاهر ان البلاد كانت تعاني من شحتها فعلاً آنذاك، فيقول:

(أما الاستسقاء فلا يقصد به المرض الوبيل المشهور بهذا الاسم بل الصلاة والابتهال الى الحق أن يمين بالمطر. في ١٣ الجاري علا صراخ المنادي في جدة انه بناء على انحباس الأمطار فالحكومة تأمر الأهلين بالخروج الى خارج المدينة والاستسقاء وفي ١٤ الجاري هرول الاهلون الى المحل المعين ورفعوا اكف الضراعة انما لم يفوزوا وللأسف بشيء. وجريدة ام القرى الصادرة في ١٧ الجارى ذكرت أمر الاستسقاء)

وفي التقرير الخاص بشهر شباط[1] ٧٢ نقرأ خبراً عن استيراد آلة أشعة طبية، وجرياً على عادة التقارير العراقية فإن في الخبر تلميحاً الى ان الآلة لم تستورد الاّ لخدمة الأسرة الحاكمة فحسب:

---

(١) اللفة: ٧٥٠ و.ع الوثيقة: ١٣.

(ان في قصر الرياض سيدتين، إحداهما عجوز أرمنية، وأخرى ام منصور وهي زوجة الجلالة السعودية، فالعجوز وأم منصور يشكين آلاماً ينبغي لمعاينتها أشعة رونتكن، فجلبت الآلة المذكورة وأرسلت للقصر في الرياض، ولكن جريدة ام القرى الصادرة في ٣٣/٢/٢٤ تقول ان الحكومة تداركت آلة اشعة رونتكن لمستوصف الرياض الصحي).

ويتطرق التقرير الى ما كانت تذيعه بعض الصحف السعودية عن إنشاء فنادق حديثة في الحجاز، فيقرر ان ذلك محض تهويل:

(يظهر أن قد أسس فندق في جدة ومع انه كاد الإنسان في هذه البلد الضيقة يسمع وقع اقدام النمل لم نسمع بوجود فندق فيها وجل ما نعلمه ان هناك دارا (لا اسكن اللّه فيها المساجين) ثبت بعض الزرابي في غرفة مع بعض كراسى وأسرَّة، ولكن الاعلان الذي جاء تحت عنوان الى اين تحب ترويح النفس فهذا نصه : الفندق العربي تجده قد هيأ وسائل الراحة وخصص قسما منه لكل من أراد ترويح النفس واستنشاق الهواء الطلق حيث يجد ما يسره ويشرح له خاطره من أسباب الرفاه والنظافة والاعتناء، وهو يرحب بكل زواره والقادمين اليه، ومن رأى كمن سمع، فهلموا ايها الإخوان وتمتعوا بتناول الشاي اللطيف والقهوة العربية والقازوز بأثمان زهيدة والقصد هو خدمة المجموع والبلاد رغبة في التقدم والعمران واللّه الموفق.

مدير الفندق (كذا) محمد جميل جوخدار.

فلو فرضنا أن بديع الزمان الهمذاني اراد ان يكذب فلا نظنه يتخيل ويجرؤ على وصف فندق جدة كما جاء في الإعلان المذكور).

وفي تقرير سري ومستعجل مؤرخ في ٨ مايس سنة[1] ١٩٣٣ يسجل وكيل القائم بأعمال المفوضية العراقية أنباءاً عن ملامح معارضة حجازية ضد سلطات

(١) الملفة رقم ٧٥١ رع الوثيقة ٢٥.

الحكومة، ويظهر ان المفوضية كانت تتوقع، بل تتمنى، مثل هذه الحركات المعارضة منذ مدة، فيقول:

(تداولت بين أيدي أهل جدة في الشهر الماضي أوراقاً صغيرة طبعت عليها قصيدة مضمونها الطعن في آل قابل، وهذا الآل عبيد لا غبار عليهم وهم من جملة أغنياء البلد المتبسبسين للملك عبد العزيز وحاشيته. وفي أوائل الشهر وزعت بصورة سرية نشرات طبعت بالأحمر معنونة بالميثاق القومي الحجازي، ومع اني شاهدت لدى المفوضية الهولندية نسخة من النشرة المذكورة انما لم أتمكن حتى الان من امتلاك واحدة منها وسأحاول العثور على نسخة فان تقدر ذلك فسأنقل اليكم صورة النشرة).

وكانت اجراءات الحكومة السعودية في الحجاز تقابل باهتمام شديد، وربما ريبة، المفوضية العراقية، فالحجاز هو الوطن التاريخي لشرفاء مكة، واي إجراء فيه يعد – ولو بصفة غير رسمية – مساساً بحقوق حكومة الشرفاء السابقة، ولذا فقد جاء منع المحاكم الحجازية من النظر في الدعاوى المقامة على أساس الأحكام السابقة الصادرة في عهد حكومة الشرفاء مساً خطيراً بما كان يعده الممثلون الدبلوماسيون العراقيون حقوقاً يكفلها القانون الدولي. يقول التقرير المؤرخ في ١٤ مايس سنة[١] :

(وزارة الخارجية الجليلة

بغداد

سري ومستعجل

نقدم بطيه صورة بثلاث نسخ من الإعلان المنشور في جريدة ام القرى في ١٩٣٣/٥/١٢ تحت عنوان الإعلامات والحجج وهو كما يأتي – صدر الأمر السامي بالموافقة على ما يأتي:

---

(١) الملفة رقم ٧٥١ الوثيقة ٢٦.

أولا- جميع الإعلانات والحجج الشرعية ووضع اليد السابق عن عام ١٣٤٣ هجرية ممنوعة المحاكم الشرعية من النظر فيها.

ثانيا- جميع القضايا الموجودة في المحاكم الشرعية من هذا النوع والتي تنطبق عليها المادة الأولى ولم تثبت للان يلغى النظر فيها.

ثالثا- تستثنى من المادة الأولى قضايا الوراثة وحقوق القُصَّر ودعوى الديوان. في ٧ محرم ١٣٥٢ فيظهر من ذلك أن حكومة الملك عبد العزيز تنزع من المحاكم حق رؤية كل دعوى تقام عن إعلام او حجة شرعية تم أمرها قبل احتلال الوهابيين الحجاز، والغرض من ذلك السيطرة الإدارية على تلك الحقوق لتتمكن من التصرف الكيفي. ومع أن نزاهة محاكم هذه المملكة ليست افضل من روح الاغتصاب والفوضى السائدة في أعمال رجال الحكم، انما انتزاع مثل هذا الحق من المحاكم تعدّ صريح على أصحاب الحقوق أيضاً ومخالف تمام المخالفة للقواعد المتبعة بين الأمم وخروج فظيع على القانون الدولي العام، واذا ما استطاعت حكومة الملك عبد العزيز تطبيق هذا الأمر على الضعفاء من رعاياها فلن تستطيع تطبيقه مع الأجانب أرباب الحقوق، اذ الحكومات الأجنبية لا يمكن ان تقر الحكومة العربية السعودية على ذلك ولا يعدّ ذلك تدخلا منها في الأمور الداخلية لان الأمر الملكي المبحوث عنه لا يشمل رعايا المملكة العربية السعودية بل بتنازل حقوق افراد من غير رعاياها ايضاً).

وكان القنصل العراقي يتابع تطورات ممتلكات الاسرة الهاشمية السابقة في الحجاز من خلال الوزير المفوض البريطاني السر آندرو راين. ففي تقريره المذكور يقول:

(في ٢٦ الجاري زرت السير أندرو راين في مكتبه. وفي اثناء الحديث أخبرته بما تم حول قضية أملاك الأسرة المالكة الشريفة، فسر لذلك وقلت ها اننا على ابواب الشهر الجديد ننتظر انجاز الوعد الملكي، وبما ان فؤاد حمزة هو الذي

سيتولى تنفيذ الأمر آمل أن ينتهي بسرعة من مفاوضاتكم بشان معاهدة شرقي الأردن، فقال السير اندرو راين المفاوضة تجري أحيانا مرتين في اليوم الواحد وانه لكثرة انشغاله لم يجد فرصة لمقابلتي).

ومثلما شغلت قضية الممتلكات السابقة للأسرة الهاشمية في الحجاز اهتمام المفوضية العراقية فان قضية الأوقاف المرصدة على الحرمين الشريفين التي اعتاد المسلمون وقفها في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، أخذت نصيبها أيضاً من اهتمام هذه المفوضية، ويمكن تفسير هذا الاهتمام على أساس ان هذه الأوقاف كانت تشكل مبلغا" ضخماً وأن إيصالها الى الحجاز يعني أنها ستصل الى حكومة السعوديين، وهو أمر من شأنه أن يزيد في موارد هذه الحكومة التي لم يكن العراق راغباً في استمرار سيطرتها على الحجاز في الأقل. وكانت جريدة العراق البغدادية قد نشرت تعليقاً حول مصير هذه الأوقاف، فاتخذت جريدة (صوت الحجاز) من هذا التعليق سبباً لنشر رأي الحكومة السعودية الذي مفاده أن الأوقاف قضية لا يجوز المساس بها لأنها تخص جمهور الأمة، ويعلق المسؤول العراقي، وهو هنا وكيل القائم بأعمال المفوضية، على هذه الدعوى بتذكيره بأن على الحكومة التي تحكم الحجاز أن تسدد ما بذمتها الى الحكومة العراقية أولا"، وهو يشير في هذا الى قضية الممتلكات الهاشمية في الحجاز. جاء في التقرير المؤرخ في ١٨ مايس سنة ١٩٣٣[١]:

(نقدم بطيه صورة بثلاث نسخ من الصحيفة الاولى من جريدة صوت الحجاز الصادرة في ١٩٣٣/٥/١٥ المحتوية التعليق على ما كتبته جريدة صوت العراق الصادرة في ٢٤ الحجة ١٣٥١.

أما التعليق فهو بقلم فؤاد حمزة والغرض الحقيقي منه ليس توضيح مسألة أملاك العائلة المالكة ولا ما يتمتع به الممثل العراقي من (العطف العالي الخاص)

---

(١) الملفة ٧٥١ وع الوثيقة ٣٢.

ولا قضية إعلانات المفوضية، إذ الارتباك وضعف الحجة تتخلل كل تلك التحليلات، انما الغرض هو التوصل الى ذكر قضية (أوقاف الحرمين) تلك الأوقاف التي اجمع العالم الإسلامي بأجمعه انه ليس من الإنصاف تسليمها الى حزب يكفر غيره من المسلمين ويحرم الكثير من الشعائر التي يحترمونها ولا يلومه ضميره اذا ما انتزع اللقمة من فم مجاوري الحرمين لينقلها الى فيافي نجد ويزين بها موائد الأعراس اليومية، واذا كانت غِلة أوقاف الحرمين ذات علاقة مباشرة بجمهور الأمة كما جاء في المقال فالتعويضات التي للعراق على نجد ذات علاقة مباشرة ايضا بجمهور الأمة ولكن هو المنطق المفلوج الذي استطاعت ان تركن اليه حكومة الملك عبد العزيز عالمة بالعواقب ولكن ماذا يهمها ذلك وكيانها يبنى على نظرية ولك ساعة التي انت فيها.

وكيل القائم باعمال المفوضية الملكية العراقية

والقنصل العام

صورة منه الى القنصلية الملكية العراقية العامة بالقاهرة

صورة منه الى القنصلية العراقية العامة ببيروت).

الحياة الاقتصادية

تضمنت تقارير المفوضية العراقية معلومات ذات شأن في مجال الأحوال الاقتصادية في شبه الجزيرة العربية، وكان مبعث هذا الاهتمام هو رصد الأزمات الاقتصادية والمالية في البلاد، بوصفها تعبر عن أزمة حكم اكثر منها أزمة اقتصادية بحتة، كما كان كاتبو التقارير يرصدون أيضاً أي تطور في صلات الحكومة السعودية بالأقطار العربية المجاورة للسبب نفسه. ومع ذلك فقد تضمنت التقارير إشارات مفيدة عن الأحوال الاقتصادية والمالية في البلاد. من ذلك مثلا أن التقرير الخاص بشهر شباط سنة ١٩٣٢ يورد- من خلال تطرقه الى الأحوال المالية للمفوضية معلومات عن سعر صرف الريال السعودي في تلك السنة، ومستوى الدخول وارتفاع أسعار المواد بسبب السياسة الضريبية التي كانت تعمل بها الحكومة السعودية آنذاك، وما الى ذلك من شؤون. يقول:

(لما كانت العملة في الحجاز على اساس الذهب فالخسارة التي منيت بها ميزانية المفوضية فادحة جدا كما انه يتعذر على الموظفين الاكتفاء برواتبهم الحالية مطلقا اذ قيمة كل ١٤٢ باوناً ونصف الباون مقابل مئة جنيه ذهب فقط ومن هنا يتضح لفخامتكم الحيف وجسامته في الأخص إذا أضفنا ان جميع الحاجات في الحجاز هي أغلى من مصر، وذلك ناتج من الرسوم الباهظة على البضائع بل على كل شيء. اننا اضطررنا الى ان نكتب ثلاث برقيات موجزة خلال أسبوع واحد كلفتنا مبلغ ١٣ جنيها ذهبا و٥/٥ غروش ميري، أي ما ينوف على المخصصات المتفرقة الشهرية للمفوضية. واظن في هذه المعروضات كفاية عن الحالة المالية التي ارجوا الامر بتلافيها.ورأيت ان اذكر لفخامتكم عن غلاء اجور البيوت في جدة فاللحصول على بيت مناسب لا من احسن طراز ينبغي لنا ان ندفع المائتين والخمسين جنيه يومياً، وهناك دور يتراوح ايجارها من ال٣٠٠ جنيه الى ٩٠٠ جنيه سنوياً، ابسط ذلك ملتمسا اعادة النظر بميزانية المفوضية للسنة

القادمة. واما بخصوص فرق الرواتب من نتيجة سقوط الباون فآمل تلافيه من الآن لأنني كما شرحت يستحيل على الموظفين الاكتفاء بما ينالونه الآن لابد من ان فخامتكم أحطتم علما ان الدول الأخرى كمصر وغيرها قد تلافت الامر بجعل علاوات مؤقتة للموظفين الذين خارج البلاد ، وفي الاخص منهم الرجال المفوضيات والقنصليات الذين هم مضطرون دائما الى الظهور بما يتناسب ويتفق مع كرامة الحكومات التي ينتسبون اليها؛ والخلاصة يتعذر علينا تمشية امور المفوضية بهذه الميزانية وبهذه الرواتب).

ويتطرق التقرير المؤرخ في ١٤ مارس (آذار) ١٩٣٢ الى الجهود التي بذلتها المفوضية العراقية في جدة لحمل الصيارفة هناك على التعامل بالدينار العراقي، ولم يكن اصداره بديلا عن الروبية الهندية قد مضى عليه وقت كاف للتعرف عليه يقول[1]:

تحية وبعد. إلحاقاً بكتابنا المرقم ١٦٣ / ١٠٠ والمؤرخ ١٩٣٢/٢/١٣ اعرض اننا بذلنا الممكن لحمل بعض الصيارفة جدة بالمعاملة في الدينار العراقي ترويجا لمصالح الحجاج العراقيين، وتمكنا في الأخير من إقناع بعضهم في الوقت الحاضر، اما الشركات التجارية كالشركة الهولندية وشركة جلاتلي هنكي الانجليزية فلم يوافقوا بعد على التعامل بالدينار.

التوقيع / ناصر الكيلاني.

وكيل القائم باعمال المفوضية الملكية)

وفي كتاب لاحق، يتناول المسؤول العراقي هذه القضية، مرسلا الى حكومته ما نصه:

---

(١) الملفة ٧٥١ الوثيقة ٤٠.

(تحية وبعد. إلحاقا بكتابنا المرقم ٦٦٧ والمؤرخ في ٢٠ ايلول ١٩٣٢.

اعرض أن عدم تداول الدينار العراقي في هذه المملكة يستمر حتى الآن، وان الشركات المنوه بها في الكتاب الملمح اليه أعلاه ما زالت ممتنعة من المعاملة به، الامر الذي قد يسبب مشاكل كبيرة للحاج العراقي. فالرجاء إصدار الأمر بتوجيه هذه المسالة؛ والى نتيجة البت فيها ترى هذه المفوضية انه من المستحسن والضروري أخبار قُصّاد هذه المملكة في الحال الحاضر ان يتزودوا دراهمهم ذهبا. هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

وكيل القائم باعمال المفوضية الملكية العراقية

والقنصل العام)

وفي التقرير المؤرخ معلومات عن الأزمة المالية التي كانت تمر بها الحكومة السعودية، وديون هذه الحكومة للشركات الأجنبية، ومحاولة الملك عبد العزيز الاستدانة من بيوت المال الأوربية لحل هذه الأزمة او التخفيف منها، واثر الأزمة المالية العالمية آنذاك على اقتصاد المملكة.

جاء في التقرير:

(يا صاحب الجلالة !

ان وجود وزير مفوض روسي مسلم وقنصل عام روسي مسلم في جدة قد لا يطمِّن حكومة بريطانيا على كل شيء، في الاخص اذا اضفنا الى ذلك ان السوفيت قدموا للملك عبد العزيز من البنزين والنفط بمبلغ خمسة وثلاثين الف جنيه ولم يتقاضوا فلساً، وان الحاج عبد الله فلبي كان قد باع لحكومة الملك عبد العزيز اقل من تلك الكمية من البانزين بما يقرب من ضعفي المبلغ المذكور وهو يطلب الان ما ينوف على ستين الف جنيه، فديون حكومة الملك عبد العزيز للشركات الموجودة في جدة ولتجار الحجاز ونجد على وجه تقريب تبلغ (٣٠٠٠٠٠٠) جنيه ذهباً، فوضعية المالية مثل هذه والازمة المالية العالمية التي لم تنج

منها نجد والحجاز اشتدت وطأتها على الملك عبد العزيز حتى أدّت الى ان يقول في خطبة ٦ ذي الحجة ٣٥٠ الذي ألقاه في الضيافة التي اقامها لكبار الحجاج ويبلغ عددهم الثلاث مئة شخص والمنشور في جريدة ام القرى والمؤرخ ١٣ نيسان ١٩٣٢: خاض الناس في القرض الكاذب ولفقوا وأوّلوا وأنا أقول (واللّه الذي لا رب سواه) لم أعمل مع الانكليز ولا مع غيرهم قرضا ما، وربما اننا نحتاج ونأخذ سواء من المسلمين او غيرهم ولمن اذا وقع فلا يمكن ان يخرج ذلك من حدود الشرع ولا يمكن ان يمس- البلاد واستقلالها، وإذا كان احد من المسلمين ملك او تاجر يريد ان يساعد الحجاز وأهله على الوجه المشروع فأنا اقوم معه واساعده. يا صاحب الجلالة! الحقيقة برغم يمين (واللّه الذي لا رب سواه) هي ان حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها تقدمت بطلب قرض من الشركة الهولندية في جدة وانها رفضت ذلك، وان مدير الشركة ذاته اخبرنا بذلك، اما فريق من الممثلين السياسيين هنا فيعتقدون ان جلب موظف هولندي كمفتش مالية للحجاز (كان سابقا موظفا كبيرا لدى الشركة الهولندية في جدة) مما يجعل شبح القرض ابعد من الوهم ومنذ بضعة ايام وصل المفتش المالي ولا شك في ان الجمرك هو يتبع المالية الذي حضرته عين مفتشا عليها..).

شؤون النفط

تابعت المفوضية العراقية أخباراً تتحدث عن اكتشاف النفط في نجد باهتمام بالغ، فضلا" عن معادن اخرى. وكانت هذا المفوضية تدرك أن استثمار هذه المعادن من شأنها اخراج المملكة الحديثة النشأة من أزمتها الاقتصادية والمالية الخانقة، ومن ثم فإن عائد تلك الاستثمارات سوف يطيل من عمر النظام، أو يقويه.

ويصف كاتب تقرير المفوضية العراقية المؤرخ في ٢٣/٢١ شباط ١٩٣٣ استعداد النظام السعودي لفتح مصاريع البلاد أمام شركات النفطية الأجنبية من أجل الحصول على عوائد مالية تنتشله من أزمته. وهو يحاول أن يقدم صورة سوداء مظلمة لكل ما كان يجري في المملكة، منطلقاً من وجهة نظره المسبقة، فيقول[١]:

(سري ومستعجل الموضوع – تقرير شهر كانون الثاني ١٩٣٣

تحية وبعد.. لقد انطوت صفحة عام ١٩٣٢ ميلادية ولا يرمق الناظر (في هذه المملكة طبعا) بين اطلالها الا دما مسفوحا في شمالي الحجاز (انتصار ابن السعود على ابن رفادة) وآخر متدفقاً في الجنوب أبى إلا التسرب لألواح عام ١٩٣٣ (معالجة ضم قطر عسير لملك ابن السعود) وبين الطامعين صرخة (لكنها في واد) تنطق باسم جديد لمملكة الحجاز ونجد وملحقاتها اغمض من نفحات رمال الصحراء ومواعيد ملكية اخدع من السراب تبشر بدستور جديد للمملكة زف قبل الولادة الى حضيض الهجر والنسيان والشعب ينشد القوت والوازع يرتل أغاني الفوز ويظمأ للحسان وخزينة الدولة خاوية على عروشها، ولابد من تنفس وسط هذا الخناق ليغض ابن السعود إذاً النظر عن رايته الخضراء الجامعة بين السيف وآية من القرآن، وليسمح لأصحاب رؤوس الأموال (مهما كانت جنسيتهم) أن يمدوا أنوفهم الى نفط بلاده وأناملهم للمعادن الذهبية، وبرغم جهلنا بأنهم من المشاريع التي تأبطها الشديد بالنيابة عن الخديوي عباس وموضوع سكة حديد جدة – مكة التي نَبَت من مدراس على يد الكيلاني. نستطيع القول أن نفوس القوم بانتظار قدوم المستر توتشل (الذي ذكرت نبذة عنه في التقرير من ١٥ مايس الى نصف حزيران ١٩٣٢) في خلال هذا الشهر عله يصل بحقيبته بعض ما يفرج الكرب عن الحضرة السعودية وخيالة التوحيد، مع ذلك فالذين أسعدهم الحظ أن يفهموا حريم السياسة السعودية يقولون لا توتشل ولا دولته الأمريكية تتمكن وحدها من نيل امتياز نفطي في الحجاز وعسير، ذلك لأن استقلال ابن السعود

---

(١) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ٢٧.

مطلق وارتباطه بالدولة البريطانية مطلق أيضاً وليس هنا مجال للتعليق على تلك الأقوال، ولكن الذي اعلمه أن الادريسي كان قد منح شركة انجليزية امتياز بنفط قسم من جزيرة فرسان[1]، وعند استيلاء ابن السعود على عسير لم يسمح للشركة باستعمال حقها فقامت دعوى في هذا الصدد أمام المحكمة المختلطة في مصر اقترنت نتيجتها بفشل صاحبة الامتياز لظهور وجود ذلك السائل الثمين في القسم الثاني من الجزيرة الذي تم استيلاء السعوديين عليها. ثم يجوز أن يكون تشريف توتشل يتعلق بأمر استخراج الذهب والأيام كفيلة برفع الحجاز عن تلك المواضيع، وعلى كل حال فوجود النفط في فرسان وضبا غير خفي. اعرض اني قدمت في هذا البريد تقرير توتشل في ما يخص المياه والمعادن في الحجاز يمنح الضوء الكافي على الدقيق من ثروة هذه البلاد، حتى لو آمنا بصحة كل ما جاء في التقرير لامكن تصور اكثر بقاع الحجاز مكسوة بالخضار.

ومن المناسب أيضاً تسجيل الجدول الآتي الذي يقول توتشل في صدده الذهب هو المعدن الوحيد الذي يحتمل وجوده ومعدن القربان القديم يعطي آمالا على ذلك.

الرقم	الاسم	المسافة	الحدود	ملاحظات
١	سريد	٢٤/١٥ كيلو مترا	شمالا بشرقي ينبع	ممكن أن تكون قليلة العمق
٢	وادي في اشمال	٢٤/١٥ كيلومترا	شمالا بغرب ينبع	قرار النهر
٣	الطريق الى ينبع النخل	٢٦ –٢٧ كيلومترا	شمالا بشرق ينبع	قرار النهر
٤	الطريق من ينبع الى املج	٥- ٢٠ كيلومترا	شمالا من ينبع	رواسب حصائية مساحات كبيرة

(١) جزيرة في البحر الأحمر، تقابل مدينة جيزان.

رواسب حصائية مساحات كبيرة وايضا قرار ساقية	شمالا من املج	٤٤- ٤٨ كيلومترا	الطريق من املج الى الوجه	٥
رواسب من حصى الكورتز	شمالا من املج	الى٦٨ كيلومترا	الطريق من املج الى الوجه	٦
حصى من الكورتز	شمالا من الوجه	٨- ١٠ كيلومترات	الطريق من وجه الى ظبا	٧
قرار وادي	جنوبا من الوجه	١٦ كيلو مترا	الطريق من الوجه الى املج	٨
قطع كبيرة من الكورتزر ذات زاوية	شمالا من الوجه	٣٥- ٣٩كيلومترا	الطريق من الوجه الى ظبا	٩
حصى الكورتزر يمكن ان لا تكون عميقة	شمالا من ظبا	٦- ٩ كيلومترا	الطريق من ظبا الى املج	١٠
حصى الكورتزر قطع كبيرة ذات زوايا	شمالا من الوجه	٢٦- ٢٩كيلو مترا	الطريق من ظبا الى الوجه عند دفه	١١
على طول الأودية من هناك معادن قديمة	شرقا من الوجه	٢٠- ٢٧كيلومترا	الوادي من وجه الى قرية والشويته	١٢
قرار النهر	جنوباً بشرق من الوجه	١٨- ٢١ كيلومترا	الطريق من الوجه الى العطوب	١٣
كورتزر مسطحة الشكل	شرقا من ينبع	٤٠- ٤١ كيلومترا	الطريق من ينبع النخل الى منوان	١٤

ويقول توتشل أن المعادن المحتمل وجودها هي الذهب والفضة والرصاص والحديد و-[1] والبترول، فالنفط يذكر وجوده من أملج الى المويلح حيث شوهد الإسفلت على طبقات الرمال الحجر في مسافة تبلغ من الشمال الى الجنوب ٣٤٦ كيلومترا والمسافة شرقا من الشاطئ الى الصخر الناري هي ٢- ١٥ كيلومترا على وجه التقريب. وفي ما يلي جدول الاماكن التي ترشح بزيت البترول.

شمالا من جدة	موقع المكان الذي يرشح منه	عدد
٤٦٦ كيلومترا	٨ كيلومترات شمالا من املج	١
٦٧٠ كيلومترا	٥٠ كيلومترا شمالا من الوجه	٢
٧٧٤ كيلومترا	٤كيلومترات شمالا من ظبا- حشا	٣
٧٩٨ كيلومترا	٢٨ كيلو مترا شمالا من ظبا- شرم جبا	٤
٨٠٨ كيلومترات	٣٨ كيلومترات شمالا من ظبا- جار (الإسفلت ١٤٥٤٧ متراً تقريبا)	٥
٨١١ كيلو مترا	٢كيلومترجنوبا من المويلح- ليانا	٦

أما عند ذكر المياه فذكر بئر ام السلم وبئر ام الصابون (ماؤهما يمكن استعماله كملين[2]) وبئر شعبة بحره وبئر العينية وبئر المضوع وبئر الوزيرية ثم بئران متصلين بثقب الشرقي والغربي والابار الجنوبية من جدة خريق الحنش، ابو صاروخ، السروريه، الخمرة. ثم يذكر بئر المريخ وينتقل الى الابار الشماليه في جدة وعلى مسافة (١٥) كيلو متراً إلى الشمال من الشرق مجموعة ابار (نسيان) وهى مؤلفة من مئة وخمسين بئر تقريبا وعلى مسافة ٤ كيلو مترات من الشمال آبار ابي نشيلة. ويدعى توتشيل اماكن زرع الذرة والدخن والبرسيم والليمون والبرتقال والمندولين والقطن والشجر واليوكاليبتوس والتين والخيزران والجوز

(١) كلمة غير واضحة.

(٢) كذا في الأصل.

والبندق والبيكان والخضروات على المياه التي ذكرها، ثم يقول إمكان حفر آبار أخرى جنب البئر في ذهبان وكذا في قول القديمة ورابغ ومستورة والرأس ومريد ووادي ضميا ورأس محار وعين ريش ووادي يقع على ٢٨ كيلو مترا شمالا من املج ووادي ينبع على مسافة ١١٦ كيلومترا شمالا من املج ووادي الحامض ووادي يقع على ١٥٥ كيلو مترا شمالا من املج والقلعة والوجه ووادي عنترة وبئر عنترة ووادي دخان ووادي ازلام ووادي داما ووادي سلمى وضبا والملويح وينبع النخيل، ويوصي بالإفادة من اكثر مياه تلك الآبار بمكائن ذكرها واستخدام بعض المهندسين. ويختم تقريره بالفقرة الآتية التي وجهها لابن السعود وهي (وأؤمل من صميم الفؤاد أنا والمستر كراين بان تنتج فوائد حقيقية لكم ولبلادكم) لم يفت هذا الأمريكي أن يقدم كلمة لكم على بلادكم وربما التقينا في صبح قريب بتوتشل ونرى نتيجة أتعابه).

وفيما يتعلق بالموضوع نفسه، تضمن تقرير المفوضية لشهر شباط سنة ١٩٣٣ فقرة مهمة تشير الى أنه ثمة مفاوضات تجري بين الحكومة السعودية وبعض الشركات الأمريكية للحصول على امتياز استخراج النفط جاء في التقرير[١]:

(اكرمت الجلالة السعودية جناب توتشل وهاملتون كلاهما مندوب من بعض الشركات الأميركية لمفاوضة الحكومة السعودية بشأن استخراج المعادن والزيوت والمفاوضة البطيئة سائرة باستمرار. وتؤمل الجلالة السعودية قرب وصول مدير شركة النفط العراقية ومعاونه في الشرق الأدنى لوضع التمهيدات اللازمة للحصول على امتياز النفط ولا نخالهم إلاّ من الفائزين)

وتابعت المفوضية التنافس بين الشركات الأمريكية وشركة نفط العراق البريطانية، ويمثل الأخيرة لونكريك[٢] الضابط السياسي السابق في العراق، حول

---

(١) الملفة ٧٥١ الوثيقة ١٣.

(٢) هو ستيفن همسلي لونكريك، من ضباط الحملة العسكرية في العراق أثناء الحرب العالمية الأولى، تولى عدة مناصب استشارية في الحكومة العراقية، ثم انصرف إلى التاريخ، فأخرج أول دراسة عن تاريخ العراق الحديث بعنوان (أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث) وكتاب (العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى

استخراج نفط نجد، ويلاحظ تعاطف كاتب التقرير الواضح مع جهود لونكريك هذا، في مقابل نفوره من مساعي الشركات الأمريكية في الحصول على أي امتياز للنفط هناك. جاء في التقرير الخاص بشهر آذار سنة ١٩٣٢ ما يأتي[١] :

(جدة المفوضية الملكية العراقية

التاريخ ٢١ مارس ٩٣٣

وزارة الخارجية الجليلة

سري بغداد

الموضوع- بشأن استخراج المعادن والزيوت في المملكة العربية السعودية.

تحية وبعد في ١٥ /٩٣٣/٢/ وصل جدة المهندس توتشل والمستر هاملتون وكلاهما منتدب من بعض الشركات الأمريكية للمفاوضة مع الحكومة العربية السعودية في ما يتعلق بالحصول على امتيازات باستخراج المعادن والزيوت.

في ٩٣٣/٣/١٢ وصل الى جدة المستر لونكريك مندوبا من شركة النفط العراقية للمفاوضة مع الحكومة السعودية لنيل رخصة بالتحري على النفط تمهيدا للحصول على امتياز باستثماره.

هيئتان امريكية وانجليزية يحلان في (هوتيل جدة) على النحو الذي وضعنا لهم فيه في هذا الكتاب، فالاولى اشغلت الطابق الاعلى والثانية اشغلت الطابق الاسفل هو ذا (الهوتيل) وها هم القادمون.

والأمر الأخير هو امتياز المعادن والزيوت ولا ندري ماذا يحتم ابن السعود (كعربون) لمنح هذا المرفق الدسم.

الثانية- عاد توتشل في العام الماضي الى بلاده بزيوت ومعادن الحجاز وتوتشل هذا هو الشخص المبحوث عنه وعن تقريرة في تقرير شهر كانون الثاني

سنة ١٩٥٠) وله كتاب عن حكومة الملك فيصل في سوريا، وكتاب عن استثمار النفط في الشرق الأوسط، وغير ذلك، تولى سنة ١٩٥٠ منصب المدير الإداري لشركات النفط في العراق.

(١) الملفة ٧٥١ الوثيقة ٤.

٩٣٣ الرقم ٨٣/١٤٠ والمؤرخ ٩٣٣/٢/٦. فعاد التوتشل مع هاملتون الى هذه البلاد يمثلون شركة ستاندرو اويل كاليفورنيا وجون منكز وغيرهما علهما يتوصلان الى نيل امتياز ثمين من الجلالة السعودية، وغالب الظن ان توتشل وهاملتون ينشدون على الأكثر امتياز في الحجاز او عسير اقصد (جزيرة فرسان).

الثالثة- أما لونكريك مندوب شركة النفط العراقية، قيل انه ينشد امتياز النفط في الحسا وقيل أيضاً، انه بهذه المناسبة لن يدخر وسعا للعمل ضد مشاريع توتشل وهاملتون. ويروى ان خير طريقة سيتخذها جنابه لإحباط مساعي هؤلاء الأمريكان هي إبداء الرغبة بالحصول على امتياز في المواقع الذي سيختارونها بشروط اصلح على ان يسمح لجنابه بالتحري والدرس الى مدة كافية وربما المدة الكافية تكفل في ما بعد الهدف.

إن أغلب المفوضيات تميل الى الاعتقاد ان لونكريك وأصحابه في الصفة هذه هم الفائزون، أما بنيل امتياز النفط او بإخفاق مساعي توتشل وهاملتون المتعلقة بالنفط فقط، اما الذهب و غير ذلك من المعادن فلا تهم لونكريك كثيرا. وهذا هو معتقدي ايضا لعلمي ان الحكومة العربية السعودية لا تجرؤ مطلقا ان تترك في بلادها يدا مستثمرة ما لم تكن قد ارضت يد الشركات الانجليزية اذ شأن الانجليز في هذه البلاد هو غير شأن أمريكا، وبديهي اننا نعيش في عصر (السياسة النفطية) فلا يجوز أن تجرى مفاوضة ما بشأن عيون النفط وتغمض عيون السياسة واذا ابن السعود حدثته نفسه وهذا غير محتمل بمنح امتياز نفط الى شركة ليس فيها للانجليز حصة فذاك يوم يجب ان يعده غير مجيد.

توتشل والحكومة المحلية ولونكريك يتكتمون اشد التكتم في مواضيع الامتياز والذي بلغني ان ليست هناك مفاوضات جدية فالكل ينتظرون قدوم ابن السعود القريب.

قبل اسبوع هاتفني علي طه معاون وكيل خارجية المملكة العربية السعودية يرجو ان أزوده بنسخة من صورة امتياز النفط الممنوح في العراق فاخبرته ان ليس لدينا شيء من هذا القبيل.

اني وأن لم اتصل للآن بالهيئة الأمريكية ولا الإنجليزية لعدم وجود سابق معرفة لي بهم لكنني آمل ان أوافيكم باخبار أعمالهم في الوقت المناسب.

وكيل القائم باعمال المفوضية الملكية العراقية

والقنصل العام)

وقارن تقرير مؤرخ في ١٠ نيسان ١٩٣٣ بين موقف بعض المقربين من الملك عبد العزيز المتواطئ مع شركات النفط، وموقف المستشار العراقي للملك الداعي الى تحقيق مصلحة المملكة على حساب تلك الشركات، فقال[1]:

(جدة

١٠ نيسان ٩٣٣

٧٩١/٩٣٣

ا م ل وزارة الخارجية الجليلة

سري للغاية بغداد

من المعلوم ان بعض الشركات شرعت تفاوض حكومة الملك عبد العزيز بشأن استخراج معادن وزيوت من أراضي المملكة العربية السعودية، فنشط الحمزة والياسين وشركاؤهم وحاولوا انهاء المفاوضات بالسرعة الممكنة علهم ينالون (هدية سمينة) اذ شركات كهذه تحسن اداء الواجب نحو من يسدي اليها جميلا واذا بالالوسي يطلب من الملك عبد العزيز ان يتريث بمنح الامتياز ويبادر بالكتابة الى أحد أصدقائه في بغداد ليراجع حضرة ثابت عبد النور[2] لاستحصال صور الاتفاقيات النفطية المنعقدة بين العراق وشركات النفط، فأرسلت الصور الى الرياض، فتقدم الالوسي بها الى الملك قائلا ان بلادكم مستقلة استقلالا تاماً

---

(١) الملفة ٧٥١ الوثيقة ٧.

(٢) من كبار الإقتصاديين، تقلد وظائف حكومية متعددة ومناصب رفيعة، منها: مديرية أمور النفط في وزارة الاقتصاد والمواصلات. باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث، قاموس تراجم، بغداد ١٩٧٨، ج١ ص١٨٩. وسيرد في هذا الكتاب أنه شغل منصب قنصل العراق العام في جدة من سنة ١٩٣٧ إلى ١٩٣٩.

فعلى رجال حكومتكم إذاً ان ينالوا من الشركات اكثر مما ناله العراق بهذه المفاوضات ففهم الملك الغرض وامر رجاله بالعمل بموجب ما اشار اليه الالوسي، وثارت ثائرة (الطفيلات) التي تحث بالملك وناصبوا الالوسي العداء حتى شعر ابن السعود بالحال وهنا تقدم الالوسي راجياً من الملك ان يقبل استقالته، فنزع الملك من هذا التشبث وخاطبه قائلاً: ثق انك لما وصلت الى بلادي شعرت كان والدي تركي قد احتيا، فاني احب آل الالوسي كما احب العراقيين كافة، وأود ان يشغلوا احسن المراكز في حكومتي، فاذا تركتني الآن ماذا يقول العالم ربما قالوا لم احسن تقدير شخص مخلص وكفء مثلك، او يقولون ان حكومتي همجية لا تتمكن الطبقة الراقية الخدمة فيها، فاني أرجوك ان لا تفعل ذلك ولا تفارقني، واعلم اني اعزك حتى على أولادي والله وبالله وتالله (الجلالة السعودية تكثر الأيمان). اخبرني الالوسي ان التماسات الملك تلك حتمت عليه ان يؤجل الاستقالة، ولكن لعلمه بان الحكومة العراقية لم تقابل التحاقه بابن السعود بما يسيئه مع قدرتها على ذلك، ولعلمه بان لا مجال للمخلصين بالخدمة في هذه المملكة ذات المستقبل الغامض، قرر نهائيا العودة الى بلاده، لأجله رجا من الملك عبد العزيز أن يأذن له قريبا بالسفر الى الآستانة لقضاء الصيف فيها قبل تكليفه بعد تردد طويل. لما كان الالوسي واثقا كل الوثوق من إنصاف الحكومة العراقية قرر ان يميل من الاستانة الى بيروت حيث ينتظر إشارتكم. من دواعي سرور هذه المفوضية ان تنجح في برهة قصيرة على ايفاد ابناء الوطن الاعزاء الى الوطن العزيز، ومن جهة اخرى سيشق علينا سفر الالوسي الذي كان يؤمل من وجوده هنا خدمة كبيرة لبلاده ولهذه المملكة في آن واحد.هذا ما وجب عليّ بيانه وإني لعلى ثقة تامة ان لعودة الالوسي الى العراق اهمية تذكر ولاسيما قد اصبح من ذوي الخبرة في شؤون تهمنا جدا.

وكيل القائم باعمال المفوضية الملكية العراقية

والقنصل العام)

ويتابع وكيل القائم بأعمال المفوضية كل ما كان يتسرب من أخبار المفاوضات الجارية بين الحكومة السعودية من جهة والشركات الأمريكية والبريطانية من جهة أخرى، وتنافس بين هذه الشركات ولا يتردد في ان يحصل على معلوماته في هذا الشأن من مصادر رسمية سعودية على أساس أن أمور الحجاز تخص المسلمين جميعا، فيقول في تقريره المؤرخ في ١٩ نيسان ١٩٣٣[1]

(جدة المفوضية الملكية العراقية

التاريخ ١٩ نيسان ٩٣٣

الرقم ٣٧٣ /٢١٩

الملف ا ت ع وزارة الخارجية الجليلة _ بغداد

سري ومستعجل

الموضوع- حول استخراج المعادن والزيوت في المملكة العربية السعودية

إلحاقا بكتابنا المرقم ١٦٨/٢٨٧ والمؤرخ ٩٣٣/٣/٢١ وقد مضى ما يقرب من الشهر على المفاوضات الجارية بين حكومة الملك عبد العزيز وممثل شركة النفط العراقية وممثل شركات ستاندراويل كاليفورنيا وجون منكز وغيرها، ولم يتصل بي شيء يستحق الذكر عنها ولا سيما في الوقت الذي انصرفت فيه السلطات المحلية والمفوضيات بالنظر في شؤون الحج والحجاج، اما الآن وقد عادت الامور الى المجرى القديم بلغني ان المزاحمة أخذت تستد بين لونكريك وتوتشل وان هناك موضوع تسليف مبلغ من المال الى الحكومة العربية السعودية بمجرد التوقيع على اتفاق منح امتياز استخراج النفط الأمر الذي لا يشك فيه، لأن شعار سياسة حكومة الملك عبد العزيز اليوم هو (الاستلاف) ودعم كيان الدولة من الانهيار ولو لمدة مؤقتة اخرى (بالاستلاف)، مع ذلك رأيت لزوم التحقيق الدقيق عن واقع الأمر. وفي ٩٣٣/٤/١٨ زرت فؤاد حمزة وانتهزت فترة من الزمن

---

(١) الملفة ٧٥١ الوثيقة ١٥.

وخاطبته قائلا : يشاع انكم قد اتفقتم مع توتشل على منحه عدة امتيازات في الأراضي الحجازية، ولما كان أمر الحجاز يهم بالاصطلاح المألوف جميع العالم الإسلامي فإننا نرى الحجاج يكثرون التحدث بالموضوع فما قولكم دام فضلكم؟ فأجابني الحمزة لم نتفاوض بعد مع احد بخصوص استخراج المعادن والزيوت من الأراضي الحجازية، انما مفاوضات دائرة على نفط الحسا مع المستر لونكريك مندوب شركة النفط العراقية، وتوتشل لم يتقدم بطلب اى امتياز في الحجاز، انما بدأ يزاحم لونكريك في مشروع نفط الحسا وحواليها، ولم نتوصل بعد الى اتفاق، وأمس فقط حضر عندي توتشل مستفهما عن امور لم يفهمها بعد، اما لونكريك فلم اتعرف به بعد لأن ليس انا الذي يقود تلك المفاوضات وغالب الظن ان المفاوضات المنوه بها ستثمر قريبا.

هذا ما رواه لي الحمزة وغالب الظن ان المفوضين من جهة حكومة الملك عبد العزيز هم الشيخ عبد اللّه السليمان وزير المالية وفون ليفن المستشار المالي؛ ويجوز تأويل زيارة توتشل الى الحمزة بأنها مقدمة لفشله إذ الأوساط مجمعة ان الفوز مهما كلف الأمر بجانب لونكريك إلاّ اذا حصل اتفاق بين الشركات التي يمثلها الأول وبين الشركة التي يمثلها الثاني وهذا مستبعد لانتفاء الحاجة اليه.

وكيل القائم باعمال المفوضية الملكية العراقية)

وإذ تنتهي المفاوضات بفوز الشركات الامريكية بامتياز استخراج النفط في الحجاز، فان تقرير شهر مايس ١٩٣٣ جاء حافلا بالمعلومات عن نتائج هذه المفاوضات على الرغم من معلومات رسمية لم تكن قد أذيعت بعد. يقول التقرير[١]:

جدة المفوضية الملكية العراقية

سري الموضوع- تقرير شهر مايس ١٩٣٣

---

(١) الملفة ٧٥١ الوثيقة ٣٤.

مشروع استخراج النفط

لقد غادر المستر لونكريك مندوب شركة النفط العراقية جدة قبل بضعة ايام واخبرني الحمزة انه لم تتوصل حكومة الملك عبد العزيز على اتفاق معه إنما في ٩٣٣/٥/٢٩ زارني احد الوجهاء واخبرني ان قد تم الاتفاق بين الحكومة العربية السعودية وبين شركة (الاستندرت اويل) على امتياز النفط في الحسا، على ان تدفع الشركة المذكورة الى الحكومة مبلغ خمسين الف جنيه إنجليزي بالتقسيط كسلفة يخصم مما سيتجمد للحكومة من عائدات وذلك من الأربعة شلنات ذهب على (الطن) الواحد من النفط المستخرج. وفي ٩٣٣/٥/٣٠ زارني تاجر أثق به وأعلمني ان مبلغ السلفة هو ثلاثون الف جنيه فقط وانه واجب الأداء فوراً، واضاف قائلا يتهكم: بهذه الصورة قد أمَّن وزير المالية المصاريف اللازمة لعودة الملك عبد العزيز الى الرياض)

واثر نشر جريدة (ام القرى) تفاصيل الاتفاق أسرعت المفوضية بارسال نسخ من هذا الاتفاق الى وزارة الخارجية العراقية[1]:

وزارة الخارجية الجليلة

بغداد

تحية واحتراما. اشارة الى مخابراتنا المنتهية بكتاب هذه المفوضية المرقم ٣٩١/٦٧٧ والمؤرخ في ٢٤ تموز ١٩٣٣ بشأن منح حكومة الملك عبد العزيز امتياز النفط لشركة نفط استندارد ولاية كليفورنيا في امريكا.

في اثر منح ذلك الامتياز للشركة المذكورة ابرمت الحكومة السعودية مؤخرا اتفاقية مؤقتة بينها وبين حكومة الولايات الامريكية- طيا قصاصة باربع نسخ _ بهذه الاتفاقية التي نشرتها ام القرى في عددها ٤٦٨ وتاريخ ١٣

(١) الملفة ٧٥١ الوثيقة ٧٥.

شعبان ١٣٥٢ بخصوص التمثيل السياسي والقنصلي والصيانة القضائية والتجارية والملاحة بين المملكتين.

غير خاف أن هذا الاتفاق وقع بناء على طلب الحكومة الامريكية ليسهل لها الشروع بالعمل- حيث وقع فعلا- في منطقة تدعى (راس تنورة) في ضواحي القطيف اذ ذهب هناك المهندس الامريكي المستر (تويجل) الاخصائي في استخراج المعادن وعاد الى جدة في أواخر الشهر المنصرم بعد ان وزع اعمال الحفر والتنقيب بين المهندسين الامريكين وعددهم ثلاثة اذ ذهب هؤلاء الى القطيف عن طريق الخليج العربي، وهناك التقوا بالمهندس (تويجل) الوارد ذكره أعلاه.

قد تؤيد المحافل هنا بوجود غزارة في النفط في تلك الأصقاع، وان الشركة على ثقة تامة من نجاحها في هذا المشروع اذ ان ثقتها هذه جعلتها تمنح برحابة صدر الحكومة السعودية قرضاً قبل الشروع بالعمل- حيث روته ام القرى في عددها ٤٨٤ و٤٤٩ وهو مرسوم إعطاء الامتياز- فعرضناه في حينه على مقامكم بموجب كتابنا المرقم ٣٨٢/٦٥٩ تاريخ ١٥ تموز ١٩٣٣.

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

نائب القنصل

ع/ القنصل العام)

العلاقات الخارجية

العلاقات السعودية- العراقية

اتسم موقف سياسة العراق تجاه حكومة المملكة العربية السعودية بازدواجية ظاهرة تكشف عنها تقارير المفوضية العراقية في جدة على نحو صريح، فهذه التقارير التي كتبت على وفق نقرأ في رسالة ناصر الكيلاني وكيل قنصل العراق العام في جدة الى الملك فيصل الاول عبارات صريحة توضح مشاعر الأسرة الهاشمية تجاه سيطرة آل سعود على الحجاز، ومشاعر الشعب الحجازي تجاه هذه الأسرة، وتذكر الملك بالتقارير السابقة المرفوعة له من جدة، ورفض الحكومة السعودية جعل مكة مقرا للمفوضية العراقية، ومقابلات الكيلاني مع بعض الأمراء السعوديين، والعلاقة العامة بين العراق والسعودية، وشؤون أخرى[1]

(جدة في ١مايس ١٩٣٢

مولاي صاحب الجلالة العظيم

إن اثني عشر عاما قضيتها بخدمة جلالتكم بأمانة واستقامة لكفيلة بإخلاصي لوطني ولمولاي ولمبدئه السامي الذي هو النبراس الاوحد للامة العربية الكريمة في يومنا هذا، وهذا ما حتَّم عليّ انتهاز فرصة وجود الشيخ عبد اللّه المضايفي[2] بيننا لأن ألتمسه بان يحمل عريضتي هذه ليرفعها لسدتكم العلية،

---

(١) الملفة ٧٤٨ الوثيقة ٤.

(٢) هو الشيخ عبد الله المضايفي، حجازي الأصل، التحق بالملك فيصل الأول، وكان خبيراً بشؤون القبائل، فعينه هذا رئيساً إضافياً للتشريفات، يختص بهذه الشؤون. وكان الملك فيصل قد أرسله إلى بلاط الملك عبد العزيز سنة ١٩٣٢ موفداً خاصاً من قبله، للسعي في إقناع الملك السعودي بفتح المفوضية العراقية في مكة، لا في جدة، كما سيأتي في هذه التقارير. وتوفي سنة ١٩٦٠. جيرالد دي غوري، ثلاثة ملوك في بغداد، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد ١٩٩١، ص١٠٥.

وإني لم اختر أن أكون أحد خدم عرشكم خارج بلاطكم العامر إلا رجاء التمتع بحظ أوفر لخدمة بلاد تحتمي بظل جلالتكم الوارف، فامتثالا للارادة المطاعة توجهت الى الحجاز برفقة سعادة الأصيل ممثل حكومة جلالتكم، وقد مضى على وجودنا في هذه الديار ما يقرب من الأشهر الثلاثة، شاهدنا خلالها ما كان يترتب على ما اعتقد ذكره للحكومة لتكون على بينة من الأمر ولتعرضه على جلالتكم، وبرغم ما بذلته من الجهود في سبيل ذلك لم أوفق تماما للغرض المنوه عنه، وها اني أتشرف بعرض اكثر ما اغفل بالمخابرات الرسمية.

لقد جاء في تقريرنا الأول المؤرخ ٢٢ شباط ١٩٣٢ المقدم لوزارة الخارجية الجليلة ان الاخ فؤاد حمزة دعانا الى ركوب الزورق البخاري الذي أقلّه إلينا فركبناه، وعند وصولنا الى الساحل الخ... ولكن يا صاحب الجلالة هناك منظر اليم شاهدناه قبل وصولنا الى الساحل وهو تقدم أحد العمال بعلم عربي هاشمي جديد ومسح زجاج زورقنا به، من أين ظَفَر هذا الرجل بمثل هذه الراية بعد ان طوتها يد الأقدار عن سماء الحجاز منذ سبع سنوات، وإذا ما حمل هذا العمل على المصادفة فقط فهو لا يخلو من الغرابة، فان لم يكن العلم عراقيا محضا فهو أب للعلم العراقي، واذا كان تقلص ظله على وجه هذه البسيطة فهو لا يزال يخفق في قلوب أحرار العرب في الأخص منهم العراقيون البررة الذين ضحوا بدماء أبنائهم في سبيل إعلائه، وانه لا يزالون يعدون ٩ شعبان ١٣٣٤ الذي استظل في تلك الراية عيدا رسميا لهم. يا صاحب الجلالة! حقيقة ما ورد في التقرير آنف الذكر من ان "عرض على السكرتير بناء على استخبارات موثوقة ان في نية الحكومة الحجازية رفض الموافقة على جعل مكة مقرا للمفوضية الخ" فلا ريب فيه، وليتني لم استعلم، اذ قد لا يعد من الأصول المستحسنة ربط صورة من كتاب جلالتكم الخصوصي الموجه الى الملك عبد العزيز مع أوراق الاعتماد التي وجهت لوزارة خارجيته، بدليل تخفيف وطاة الحادثة لان كتابكم المرقم ١٣/٣/٦ والمؤرخ في ١٤ شباط ١٩٣٢ جواباً على تشبث الأصيل هذا لم يكن إلا

رفضا جعل مكة مقرا للمفوضية العراقية، وإن جاء في اخره (ان سموه يرغب في مقابلة سعادة الدكتور في الساعة الخامسة عربية من صباح يوم الاثنين الموافق ٨ شوال ١٣٥٠) ولما كانت مثل هذه الزيارة غير رسمية فلم اكن ملزما بأدائها، غير انه لم يبق لدي إلا حالة المضطرين.

كان قد وصل الينا كتاب من خارجية الحجاز مؤرخ ٧ شوال ١٣٥٠ وبطيه رسالة عنوانها (القواعد المرغوب في اتباعها من الممثلين السياسيين) تحتوي على ثلاث وعشرين مادة منها المادة الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة تعين شكل استقبال الممثل السياسي وحاشيته، ولكنهم لم ينفذوا ولا مادة منها، وقد بعثنا صورة منها الى وزارة الخارجية في ٢٢ شباط ١٩٣٢. فشخصنا من دون أية مراسيم لمقابلة الأمير، ولكن جاء في برقيتنا الرمزية المؤرخة ١٥ شباط ١٩٣٢ لوزارة الخارجية (قابلنا اليوم الأمير فيصل مقابلة ودية للغاية) ولا عجب اذا ما بدأت أتيه في صحراء هذه التصرفات، وكدت أتوهم- بلزوم معاطاة السياسة مع حكومتنا أيضا، ولا اغالي اذا ما عرضت بان وصف ملاقاتنا للأمير الوارد في تقريرنا الأول للخارجية دوّن ويالللاسف بروح البرقية المبحوث عنها، واني لا ارجوا ان تكون عريضتي هذه كفّارة عما خطّت يديَّ في ذلك التقرير وغيره، ولا يستهان بالفرق بين الرقة والعتق، واية مرارة أمضى على هذا العبد من ان ترجع به الذكرى في مثل ذلك الموقف الى الساعة التي وَدَّع فيها جلالة سيده الذي قصد الباخرة لوبن ليصافح في سبيل مصلحة بلاده وشعبه يدا أجلت أهل البيت من البيت، وصاحب النهضة في جزيرة قبرص، وخليفته من بعده في بغداد؛ ولو لم يكن لجلالتكم من الفضل العميم على شعبكم الكريم غير هذه التضحية الكبرى لكفى ان تجعلهم مدينين لجلالتكم الى الأبد فضلا على ان إقدامكم على ذلك مما تفاخر به مكارم الأخلاق ذاتها، فلا غرو انها كانت أسمى نخوة عربية وصفحا هاشميا، وفوق ذلك كله عبرة كبرى ودرس بليغ للذين ينشدون الوحدة العربية، اما ان حكومة نجد والحجاز وملحقاتها تتناسى ذاك التكرم

وتقابل ممثل حكومتكم بما لا يتفق والمروءة فذاك وبال هي تختاره لنفسها وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون.

يا صاحب الجلالة! تجدون في التقرير المؤرخ ٢٢ شباط ١٩٣٢ في مقابلتنا للأمير في ١٦: شباط ١٩٣٢ ان سعادة الأصيل يخاطب الأمير بما يأتي "لا يسعني إلا أن اطلب من سموكم اتخاذ كتاب جلالة مولاي الملك مدارا للعمل في مكة حيث أستطيع بموجب التخويل الموجه اليّ من حكومتي تبادل وثائق المعاهدات مع سموكم وتسليم كتاب جلالة الملك الجلالة والدكم ريث ما تتخذ حكومتي قرارا نهائياً في الصدد الذي كتبتم اليها من اجله كتابكم المؤرخ في ٢٣ رمضان ٣٥٠ ترون انني اتقدم بطريقة حلٍ، حفظا لمصلحة حكومتي وحكومتكم معاً الخ..." ومما جاء في التقرير المذكور ان قَدَّر سمو الامير هذا واستحسن الطريقة المؤقتة، وكررها قائلاً: لا مانع من تبادل وثائق المعاهدة في مكة، وماذا كان ينتظر ان يقول الأمير عن تبادل وثائق المعاهدات في مكة بعد ان أبرمت فيها، وكيف تقع طريقة الحل على العراق وحده وفي اول مباحثة، ولم نكن بعد على علم من رأي وزارة الخارجية في الموضوع، واول برقية تلقيناها منها كانت بعد هذا الاقتراح بيومين وهي مؤرخة ١٧ شباط ١٩٣٢؛ ويحق للامير فيصل وحكومته ان يزدادوا صلابة بعد ان جس النبض، وقد وجدوا كأننا بدورنا غير واثقين من قرار حكومتنا لأننا بادرنا فوراً إلى إيجاد تسوية، واي شي يبقى للعراق لو تم تبادل وثائق المعاهدات قبل البت بهذه المشكلة. يا صاحب الجلالة! حاولت جهد الطاقة ان احول دون اتمام هذا العمل الذي بذل الأمير وفؤاد حمزة في سبيله كل الممكن، ومن جملة تشبثهم إفادة فؤاد حمزة التي جاءنا بها علي طه معاون وكيل الخارجية في مساء ١٩ شباط ١٩٣٢ منها "فإننا لا نرى بأساً من أن يجري تبادل نسخ المعاهدتين وقبول كتاب جلالة الملك فيصل في مكة لأنهما عقدتا وأمضيتا في مكة، ولكن يشترط لذلك التبادل أن لا يقيد في تقرير أي مبدأ كان بشأن مكة، كما انه لا يمكن ان يتخذ سابقة في الموضوع الخ) ويظهر

من جهة أخرى ان سعادة الأصيل نوه عن تبادل نسخ المعاهدتين ثانية ففي ١٧ مارت ١٩٣٢ عندما زرنا الامير في مكة كما جاء في القسم الأول من تقرير شهر مارت ١٩٣٢. وفي اثر ذلك جاءنا كتاب فؤاد حمزة المرقم ٧٥/١/٣٣ والمؤرخ ٢٩ مارت ١٩٣٢ المُرسلة صورة منه لوزارة الخارجية، ومما جاء في صدر الكتاب: كلمتموني في مسألة تبادل النسخ المبرمة للمعاهدتين، إلى ان يقول: اعتقد ان مجرد وجود النسخ المبرمة معدة للتبادل بيدكم دليل كاف على انكم مفوضون بتبادلها، ثم يقول: وهذا ما يجعلني اعتقد انه في الإمكان إجراء التبادل في جدة أو مكة إذا أردتم من دون حاجة إلى تقديم كتب التفويض بتبادل المعاهدتين الخ.

يا صاحب الجلالة! يتضح جليا من هذا الكتاب لهفة حكومة نجد والحجاز وملحقاتها لتبادل نسخ المعاهدتين، فهي تسهيل للتسليم والتسلم، نتنازل عن كل شرط تقدم، ومن حسن الحظ أننا بعد مساع جمة اجتزنا الشبكة الثانية بسلام.

يا صاحب الجلالة! وصلنا إلى مكة لزيارة الامير فيصل في ١٧ مارت ١٩٣٢ في سيارة تحمل علماً عراقياً، فلم يكظم الأمير غيظه من هذا المشهد حتى خاطب الاصيل قائلاً: لم يمض زمن كاف على أهل البلاد يستعدون به لرؤية هذا العلم! وتمم الفقرة فؤاد حمزة مدعياً ان لم يسمح حتى الآن لأي ممثل كان باستعمال العلم على السيارة خارج جدة. والواقع يا مولاي يكذب فؤاد حمزة تماماً، اما تخصيص الامير بقوله (مثل هذا العلم) ففيه ملمس من الحقيقة المبتورة، إذ هم لا يركنون، ولكن لا المنظر العلم العراقي ذاته بل لرؤية أهل البلاد الذين يتجمهرون حوله أنّى سار، فمن محيي بيده ومن قائل: الله ينصر أسيادنا، ومن هاتف: أعزَّك الله الخ.

يا صاحب الجلالة! إذا ما تنزلتم بالاطلاع على القسم الأول من تقرير شهر مارت ١٩٣٢ المرسل لوزارة الخارجية، تجدون ان عبدكم بسؤال واحد وجهته للأمير كشفت القناع عما تضمره حكومة نجد والحجاز وملحقاتها خلف

تسترها بالحرم المكي الذي لا يجوز فيه التمثيل السياسي والقنصلي كما يدعون، فظهر انه لا يجوز ذلك الا داخل سور جدة فقط. كان قد كلفني في ١٢ مارت ١٩٣٢ سعادة الأصيل ان استحضر كتاباً رقيقاً ونهائياً للأمير بشأن مقر المفوضية فتم ذلك وهو تحت رقم ١٧٢، أرسلت صورة منه لوزارة الخارجية، وفي اثر الكتاب حصلت مقابلة الأمير في ١٧ مارت ١٩٣٢، وبعد جهود ساعتين أراد الأصيل ان يجد مخرجاً من النطاق الصارم، فقال: لنرجئ البحث إلى قدوم جلالة والدكم، فاجيب بملء التهكم المحسوس، بأن لابد لوزير الخارجية أو وكيله بعض العلم برأي الملك، ولذا فإننا نكاشفكم بوضوح ان مثل هذا الانتظار يعد عبثاً، وما عليكم غير استحضار أوراق جديدة تجعل مقركم في جدة، كنت منتظراً ان ترسل برقية نعرب بها عن نتيجة المقابلة المذكورة ونستأذن وزارة الخارجية بالعودة حال،اً فلم نفلح هذا مثل من مباحثاتهم الشفهية، واني اعرض على مولاي مثلاً آخر من آدابهم في المخابرات، فقد جاء في كتاب الأمير المرقم ٦٤/٢/١٢ والمؤرخ في ١٣ مارت ١٩٣٢: أرجوكم عدم إضاعة الوقت في إخطار السلطات المحلية العراقية بالأمر الخ.

وفي ٥ نيسان ١٩٣٢ تلقينا من وزارة الخارجية برقية بلزوم توحيد المساعي مع الشيخ عبد الله المضايفي الذي يحمل رسالة جلالتكم للملك عبد العزيز، وسيتولى المضايفي ان يعبر لجلالتكم عن المساعي التي وجدت معه، وسِر الشلل متأت من برقية الملك عبد العزيز المؤرخة ١٨ شوال ٣٥٠ الصادرة عن الرياض والمعنونة بالصورة الآتية "حضرة ممثل العراق ناجي الأصيل- جدة" إذ لم تسمع قبل ذلك كلمة ممثل فحسبت مغنماً وان قرنت بجدة، وهي كانت جوابا على برقية تحية أُصدرت له من مكة في ٢٤ شباط ١٩٣٢، ومع ان سعادة الأصيل كان قد وقع على التقرير التابع للتقرير الأول عن شهر شباط ١٩٣٢، ومما جاء فيه: تلقيت جواب جلالته الرقيق، ولكن في جدة، ويظهر لي ان كان ذلك عمداً، وذكر في الفقرات الأخيرة بعث السكرتير بنص البرقيتين إلى إدارة

الجريدة مع كتاب خصوصي فانتظرنا صدورها يوم الجمعة واذا بها تكتفي بالتنويه عن وجود برقيات متبادلة.

يا صاحب الجلالة! اما وقد تسلم الملك عبد العزيز رسالة جلالتكم العالية التي هي قول الفصل الضامنة لكرامة العراق، ارى قبل ان انهي البحث عن موضوع مقر المفوضية العراقية أن اعرض على جلالتكم بعض ما علمته من الأسباب التي دعت حكومة الحجاز ونجد وتوابعها ان تعين جدة مقراً للممثل العراقي. يا صاحب الجلالة! بعد ما خسر الملك عبد العزيز نهائياً لقب الإمامة من أقوى أنصاره رؤساء اكبر قبائله كعتيبة ومطير والرولة والعجمان، وما تكنه نحوه قلوب شَمَّر وحتى بعض أقاربه، وبقي وحده مع فريق من مرتزقة البلد وبعض الحَضَر التجار، التجأ مضطراً إلى مسايرة جارته العراق، ولا يهمه شيء اكثر منها وعلى رأسها جلالتكم، ومن اليمن ولكن إلى حين. لا شك في ان الملك عبد العزيز لا يهون ولا يسهل عليه قبول ممثل العراق السياسي في بلاده حتى ولو كان قوياً، أما وقد اصبح ضعيفاً شاعراً بذلك لا يأمن وجود ممثل العراق في داخلية بلاده، فهو قد يرجح ان تكون مكة مقراً للمفوضية العراقية بدل ان تكون الرياض أو حائل، لأنه ككل بدوي لا يفهم السياسة والتمثيل السياسي والغرض منهما؛ ومما يؤيد هذا المُدَّعى اننا عندما زرنا في منى في ١٧ نيسان ١٩٣٢ وكان مجلسه غاصا بالمعايدين قال بما نصه "ان السياسة كذب، والسياسي مراوغ كالثعلب"، ولم يَسْمَع هذه الفقرة من المثلين غير ممثل العراق وقنصل هولندا العام).

ويتحدث التقرير الرسمي للمدة من ١٤ شباط إلى ٢٢ منه سنة ١٩٣٢ عن مسألة نقل المفوضية العراقية إلى جدة، واعتذار الحكومة عن إبقائها في مكة، وطبيعة العلاقات بين البلدين، فيقول[1]:

---

(١) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٧.

(صورة كتاب المفوضية الملكية العراقية في مكة المكرمة المرقم ٦ والمؤرخ في ٢٢ شباط ١٩٣٢

المعنون إلى وزارة الخارجية

نرسل بطيه التقرير الأول الذي يتناول البحث ابتداء من ١٩٣٢/٢/١٤ إلى ١٩٣٢/٢/٢٢ وربطنا معه صورة من الكتب الثلاثة التي أرسلت لنا من خارجية الحجاز ونجد وملحقاتها، وصورة من الكتاب الذي أرسلناه اليها وبطيه أيضاً صحيفة (ام القرى) بتاريخ ١٠٣٢/٢/١٩ تجدون فيها بحثاً عن المفوضية الملكية العراقية.

التوقيع/ ناجي الأصيل

القائم باعمال المفوضية الملكية العراقية في الحجاز ونجد وملحقاتها- القنصل العام

إن جلالته يود ان تسود صلات القطرين روح المودة والمعاضدة الحقيقيتين لا الطرف الدبلوماسية والمجاملات الدولية فقط. وإنني يا سمو الأمير سوف لا ادخر وسعاً لتنفيذ رغبة جلالته. فانبسط الأمير لهذا التصريح كثيراً قائلاً: ان مثل هذا الشعور العالي لا يستكثر من جلالة الملك فيصل، واننا نتلقى تمنيات جلالته بمزيد السرور، وسنقيم روح التآخي تسود كل شيء. وبعد ربع ساعة ولوجود أشخاص آخرين عند سموه رجوته أن يضرب لي موعداً آخر يمكن به مفاوضة سموه بخصوص كتابه عن مقر المفوضية، فوعدني بان يكون ذلك في الساعة الرابعة غروبية من الغد، أي صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٦ شباط ١٩٣٢ فوعدته وانصرفت، فخرج معنا وكيل الخارجية واستقبلنا بمكتبه الخاص حيث دار بيننا الحديث الآتي: بدأه وكيل الخارجية قائلاً: ان تصريحاتكم لسمو الأمير هي غايتنا، وإننا نبادلكم هذا الشعور وان كانت الظروف قَسَّمتنا إلى وحدات سياسية متعددة فلا يزال هدفنا واحداً وهو خدمة الأمة العربية؛ ثم فاتحته

بالكتاب الذي وجهته وزارة الخارجية الحجازية النجدية الينا وقلت: انني استغربته جداً أولا لأن صلات القطرين صميمية واكثر من سواها فلا يستبعد ان يكون لها موقع ممتاز عند الطرفين. ثانياً. ان الإرادة الملكية المطاعة لم تصدر مرة ثانية مستبدلة جدة بمكة إلا لان هذه المسألة بنظر حكومتي أمر حصل الاتفاق عليه ولابد أن جلالة الملك ابن السعود تذكر انه قد تفاهم مع فخامة نوري باشا السعيد على ذلك، وعلى كل حال فانا أتمنى ان لا تكون هذه المسالة بيننا مما تعوقنا عن اداء الواجب المتحتم على الطرفين؛ وهنا قال وكيل الخارجية في اجتماع الملكين في المدرعة (لوبين): كان قد اقترح فخامة ناجي باشا السويدي رئيس وزارة العراق آنذاك بجعل مكة مركزاً للمفوضية العراقية وعدد القواعد المنتظرة من جعلها في مكة غير إنني في الوقت نفسه مع تقديري لمثل هذه الرغبة شرحت لفخامته تعذر تنفيذ الاقتراح لا لعلة في نفس الاقتراح، بل لما تجر علينا قبول تأسيس مفوضية بمكة مطالبة الدول الأخرى بان نعاملها على عين الخطة، وفي ذلك ما فيه من المحاذير التي لا تخفى على العالم العربي والإسلامي معاً. ولما كنا حراس الحرم المكي لا مالكيه يتحتم علينا الحرص على رضاء العالم الإسلامي بمثل هذه الخصوصيات ولم نبت وقتئذ بشيء من هذه القبيل. ثم خاطبني قائلاً: مجرد إشاعة تعيينكم في مكة دعا الوزيرين التركي والإيراني ان يراجعانا قائلين انهما يرغبان إذا تم تأسيس المفوضية العراقية بمكة بنقل سفارتيهما أيضاً إلى مكة، فاضطررنا ان نؤكد لهما بأننا لا يسعنا الموافقة على جعل مكة مقراً للمفوضيات والقنصليات وأضاف قائلاً: اننا ننتظر منكم مساعدتنا على حفظ هذا المبدأ، وثقوا اننا مستعدون لتقديم كل ما ينبغي لكم من المساعدة وسنقيم روح المودة والمعاهدة هي السائدة بيننا. ولما فهمت ان وكيل الخارجية يتمسك بنقطة نظره ظننت أن ذلك لابد ان يكون ناجماً من عدم علمه بما تم الاتفاق عليه بين جلالة الملك عبد العزيز وفخامة نوري باشا السعيد الذي ذكره لي شخصياً فخامته عندما أراد استبدال إدارة مكة بجدة. فقلت: الذي

اعلمه في هذا الباب ان فخامة نوري السعيد كان قد أنهى المسألة مع جلالة الملك عبد العزيز، فأجابني على الفور انه لم يكتب الاعتراض للخارجية العراقية إلا بعد موافقة جلالة مليكه ومخابرته، وان جلالة الملك عبد العزيز يأمل ان الحكومة العراقية تحرص بدورها على وجهة نظره بهذا الخصوص. وتمادى قائلاً: إن قدوم سمو الأمير فيصل إلى جدة الأربعاء الماضي ١٠ شباط ١٩٣٢ كان لمجرد توقيع اول معاهدة سياسية بين حكومة الحجاز ونجد وايطاليا، ولما بلغني انكم متوجهون من مصر لطرفنا طلبت من سموه ان ينتظركم هنا لإجراء المراسم المعتادة وتبادل أوراق الاعتماد وتبادل وثائق المعاهدة إلى غير ذلك من الأمور. إن سموه ينتظركم كما ترون كل ذلك حذرا ان يحرج عليكم الموقف، فلو لم نقم بذلك ووصلتم مكة لكنا اضطررنا بمفاجأتك بلزوم الرجوع إلى جدة حيث هناك فقط يمكننا القيام معكم بالأعمال التي نوهت بها. وهنا اخذت الكلام وقلت: انني أؤكد لكم ان مهمتي هي أن ابذل أقصى الجهود لتشييد روابط المحبة وإنماء أواصر التعاون السياسي والاقتصادي بين القطرين، واني اشكر لكم ولسمو الامير ما تظهرونه من الحفاوة نحوي، وساذكر كل ذلك لحكومتي في أول فرصة، غير انني ملزم بناء على الإرادة الملكية المطاعة الناطقة بكون مكة مقراً للمفوضية ان استمر على السفر إلى مكة، وانتظر جلالة الملك عبد العزيز لأسلمه كتاب جلالة الملك، وهناك نتبادل وثائق ابرام المعاهدة التي كانت قد عملت في مكة، ولا أظن ان هذا يستدعي اعتراض أحد لأن كما اسلفت ان المعاهدة وضعت وتم التوقيع عليها هناك، فهذه المسالة لا تقاس غيرها، وفي المدة التي اقوم بها بواجبي في مكة منتظراً قدوم جلالة الملك أكون قد أخذت إشعاراً من حكومتي بما ينبغي اتخاذه نحو وجهة نظركم، ولا اخفي عليكم انه ليس من السهل جداً استحصال ارادة ثالثة باستبدال جدة بمكة. وقد يجوز ذلك، ولربما تعين غيري في جدة، ومع ذلك فان الحل المؤقت الذي طرحته عليكم أظنه يكفل ارتياح الطرفين، ونكون ايضاً قد قمنا بوجائبنا؛ ينبغي لنا

ان نتغلب على هذه المشكلة بالأناة ونساعد حكوماتنا في ان نجد الطريق المرضي للطرفين. فرأيت ان وكيل الخارجية استحسن هذا الرأي، ووعدني انه سيعمل لتقرير هذا الاقتراح وطلب مني ان اترك له مجال التفكير في الموضوع ومخابرة الملك عبد العزيز وان يعطينا الجواب غداً، ثم شيعنا لآخر الدار، ومن هنا تلقى مرافق الأمير إلى السيارة التي اقلتنا إلى الدار.

المقابلة الثانية مع الامير:

في صباح يوم الثلاثاء ١٦ شباط ١٩٣٢ تلقيت كتابا من مكتب وزارة الخارجية الحجازية النجدية فيه يدعوني وكيل الخارجية فؤاد حمزة إلى تناول العشاء على مائدة سمو الأمير فيصل في مساء هذا اليوم ومما لاحظته انه اغفل في الكتاب ذكر صفتي الرسمية وهكذا كتابان آخران لسكرتير المفوضية وكاتبها.

انني كما اسلفت كنت على موعد مع سمو الامير فيصل للمقابلة في هذا اليوم في الساعة الرابعة غروبية صباحا، فاستصحبت معي السكرتير وتوجهت إلى قصر الامير حيث استقبلني وكيل الخارجية اولاً، وبعد دقائق دخلنا على الأمير فيصل، وبعد ان شكرته على ما لقيته من حسن الضيافة والتوجه الخاص أجابني ان ذلك واجب ليس الا. كان الامير في هذه المرة اكثر انبساطاً وتبسطاً في الحديث، ومما سره إخباري اياه انني اعلم حكومتي بما لقيته من حسن الرفادة من لدن سموه؛ ثم خضت الموضوع الأصلي الذي من اجله كانت هذه المقابلة، فقلت: انني نظرا لما احسه من الصميمية والعزم على التغلب على كل المصاعب التي قد تبدو معقدة لا يسعني الا ان اطلب من سموكم اتخاذ كتاب جلالة الملك مدارا للعمل في مكة حيث أستطيع بموجب التخويل الموجه اليّ من حكومتي تبادل وثائق المعاهدة مع سموكم وتسليم كتاب جلالة الملك لجلالة والدكم ريثما تتخذ حكومتي قراراً نهائياً في الصدد الذي كتبتم اليها من اجله

كتابكم المؤرخ ٢٣ رمضان ١٣٥٠، ترون انني اتقدم بطريقة حل حفظاً لمصلحة حكومتي وحكومتكم معاً؛ انه لا يخفى على سموكم ان المسألة لم يقتصر عليها على الحكومتين بل اتصلت بالدول الأخرى وذاع امرها في صحف البلاد العربية والأجنبية معاً وهذا ما يجعل الموقف دقيقاً. قدر سمو الأمير هذا واستحسن هذه الطريقة المؤقتة وكررها قائلاً: لا مانع من تبادل وثائق المعاهدة في مكة، وتسليم الكتاب لجلالة والدي بصورة لا تجعلنا هدفاً لاحتجاج المثليات الاجنبية الاخرى، إذ انني اقدر حقاً - كما شرحتم- وضع العراق الخاص مع نجد والحجاز، ولكن يتعذر عليها إفهام الأمم الأخرى بذلك، حتى انني لولا الأيدي التي تعبث أجد الوثائق والمكاتبات الرسمية بيننا زائدة ولا محل لها. إن سمو الأمير قال ذلك، وانا اشعر انها كلمة لا تخلو من الاخلاص، ثم اردف قائلاً: نحن كتبنا لجلالة الملك كما كتبتم لحكوتكم وقال: إنا سواء نحن أو انتم قد نتلقى جواباً احسن حلا مما اتفقنا عليه الان، ثقوا انني اعد القطرين شقيقين لا فرق بينما وكل منا يغار على المصلحة المشتركة لولا فضول الاجانب، اما جواب جلالة الملك عبد العزيز فلم يتأخر إلا لأنه كان متغيباً للصيد، وكان قد تاخر نصب ماكنة الراديو التي معه إلى الساعة الواحد مساءاً وآمل انه سيجيب على برقيتنا اليوم. انتبه وكيل الخارجية لتكليفي انف الذكر وهو اتخاذ كتاب جلالة مولاي الملك أساساً للعمل، فقال مخاطباً إياي: اننا لابد اليوم من ان نتسلم جواباً من لدن جلالة الملك عبد العزيز وعند اجتماعنا مساء نتخذ بالاتفاق قراراً يوضح صفتكم الرسمية المؤقتة لدى حكومتنا، وقد ننتهي إلى بيان ننشره لنحمل على ان نترك لحكومة جلالة الملك العراق أفسح مجال لاتخاذ ما ينبغي من الإجراءات الملائمة نحو اعتراضنا بصورة لا يستشعر منها مطلقاً ان قد مس شيئاً من عزتها، وايده على ذلك سمو الامير. وانتقلنا إلى الطريق المنوي اتخاذه بين العراق والحجاز فناشدني وكيل الخارجية فيما إذا اطلعت على تقرير سمو الأمير فيصل نحو هذا الطريق والذي أرسل لجانب وزارة الخارجية العراقية، ولما علم

انني لم اطلع على هذا التقرير قال: إذا لابد انه قد وصل إلى حكومتكم بعد خروجكم من بغداد، واننا في اول فرصة نقدم لكم صورة منه، وهكذا انصرفت مودعا سموه وشاكراً لفؤاد حمزة ما يبذله من اجل التسوية المنشودة.

الضيافة

في ١٦ منه مساء دعوة مدير الشؤون الخارجية على العشاء وذهبنا في الوقت المعين الا ان الامير حضر بعدنا ببضع دقائق وكان عدد الذين على المائدة جميعا خمسة عشر شخصاً وهم: الامير فيصل، فؤاد حمزة، عبد الله عبد رضا. أحمد باناخه، سليمان قابل، السيد عبد الوهاب نائب الحرم، علي طه، فوزي السوري، المرافق خالد الأيوبي، الشيخ إبراهيم الفضل، الدكتور يحيى السوري، ورشيد باشا الناصر، وهذا الأخير هو المرشح ان يمثل الحجاز في العراق، وانه قبل يومين حضر لزيارتي للتحية والتعارف، اما على المائدة وبعدها فلم يبحث عن شيء يستحق الذكر غير ان الامير أثار الكلام على أعمار الحاضرين، ثم انتقل الحديث عن الشعر العامي بين العربان، ومما لاحظته ان كلا من الجماعة خاض البحث واستعمل حسب الإمكان النكت إلاّ باناحة فقد لازم الصمت، والقائممقام عبد الله علي رضا خاطب الامير قائلاً: انه يعرفني احسن المعرفة منذ إحدى عشرة سنة، وكان اخر عهده بي منذ ثمانية أعوام، واثنى عليّ قائلاً: لقد بذل وقتئذ ناجي بك اقصى الجهود للقضية العربية بكل إخلاص وهمة، الا ان الظروف ابت ان تنجح في الاخير تلك المتاعب؛ اما رشيد باشا فلم ينطق الا مرتين الأولى فَسَّر قوله تعالى:(حتى بلغ اشده) و(حتى استوى) واسترسل في الصمت وعاد وقال: ان الإمام الشافعي ينهي عن السؤال عن العمر وشرح السبب. وعند انتهاء السهرة أعلمني وكيل الخارجية عن الأمير فانه حتى الآن لم يتلق جواباً من جلالة الملك عبد العزيز)

وقد ارفق القنصل العراقي بتقريره التقارير الآتية:

(المفوضية الملكية العراقي بمكة المكرمة

بعد التحية.. في ١٩٣٢/٢/١٤ في الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الأحد وصلت بنا الباخرة (ارتيريا) إلى مياه جدة وبع هنيئة وصل على ظهر الباخرة شاب أعلمني انه موفد لاستقبالنا من قبل أخيه فؤاد حمزة وكيل الخارجية[1] اسمه توفيق حمزة دعانا لركوب الزورق البخاري الذي أقلّه الينا فركبناه، وعند وصولنا إلى الساحل وجدنا بانتظارنا معاون وكيل الخارجية علي هلة ومعاون قائممقام جدة علي العماري ورئيس البلدية علي سلامة، فأقلتنا السيارات المعدة إلى دار كانت الحكومة قد اثثتها وجعلتها مسكناً مؤقتا لنا وبلدية جدة قائمة بضيافتنا فيه على احسن ما يمكن، ثم انني رجوت ان لا تتجاوز مدة الضيافة اكثر من ثلاثة ايام وانهم وافقوا على ذلك.

التقرير الاول

فخامة وزير الخارجية

في اليوم الاول وبعد وصلنا بنصف ساعة وصل اليّ كتاب من الخارجية (تجدون صورته طيه) يتضمن التعليمات التي ينبغي للممثلين السياسيين اتباعها عند وصولهم من جملتها اخبار الخارجية بالوصول كتابة مع طلب تعيين الوقت لمقابلة وزير الخارجية لتقديم براءة التعيين الخ. بناء عليه كتب لوزير الخارجية الأمير فيصل الذي كان بجدة الكتاب الذي صورته بطيه. اما ارفاقي صورة كتاب جلالة مولاي الملك لجلالة ابن السعود فكان غاية في الأهمية وبحاجة كبيرة كما سيظهر لفخامتكم. عرض عليٌّ سكرتير المفوضية بناء على استخبارات موثوقة ان في نية الحكومة الحجازية رفض الموافقة على جعل مكة مقراً للمفوضية، فخشيت انها لو رفضت ذلك تنقطع ولو بصورة مؤقتة كل صلة

---

(١) هنا عبارات سقطت بسبب تكسر حواف الورقة.

رسمية بيننا وبينهم فاستحسنت عندئذ اطلاع سمو وزير الخارجية على صورة الكتاب الموجه من جلالة مولاي الملك لجلالة والده، وفعلاً كما يتبين لفخامتكم من كتاب وزارة الخارجية الحجازية النجدية الذي تجدون صورته طيه أنها لم توافق على تسلم البراءة القائلة بجعل مكة مقراً للمفوضية وتطلب تصحيح ذلك بصورة قطعية على انها تعود وتقول انها مستعدة لتسلم كتاب مولاي صاحب الجلالة مستعدة لتقديم كل ما يلزم من المساعدة للقيام بأعمالنا مع احتفاظها بالاعتراض الوارد بصدد كتابها؛ ولما كان الوقت المضروب للمقابلة لم يكن مخصصاً لتسلم البراءة الصادرة عن فخامتكم طلبت ان تكون المقابلة في وقت آخر وبصورة خصوصية فوافقوا على ذلك، واعلن سمو الامير فيصل استعداده لمقابلتنا في الساعة الرابعة غروبية من صباح يوم الاثنين ١٥ شباط ١٩٣٢ بدلاً من الساعة الخامسة التي كان سموه أعدها لتسلم[1] كتاب جلالة الملك وللتعرف بنا ومن هنا يظهر لفخامتكم جليا ان اطلاع سمو وزير الخارجية على الكتاب الموجه لجلالة والده جاء بفائدة عظمى وكان خير وسيط لعدم احراج موقف الطرفين بل جعل لنا برغم عدم موافقته على البراءة مجالاً كافياً للعمل.

توجهت حسب الموعد إلى القصر الذي فيه الامير (المعبر عنه الان بالقصر الأخضر) بصورة غير رسمية وقد حضر سكرتير المفوضية معي. أدت جنود القصر التحية عند مدخل القصر واستقبلني مرافق سموه وبعده ــ[2] الشؤون الخارجية فؤاد حمزة ودخلنا رأسا عن سمو الامير فيصل وزير الخارجية فاستقبلنا بحفاوة واعزاز ــ التحية الاستفسار عن رحلتنا بادرني بالسؤال عن صحة جلالة مولاي الملك فاجبته ان جلالته بخير ــ يهديكم وجلالة والدكم السلام وان جلالته عند مغادرتين بغداد امرني ان اقوم بالواجب بكل اخلاص ــ لان جلالته يعد جلالة الملك ابن السعود كأخ وان جلالته حريص على رفاهة وسعادة الاقطار العربية.

---

(١) نفسه.

(٢) كلمات مفقودة بسبب تكسر اطراف الوثيقة.

اما عن مقر المفوضية فظل متمسكاً بمبادئه بأسلوب رقيق، واما عن الكندرة فوعدني انه سيعطي أوامره بهذا الخصوص، وعن جديدة عرعر فعلّق المسألة إلى مخابرة أبيه واضاف قائلاً: انني محدثك كفيصل بتلك الخصوصيات، ولم أشأ ان أتبسط معه كثيراً بخصوص مقر المفوضية لأنني لم أتلق شيئاً يخولني طرق هذا الموضوع إلاّ انتظار قرار الحكومة النهائي عند عودة رئيس الوزراء فخامة نوري باشا السعيد. كانت جلستنا معه خصوصية، ودارت بيننا احاديث عديدة منها ما يتعلق بقضية عبد الله الفالح السعدون[1] التي اراد سموه الاستعلام عنها، فشرح له السكرتير الاسباب الموجبة للحكم الصادر بحقه وظروف وكيفية الجريمة، ثم انني افهمت سموه بالعطف الملكي الصادر باستبدال عقوبة الاعدام. ثم انتقل سموه الى ان دور الغزوات عند البدو تقلص ظله، وانه لا يمكن كبح جماح تعصبهم وغلوهم دفعة واحدة، وان جلالة والده خشية ان تنطفئ عندهم جذور الحمية بتاتاً. بمثل هذا الموضوع رأف مرات عديدة بهم حتى عندما رآهم يشذون عن الطاعة ولكن في الاخير (يقصد بعد ان بدأ التفاهم يسود بين والده وبين الحكومات المجاورة له) اضطر فأدبهم كما تعلمون (يشير الى قضية عصيان الدويش وابن بجاد وابن مشهور وابن حثلين[2] وحادثة قمعهم). ثم انتقلنا الى بحث تهذيب العربان فاظهر رغبة في ذلك إلا انه قال يجب ان لا يكون ذلك على قدر الكتابة فقط. دامت جلستنا عنده ما يقرب من

---

(١) هو عبد الله بن فالح باشا، من مشايخ آل السعدون، أمراء المنتفق، ولد سنة ١٨٨٤، وحارب البريطانيين في معركة الشعيبة إبان الحرب العالمية الأولى، وانتخب نائباً عن البصرة من ١٩٢٥ إلى ١٩٢٨، والقضية التي بشير إليها اليه الأمير فيصل هنا تتلخص بأن عبد الله المذكور أطلق النار على عبد الله الصانع مدير الداخلية العام في مكتبه في ٧ تشرين الثاني ١٩٣١ وأرداه قتيلاً لإقدامه على الزواج بكريمة عبد المحسن السعدون، وهو غير كفء لها في رأي شيوخ آل السعدون، حكم عليه بالإعدام، ثم خفف الحكم إلى الحبس مدة خمس سنين، ثم أفرج عنه سنة ١٩٣٣، توفي في البصرة سنة ١٩٥٢. مير بصري، أعلام السياسة في العراق ج٢ ص٣٥٩.

(٢) تقدم التعريف بهم.

الساعتين بعد ذلك انصرفنا موعين استحسنت ان ابرق لجلالة الملك عبد العزيز برقية بوصولي الى مكة أشفعها بتحية ففعلت. عليه تلقيت جواب جلالته الرقيق ولكن في جدة ويظهر لي ان كان ذلك عمداً لانني رأيت لزوم نشر نص البرقيتين في الأخص بعد ما نشرت صحيفة ام القرى ما اسلفناه. فبعث السكرتير بنص البرقيتين الى ادارة الجريدة مع كتاب خصوصي فانتظرنا صدورها يوم الجمعة واذا بها تكتفي بالتنويه عن وجود برقيات متبادلة فأسفت على هذا المظهر في الوقت الذي نحن تحاشينا كل ما يمس شعورهم وحاولنا عند كل فرصة ان نظهر كل المودة).

أثارت برقية نوري السعيد الى المفوضية العراقية في مكة الحماسة مرة أخرى للعمل على اقناع السلطات السعودية في الحجاز ونجد للإبقاء على مكة مقراً دائماً لهان ولذا فقد طلب القنصل العراقي موعداً من نائب الملك الأمير فيصل بن عبد العزيز للحديث حول هذا الموضوع. ويوضح تقرير مارت المبررات العراقية الجديدة لطلبه القديم، فهو هنا يقترح ان تكون مكة مقراً لجميع ممثليات الدول الاسلامية، وليس العراقية فحسب، على ان تكون جدة مقراً لممثليات الدول التي لا تدين بالإسلام، وعلى أية حال فإن الموقف السعودي ظل ثابتاً من هذا الطلب، وإن تذرَّع هذه المرة بأن دراسة مثل هذا المقترح تستدعي وقتاً قد يطول، وحينما ذكر المسؤول العراقي نائب الملك بما قطعه الملك عبد العزيز لنوري السعيد من وعد حول هذا الأمر، لم يتردد الأمير فيصل بنفي الوعد أصلاً، وأن الأمر لم يزد على أن يكون سوء فهم لا اكثر، ففي ٢١ شباط سنة ١٩٣٢ أبرقت المفوضية العراقية الى وزارة الخارجية البرقية الآتية[1]:

(الحالة تستدعي البت السريع بوضع المفوضية).

(١) الملفة ٧٤٧ الوثيقة ٧٥.

وجاء تقرير شهر مارت ١٩٣٢ ليوضح جهود المفوضية العراقية الاخيرة من خلال اللقاء بنائب الملك[1]:

(بغداد

التاريخ في ٧ نيسان ١٩٣٢

سكرتير مجلس الوزراء

رئاسة الديوان اللمكي

نرسل بطيه صورة المفوضية الملكية في مكة عن شهر اذار ١٩٣٢ للاطلاع عليه.

وزارة الخارجية

سري ومستعجل

وزارة الخارجية الجليلة

(القسم الاول من تقرير شهر مارت ١٩٣٢)

الكندرة– جدة

سري ومستعجل

تحية.. وبعد كنت قد بسطت في تقرير السابق كل ما تم من مذكرات حول قضية مقر المفوضية، ولكنني مؤخرا رأيت ان اجدد الجهود، ومما شجعني على ذلك ايضا برقية فخامة رئيس الوزراء المؤرخة ١ مارت ١٩٣٢. فوجهت لسمو الامير فيصل كتابا ارسلت لكم صورته وهو مرقم ٧٢ ومؤرخ ١٢ مارت ١٩٣٢ ومنه تستدلون انني عزمت على ان ابذل اقصى ما يمكن في سبيل حل المشكلة في الاخص عند مقابلتي لسموه لأفاتحه كما قلت في كتابي (بكل ما فاتني اضطرارا ذكره) واتضح لكم اني لأجله رجوته في آخر الرسالة أن يعين لي موعدا لمقابلته، فتلقيت من سموه الكتاب المؤرخ ١٤ مارت ١٩٣٢ والمرقم

(١) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٣.

٢٩/١/٣٣ الذي ارسلت لجنابكم صورته، فهو يترك لي خيار وقت مقابلته، ومما جاء فيه اولا انني اشاطركم الرأي في ان علاقتنا مع بعضنا هي في الحقيقة والواقع اشد من ان تحدد باوصاف معينة الى ان يقول :ولعلمنا بانكم لستم بأقل منا غيرة على حفظ حرمة الحرم الملكي فقد صارحناكم القول بشأنه وبعدم امكان الموافقة على جعل مقركم الرسمي في مكة المكرمة.

وفي ١٧ مارت ١٩٣٢ صباحا توجهت الى مكة فكان الاستقبال كما مر ذكره في زيارتي الاولى، وفي موعد المقابلة اي في الساعة السابعة غروبية شخصت لدار الحكم حيث قابلني سمو الامير فيصل ولم يكن معه في هذه المرة غير فؤاد بك حمزة، وبعد التحيات المعتادة بمثل هذه الزيارات قلتُ: انني يا سمو الامير لا ارى مانعاً شرعياً يجعل تأسيس مفوضية في مكة متعذراً، خاصة اذا كان الممثل مسلماً ودين دولته الرسمي الاسلام، وظني انه من دواعي الارتياح ان توجد في مكة مفوضيات لجميع الدول الاسلامية، ذلك مما يجعل التفاهم مع تلك الدول امتن واقوى، هذا لانكم اوردتم ان بقية المفوضيات الاسلامية تطالب بان تعامل بالشكل عينه، اما الممثلون غير المسلمين، والذين لا يمثلون دولا اسلامية، فلا يمكن ان يدخلوا ضمن هذا الصدد. اني يا سمو الامير اعتقد ان العراق الذي له مع نجد والحجاز صلات ومناسبات بصورة مرضية ما لم يكن ممثله قريباً من رحاب جلالة والدكم أو مقر سموكم، وربما هذا هو الذي جعل فخامة نوري باشا السعيد يأخذ وعداً من جلالة والدكم على ان تكون مكة مقراً للممثل العراقي.

فأجابني سموه بأنني اشارككم الرأي بان صلات العراق مع مملكة نجد والحجاز لا تقبل القياس مع مناسباتها بسائر الاقطار، ولكن جعل مكة مقرا للممثل العراقي لا يمكن تقريره في الوقت الحاضر، اما ما ابديتموه من الملاحظات حول جواز تأسيس مفوضيات اسلامية في مكة فهو قد يكون نافعاً إلاّ انني مع ذلك لا اعتقد بامكان انجازه في وقت قريب، لأن ذلك يتطلب درساً

دقيقاً مما ينبغي له وقت طويل، مع ذلك لتيسر الوسائط قد تسهل عليكم مراجعتي متى شئتم، اما والحالة كما بينت فلا يتعذر على الحكومة العراقية عدم الاصرار على جعل مكة مقرا لمفوضيتها. واما بخصوص وعد والدي لفخامة نوري باشا فإني أظن أن فخامته ترك الحجاز وهو يعتقد ذلك، فذكرت لسموه ان لابد لنا من التغلب على هذه العقبة المباشر بالاعمال وهي كثيرة في الاخص منها تبادل المعاهدات.

وهنا استسمح فؤاد بك حمزة الامير، وخاطبني قائلاً: أرى من المناسب ان لا تصر حكومتكم على جعل مقر مفوضيتها في مكة لأن ذلك يعرقل عليها كثيراً، اما حكومة الحجاز ونجد فهي مضطرة في الأقل في الوقت الحاضر الى أن تتمسك بقاعدتها الاساسية التي اعلنتها وهي عدم جعل مكة مقراً للمفوضيات والقنصليات، ومما ابديتموه من مشروع جواز الموافقة على تأسيس المفوضيات الاسلامية في مكة فذلك كما تفضل سمو الامير يتطلب وقتا كثيراً، وانني اؤكد لكم ان مثل هذا الامر بعيد جدا في الحال الحاضر فهو لا يتم بأسابيع ولا أشهر، بل ينبغي له ظروف ومصادفات خاصة.

ولا اعتقد أن جلالة الملك عبد العزيز يكون قد اعطى وعدا يجعل مكة مقراً لمفوضيتكم، ولكن ربما كان ظنَّ فخامة نوري باشا ان قد تم ذلك بنتيجة سوء تفاهم طبعاً. فقلت: ولكن لا أخال فخامة نوري باشا إلاّ متأكداً من الوعد؛ ورجعت مخاطبا سمو الامير قائلً:! إذاً تأجل البحث بالمسألة الى قدوم جلالة والدكم، فبادر فؤاد بك حمزة بالاجابة قائلاً: سواء سمو الامير أو أنا لابد لنا من بعض العلم في الامر، ولذا اؤكد لكم ان لافائدة ترجى من الانتظار، والأوفق ان تتساهلوا بقبول جدة مقر للمفوضية.

وهنا قال السكرتير السيد ناصر الذي كان برفقتي: أرى يا سمو الامير ان فؤاد بك حمزة يقرن مقر المفوضية دواماً بجدة، وحبذا أن نعلم بالمناطق التي لايجوز فيها تأسيس مفوضيات او قنصليات لئلا يقع بعد هذا مشكل جديد.

فأجاب فؤاد بك حمزة: ان نعم لا يمكن الموافقة مثلا على المدينة ولا على الطائف ولا حتى على ينبع لان تكون مقرا للمفوضية او القنصلية، فوجدت ان المسألة تعقدت اكثر مما كنت أظن، فخاطبت سمو الامير قائلاً: يا سمو الاميرا كأن فؤاد بك لم يكتف بسد الباب فأعقبها بالنوافذ.

وعندما هممت بالاستئذان، قال فؤاد بك حمزة بعد أخذ موافقة الامير إنه مستعد لعقد اتفاقية يمكن معها تبادل المعاهدات على ان لا يمس ذلك بالمبدأ القائل باتخاذ جدة مقراً، فادركت الغرض، وقلت ان ذلك يتوقف على مخابرة حكومتي، ومتى ما اتلقى من عندكم شيئا بهذا الخصوص أعرضه عليها وابسط لكم النتيجة.

ومن هنا يتضح لكم جلياً واقع الحال خاصة اذا ما التفتم الى نقطة عدم جواز تأسيس مفوضية او قنصلية إلاّ في جدة، والى قول الامير في كتابه المرقم ٢٩/١/٣٣ والمؤرخ ١٤ مارت ١٩٣٢ الذي جاء فيه كما ذكرت "لعلمنا بانكم لستم باقل منا غيرة على حفظ حرمة الحرم الملكي.. الخ"

عدت الى جدة في اليوم نفسه وفي ١٨ مارت ١٩٣٢ ابرقت لكم برأيي منتظرا امركم بالموضوع.

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام).

ولم تفت القائم بأعمال المفوضية العراقية فرصة وجوده في مكة، فأبرق الى الملك عبد العزيز ببرقية مجاملة، وجاء جواب الملك سريعاً وفيه من ألفاظ المودة ما يوحي بان الملك كان يرغب في ان لا يكون للموقف السعودي المتشدد من الطلب العراقي اثره على العلاقات بين البلدين[1].

(صورة كتاب المفوضية الملكية العراقية في مكة المرقم ٣٧ والمؤرخ في ٦ مارت ١٩٣٢ المعنون الى وزارة الخارجية:

---

(١) الملفة ٧٤٧ الوثيقة ٦٧.

في ٢٤ شباط ١٩٣٢سافرت الى مكة وكان السكرتير برفقتي، نزلنا في المحل الذي أعدته الحكومة لي، وعند وصولي أبرقت لجلالة الملك عبد العزيز البرقية المربوطة صورتها طيه، وفي اليوم الثاني مساء ١٨ شوال ١٣٥٠ وصل الي في جدة جواب البرقية من جلالته وهي كذلك مدونة طيه اقدمها للاطلاع.

التوقيع/ ناجي الاصيل

القائم باعمال المفوضية الملكية العراقية لدى مملكة

الحجاز ونجد وملحقاتها والقنصل العام

صورة البرقيات

جلالة مللك الحجاز ونجد وملحقاتها المعظم.

بمناسبة وصولي الى عاصمة الحجاز وتشرفي بالبيت المكرم ارفع الى جلالتكم واجب التحية والتعظيم.

١٩٣٢/٢/٢٤

ناجي الاصيل

ممثل العراق لدى حكومة جلالتكم

حضرة ممثل العراق ناجي الاصيل/ جدة

نرحب بسعادتكم، ونشكر أخانا جلالة الملك فيصل لوقوع اختياره على مثلكم لمثليته لنا ، وانا لنتوسم بقدومكم عصراً سعيدا للعلاقات الحسنة بيننا وبين جلالة الاخ وبلاد العراق العربية الشقيقة.

عبد العزيز

١٨ شوال ١٣٥٠)

وعلى الرغم مما سمعه المسؤول العراقي من نائب الملك، فانه لم يفقد الامل، فكان ان سعى هذه المرة لمقابلة الملك نفسه لإبقاء مقر المفوضية في مكة، وها هو يبرق الى رئيس الوزراء العراقي يعلمها بأنه سيضطر لهذه المقابلة اذ لم يبق في يده من وسيلة للتأثير على الموقف السعودي غيرها

وفي كتاب المفوضية العراقية في مكة صورة لاصرار حكومة الحجاز ونجد على نقل مقر المفوضية العراقية الى جدة[١].

---

(١) الملفة ٧٤٧ الوثيقة ٧١.

(سري ومستعجل

بعد التحية.. تجدون طيه صورة من البرقية المؤرخة ١ مارت ١٩٣٢ المرسلة إلينا من فخامة نوري باشا السعيد ومصدرها القاهرة مع صورة برقيتنا التي أرسلناها الى بغداد لفخامة رئيس الوزراء في تاريخ ٧ مارت ١٩٣٢ أقدمها للاطلاع.

ولاشك في أن فخامة نوري باشا السعيد عند عودته الى بغداد يكون قد اطلع على ما حدث في جدة منذ وصولنا الى الحجاز، فقد حاولنا بجميع الطرق الودية الممكنة التغلب على هذه القضية التي جابهتنا بها الحكومة الحجازية عند وصولنا جدة من دون فائدة، لأن حكومة الحجاز لا تزال مصرة كل الإصرار على عدم السماح بتأسيس أي نوع من التمثيل السياسي أو القنصلي في مكة، قد ارتأينا فكرة السفر الى الرياض لمقابلة جلالة الملك عبد العزيز لكي نكون قد عملنا آخر شيء ممكن، ولو إننا نعلم إن وزارة خارجية الحجاز حينما كتبت كتابها الى فخامتكم بتاريخ ٢٣ رمضان ١٣٥٠ والمرقم ١١/٣/٦ والذي فيه اعترضت بصورة رسمية على مقر المفوضية كان يعلم جلالة الملك عبد العزيز.

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

صورة البرقية الواردة من فخامة نوري باشا وجوابها

"مغربي- القاهرة ١ مارت ١٩٣٢

ممثل العراق/ جدة

كنت تحادثت مع ملك نجد والحجاز على ان يكون تمثيل العراق في العاصمة بمكة وجود الممثلين المسيحيين في جدة لا يكون مانعا من تنفيذ وعده. راجعوا الطرق الودية بالحكمة وتغلبوا على من يريد ان يحدث المشاكل من دون ضعف.

وجواب البرقية[1]:

رئيس الوزراء- بغداد

جواب برقيتكم: لم يبق من الطرق الودية لتسوية المشكلة سوى مقابلة جلالة ملك نجد والحجاز في الرياض. نحن مستعدون للتشبث بالذهاب انتظر كلمتكم. ٧ مارت ١٩٣٢

الاصيل)

وفي رسالة من ناجي الاصيل ممثل العراق في جدة الى عبد الله بك[2] يصف فيها زيارته لمكة وضواحيها، واهم ما فيها انه رسم صورة معبرة عن شخصية الامير فيصل بن عبد العزيز، ووصف فيها طباع الممثل المرشح للحجاز ونجد في العراق، وضمنها صورة لبرقية رفعها الى الملك عبد العزيز واجابة عبد العزيز عليها، وهي لا تخرج عن المجاملات المعتادة [3]:

(الكندرة– جدة

١٠ مارت ١٩٣٢

عزيزي عبد الله بك

سلاما وتحية.. وبعد فاننا لا نزال ننتظر الفرج في الكندرة، لا في مكة ولا في جدة، سماء الله الواسعة فوقنا والسهول الصامتة تحيط بنا وبغداد تقول مكة ومكة تقول جدة ونحن في الكندرة! ومما يسلينا ان الكندرة في الواقع هي اصلح للاشتغال والعمل من أية دار في مكة او في جدة. ولكن لا ادري كيف تنتهي هذه القضية، إن كنتَ تعلم فاخبرني.

---

(١) الملفة ٧٤٧ الوثيقة ٧٤.

(٢) لعله عبد الله قائمقام مكة وقد أشار إليه في هذه الوثائق بأنه كان يعرف معرفة شخصية منذ وقت سابق.

(٣) الوثيقة ٧٤٨ الوثيقة ٥.

منذ مدة اسبوعين ذهبت الى مكة، وكان برفقتي السيد ناظم وحللنا ضيوفاً على الامير فيصل. قضينا الصباح من النهار في الطواف والسعي واتمام الواجبات الدينية، وبعد الظهر ركبنا السيارة وجلنا في مكة، ومنها ذهبنا الى عرفة، وكان يصحبنا رشيد باشا الناصر المرشح لتمثيل جلالة الملك عبد العزيز لدى جلالة سيدنا، شخص ظريف الحديث، لطيف المعشر، محيط بعادات العرب ومشاربهم، واعتقد سوف تستأنسون بصحبته اذا سافر الى بغداد. اقول اذا، لأني حينما سألته عن موعد سفره أجاب: أنا لا أدري. العلم عند ولي الامر!

... وقد انتهزت فرصة زيارتي مكة فأبرقت الى جلالة الملك عبد العزيز برقية تجد صورتها طيه، وقد اجابني ببرقية رقيقة لطيفة العبارة تجدها أيضا طيه. وقد وصلت الينا برقية الملك بعد عودتنا الى جدة.

في مساء اليوم الذي قضيناه في مكة، ذهبت والسيد ناصر [1] الى قصر الأمير حيث كنا على موعد، فانتظرناه مدة دقيقة في الديوان نفسه الذي طالما جلست فيه قبلاً، ولو كان للجدران لسان لنطقت بأمور هي روح القضية العربية الاولى. ولكن لله في خلقه شؤون! جاء الامير وصافحنا مصافحة كلها ود، والامير فيصل يستطيع ان يكون صميمياً يقول ما في نفسه لو شاء. وقد جمع في نفسه الشئ الكثير من العناصر الخلقية التي تؤهله ان يكون رجلا سياسيا فذاً: ساكنا، هادئاً، حليماً، ومن الهدوء تشعر بقوة نفسية كامنة كثيراً ما يحاول الامير أن يبعدها عن مظهره. وهو إذا تكلم يزن كلماته ومعانيها بميزان دقيق، يتحاشى ذكر ما قد يمس العواطف والذكريات ولو من بعيد. واذا سمع من مخاطبه أمرا جوهريا يتعلق بالمُلك وسياسته، او بجلالة والده، ترى في عينيه بريقاً عصبياً مضطرباً، فهو إذاً حساس الى درجة فائقة. وبنيته الجسمية عصبية المزاج،

---

(١) هو السيد ناصر الكيلاني سكرتير القنصلية العراقية العامة في مكة ووكيل القائم باعمال المفوضية الملكية العراقية والقنصل العام.

وهو خفيف الوزن، أصفر اللون، علائم التعب بادية عليه، ولكنه محبوب الطلعة، كلامه أقرب الى الحجازية الفصحى منه الى النجدية، وهو برغم مظهره المتحضر روحه عزيزة، نجدية خالصة، معتزاً باعمال جلالة والده من دون ان يتظاهر بالفخر. وقد تبين لي من من حديثه انه يشعر باحترام وتقدير حقيقيين نحو جلالة سيدنا ويتمنى لو يتم التقارب بين الملكين.

هذا ما اكتبه اليك الان راجيا ان تطلع جلالة سيدنا عليه ذلك في مزيد التحية والاحترام.

المخلص

ناجي الاصيل)

وفي تاريخ ١٢ اذار ١٩٣٢ كتبت المفوضية العراقية في مكة الى الامير فيصل بن عبد العزيز، مرة اخرى، بشأن رغبة العراق في ابقاء مقر مفوضيته في مكة لا في جدة[١] :

(صورة كتاب المفوضية الملكية في مكة المرقم ٧٢ والمؤرخ في ١٢ مارت ١٩٣٢ المعنون الى صاحب السمو الملكي الامير فيصل المعظم

يا صاحب السمو!

تحية واحتراماً وبعد، اتقدم اليكم بهذه الرسالة الخصوصية التي أودعتها آرائي بكل صراحة واخلاص، والفضل الاكبر فيها يرجع لما شاهدته من شخصكم الكريم من العطف والعناية للتوجه الخاص الذي تلقيته بمزيد الامتنان من جلالة والدكم. انني لن انس كلمتكم الثمينة المنطوية على سعادتكم التي صرحتم بها في مقابلتي الثانية لكم في جدة بتاريخ ١٦ شباط ١٩٣٢ والتي احللتها ما تستحق من التبجيل وزينت بها تقريري الذي رفعته

---

(١) الملفة ٧٤٧ الوثيقة ٨٣.

لحكومتي وهي بالنص" حتى انني لولا الايادي التي تعبث، أجد الوثائق والمكاتبات الرسمية بيننا زائدة ولا محل لها".

فحقيقة الامر يا سمو الامير انني ما شخصت الى الحجاز إلاّ بهذه الروح وهذا الاعتقاد، وهذا ما حدا بحكومة جلالة مولاي الملك أن تفضل مكة مقراً لمفوضيتنا، لأنها تعلم حتماً ان الصلات السياسية الفائقة بين العراق ونجد والحجاز لاتتقوى وتتحسن ولا تأخذ شكلا ضامنا المنفعة المتقابلة ما لم يسد التفاهم التام وتزداد اواصر الولاء سالمة من كل شائبة. ومن المتعذر نوال هذه النتيجة التي هي أمنية الطرفين كاملة إذا كان جلالة الملك عبد العزيز او نائبه المعظم في مكة وممثل جلالة مولاي الملك هي جدة، شأنه شأن بقية حضرات الممثلين الذين مهما كثرت علاقاتهم في الحجاز ونجد وملحقاتها فهي تكاد لا تقبل القياس مع علاقتنا المتقابلة، ولا ينبغي لي ان اتبسط كثيرا في هذا الموضوع فهو لا يخفى على سموكم.

ولا ريب فالباعث الذي حمل فخامة نوري باشا السعيد على ان يرجو موافقة جلالة والدكم أن يكون مقر الممثل العراقي في مكة متأت من الملاحظة مارة الذكر.

وأظنني لا أُلام اذا ما استصغرت العقبة التي ظهرت في هذا المضمار، ذلك بالنظر لما لمسته بشخص سموكم من الحزم والتصميم الاكيد في توطيد دعائم المحبة بين المملكتين الشقيقتين، وانني مستعد ان ابذل كل ما في وسعي لتبديد المشكلة المنوه عنها، وليتأكد سموكم انني امتثالا لنصيحة مولاي الملك الغالية ورغبة مني ايضا اغار على مصلحة البلاد واضمر لهما السعادة على حد سواء.

روى لي مرة الاخ بك حمزة في مقابلتي له ان جلالة الملك عبد العزيز المعظم يأمل ان الحكومة العراقية تحرص بدورها على نقطة النظر بالمبدأ القائل عدم جعل مكة مقرا للمفوضيات والقنصليات، تعلمون يا سمو الامير أن مسألة المقر هي واسطة للتوصل الى هدف اسمى ليس الا أي ايجاد جو نقي لتركيز العلاقات

السياسية والاقتصادية وغيرها على اساس ثابت لا تنال منه الاهواء وبعث روح تعاون متين بين الحكومتين والشعبين، وهذا ما اريد ان اطلع جلالة الملك عبد العزيز المعظم عليه حتى ولو اقتضى التشرف به في الرياض، لان إمارات قوية تزيدني اعتقادا بان تلك الأماني لا تتيسر ان لم اكن قريباً من رحاب جلالتكم ومقركم العالي.

وإنني اذا ما اعتزمت معالجة الموضوع الذي نحن في صدده فاعتماداً على المساعدة التي وعدتموني بها وبها سلفاً. وقد أُبرهن انني أحرص فعلا كما يأمل جلالة والدكم على مصلحة بلادي وبلادكم.

إن واجباً ادبياً تشعر به نفسي نحو سموكم يدعوني الى أن اشرح لكم كل ما فاتني اضطراراً ذكره في هذا الكتاب، لذا ارجوا ان تعينوا لي موعدا قريباً احضر به لمقابلتكم الشخصية لئلا تفوتني الفرصة من اداء آخر ما يمليه علي الواجب، وقبل ان تحرمني مجرى الامور تلك الامنية.

هذا وارجوا ان تكرموا بقبول فائق الاحترام.

التوقيع/ ناجي الاصيل)

وكان جواب الامير فيصل، نائب الملك، متضمنا اعتذارا صريحا عن تلبية طلب العراق في ابقاء مقر مفوضيته في مكة، مع عدم اغلاق الباب للمباحثة حول الموضوع، ويظهر ان الامر الاخير جاء لمحض المجاملة ليس الا[1]:

(مكة المكرمة

التاريخ ٦ ذو القعدة ١٣٥٠

الموافق ١٤ اذار ١٩٣٢

عزيزي ناجي بك

تسلمنا كتابكم الرقيق بتاريخ ١٢ مارس ١٩٣٢ وأحطت بالروح الطيبة التي أملت عليكم ما ورد فيه. واجب ان اؤكد لكم انني اشاطركم الرأي في ان علاقتنا مع بعضنا هي في الحقيقة والواقع اشد وامتن من ان تعدد باوصاف

(١) الملفة ٧٤٧ الوثيقة ٦٤.

معينة. ومع اننا كلنا نرغب في ان نتخذ كل التدابير الممكنة لابراز تعاوننا وتعاضدنا بأجلى معانيه إلاّ ان الموافقة على موضوع اتخاذ مكة مقرا للأعمال لا يمكن ان يظل منحصراً فيما بيننا، بل لابد لامم اخرى من المطالبة به بمجرد منحه للعراق، ولعلمنا بانكم لستم باقل منا غيرة على حفظ حرمة الحرم الملكي فقد صارحناكم القول بشأنه وبعدم امكان الموافقة على جعل مقركم الرسمي في مكة.

ذكرتم انكم تريدون مباحثتي مرة اخرى في الموضوع، فأنا على استعداد لذلك متى احببتم مقابلتي وفي الوقت الذي ترغبون فيه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٢٢ ذي القعدة ١٣٥٠

٣٠ اذار ١٩٣٢)

ولم يكن لقاء المضايفي بالملك عبد العزيز في مكة ليحقق رغبة الحكومة العراقية بأية حال، فقد أنكر الملك ما قيل عن وعوده الى نوري السعيد حول هذه المسألة، لكنه لم يمانع- على سبيل الترضية فيما يبدو- ان تستأجر المفوضية العراقية داراً في مكة بصفة غير رسمية، أي دون أن تحمل اية شعارات عراقية. وهو اقتراح وصفته المفوضية العراقية بأنه (هزلي)، وبالمقابل فقد قدم المسؤول العراقي اقتراحا للضغط على حكومة آل سعود، او لاشعارها بامتعاض العراق الشديد من هذه المسألة. ويتضمن المقترح تعزيز الوجود الدبلوماسي العراقي في اليمن، في مقابل خفضه في الحجاز، ولا شك ان المقترح يحاول ان يضرب على وتر العلاقات المتوترة بين الملك عبد العزيز والامام يحيى، وبخاصة في ظل ازمة النفوذ في الامارة الادريسية، ومن ناحية اخرى فان التقرير يشير الى الصعوبات التي اخذت تعترض عمل المفوضية في ظل الظروف الحاضرة، والظاهر ان الحكومة السعودية لم تكن بعيدة عن هذه الصعوبات لانها كانت تخشى ان لا تعتمد اوراق ممثلها في بغداد اذا ما عومل بالمثل. فيقول:

(يا صاحب الجلالة! عاد في ٢٣ نسيان الشيخ عبد الله المضايفي من مكة حيث قابل الملك عبد العزيز عن قضية مقر المفوضية في ٢٢ الجاري وجاءنا بما ملخصه: ان الملك عبد العزيز حاول نفي أي محادثة مع فخامة نوري باشا السعيد بشأن مكة فاستغربنا اقدام جلالته وحاجته الى الالتجاء لمثل هذه الطريقة متجاهلا بانها من اخطر الوسائل، وفي الاخير ربما شفع مدعاه باني اقبل من (اخي جلالة الملك فيصل) ما يرتئيه في هذا المشكل وليست نتيجة تحكيمه لجلالتكم بمسالة التعوضيات ببعيد؛ والذي كنت قد استخبرته قبل هذا انه كان يريد ان يقول لسعادة الاصيل أن اكتبوا لحكومتكم بانكم- ماذونون باستئجار دار في مكة وتأتونها متى ما اردتم مراجعتي، ولكن بصورة غير رسمية، أي بلا علم ولا اشارة (منزل خصوصي محض) كالذي مسموح به الان لقنصلية هولندا وغيرها، كأن كل هذه الحادثة كانت لتنال اجازة ايجار دار خصوصية في مكة، ومع ذلك هو لم يقدم على هذا الاقتراح الهزلي. وفي ٢٥ منه عاد الشيخ عبد الله المضايفي الى مكة لتسلم جواب الملك عبد العزيز، فأرسل معه الاصيل كتاباً للشيخ يوسف ياسين[١] يرجو تأخير الجواب واخذ موعد له من الملك عبد العزيز والغرض من ذلك ينحصر في ان يساعد ويرجو الملك عبد العزيز ان يكتب كتابا أوجه مما جاء في تصريحه الشفهي الذي رواه لنا الشيخ عبد الله، وظني ان ميزة مثل هذا التشبث تأخير انكشاف الحالة فقط.

ومما جاء في خطاب الملك عبد العزيز المنشور في صحيفة أم الرقى المؤرخة ١٣ الجاري "إني والله أخاف الأجنبي مرة واحدة، وأخاف الذين يدعون الإسلام ثلاث آلاف مرة) تلك حقيقة يا مولاي لاغبار عليها، وأنّى لحكومة الملك عبد العزيز إن تسترضي الشعوب الإسلامية وجلالة ملكهم يقول في مجلسه في مِنى كما جاء في القسم الأول من تقرير شهر نيسان ١٩٣٢ المرسل لوزارة الخارجية الجليلة (إنني مكتفٍ باتباعي الاخوان" وأين منه اليوم الاخوان.

(١) سكرتير الملك عبد العزيز الخاص.

يا صاحب الجلالة! ليس لمثلي إن تجرأ باقتراح لجلالتكم عن ما يتفق مع المصلحة مع هذه الجارة التي جعلت الحدود العراقية ومنطقة الحياد التي بينهما هدفا لاسوأ التصرفات منذ وصولنا الى ديارها حتى اليوم، مع ذلك أراني كخادم امين لعرشكم المفدى، ان ابدي الملاحظة التالية: إذا كانت حكومة جلالتكم لا تريد في الحال الحاضر أن تقابل حكومة الملك عبد العزيز بما تستحقه من سحب ممثلها، فان أوجه تدبير تتخذه على ما افتكر ان ترسل ممثلها السياسي لليمن مع سكرتير ممثليه وقنصلاً بسيطاً في جدة مع سكرتير قنصلية، على ان تكون هذه القنصلية مرتبطة بتلك الممثلية، وبهذه الصورة تكون حكومة جلالتكم قد حافظت على مناسباتها مع حكومة الملك عبد العزيز من دون ان تنزل عند ارادة حكومة نجد والحجاز وملحقاتها، ومن جهة اخرى تكون قد أسست مناسبات حسنة في اليمن القطر العربي، ومثل هذه التشكيلات لا تكلف حكومة جلالتكم غير اضافة موظف آخر الى هذه المفوضية لتقسمها الى قسمين.

يا صاحب الجلالة! اضطررنا في المدة المنقضية من ١٤ شباط ١٩٣٢ الى يومنا هذا الى أن نغير ثلاثة منازل للمفوضية، والمحل الحالي وان كان لا باس به من حيث البناء إلاّ انه محروم الهواء اللازم، فهو يكاد لا يُسكن بالصيف خاصة اذا اضفنا الى ذلك محروميتنا الوسائط الكهربائية الموجودة لدى جميع الممثليات والقنصليات، وزائرنا اليوم يستحيل ان يجزم باننا في دائرة رسمية، ذلك من حيث قلة الاثاث وعدم الانتظام في تشطيلات الخدم، ولما كان تعليق الشارة العراقية على الباب او رفع العلم مما يبعثان على اعتبار الموافقة على كون المقر في جدة كما فهمنا من غير واحد من الممثلين السياسيين فتجنبنا ذلك حتى اليوم، وارجو يا مولاي ان نثبت على ذلك اعرض هذا لاننا في ١٩ نيسان خرقنا ويالللاسف الاصول المتبعة عادة لدى الحكومات وباشرنا بالأعمال القنصلية قبل موافقة حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها على البراءة الصادرة بهذا الخصوص مما يكون

مفهوماً اننا متلهفون على البقاء، واول عمل قمنا به اصدار جواز مرور سياسي- رقم ١ الى قرينة سعادة الأصيل، والمباشرة بالاعمال القنصلية على هذا الشكل فتحت لحكومة الملك عبد العزيز باباً مفتوحاً أن يرسل ممثله للعراق ويباشر بالاعمال من دون حاجة الى تصديق براءته وقبول اوراق اعتماده، ونرجو الله ان يوفق لتلافي هذا الامر واغلاقه قبل ان يتقرر نهائياً مصير المفوضية العراقية في هذا القطر. اما المخصصات والرواتب فحقيقةً لا تكفي مطلقاً، ولقد جاءنا من وزارة الخارجية الجليلة بعد مراجعات عديدة في ٥ نيسان ١٩٣٢ انه "انه يؤمل انهاء مسالة المخصصات قريبا". إن الموظف لاشك في انه يبقى مغبونا ما لم يدفع له فرق سعر الذهب كما تفعل أغلب الحكومات، والآن يا مولاي اشعر باني قد وصلت الى موضع الضعف من الوضعية التي يخيل الي انها تحيط بنا تلك النقطة التي ليس بوسع هذا العبد ان يسجلها أدباً (غير القول بانه موضوع مالي)، ولابد ان الشيخ عبد الله المضايفي سيعرضها على جلالتكم، على العناية الملكية تلتفت الى الموقف الحرج الذي بات به هذا العبد من جراء امور من ثمرة ايد يشك في سلامة ادراكهم.

يا صاحب الجلالة! من الواجب عليَّ أن أعرض على جلالة سيدي ان كل ما كانت قد فهمته او أو أردت أن تفهمه حكومة الملك عبد العزيز من موضوع الطريق البري العراق والحجاز نظرا لما افادوه لنا، وبالنظر لكتبهم بهذا الخصوص ان العراق يتهيأ لاعداد سيارات للحجاج وينقلهم الى العريض قرب المدينة المنورة حيث تستوفي حكومة الملك عبد العزيز من تلك القوافل انواع الرسوم الجمركية وغيرها، حتى رسماً على البانزين الذي في صندوق السيارات التي تقل القافلة، وذلك بموجب كتابكم المرسل الينا في ٢٤ شباط ،١٩٣٢ ولما عملوا ان لابد قبل افتتاح مثل هذا الطريق من تعيين الابار التي تؤمها القوافل، ومن مواضع يخزن فيها البانزين الكافي، ومن سيارة شرطة للمحافظة على القافلة، ومن طبيب في حائل، ومن لزوم تأسيس محل بالقرب من الحدود العراقية

بدل العريض ليتسنى للمسافرين اذا ما اقتضى الامر مخابرة النقطة العراقية بما يلزم لهم، وفي الاخير لما عملوا أن ما يسمونه رسوما ما هو إلا التسليب البحت، ولما ادركوا كل ذلك من خلاصة فحوى كتاب وزارة الداخلية الجليلة المرقم ١٩٦ والمؤرخ ٢٩/٢٨ شباط ١٩٣٢ ومن كتاب وزارة الاقتصاد الجليلة المرقم ٨٧ ومؤرخ ٥/٣ اذار ١٩٣٢ الذي بعثنا بخلاصتيهما لحكومة الملك عبد العزيز، بعثوا الينا بكتابهم المرقم ١٣٧/٧/٥٤ والمؤرخ ٢٧ مارت ١٩٣٢ ومما جاء فيه (أوضحنا لكم ان مفهوما للقضية كان دائما ان العمل في الطريق المذكروة سيكون مؤقتاً في مدة الحج) وفي الاخير يقولون من المناسب تأجيل اتمام مسألتها الى ما بعد الحج، والحقيقة يا مولاي ان رغبتهم في كل شئ مبينة على أشياء مؤقتة يستوفون منها رسوماً لا تحصى ولم تدون بكتاب.

مولاي! إن موضوع الطريق البري هذا لا يتم بالمخابرات، واذا ما تم فلمدة مؤقتة لموسم حج واحد فقط، ففتح مثل هذا الطريق يتوقف على اجتماع لجنتين من الحكومتين الاولى ذات اختصاص بشؤون فتح الطريق وتامين اسباب الراحة والأمن فيها والاخرى من رأسماليين بمقدورهم تأسيس شركة سيارات تقوم بالغرض المطلوب، ومع ذلك فان التشبث عظيم من كل الوجوه، ومن الصعب أن ينجو من أيد تعبث في الخفاء لاحباطه.

يا صاحب الجلالة! بلغني ان حكومة الملك عبد العزيز تهتم باعداد اللازم لايفاد رشيد باشا مندوبا لها في العراق خلال شهر محرم ١٣٥١، وذلك بناء على تأكدها من مباشرة أعمالنا القنصلية قبل أن ننهي مسالة البراءة معهم، أما عدم ارساله لهذا اليوم فكان من أمرين، أولهما عدم وجود دراهم كافية لتأسيس ممثلية والثاني حذر ان ترفض اوراق رشيد باشا مقابلة بالمثل).

ويشير التقرير الدروي لشهر نيسان ١٩٣٢ إلى مسألة (جديدة عرعر) الحدودية، اذ كان العراق قد طالب بسحب القوة المسلحة السعودية منها، على ان يؤجل النقاش في امر عائديتها الى ما بعد موسم الحج[1]:

---

(١) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٤.

(وزارة الخارجية الجليلة

سري

بعد التحية ان البرقيات المتتابعة التي تلقيناها من جانبكم بخصوص جديدة عرعر في ٤و٩و١٠و١٠ نيسان ١٩٣٢ حتمت عليَّ ألاّ اكتفي بالمخابرة مع حكومة نجد والحجاز وملحقاتها التي تمت في ٨و٩ نيسان ١٩٣٢. كتبنا للامير فيصل المرقمة ١٤٧و ١٥١ في اثر برقيتكم المؤرخة ٤ نيسان ١٩٣٢ والتي أرسلنا لكم صورة منها في كتابنا المؤرخ ١٢ نيسان ١٩٣٢ والمرقم ١٥٥، بل ان أقابل وزير الخارجية بخصوصها، ولما كان الامير فيصل على اهبة السفر فكان لابد من انتظار تبين الشخص الذي يقوم مقامه، ففي ١١ نيسان ١٩٣٢ تلقينا كتابا من فؤاد بك حمزة مرقم ٢٨/١٠/١ يعلمنا فيه أن الشيخ يوسف ياسين سيقوم بأعمال وزارة الخارجية مدة تغيب الامير فيصل، كما أن الأمير محمد سيتولى أعمال رئاسة مجلس الوكلاء بالنيابة عن اخيه، ولما كنا قد تلقينا برقيتكم المؤرخة ١٠ نيسان ١٩٣٢ المتضمنة الترحيب بمقدم الامير فيصل مع البعثة ابرقت فورا لفؤاد بك حمزة البرقية الاتية:

سعادة فؤاد بك حمزة وكيل الخارجية- مكة.

حكومتي ترحب بقدوم سمو الامير مع البعثة الى العراق.

ناجي الاصيل

وفي ١١ الجاري دُعيت لتناول الشاي مع الامير فيصل في القصر الأخضر، وحضر هذه الضيافة الممثلون السياسيون والقناصل وفريق من علية القوم، وهناك قابلت اول مرة الحاج عبد الله فلبي الذي كان قد عاد من رحلته في الربع الخالي.

فاتحت فؤاد بك حمزة بخصوص جديدة عرعر، فأكد لي ان جلالة الملك عبد العزيز الذي كان قد وصل منذ بضعة ايام الى مكة ابرق الامير الجوف مستفسراً عن سبب عدم سحب القوة من تلك المنطقة.

وعطفاً على برقيتكم المؤرخة ٥ نيسان ١٩٣٢ المتضمنة لزوم توحيد

المساعي مع الشيخ عبد الله المضايفي الذي يحمل رسالة من جلالة مولاي الملك الى الملك عبد العزيز بشان مقر المفوضية، عزمت على السفر الى مكة، وكان الشيخ عبد الله قد وصل الى جدة والحكومة الحجازية عدته ضيفها وأنزلته في ضيافة معاون قائمقام جدة.

وإن العادة المتبعة في الحجاز ان الممثليات والقنصليات التابعة لدولة اسلامية تشخص جميعها في موسم الحج الى مكة، وترافق الحجاج الى منى فعرفات ثم مزدلفة ومنها الى منى ثم تعود الى مقرها. أما الممثليات والقنصليات التابعة لدولة غير مسلمة فترسل المسلمين من موظفيها لترافق رعاياها فرأيت في ١٢ نيسان ١٩٣٢ أن أسافر مع رجال المفوضية الى مكة حيث قد سبقنا الشيخ عبد الله اليها لإيصال رسالة جلالة مولاي الملك الى جلالة الملك عبد العزيز. وفي ١٢ نيسان مساء توجهنا الى مكة حيث وصلنا اليها مع المغرب ونزلنا الدار التي استأجرناها خصيصا لذلك، كما إننا استأجرنا الخيام المقتضية وسائر اللوازم الضرورية، وهنا اعرض: إن لا غنى للمفوضية العراقية في الحجاز من مخصصات خاصة لموسم الحج أسوة ببقية الحكومات.

وفي ١٣ نيسان ١٩٣٢ وجهت الكتاب الآتي للشيخ يوسف ياسين المؤرخ ١٣ نيسان ١٩٣٢ رقم ١٥٧

صاحب السعادة الشيخ يوسف ياسين القائم بإعمال وزارة الخارجية المحترم.

بعد التحية، بمناسبة وصولنا الى مكة قاصدين أداء فريضة الحج، رأيت أن أنتهز الفرصة لأحيطكم علماً بأنني أحمل رسالتين من جلالة مولاي الملك الى جلالة الملك عبد العزيز المعظم، فالرجاء أن تستأذنوا لي بموعد من جلالته لتسليم الرسالتين المنوه بهما، هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

ناجي الاصيل

وفي اليوم ذاته زرت الشيخ يوسف ياسين في مقره في الحميدية، وكان السكرتير برفقتي، وفاتحته بقضية جديدة عرعر، وأكد لي أن قد صدرت الأوامر القطعية بسحب الجند منها، ولابد من أن رسول امير الجوف سيبلغ النقطة النجدية خلال يومين في الاكثر ام البحث بكون جديدة عرعر من الآبار العراقية، فالتمس إرجاء البحث فيها الى ما بعد الحج، لأن المقصد في ذاك اليوم كان سحب القوة النجدية.

وبعد أن تغيب الشيخ يوسف ياسين بضع دقائق عاد وأخبرنا ان جلالة الملك عبد العزيز يوافق على مقابلتنا اليوم في الساعة العاشرة غروبية بعد الظهر، ولما كان استعمال السيارات في مثل تلك الساعة في هذا الموسم ممنوعاً، ارسلت لنا الخيل كواسطة فامتطيناها وتوجهنا الى القصر الملكي حيث استقبلنا ضيوف جلالته ثم الشيخ يوسف ياسين، أما الشيخ عبد الله المضايفي فكان قد قابلني في اليوم ذاته، وأعلمني أنه اوصل رسالة مولانا الملك الى جلالة الملك عبد العزيز، وان جلالته طلب من الشيخ عبد الله ان يقول حالاً ما عنده مما لم يدون في كتاب جلالته، وخول الشيخ عبد الله ببيانه شفاهاً، وألاّ يؤجل ذلك الى بعد الحج، فرجا الشيخ عبد الله من جلالته أن لايكون ذلك بعد الحج، كما أنه لا يكون اليوم بل في اليوم الثاني يوم مقابلتنا لجلالته قاصداً ان يترك الفرصة الكافية لدرس كتاب جلالته.

دخلنا الى قاعة كبيرة صُفّت بأطرافها الفرش العربية، وكان جلالته في احد اركان تلك القاعة، فوقف لاستقبالنا، فقدمني اليه الشيخ يوسف ياسين، كما اني قدمت السكرتير السيد ناص، فجلسنا، وبعد تبادل التحيات المعتادة قلت: اني أحمل لجلالتكم رسالتين من جلالة مولاي الملك، فتناولها وفضها وقرأها وناولها الى الشيخ يوسف ياسين من دون أن يعلق عليهما كلمة واحدة، فأما الرسالتان فواحدة منهما تخص قضية عبد الله الفالح السعدون، والثانية كانت تخص تعييني برحاب جلالته، وكنت قد ارسلت في ١٤ شباط ١٩٣٢

صورة منها الى وزارة خارجية الحجاز ونجد وملحقاتها، فقال جلالته مخاطبا إياي: إنكم لابد تعرفون الحجاز جيداً، فقلت: اني يا صاحب الجلالة زرت الحجاز قبل هذا مرات عديدة لكنني لم امكث فيه إلاّ قليلا، وخلاصة كلمات جلالته الأولية، الثناء على القوة، إلى أن قال: باستطاعة القوى مهاجمة عدد كبير إذا كانوا أمامه صفاً واحداً، لكنه يشكل عليه الأمر إذا ما انتشرت القوة من حوله، اني يا ناجي بك ولوع بوصف العرب وأمثالهم، اذكر ان احد اعمامي سأل سطام الشعلان عن أكبر مشكل وقع له في حياته، فاجاب: الحروب التي نخرج منها أحيانا غالبين وأخرى مغلوبين، فقال عمي: لا أقصد ذلك بل أكبر معضلة تتصورها فاجاب سطام قائلاً: شأني مع الرجل لا هو بالقوي الذي يستطيع ان يقود الناس، ولا يريد ان ينضم الى القوى ويترك القيادة اليه، وهنا ترك لي فرصة الكلام، فقلت: يا صاحب الجلالة! اني أولاً أشكر لجلالتكم ما أبديتموه نحوي من العطف، كما انني اشكر لسمو الأمير فيصل مساعدته لي مدة غيابكم، وحيث اني واثق من مؤازرتكم، واعتقد امكان التغلب على كل مشكلة وعقبة، في الاخص في الوقت الذي تسود فيه بين جلالتكم وجلالة مولاي الملك اواصر الولاء، وإن الامة العربية الطامحة الى النهضة الحقيقة شاخصة ابصارها نحو جهود جلالتكم وجلالة مولاي الملك، وتعلق على ذلك آمالها وامانيها، واني ارجو الله ان يوفقكم لما فيه خير الامة العربية والإسلامية، فالامة التي ترى فيكم الزعيم الاكبر للجزيرة وفي جلالة مولاي الملك قطباً لرقيها تنتظر من جلالتيكما التعاون لإعادة مجدها الغابر الاثيل، وبعد هنيهة قال جلالته: الحقيقة إن حالة العرب مما يرثى لها، فلا نهضة مجدية عندهم، إني أراهم كالطاووس، فاني لم أشاهد هذا الحيوان ولكن قيل لي أن ريشه جميل جداً، إذا ما نظر إلى اجنحته انتصب فخوراً، واذا ما حانت له التفاتة لقدميه وهي قبيحة، عاد كئيباً، ثم ضرب مثلا للتعاون قائلاً: ان اخوين اذا ما اعتزما اعمار بيتهما فلا يتعذر على كليهما أن يكون مرة حجراً وأخرى

طيناً لأن البيت يبنى من الحجر والطين، وهكذا التعاون. وهنا استاذنا للانصراف، فقام وقال: إننا لابد من ان نلتقي بكم مرات اخرى أن شاء الله؛ وعند انصرافنا وجدنا أن الحاج عبد الله فلبي كان جالسا في اقصى ديوان جلالته، فرأيت من المناسب أن اقول كلمة للشيخ يوسف ياسين عن وقع هذه المقابلة في نفسي، فقلت: مسرور من هذه الزيارة التي اقابل فيها ملكاً هو قلب جزيرة العرب! وعند انصرافنا من القصر حيث شيعنا الشيخ يوسف ياسين الى الباب الخارجي، صادفنا الشيخ عبد الله الذي حضر على الموعد لمقابلة جلالة الملك، ولكنني بعد ذلك علمت انه لم يتمكن من المقابلة لانشغال جلالته في تلك الساعة فأجلت المسألة بطبيعة الحال الى ما بعد الحج.

وفي ١٤ الجاري توجهنا بالسيارات الى منى. وبناء على طلبنا بالمبيت في عرفات وصل الى عبد رشيد كتاب مرقم ٩٩١ وؤرخ ٣٥٠/١٢/٨ من إبراهيم بن معمر رئيس الديوان العالي يقول فيه: أن قد صدر الامر التالي بجواز الفسح لسعادة القائم باعمال المفوضية ناجي بك الاصيل لذهابه الى عرفات الخ، وكانت بطيه ورقة امر لمديرية الشرطة بالفسح المذكور، وعليه كان مبيتنا في عرفات.

وفي ١٧ الجاري كان يوم المعايدة، فاستصبحت معي السكرتير السيد ناصر والشيخ عبد الله المضايفي، وتوجهنا في الساعة الرابعة غروبية صباحاً الى ديوان جلالته في قصره في منى، حيث استقبلنا مع اشخاص لا يقل عددهم عن الخمسين، وكان من جملة المعايدين الأمير محمد بن عيسى من رؤوساء البحرين وحاشيته، وقنصل هولندا وحاشيته، فاخذنا جلالته بمقربة منه، وقال مخاطبا الجميع بما ملخصه: إننا نحمد الله أن من علينا بالحج الأكبر، تلك نعمة للموحدين، ان صفتي الحقيقية هي الجندية، فأنا من جند التوحيد، ليس عندنا وزارات ولا نحب السياسة لأن السياسة معناها الكذب، وشان السياسي شأن الثعلب، ولا يصلح أمر العرب والإسلام إلاّ بالتمسك بكتاب الله وسنة رسوله فهي

تغنينا عن كل مدنية، واي مدنية تلك التي يفاخر بها الاوربيون. حدثني عبد اللطيف المنديل[1] ان الشبان المتورين في هذا اليوم يكلفون اباءهم باسم تحصيل العلم مئات من الجنيهات سنويا واكبر همهم قراءة صحف في المقاهي، أما الصحف فلا فائدة فيها فهي اذا ما قطعنا عنها ما أجريناه لها صارت تفتري علينا ما تشاء، واذا واصلناها فتخلع علينا آيات الثناء؛ انني والله ما ملكت الحجاز عنوة، ولكن تم ذلك على أيدي رجال لي، ولم أعلم بحقيقة الامر إلا بعد أن صارت تصل الينا برقيات التهاني من الهند، فقلنا: تلك نعمة الله لا نرفضها، أما همي الأول فكان اصلاح حالة الاخوان وضم حائل الى بلادنا، وما امراء آل رشيد فيها الا خدام منصبون من آبائي وأجدادي. وهنا اقسم الأيمان المخلصة (انه لا يطمع قط بالعراق وشرقي الاردن وسوريا ويفضل بقاءها لتفصل بينه وبين الآخرين) ثم قال: انني قبل أن ادخل بأية معاهدة مع دولة اجنبية كنت بحضور شكسبير والسيد طالب النقيب والالوسي، كتبت للملك حسين والرشيد بأن نقوم بعمل مشترك فلم أوفق لذلك، انني مكتف باتباعي من الاخوان الذين اذا ما وجهتهم لجهة من الجهات فلا يسألون عن الغرض الذي أرمي اليه، واني على كل حال أحمد الله، واني اقسم بالله وأكون مجردا من الشرف اذا اكتم ما يخالج ضميري، وانني أؤكد لكم الان اني (لا املك في نفسي ليرة واحدة). داء العرب عدم التعاون، كل منهم يبغي الرياسة والبلية الكبرى عليهم، نحن الامراء والعلماء، فإذا ما استقام أمر الأمراء والعلماء أصلحت حالتهم، وهنا قال الشيخ عبد الله المضايفي: إن كنتم قد عرفتم الداء والدواء فما الذي يؤخركم من معالجة الحالة، فأجاب جلالته: كيف؟ وهل تعتقدون بان ذلك بالأمر الهين، اليس بذلك يا ناجي، ماذا تقول؟ فقلت: أرجو الله ان يوفقكم للاصلاح. وكان

---

(١) وزير التجارة في الحكومة المؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب سنة ١٩٢٠ ووزير الاوقاف في وزارة عبد المحسن السعدون الاول سنة ١٩٢٢.

الامير محمد بن عيسى يحاول اثناء تحدث جلالته أن يفوه ببعض الكلمات، فكان جلالته يسكته بقوله: اسمع يا محمد بن عيسى، وبعد قليل استأذنا وانصرفنا الى زيارة اخوة الملك واولاده، وعدنا الى مخيمنا بالقرب من الحجاج العراقيين الذين زارونا كلهم وراجعونا ببعض أمورهم المختصة بالقنصلية، فأعلمناهم أن مقرنا في الحال الحاضر هو جدة، واننا مستعدون لمعالجة قضاياهم كلها. والذي علمناه أن فريقاً من العراقيين من أهل الزبير والبصرة وغيرهم وصلوا الى الحجاز براً ولم تكن معهم جوازات سفر، ولما كان قسم منهم يرغب في العودة بحراً لاشتداد وطأة الحر بطريق البر، فسوف يحتاجون الى جوازات مرور، الأمر الذي لا يمكن ان يتيسر لهم بسرعة وسهولة، وتمنينا لو اتخذت التدابير اللازمة لمنع مثل هؤلاء الاشخاص من السفر من دون جواز. وزارنا ايضا اناس غير عراقيين من جملتهم قنصل مصر والحاج فلبي، وعلمنا من الحاج فلبي انه قطع الربع الخالي ولم يقع هناك على اثر الا على بعض فوهات من البراكين التي كان العرب يظنون انها بقايا بعض القصور، وأن ليس في الربع الخالي غير رمال متحركة وبعض النباتات القليلة، ومن جملتها ورد أصفر جميل يسمى الزهر، وانه لم يجد في سياحته التي استغرقت الخمسين يوماً غير ارنب واحد وحماراً وحشيا وغزالاً كلها ميتة. ويعتقد الحاج فلبي انه هو اول من قطع الربع الخالي وانه قطع ٣٥٠ ميلا في صحراء خالية من الماء، وانه اتصل به وجود بعض القبائل في الربع الخالي، ولكنهم شردوا لان اخبار رحلته قد تسربت اليهم فظنوا انه قاصد غزوهم فلم يظفر بأحد منهم.

وفي ١٨ الجاري عدنا الى مكة، ومنها رأسا الى جدة. وعلمنا ان جلالة الملك عبد العزيز سيزور جدة في هذا المغرب، وأغلب الظن ان يكون الشيخ عبد الله المضايفي في ركابه.

يكاد يكون من المؤكد أن الحجاج الذين وصلوا عن طريق البحر دون الثلاثين الفاً والذين اجتمعوا في البر يقدرون بعشرين الف، عدا أهل الحجاز،

والثابت أن الحاج كان سليماً والحمد لله وقد ارسلنا لجانبكم صورة البرقية التي وصلت الينا من خارجية الحجاز المؤرخة ١٣ ذي الحجة ١٣٥٠ بهذا الخصوص على كتابنا المرقم ١٦٣ ومؤرخ ٢٠ نيسان ١٩٣٢. أما خطاب جلالة الملك عبد العزيز الذي القاه في الضيافة التي اعتاد ان يقيمها قبل الحج لكبار الحجاج فمنشور في صحيفة ام القرى المؤرخة ١٣ ابريل ،١٩٣٢ ولقد ارسلنا لجانبكم نسخة منها على كتابنا المرقم ١٦٢ والمؤرخ ٢٠ نيسان، والواقع أن الحالة المالية سيئة جداً في الحجاز، فلا يستبعد كثيرا حاجتهم الى الاستقراض، وعلى كل حال سنوافيكم في آخر الشهر بما نقع عليه من المعلومات بالوضعية المالية وغيرها. هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام).

وعلى الرغم من النتائج غير المشجعة التي توصل اليها المضايفي، فان الاصيل قرر ان يتولى هو آخر محاولة لإقناع الملك عبد العزيز بالطلب العراقي بالابقاء على المفوضية في مكة، ويصف التقرير الخاص بالنصف الأخير من شهر نيسان تفاصيل ما دار بين الأصيل والملك عبد العزيز ، وبخاصة ما يتعلق من الحديث بمشكلة جديدة عرعر، بوصفها تمثل جانباً من مشكلة الحدود بين المملكتين، وقضية فرض الضرائب على السكان هناك، لاتصالها بالموضوع نفسه، والمهم أن مسألة مقر المفوضية حسم في هذا اللقاء، إذ أنكر الملك أن يكون نوري السعيد قد تطرق إلى هذا الموضوع، أو أنه وعد بالموافقة على أن تكون مكة مقراً لهذه المفوضية، وهكذا باءت كل المحاولات العراقية في هذا الصدد بالفشل. جاء التقرير على النحو الآتي:

(وزارة الخارجية– الجليلة

مستعجل سري

الموضوع: القسم المتبقي من تقرير شهر نيسان ١٩٣٢ من ٢٣ نيسان الى ٣٠ منه ومن ١ مايس لغاية ١٩ منه.

بعد التحية.. كنت عازما الى مكة لمقابلة جلالة الملك عبد العزيز ومحادثته بشأن رسالة صاحب الجلالة، فاقعدني عن ذلك اختلال صحتي، فسلمت كتاباً

بيد الشيخ عبد الله المضايفي ليوصله الى الشيخ يوسف ياسين ونصه في ما يأتي:-

خصوصي/ عزيزي يوسف ياسين بك الافخم.

تحية وسلاماً، أخبرني الشيخ عبد الله المضايفي عن نتيجة مقابلته مع جلالة الملك فشعرت بضرورة سفري فوراً الى مكة لمقابلة جلالته والبحث معه في الوسائل التي قد نتغلب بها على تلك العقبات التي وقفت حائلا بين حسن العلاقات السياسية بين الحكومتين، ونحن لا نزال في دور تكوين صلات المودة والاخاء، ولكن مع الاسف أصبت بالملاريا فلزمت الفراش مدة ثلاثة ايام، وبما اني أرى من الضرورة بمكان عظيم أن لا ندع وسيلة إلا توسلنا بها لاجتياز ما قد يحدث من سوء التفاهم، فأرجو من الاخ أن يتفضل ويستأذن لي بموعد خاص لاحادثه جلالته في خلوة وفي جو هادئ، واني افضل ان يكون الموعد بعد يوم الاربعاء حيث ستسافر العائلة بالباخرة الى بيروت. هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ٢٥ نيسان ١٩٣٢.

المخلص

ناجي الاصيل

على انني لم أتسلم جواباً على كتابي هذا لأنه كان قد تقرر قدوم جلالة الملك عبد العزيز الى جدة، وفعلاً دوّت المدافع في ٣٠ نيسان ١٩٣٢ مؤذنة بتشريف جلالته، وفهمت أن جلالة الملك عبد العزيز سلّم الرسالة الجوابية بيد الشيخ عبد الله المضايفي الذي توجه الى العراق عن طريق نجد، ثم بلغ الممثلين السياسيين هاتفياً في الساعة التي خصصت لكل واحد منهم لزيارة جلالته في ١ مارس ١٩٣٢. وفي الساعة الرابعة ونصف غروبية التي كانت الموعد لمقابلتي توجهت الى القصر الاخضر حيث استقبلني جلالته بمزيد الحفاوة، وبعد التحيات المعتادة

تكلم جلالته قليلا عن الطقس، وأردف قائلا: إنني احرص ان يسود السلام الدائم بيننا وبين جارتنا العراق، فهي مانع لمحاددة الأتراك لبلادنا، وقيل لي ان بغداد جميلة جدا، حدثني بالثناء عنها والدي المرحوم الذي سجن فيها خمس سنوات، واكد لي ذلك السر برسي كوكس. أما البصرة فانا زرتها مرة وهي لا شئ فيها يستحق الذكر. فقلت: مولاي! بغداد كما ذكرتم جلالتكم بلدة جميلة وستزداد بهاء لو شرفتموها، حيث تزورون جلالة أخيكم الملك فيصل. فأجاب جلالته: انني أود ذلك، وقد يرد لنا جلالة الاخ الزيارة في نجد، فقلت: ان جلالتكم ترغبون في السلام مع العراق وهذا شئ حسن جدا، تجدون ان جلالة اخيكم لا يكتفي بذلك فقط، بل يريد التعاون المتقابل والتفاهم الاخوي والسعي للتقرب بين مصلحة البلدين، فجلالة الملك فيصل يهمه صالح الامة العربية وكذا جلالتكم، وعلى حسن علاقاتكم السياسية وتطوراتها يتوقف نجاح الامة العربية في جهادها العظيم.

ولا شك في ان جلالتكم لا تنظرون الى مصلحة البلاد الوقتية، بل تهيئون لمستقبل بلادكم وحلفائكم جوا سعيداً. شعرت بان جلالته كان يصغي لعرضي باهتمام زائد لم أشاهده فيه من قبل. حيث أجابني: بأن ما ترويه هو الواقع، وهذا ما يدور في خلدي، إلا أنه موضوع طويل سنبحث فيه مرة اخرى، ولكنني اقول ان وجهتنا واحدة، ولن يكون إلاّ الخير ان شاء ال،له فانصرفت وشيعني الشيخ يوسف ياسين الذي بدات اشعر منه الصميمية، وعليه يكون خير وسيط لتسهيل كل مهمة.

وفي ٢ مايس ١٩٣٢ اجتمعت بالشيخ يوسف ياسين حسب وعد سابق للمذاكرة في مسائل الحدود، وكانت تسود مداولتنا في هذه الامور روح الرغبة بالتغلب على كل مشكلة؛ واكد لي سعادة الشيخ أن الجنود النجدية سحبت من مخفر جديدة عرعر، واما جمع الزكاة، في الاخص في المنطقة المحايدة، لم

يقع، وحقيقة طولب (محروث الهذال)[1] بالزكاة لأنه كان داخلا في الحدود النجدية، وبعكسها لا يطالب مطلقاً، وبقي الشيخ يوسف ياسين متمسكا بأن جديدة عرعر غير عراقية، فقلت: إذاً ما هي ؟ قال: ان خط الحدود يمر من جديدة عرعر فهي مشتركة، حتى اني قلت لنوري باشا السعيد في حينها كيف تكون مسألة جديدة عرعر ؟ أجابني انها مشتركة، فالنصف لنا والنصف الآخر لكم، وعلى كل حال فالشيخ يوسف ياسين لم يجب تحريريا على الاحتجاج الذي وجه اليه في الكتاب المرقم ١٦٦ والمؤرخ ٢٣ نيسان ١٩٣٢، ولكنني في زيارتي له هذه تأكدت أن سعادته يريد أن يبذل كل ما في وسعه لعدم اعطاء مجال وقوع مثل تلك الحوادث في الحدود، فأظهر لي بعض مخابرات حائل والجوف بما طمأنني أن كل ما يحدث في جهات الحدود ليس بإيعاز من حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها التي يُخيّل لي أنها تنوي حقيقة السلام مع جارتها العراق، وأطلعته على الاوضاع العديدة التي ذكرت عن الحدود فاكد لي ان اعمالهم في تلك المناطق يستحيل ان يذكروا غير الواقع على جلالة الملك. وفي اليوم ذاته كان قد حصل لي سعادة الشيخ يوسف ياسين على وعد من جلالة الملك عبد العزيز في الساعة العاشرة غروبية لذا توجهت الى القصر الاخضر فاستقبلني جلالة الملك بكل ترحيب وكان في تلك الساعة مبسوطا منشرحا ومما تفضل به انه يريد ان يكاشفني بموضوع المقر بكل صرحة قائلاً: أرى من الصعب إزالة ما يساور حكومتكم ما لم اكن صريحاً، فلا اكتمك انني في المدة الأخيرة جعلت من نفسي خصما لنفسي أمامكم حتى أحول دون ما يعتريكم من الوساوس من المشكلة الكبرى التي أوقعت فيها في الوقت الذي كنا في غنى عن مثل هذه الامور، ولا ادري ماذا كان القصد منها فإن قبلتها فأكون قد فتحت باب لا أرغب في أن يُطرق، وإن رفضت فيحصل ما قد حصل. وأؤكد لك إنني كلما ذكرت هذه المسألة تأثرت تأثراً عظيماً، لأن في الحقيقة ان نوري السعيد لم يكلمني قط في موضوع مقر المفوضية، أو انه لم يقابلني إلاّ مرة واحدة لم يتجاوز حديثنا فيها بعض الأمور التي تتعلق بالمعاهدتين ليس إلاّ، وكيف يعقل أن أوافق

---

(١) شيخ مشايخ عنزة عهد ذاك.

على مثل هذه المسألة وهي من المحالات، فلما شاهدت آثار الانفعال الحقيقي بادية على جلالته، قلت: ليسمح صاحب الجلالة أن أشرح له المسألة بصورة لا تبقي عند جلالته ريباً، فقلت: إن المسألة تقسم الى قسمين، الأولى إنني عدتُ نوري باشا السعيد أثناء مرضه في بغداد وفي سياق الحديث رجوت من فخامته إن يخصص للمفوضية العراقية سيارة لأنها ضرورية لنا لاستعمالها بين جدة ومكة، إذ لابد من مراجعة مكة في اكثر الأحايين، فقال فخامته: لا لا راجع معالي الدملوجي[1] ليستحصل الإرادة الملكية بمكة بدل جدة، وهكذا كان، وذلك في غياب جلالة الملك فيصل، والقسم الثاني في ما يتعلق بنا وما جوبهنا به بغتة من رجال حكومة جلالتكم بما جعل الحكومة العراقية تستغرب المعاملة؛ وعلى كل حال أؤكد لجلالتكم إن الحكومة العراقية لم تقصد شيئاً يجعل مكة مقراً، وإنها تفضل طبعا إن يكون ممثلها قريبا من بلاط جلالتكم أم من مقر سمو نائبكم، فالمسألة كما ترون يا صاحب الجلالة سهلة في مبدئها، فانبسط جلالته لهذه المعلومات، وقال: إنني لا ريب أقدر صلات العراق بالحجاز ونجد الممتازة، وستجدون عندي كل التسهيلات الممكنة، وإنني إذا زرتني في مكة أجعلك إن شئت ضيفي في القصر، أما الموافقة على جعل مقر المفوضية في مكة فهذا أمر محال، كما إنني تسهيلا للمخابرات بين الممثليات في جدة وبين الخارجية في مكة وبين بلاطي فيها عزمت أن أؤسس مركز هاتف خاص للغرض المذكور. وهكذا وجدت جلالته يرغب بصورة قطعية في إدامة الصلات والوئام الأخوي بين مملكة العراق ومملكته، فقلت إن المسالة تتوقف على سير المعاملات بصورة

---

(١) هو الدكتور عبد الله الدملوجي، من أسرة علمية قديمة، ولد في الموصل سنة ١٨٩٠، وتلقى علومه فيها، وفي بغداد، حيث درس في المدرسة الإعدادية العسكرية، وارتحل إلى استانبول، فتخرج فيها طبيباً، وألحق بالجيش فشارك في حرب البلقان بوصفه طبيباً عسكرياً، وحينما عاد إلى استانول، شارك في الجمعيات السرية العربية، ثم ارتحل إلى وطنه العراق، ومنه سافر إلى نجد، حيث التحق بسلطانها يومذاك = عبد العزيز آل سعود، وصار مستشاراً له، ووكيلاً لخارجيته، حتى عودته إلى العراق سنة ١٩٢٨، وتقلب في المناصب الدبلوماسية والإدارية، وتولى وزارة الخارجية سنة ١٩٣٠- ١٩٣١، وسنة ١٩٣٤، ووزارة المعارف سنة ١٩٥٢، وتوفي ببغداد سنة ١٩٧١. ينظر مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، لندن٢٠٠٤، ج٢ ص٦٢.

مرضية، فإذا حصل ذلك فلا شأن لمسالة المقر، وهكذا انتهى الحديث بعد أن أخبرت جلالته بموافقة الحكومة العراقية بتبادل المعاهدات على وفق اقتراح حكومة جلالته، فسر من ذلك، ثم استأذنت وانصرفت، فشيعني سعادة الشيخ يوسف ياسين ووعد بتبادل المعاهدتين في أول فرصة.

فنظراً للمعاملة الحسنة التي شاهدتها من جلالة الملك عبد العزيز ومن سعادة الشيخ يوسف ياسين، ولتأكدي من حسن نياتهم، وحرصا على المصلحة وحسن العلاقات التي هي في دور التأسيس، أرى أن ننظر الى مشكلة المقر كمسألة ثانوية انتهت بتبادل المعاهدتين، وبما تظهره حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها من الاحساسات الطيبة نحو العراق).

ويصف التقرير إجراءات تبادل المعاهدتين بين العراق وحكومة الحجاز ونجد، فيقول:

(تأكدت أن بعض الممثلين والقناصل هنا سيكونون برفقة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل عند تشريفه الى ممالكهم، أعرض هذا علّه يوافق نظركم استدعائي الى بغداد لإجل ذلك.

وفي ٩ مايس ١٩٣٢ توجهت الى مكة بناء على وعد سابق من سعادة الشيخ يوسف ياسين للقيام بتبادل وثائق إبرام المعاهدتين، فاستصبحت السكرتير السيد ناصر معي، وحللنا ضيوفا في دار الشيخ يوسف ياسين الذي بالغ كثيرا في الضيافة، ومساء شخصنا لدى جلالة الملك المعظم، فاستقبلني بكل إعزاز، وكان في مجلسه بعض وجهاء أهل جدة ومكة وبعض الموظفين، وكان البحث دائراً في بعض ما رواه ابن الأثير في تاريخه، ثم تناولنا العشاء مع جلالته فكانت مائدة فخمة وكان جلالته وعدني بإقامة هذه الضيافة تكريما لي أثناء وجوده في جدة، والحقيقة إن جلالته اظهر كل لطف أثناء المائدة وبعدها.

وفي ١٠ مايس ١٩٣٢ حضرنا مع سعادة الشيخ يوسف ياسين بالخارجية وقابلنا المعاهدات وأجلنا التبادل الى وقت العصر حيث نتمكن من حفر أختام

لختم المحضر، ويتمكن الشيخ يوسف ياسين من فصل كل معاهدة في جلد (إذ كانت المعاهدتان وبروتوكول التحكيم في جلد واحد موقعتين بتوقيع واحد من جلالة الملك عبد العزيز)، وعملية مثل هذه تستلزم توقيعا ثانياً، فاقترحت تيمناً أن يكون تاريخ الإبرام في يوم تاريخ التبادل. وفي الساعة التاسعة ونصف غروبية من اليوم ذاته توجهت والشيخ يوسف ياسين الى القصر الملكي، وكذا سكرتير الخارجية توفيق حمزة وسكرتير القنصلية العامة السيد ناصر كانا يحملان المعاهدتين معهما، فاستقبلنا جلالته بسرور وبادر بتوقيع المعاهدتين، وخاطبني قائلا: أني فضلت اقتراحك بجعل تاريخ توقيعي على المعاهدتين مع تاريخ تبادل وثائق إبرامهما، فشكرت جلالته على ذلك، ثم وقعنا المحضر وتبادلنا المعاهدتين بحضور جلالته، فقال جلالته: آمل أن سيكون هذا فاتحة خير بين مملكتينا إن شاء الله، وأجبته: إنني واثق بفضل مساعدة جلالتكم التوصل بالتقريب بين مصلحة البلدين. وبمناسبة الحديث ذكر جلالته نبذة من تاريخ نجد والوهابية ثم استأذنت وانصرفنا، وفي اليوم الحادي عشر من مايس ١٩٣٢ صباحا توجهت الى القصر الملكي لمقابلة جلالته بقصد التوديع فاحتفى كثيرا وخاطبني قائلاً: إنني تأملت قليلا عند ما رشحت لدي لتمثيل حكومتك ولكنني قلت بعد زيارتك الأولى لي إنني أحببت الرجل كثيرا. وفي اليوم ذاته عصرا توجهنا الى جدة، وفي صباح ١٢ مايس ١٩٣٢- رأيت من المناسب توجيه البرقية الآتية لسعادة الشيخ يوسف ياسين ونصها في ما يلي:

سعادة الشيخ يوسف ياسين- مكة.

اشكر لسعادة الأخ حسن ضيافته راجيا عرض تعظيماتي وامتناني على حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم.

ناجي الأصيل)

ويختم الأصيل تقريره بعبارة متفائلة، بعد أن طويت صفحة النزاع

الدبلوماسي بين الحكومتين حول اتخاذ مكة أو جدة مقرا للمفوضية العراقية، وبدء الأخيرة عملها على نحو أصولي، فيقول:

(ترون من كل ما سبق ذكره ان الاوال آخذة في التحسن المستمر وشعور الثقة آخذ في النمو، فكان حتماً عليّ المبادرة الى خطوات التساهل والاخذ بكل ما من شأنه تبديد الجو الذي كنا في وسطه، فأمرت بتعليق شعار الدولة العراقية على باب المفوضية الذي كنا تخلفنا حتى اليوم عن تعليقه لأنني ارى ان مثل هذه المظاهر مع انها لا تكلف شيئاً الا انها تكون خير وسيط لحسن التفاهم.

وقبل ان انهي هذه المعروضات أرجو الموافقة على ان نجدد ختم المفوضية، ويقال فيه (المفوضية العراقية الملكية في مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها جدة) واقترح ان نستعمل ختماً ثانياً غيره مستقلا للاعمال القنصلية يقال فيه (القنصلية العراقية الملكية العامة جدة) ويكون هذا الختم بيضوي الشكل صغير الحجم بما يساعد على استعماله في الصحائف الصغيرة كالجوازات وغيرها. ان ختم المفوضية الحالي سبب تأخير المعاملات لانه يحمل اسم (مكة)، فترويجاً للمصالح المتوقفة أرجو الموافقة على ذلك، وعند إيجاد ختم مستقل للقنصلية العامة نجد اختام السمات التي تحمل كلمة السكرتير (لأنها عملت بمعرفة مديرية السفر والاقامة والجنسية على أساس أن الختم واحد باسم المفوضية حيث للسكرتير القيام بأعمال القنصلية) ونضع محله (القنصل العام)، وبطبيعة الحال نرفع اسم (مكة) الوارد فيه ونضع محله (جدة) وعندئذ يسهل تبديل القرطاسية على ذلك الاساس، هذا ما اقتضى بيانه في هذا المجال، وانني آمل ان الحكومة الموقرة تأخذ عرضي بعين الرعاية وتوضح بالسرعة الممكنة مسالة المقر الثانوية لتضمن مصلحة العراق مع هذه المملكة التي اظهرت مؤخراً كل عناية بتنمية الصلات الودية مع العراق وبتجديد اوراق الاعتماد والبراءات تساعدنا على ان نعمل بنشاط متقابل، ونبدا بالمشاريع المهمة كالطريق البري- وغيره مع حكومة جلالة الملك عبد العزيز المعظم بتفاهم تام، هذا وتفضلوا بقبول فائق

الاحترام).

ويتناول التقرير الدوري الخاص بشهر حزيران من سنة ١٩٣٢[1] بعض مشاكل الحدود العراقية- النجدية، وأهمها مشكلة تنقل القبائل بين البلدين، حيث تصر حكومة الحجاز ونجد على ان يكون التنقل عن طريق بلدة النجف دون سواها من البلدان العراقية، وهو ما يتناقض مع اتفاقية (بحر) التي تقر بحرية التنقل مطلقاً، يقول التقرير:

(ومما علمته من الشيخ يوسف ياسين في الضيافة التي أقامها له سعادة الاصيل ان حكومته سمحت لرعاياها بالمسابلة مع العراق، ولكن من (النجف فقط)، وحددت عليهم الانواع التي يحق لهم تزودها من العراق. ويخيل لي ان ما رواه الشيخ يوسف ياسين يخالف نص المادة السادسة من معاهدة الصداقة وحسن الجوار المعقودة بين مملكة العراق ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها في مكة في ٧ نيسان ١٩٣١ وهذا نصها: "بصرف النظر عن الفقرة الأولى من المادة الثالثة من معاهدة بحر، فان لعشائر الفريقين ملء الحرية في التنقل في أراضي المملكتين بقصد الرعي او المسابلة، ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يضع أقل عرقلة في سبيل ذلك". وأية عرقلة اشد من التحتيم على النجديين ان لا يسابلوا الا من النجف في الوقت الذي يكون الراغب في شراء البضاعة لسبب ما لا يستطيع الوصول الى النجف بعد أن وصل الزبير مثلاً، ومن جهة اخرى اليس من العرقلة تعيين الاموال الجائز تزودها من العراق فالراغب في الطعام مثلاً ماذا يعمل بالجلود. اما هذا الخبر فأرويه عن الشيخ يوسف ياسين ولا يقبل الشك، اما التحليل بانه مخالف لروح المادة السادسة من المعاهدة بين المملكتين فلا اظنه خطأ).

---

(١) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٧.

ويعود تقرير المفوضية ليعلق على بعض ذيول قضية اتخاذ جدة مقراً لها بدلاً من مكة، ومتناولاً في الوقت نفسه بعض المسائل البروتوكولية بين البلدين، فيقول:

(قالوا لأسباب دينية لا يمكن اتخاذ مكة مقراً للمفوضية، ثم ظهر لا يمكن اتخاذ مقر للمفوضية في الحجاز غير جدة (راجعوا الصحيفة الثانية من تقرير القسم الاول من شهر مارت ١٩٣٢) فظهر جلياً أن الأسباب غير دينية. جاء في برقية الملك عبد العزيز المؤرخة ١٨ شوال ١٣٥٠ حيث أن لسعادة الاصيل عنوان (حضرة ممثل العراق ناجي الأصيل- جدة) وبعد البرقية جرت كل المخابرات مع سعادة الأصيل بعنوان (سعادة الدكتور ناجي بك الأصيل) وفي داخل الكتاب (عزيزي ناجي بك) فقط، ولما رفعت هذه المفوضية احتجاج الحكومة العراقية بما يخص التجاوز على جديدة عرعر وبعض المناطق في الحدود لم يجب الشيخ يوسف ياسين على الاحتجاج كتابة معتذراً لان قرطاسيتنا تحمل اسم مكة، ولما احتاج الشيخ الموما إليه أن يراجع بقضية دعوى خيرية بنت الحاج مرجان لم يجد مانعاً من الكتابة لهذه المفوضية بكتاب مرقم ٢/٢/٦١ ومؤرخ ٢٧ محرم ١٣٥١ إذاً المسألة كيفية فتارة هذه مفوضية وأخرى لا شيء.

ومن الحقائق المؤكدة ان الموظف في جدة لا يمكن ان يقدم التقارير والمعلومات التي تهم في الدرجة الأولى لبعدها من القطر النجدي الأكثر معاملة واحتكاكا مع العراق، أما في الحجاز وفي الأخص في جدة فلا يمكن على ما اظن تقديم خدمة تذكر ما لم تملك هذه المفوضية سيارة خاصة بها وتحت تصرف موظفيها، فالحكومة الحجازية هي كالبدوي في الجزيرة، تارة في جدة وأخرى في الطائف وأخرى في الرياض، وأصرح ما يوضح الوضع الذي نحن فيه كلمة تفضل بها سعادة الأصيل قبيل مغادرتها جدة (ان ابتعد على قدر الإمكان من جعل هذه المفوضية مفتوحة للزائرين قد ترتاب الحكومة المحلية من ترددهم اليها) فأي شأن لمفوضية لا يمكن ان تحافظ على حسن سمعتها إلا بالابتعاد عن

الاختلاط وبكل ما قد يوسوس للحكومة المحلية وهي شك من الوهم).

وفي التقرير إشارة مهمة الى ما أشيع عن اعتقال الزعيم القومي فوزي القاوقجي:

(من الحوادث التي لم اتأكدها بعد كما ينبغي خبر توقيف هذه الحكومة فوزي القاوقجي[1] وإرساله مكبلاً بالحديد من الطائف إلى سجن مكة، وقيل أن قد أوقف رجل آخر وانه عراقي شويعر من أهل الفرات كان معززاً هنا، لم استطع الوقوف على هويته وعلى صحة الخبر، ولكنني رويته لسعادة الأصيل وطلب مني أجراء التحقيق وسأوافيكم بما يتيسر لي من هذا الأمر وان كان ليس بسهل).

---

(١) قائد عربي، ولد في طرابلس الشام سنة ١٨٩٠، وشارك في نساطات الجمعيات العربية السرية في أواخر العهد العثماني، كما شارك في الحرب العالمية الأولى، والتحق بالجيش العربي في سوريا سنة ١٩١٨، ثم شارك في الثورة السورية سنة ١٩٢٥، فأصدرت السلطة الفرنسية المحتلة أمراً بإعدامه، وفي سنة ١٩٢٨ التحق بخدمة الحكومة السعودية، حيث كلفته هذه الحكومة بالعمل على تأسيس جيش نظامي سعودي، وقد عمل القاوقجي بجد في سبيل تحقيق هذه الغاية، إلاّ أنه اختلف مع وزير المالية السعودي ابن سليمان الحمدان، الذي لم يكن يرى في إنفاق الأموال على الجيش من طائل، فعمد هذا إلى مضايقة القاوقجي، وأجبره مرتين على الاستقالة، إلاّ أن نائب الملك، الأمير فيصل، كان يرفضها، وأخيراً نجح وزير المالية في أن يوغر صدر الملك عبد العزيز ضده، فصدر أمر بتوقيفه، على النحو الذي يشير إليه تقرير المفوضية العراقية، فلبث موقوفاً خمسة عشر يوماً، وأخيراً نجح القاوقجي في مغادرة أراضي المملكة العربية السعودية، حيث وصل إلى العراق في أواخر سنة ١٩٣٢، وقد نشط، وهو في العراق، من أجل دعم القضية الفلسطينية، وشارك في قيادة ثورة فلسطين سنة ١٩٣٦، ثم عاد إلى العراق، ليعمل من أجل القضية ذاتها، ثم شارك في العمليات العسكرية لحكومة الدفاع الوطني إثر ثورة مايس سنة ١٩٤١، وفي سنة ١٩٤٧ كلفته الجامعة العربية بأن يكون القائد العام لقوات المتطوعين أو ما يسمى بجيش الإنقاذ، في فلسطين، وبعد انتهاء الحرب العربية- اليهودية سنة ١٩٤٨، أحيل على التقاعد، فلبث معتكفاً في بيروت حتى وفاته سنة ١٩٧٦. للتفاصيل، بيداء محمود سويلم، فوزي القاوقجي ودوره في القضايا القومية، وهي رسالة ماجستير غير مطبوعة، مقدمة إلى كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٩.

وتابع التقرير الخاص بشهر كانون الأول سنة ١٩٣٢[١] قضية القاوقجي، والزعيم السوري عادل ارسلان، فيذكر الآتي:

(علقت محافل الحكومة المحلية الشيء الكثير على سفر عادل ارسلان وفوزي القاوقجي الى العراق، في الأخص كبار الجالية السورية في الحكومة السعودية؛ أما ارسلان فأسمع بوطنيته كما اسمع عن البارودي، ومع ذلك فيخيل لي أن لارسلان مميزات خاصة والحقيقة أني أشهد بشعوره الوطني إذ سمعته يفصح عنها بقصيدة من على منبر المنتدى الأدبي في الأستانة، ولكن القاوقجي فبالغ علمي عنه إنه اشترك في الثورة السورية مع الإخلال بواجبه العسكري، وفي الحجاز يشهد له بالمقدرة على تشكيل قوة منظمة اختل أمرها بعد أن اعتزل من رياستها، ويقال أن القاوقجي لا يبيت عنده السرواني، لم أتشرف بمعرفته الا على مائدة الأمير فيصل التي أقامها لرجال هذه المفوضية في ١٦ شباط ٩٣٢ وكان حديثه يتعلق بالشعر العامي في نجد والحجاز، ونظرا للأخبار المتواترة فأن لجناب القاوقجي منزلة خاصة لدى الأمير فيصل ولكن فريقا كبيرا من الرواة لا يغبطون فوزي وفيصل على صداقتهما الصميمة).

وعلى الرغم من تبادل المعاهدتين، فإن تأخر اعتماد أوراق المفوضية، وعدم إقرار الحكومة العراقية النهائي بجدة مقراً لمفوضيتها، واستمرار حمل أوراقها اسم (مكة المكرمة)، قد أدى إلى مشاكل حقيقية بشأن إقامة مراسيم تتويج الملك غازي الأول، ورفع العلم العراقي على مقر المفوضية. وكانت الخارجية العراقية قد أمرت مفوضيتها بإقامة هذه المظاهر[٢]:

(١٩/٢٠ تموز ١٩٣٢

مفوضية العراق الملكية

---

(١) الملفة ٧٥٠، الوثيقة ٢٧.

(٢) الملفة ٧٤٧، الوثيقتان٥٦و٥٧.

مكة

اشارة الى كتابكم المرقم ٣١٨ في حزيران ١٩٣٢

يجب اقامة مراسيم تتويج حضرة صاحب الجلالة ورفع العلم العراقي وفقا للاصول المرعية من دون أي تردد وفي جميع الظروف التي يجب رفع العلم فيها.

وزير الخارجية)

وعلى الرغم من كل عبارات الحفاوة، والمشاعر الودية المتبادلة، والمجاملات القائمة، فإن كتاب مفوضية العراق في مكة المرقم ٣١٨ و المؤرخ في حزيران ١٩٣٢ المعنون الى وزارة الخارجية في بغداد، جاء ليشير إلى الصعوبات التي كانت المفوضية تواجهها بسبب تأخر اعتماد أوراق الاعتماد، وتأخر البت من قبل الجانبين في بعض الجوانب البروتوكولية المعلقة. جاء في هذا الكتاب:

(بعد التحية.. انه وان لم تصدق وزارة خارجية الحجاز ونجد وملحقاتها على البرات القنصلي حتى الان ولكن هذه المفوضية باشرت بالاعمال القنصيلة منذ ١٩ نيسان ١٩٣٢ ولما كانت كانت اوراق الاعتماد غير مقدمة والبرات[1] غير مصدقة والحكومة العراقية الموقرة لم تبت بعد بمسالة مقر المفوضية استحال اعلان المباشرة بالاعمال وافتتاح هذه المفوضية رسميا وبالمراسيم المعروفة. اعرض هذا لاتزود بالمعلومات الاتية: لما كانت الحالة كما ذكرت فما الذي ينبغي عمله مثلا يوم ٣٣ اب عيد تتويج مولانا الملك, هل نوزع بطاقات الدعوة للممثليات ورجال الحكومة ونرفع العلم العراقي الذي لم نرفعه حتى الآن، ونطلب من الممثليات الاشتراك برفع أعلامهم كما يفعلون، واذا سمحتم بذلك هل نعد لزوم استعمال العلم ايام الجمعة وفي المراسيم والاعياد الاخرى أيضاً، وانا لم نقم بمراسيم خاصة بعيدة ولادة صاحب الجلالة للاسباب التي شرحتها، واظن المباشرة برفع العلم و القيام بمراسيم الاعياد لم يحن وقته بعد بالنظر لما قد نواجه به من عدم الاشتراك وحضور بعض الطبقات وان كان ذلك بعيد جداً، خاصة ونحن مضطرون الى ان لا نضع كلمة جدة على اية بطاقة رسمية تصدر من هذه المفوضية، وعلى كل حال فأني انتظر امركم العالي بهذا الخصوص.هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام).

---

(١) البرات: مصطلح تركي، مأخوذ من العربية (براءة) ويقصد بها البراءة القنصلية.

وفي البرقية المؤرخة في ٢ اب اشارة الى تعيين السيد رشيد الخوجة[١] قائما بأعمال المفوضية وقنصلا عاما خلفاً لناجي الاصيل.[٢]

(جدة

وزارة الخارجية الجليلة

سري ومستعجل

بعد التحية.. بناء على برقيتكم الصادرة في ٣١ تموز ١٩٣٢ حول تعيين سعادة رشيد بك الخوجة شارجة دافيرا [٣]لدى حكومة الملك عبد العزيز، توجهت ليلا لمقابلة الشيخ يوسف ياسين القائم بأعمال وزارة خارجية الحجاز ونجد وملحقاتها، وأبلغته مضمون البرقية فوعد بأن يجيبني على ذلك بعد مكالمة الملك بالموضوع.

... وفي اليوم نفسه بعد الظهر زارني الشيخ يوسف ياسين واوضح ان الملك وافق على التعيين سعادة رشيد بك الخوجة فابرقت لكم بذلك فورا.وأما اليوم فقد كتبت للشيخ الموما اليه أعلمه باني كتبت لكم موافقة حكومته بالموضوع وستجدون صورة الكتاب وهو رقم ٤٨١ ومؤرخ ٢ اب ١٩٣٢ فقد قدمته اليكم بطي الكتاب المرقم ٤٨٢ والمؤرخ ٢ اب ١٩٣٢ وبدا لي من الشيخ يوسف ياسين أنه برغم أسفهم على عدم عودة ناجي بك الاصيل فهم مسرورون جداً من ترشيح سعادة رشيد بك الخوجة، اولا لشخصيته المحترمة المعلومة، وثانيا لما دل هذا الترشيح من الحكومة العراقية عزمت بالعدول عن نظريتها بخصوص المقر وتنفيذها رغبتهم كما أبدوها بعد طول تردد مدة من الزمن غير قصيرة).

---

(١) هو رشيد طه الخوجة، ولد سنة١٨٨٤ وتلقى تعليمهالعسكري في الكلية الحربية باستانبول وتقلب في المناصب المدنية عند تاسيس الدولة العراقية ، حتى اختير قنصلا عاما للعراق في مصر سنة ١٩٢٨ وقنصلا عاما في بيروت وجدة ،ثم عين وزيرا للدفاع سنة ١٩٣٢.توفي سنة ١٩٦٢.

(٢) الملفة ٧٤٧ الوثيقة ٥١.

(٣) القائم بالاعمال.

ونقرأ في التقرير المؤرخ في ٨ مايس ١٩٣٢[١] تفاصيل عن غبن حكومة آل سعود لرجل عراقي، هو السيد علوان السامرائي[٢]، كان يمتلك معملاً لتصليح الاسلحة النارية في مكة[٣]، فيقول:

(ومن اساليب حكمة الملك الملك عبد العزيز (انقد الان وينظر بالكشف بعدين) رجل سوري لم اتعرف به يدعى خالد الحكيم يشتري لحكومة الملك عبد العزيز السلاح من بولونيا، و السلاح قديم وعندما يصل الى مكة يقال (خرب وتصدى في الطريق) فيحضر السيد علوان السامرائي العراقي المتخصص باصلاح الأسلحة ويدعى لتعميرها، فيؤسس المعمل اللازم ويجلب الادوات الضرورية وينفق للذلك مبالغ طائلة ويزود نجد بـ(١٢٠٠٠) بندقية في العام الماضي، وعند الانتهاء يحتلون المعمل باسم الحكومة ويقال له (ارسل الكشف ننظر به بعدين) وهكذا خرج هذا البائس صفر اليدين بعد ان انفق من ماله ما يساوي ثلاثة الاف جنيه. يبني نسيب هذا الرجل علي المعماري داراً خارج سور جدة بعدة آلاف من الجنيهات فيروق القصر للملك عبد العزيز فيخصصه لسكناه وتتملكه الحكومة وتسمية

---

(١) الملفة ٧٤٩، الوثيقة٣.

(٢) هو السيد علوان بن محمود بن الشيخ أمين السامرائي، أصله من مدينة سامراء، من أسرة علوية حلبية الأصل، ثم انتقل إلى البصرة، ومنها رحل إلى الحجاز في أواخر عهد الدولة العثمانية، وحارب في صفوف قوات الشريف حسين بن علي ضد تقدم القوات السعودية الزاحفة على الحجاز، وحينما دخلت القوات الأخيرة مكة اضطر إلى مغادرتها والتخفي مدة، ثم انضم إلى السعوديين، وفرض وجوده واحترامه على النظام الجديد بسبب طبيعة ما كان يؤديه من عمل تحتاجه البلاد، ويتطلبه النظام المذكور نفسه على نحو خاص، فقد تخصص السيد علوان بإصلاح الأسلحة النارية التالفة أو المطبوعة، ثم أنه أنشأ معملاً في مكة لهذا الغرض، وإن هذا المعمل بلغ حداً كبيراً من سعة الإنتاج حتى وصل عدد قطع السلاح التي أصلحها لحساب الحكومة وحدها نحو ١٤٠٠٠ قطعة، ومن الواضح أن إصلاح هذا العدد الكبير من الأسلحة النارية، كان يقتضي التصنيع الناجح لأعداد ضخمة من أجزاء الأسلحة التالفة، وهذا ما كان يضعه في طليعة كبار الصناعيين العرب في تلك الحقبة، وربما كان العراقي الوحيد الذي أنشأ مصنعاً للسلاح في خارج بلده عهد ذاك.

(٣) الملفة ٤٤٨ الوثيقة ٣.

القصر الاخضر، أما صاحبه فيطلب بموجب (الكشف الذي ينظر به بعدين) ما ينوف على الـ(١١٠٠٠) جنيه وهو بفاقة شديدة وانه معاون قائممقام جدة كل هذا والحكم بكتاب الله وسنة رسوله.

مولاي! مما جاء في برقية سعادة الاصيل لوزارة الخارجية الجليلة في مارت ١٩٣٢ بناء على التماساتي انئذ (ليس من مصلحته العراق مطلقا بقاؤنا والموافقة على جدة) ثم اضاف اليها (في الظروف الحاضرة) ولكنني يا مولاي أرى ان الفقرة الاخيرة لا يزال حكمها باق وان كان سعادة الاصيل رفع في اثرها برقية لابلاغكم يظهر انه يستاذن بها لبعض المعروضات الشفهية غير ان القصد منها محصور في تدارك ما قلت من سعادته في برقية للخارجية الذي قال لي عنها في (منى) انه لم يندم على شيء ندمه على تلك البرقية.

والان يا مولاي، تحتم عليّ ان أهيئ لوزارة الخارجية بياناً بعد تبادل المعاهدتين يظهر حسن نيات الملك عبد العزيز وميله الى السلام الحقيقي وامثال ذلك مما قد يجعل الحكومة الموقرة على النزول عند كلمة الحكومة الحجازية والنجدية وملحقاتها بشأن مقر المفوضية.

ياصاحب الجلالة! اما وقد اصبح الموقف رهن أمر حامي العروبة وملك العراق وسيده فنفوس المخلصين مستبشرة ولا قيمة لرسائل أنمقها بحكم الامتثال للوظيفة، وفي الاخير استرحم ان تشملوا هذا العبد برضا جلالتكم الغالي الذي يتشرف دوما ان يكون خادم جلالتكم الاصغر.

في ٨ مايس ١٩٣٢)

لم يكن الامر لم يكن يخلو من منغصات بين حين واخر. وفي الواقع فان هذه المنغصات كانت تتعلق بشؤون شكلية للغاية. ولكنها كافية لتعبر عن يشء من عدم ارتياح كل طرف من الطرف الآخر، من ذلك مثلا أنه حينما جرى احتفال المفوضية بمناسبة ذكرى تتويج الملك فيصل على العراق، قابلت السلطات السعودية- بنظر المفوضية العراقية- الأمر ببرود ملحوظ، فجريدة (أم القرى)

شبه الرسمية أغفلت نشر الأعلام الخاص بهذه المناسبة والذي أرسلته إليها المفوضية نفسها، لذا فقد كتب نائب القائم بأعمال المفوضية السيد ناصر الكيلاني إلى حكومتها متشكياً من هذا الإهمال المتعمد[1].

٢٠(آب ١٩٣٢

٥٧٧

جدة

يا صاحب السعادة!

لا ريب في أن سعادتكم تشاركونني بأن الصحف تعد في عصرنا الحاضر من أهم وسائل النشر والإعلان، ولما كان من المتعذر على هذه المفوضية تأمين استماع بلاغاتها الضرورية بغير هذه الواسطة أرسل الإعلان المربوط صورة منه بطيه إلى جريدة أم القرى، وبظني أنه كان يجوز أيضاً انتظار كلمة مجاملة تعلق عليه، وإذا مع الأسف اغفل نشر النص من دون إخبار في الوقت المناسب بهذا العزم لتيسر تلافي الغرض، وبما قد تمس الحاجة إلى نشر بلاغات أخرى في المستقبل القريب وتجنباً لنتيجة كالتي ذكرت رأيت استمزاج رأي سعادتكم بالموضوع. هذا وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق الاحترام).

وزاد الأمر إحراجاً حينما أحجم فؤاد حمزة وكيل وزارة الخارجية في حكومة الحجاز ونجد عن زيارة المفوضية وحضور حفل ذكرى التتويج كما تقضي بذلك الأصول، مكتفياً بالبرقية الآتية:

(ناصر بك الكيلاني جدة

أنني آسف على أن أسباباً اضطرارية حرمتني الاشتراك معكم حفلة إحياء ذكرى جلوس جلالة فيصل فأقدم لكم تهاني الخاصة راجياً لجلالته العودة إلى أمثاله أعواماً عديدة).

---

(١) الملفة٧٤٩، الوثيقة ١٢.

وتضـمن كتـاب المفوضـية العراقيـة في جـدة المـرقم ٥٩٤ المـؤرخ في ٣٤ آب ١٩٣٢ المعنون الى الخارجية العراقية وصفاً لوقائع حفل ذكرى التتويج ورفع العلم العراقـي علـى دار المفوضـية، ولكنـه تضـمن أيضـاً ملاحظـة مهمـة عـن امتنـاع الصحف نشر إعلانات المفوضية، جاء في التقرير المذكور[1].

(وزارة الخارجية

سري

بعد التحية.. عطفاً على كتابكم المرقم ٤٧٣٠ والمؤرخ في ٣٠ تموز ١٩٣٢ حول إقامة مراسم تتويج حضرة صاحب الجلالة ورفع العم العراقي أعرض أنه قد أقيمت حفلة غاية في الفخامة بمناسبة عيد تتويج جلالة مولانا الملك في ٢٣ آب ١٩٣٢ وكذلك رفع أول مرة العلم العراقي على دار هذه المفوضية في اليوم نفسه، كنت أشعرت حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها بأني مقيم حفلة ذكرى التتويج، وأن سيرفع بهذه المناسبة العلم العراقي، كما أني أشعرت جميع المفوضيات بذلك (إلاّ السوفياتية منها فلم أنسب إشعارها) ثم وجهت بعض الكتب بالموضوع لوجهاء جدة وأشرافها، ومع طلوع شمس ٢٣ آب ١٩٣٢ خفق العلم العراقـي علـى دار هـذه المفوضية فرفعت الأعلام على دور جميع المفوضيات ودار الحكومة؛ وفي السـاعة العاشـرة زواليـة مـن صـباح اليـوم المـذكور بـدأنا باسـتقبال الزائـرين مـن وجهـاء ورؤساء شركات ورجال حكومة، والـذي نـاب عـن وزارة خارجيـة الحجـاز ونجـد وملحقاتهـا هـو الشـيخ علـي طـه معـاون وكيـل الخارجيـة، ولم يتخلـف احـد مـن الـزملاء، قنصـلاً كـان او شـارجة دافير أو وزيـر مفـوض، والحقيقـة أنهـم جميعاً ابـدوا مـن الشـعور مـا يشـكون عليـه، في الاخـص منهم السير انـدروا رايـن فإنـه مكـث مـا يقـرب مـن سـاعة. أمـا (البوفيـه) فكـانـت غايـة في الاتقـان. وفي العصـر

---

(١) الملفة ٧٤٩، الوثيقة ١٢.

وصلت الي برقيات تهنئة وهي من الامير فيصل وفؤاد حمزة والشيخ يوسف ياسين فاجبتهم عليها واني مقدم بطية صورة من البرقيات المذكورة مع صورة الأجوبة عليها. ثم أني بهذه المناسبة أبرقت للديوان الملكي ما نصه:

ابتهاجاً بعيد التتويج نهتف لعرش جلالته بالتأييد.

ومما يجب ذكره أني كنت قد أرسلت لجريدة أم القرى كتاباً بمناسبة حفلة التتويج وهو مقدم أيضاً بطيه ومرقم ٥٣٢ فلم ينشر مع أن مضمونه مما تنشره عادة جميع المفوضيات في سائر الممالك على ذلك لم أجد بداً من توجيه كتاب الموضوع الى فؤاد بك حمزة، وهو بطيه أيضاً ومرقم ٥٧٧ ومؤرخ ٢٠ آب ١٩٣٢، يتضح لكم من مضمونه أنى استفسر عن القاعدة التي يجب اتباعها بخصوص الإعلانات القنصلية التي لابد منها قريباً، فلم أتلق جواباً على ذلك حتى الآن، لأن من المُسلَّم أننا سنحتاج الى ان نعلن للعراقيين في الحجاز أن يراجعونا لتسجيل جوازاتهم وغير ذلك من الأمور ولا يمكن تأمين مثل هذا الإعلان بواسطة أو مناد، كما يسمونه في هذه المملكة، وليست المرة الأولى التي تمتنع أم القرى من النشر، بل سبق أن كلفت من سعادة القائم بالأعمال لتنشر فلم تنشرهما أيضاً هذا ما اقتضى بيانه).

ومثلما تعمدت السلطات السعودية إهمال احتفال المفوضية، بحسب رأي الممثل العراقي، وامتنعت عملياً عن نشر إعلاناتها، فإنها فعلت الشيء نفسه، في تقديره، حينما دخل العراق عصبة الأمم بوصفه دولة مستقلة، فلم تتقدم تلك السلطات الى المفوضية العراقية بما هو متوقع عادة من تهنئة، وقد فسر القائم بأعمال المفوضية ذلك الموقف الغريب بأن الحكومة السعودية لم تكن ترغيب أصلا بأن يكون العراق دولة مستقلة لئلا يحتمل موقعه في زعامة الأمة العربية. جاء في تقرير المفوضية المؤرخ في ٢١ تشرين الأول سنة ١٩٣٢ ما يأتي[1]:

---

(١) الملفة ٧٤٩، الوثيقة ٣١.

(انضمام مملكة العراق إلى عصبة الأمم وتأثيره في الحجاز

كان لدخول العراق إلى عصبة الأمم أعظم الأثر في نفوس الحجازيين، وقد هنأني بعض منهم، وكنت أرى في وجوههم إمارات الغبطة التي زادتني سروراً وابتهاجاً، ولم يتأخر أحد من الزملاء عن تقديم التهاني معربين عن أسمى أمانيهم لسعادة مملكة العراق وعزها، وقد أعجبني ما اختتم به وكيل القائم بأعمال المفوضية الإيرانية كتابه، فآثرت نقله لفخامتكم وهو "بعد مدة قصيرة أتشرف بان اقدم لحضرتكم خالص التهاني متمنياً إلى الأمة العراقية النجيبة دوام الرقي والنجاح في ظل حضرة صاحب الجلالة ملكها المعظم".

أما الحكومة السعودية فقد سكتت ولم تبد أية إشارة، حتى أنها نسيت أو تناست المجاملات المألوفة في مثل هذه الظروف، فلم تجب على كتب التبليغ الصادرة عن هذه المفوضية (باستثناء أمير جدة الذي كتب لي مهنئاً)، ولم ار في جرائدها أثر لبرقيات التهنئة التي كان الواجب عليها كدولة صديقة تقديمها للحكومة العراقية. وأرى أن هذا الحادث التاريخي جاء على خلاف رغبتها لأنها تريد أن تتزعم العرب بدعوى أنها الحكومة العربية الوحيدة المستقلة استقلالاً تاماً، فلم تكد تتمتع بهذا الحلم مدة قصيرة إلا وجاءها استقلال العراق التام، واعتراف الدول بجدارته بان يتبوأ كرسياً في عصبة الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة، الأمر الذي وجه إليه أنظار العرب جميعاً من كل حدب وصوب، حتى أن فؤاد بك حمزة لم يسعه إلا أن يقول لي بان للعراق مستقبل عظيم وأنه ينظر إليه والى مركزه بين بقية الأقطار العربية كقطر له مستقبل باهر ويتمنى له الخير والفلاح. أما جريدة أم القرى فقد أشارت الى الخبر إشارة عادية خالية من كل مجاملة، ورأيت اخيرا في جريدة صوت الحجاز مقالة لاباس بها لأحد الحجازيين عن الموضوع فاثرت تقديمها لفخامتكم في هذا البريد).

وتناول التقرير ارتياح الحكومة السعودية من موقف العراق من قضية (جديدة عرعر) وقد عبَّر عن ذالك وكيل وزارة الخارجية السعودية في لقاء جمعة

بالقائم باعمال المفوضية العراقية ،لكن ذلك المسؤول لم يفته ان يعرض بموقف بعض افراد الاسرة الهاشمية، وانه يمتلك (مستندات)، تدينهم، فقال:

(نظرا لقدوم فؤاد بك حمزة الى جدة اعربت له عن رغبتي في زيارته فعين الساعة التاسعة من صباح ١٥ الجاري موعداً لهذه الزيارة، وفي الموعد المضروب ذهبت الى مكتب الخارجية، فاستقبلني فؤاد بك، وبعد تبادل المجاملات شكرني على موقف الحكومة العراقية في قضية الاحتجاج، وطلب الي النظر في ما جاء في كتابه المرقم ٣٤/١/١٢ والمؤرخ ١٣٥١/٦/١٣ والمرسل صورته لفخامتكم في هذا البريد، وكذا في قضية الطريق فأوعدته بذلك، وقلت له بهذه المناسبة: ارجو أن تتأكدوا من حسن نية حكومتي المتبوعة، ويسرني أن حكومتكم متأكدة من ذلك، وارجو ان لا تؤثر مثل هذه الحوادث الطفيفة في العلاقات الجيدة الموجودة بيننا كحكومتين عربيتين شقيقتين، واني ساعرض الأمر على المرجع، وسأخبركم بما يصل اليّ منها، فشكرني على ذلك وقال: اننا جميعا ننظر الى العراق ومركزه بين بقية الاقطار العربية كقطر له مستقبل باهر ونتمنى له الخير والفلاح، فاجبته بان العراق هو جزء من البلاد العربية التي يتمنى كل عربي أن يراها مرتبطة الاجزاء بروابط المحبة الاكيدة والاتصال الدائم.

ثم تطرق الحديث الى موعد قدوم سعادة رشيد بك الخوجة، وتعلق سفر ممثل الحكومة السعودية في العراق على وصوله الى هنا للبحث معه في بعض المسائل الموقوفة؛ واخبرني بانه اطلع في الجرائد السورية بأن رشيد بك قد لا يأتي، فأجبته بانه لم يبلغني مثل هذا الخبر، والذي أعلمه ان رشيد بك الان في الاجازة وانتظر قدومه بعد انقضائها. فأخبرني بهذه المناسبة بأنه يأمل أن يسافر ممثلهم الى العراق في الشهر المقبل.

وتناول التقرير مسألة أملاك السرة الهاشمية السابقة في الحجاز، ويظهر أن المفوض العراقي كان يتابعها بصفة رسمية بوصفه وكيلاً عن الأسرة الهاشمية،

ويبين التقرير وجهة نظر المفوض العراقي بالفصل بين هذه القضية بوصفها قضية قانونية شرعية، وبين الخلاف الهاشمي السعودي بوصفه خلافاً سياسياً بالدرجة الأولى. يقول:

(ثم بحثنا عن قرار الحكومة السعودية عن ادارة املاك العائلة المالكة، فأخبرني بأنها مهتمة في أمر حفظ أملاك صاحب الجلالة مولاي الملك المعظم وصاحب السمو الملكي الأمير زيد وأهل بيتهم، وانها الفت لجنة لادارة الاملاك المذكورة وارسال ما يتحصل منها بكامله اليهما، وان السبب في عدم قبول الوكيل هو لصفته الرسمية في المفوضية، ولكون الاملاك مشتركة مع املاك الآخرين التي قضت المصلحة بمصادرتها ريثما ينظر نهائيا في أمر علاقة اصحابها بحادثة ابن رفادة، ومن جملتها املاك حضرة صاحب الجلالة الملك على المعظم وسمو الامير عبد الله امير شرقي الاردن والشريف عبد الله باشا والشريف علي باشا والشريف جعفر خالد وغيرهم، فأجبته: أولا- إن بوسع الوكيل توكيل غيره. ثانياً- عن سبق كلمة الحكومة القطعية بعدم التعرض للاملاك الشخصية، وإن من شأني أيضاً النظر في أملاك جلالة الملك علي المعظم، مبينا له سبب ذلك، وإذا كانوا ابقوا حكم المصادرة علي اشتراك جلالته بالحادث فهذا حكم ينطبق على الواقع، لاني واثق كل الثقة من ان جلالته لم يتدخل بمثل هذه الامور، وانه بعيد عنها كل البعد. فقال مازحاً: إذا كنت تتكلم عن جلالته كعراقي، عليَّ أن اعتب لأن عراقيا عمل ضد معاهدة التحالف الموجودة بيننا، وأضاف بأن لديه مستندات خطية تثبت ذلك، وانهم لم ينشروها لكي لا تسبب نفوراً، وان جلالته خرق معاهدة جدة، فقلت له يا فؤاد بك: إني واثق ومتاكد من ان المستندات المذكورة مزورة بالكلية، وكل هذا لا يمكن أن يصدق بالمرة، وعليه إني اطلب مراعاة الوعد المعطى في هذا الخصوص، فلما راى مني هذا التعصب، قال: انه سيعاد النظر في هذا القرار عندما تحل جميع المسائل، ولم يفسر قوله وما اظنه يعني انهاء الاختلاف بين سمو الامير عبد الله المعظم والملك

ابن السعود، فرأيت ان استشير فخامتكم قبل أن اتخذ اية خطة في الامر.

ثم انتقل الى مجمع اتحاد العرب ووجوب تكتلهم، وعن توحيد سورية، والنظر في امر فلسطين المهدمة من قبل اليهود والانكليز، فقلت: ان للعرب مستقبلا عظيماً، واني كعراقي متفائل بالخير لنجاح العرب أسوة بجلالة مولاي الملك المعظم، لا أرى استحالة ذلك، وأسال الله ان يوفقنا جميعا لما فيه خير العرب وعزهم، ثم سألني فيما اذا كنت قدتلقيت من فخامتكم ملحوظاتكم على مذكرتهم بخصوص الطريق البري، فاجبته بأنني آمل أن أتلقى الجواب في القريب العاجل، فاستاذنت بالانصراف فودعني مع كثير من المجاملة).

ولما كانت ولما كانت مسألة تملك العراقيين العقارات في السعودية تتصل بالأملاك السابقة للأسرة الهاشمية مباشرة، عمدت الحكومة العراقية بالاتصال بالمفوضية البريطانية في جدة للتوسط في حل هذا الوضع. جاء في التقرير المؤرخ في ٢٦تشرين الاول سنة ١٩٣٢ما نصه[1]:

(وأخبرني بهذه المناسبة أن الحكومة العراقية كانت خابرت المفوضية البريطانية في جدة بخصوص تمليك العراقيين في الحجاز، وعنه أجابت الحكومة هنا بانه في وسعهم التملك في نجد ولكن ليس في الحجاز، ثم سألني عما تم بخصوص أملاك العائلة المالكة الهاشمية، فأخبرته من دون أن أتعرض للتفصيلات الاخيرة ان القضية تحت البحث وربما يتناول حلها القائم بأعمال المفوضية العراقية الجديدة، فاستاذنت بالانصراف فودعني بكل لطف).

ويتابع تقرير تال مؤرخ في ٨ اذار سنة ١٩٣٢ قضية منع تملك غير السعوديين العقارات في البلاد باهتمام، ملاحظاً أن للسعوديين أملاكاً في العراق. فيقول:

(رأيت من الواجب أن أعرض أن حكومة ابن السعود لا تسمح لسوى رعاياها بامتلاك أراض أو دور او غير ذلك في الحجاز، وإني مازلت أبحث عن

---

(١) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٢٢.

النظام الاصلي الذي يحرم على الأجانب الامتلاك في الحجاز، ولا ادري كيف يصح تطبيق مثل هذا القانون بعد الآن ولم يبق هناك حجاز، أو كيف يجوز شرعاً منع المسلمين التملك في الحجاز في حين لرعايا المملكة العربية السعودية أملاك جمة في العراق وغيرها؛ اما كون تحريم التملك موجوداً، فهذا لا اشك فيه، وإني أقدم بطيه نسخة مما جاء في جريدة ام القرى تحت عنوان (بيان وايضاح) تثبت ان الاستملاك والاسترهان لا يباح لغير رعايا ابن السعود).

ويرفق التقرير بخبر سبق ان نشرته جريدة (ام القرى) شبه الرسمية حول الموضع ام القرى عدد ٩/٣٣٤ شوال ١٣٤٩فبراير ١٩٣١

(بيان وايضاح

جاء في جريدة الضياء الغراء التي تصدر في القاهرة حين بحثها عن الحجاز أن ممتلكات كثيرة في الحجاز انتقلت من ايدي اصحابها إلى ايدي احد البيوت التجارية الاجنبية عن طريق الاسترهان، فهذا الخبر كذب لا صحة له البتة، لأن نظام التملك المعمول به في هذه الديار لايبيح الاستملاك او الاسترهان لغير رعايا حكومة الملك ولذا اقتضى التنبيه).

وتقدم تقارير المفوضية العراقية ملاحظات ذكية- من وجهة النظر العراقية آنذاك- عن الشخصيات السعودية ، فكتب القائم بأعمال المفوضية يصف زيارة قام بها الامير الجديد يقول:

(وفي مساء اليوم نفسه زرت امير جدة الجديد وهو يدعى ابن معمر، فألفيته شابا بدويا بشوشا ، فقيل له: انك أميرا فاتقن التصدر في المجلس، ويحسن التذمر من الطقس، وفي مجلسه يقدم الشاهي[1] والقهوة من دون بخور يعقبه).

وهو يصف فؤاد حمزة وكيل شوؤن الخارجية بقوله:

(١) هو الشاي كما يلفظ اسمه في شبه الجزيرة العربية

(ولا حرج من ايراد كلمة بهذه المناسبة عن فؤاد حمزة، معلوم ان الرجل من خريجي الجامعة الامريكية ببيروت, حضر المدينة ليخدم كمعلم في إحدى المدارس، ولكنه استخدم في معية معالي الدهلوي وكيل شوؤن الخارجية آنئذ، ورقي الى منصبه الحالي، وهو ممن لا يستطيعون اخفاء كل ما يدور في خلدهم، فتبدو بعض الصراحة في بيانه، عديم الميل الى البداوة وللأسرار القدسية الوهابية[1]، لا يستطيع أن ينفذ أمراً من دون أخذ موافقة الشيخ يوسف ياسين، ومع ذلك فهو برغم افلاس مصرف زهرة في بيروت يملك الالوف من الجنيهات وبعض العقار في بيروت ومصر. يقال أن المفوضية البريطانية لا توده كثيراً وتفضل ان يشغل مقامه الشيخ حافظ وهبة الذي وصل الى الحجاز في ١٦ الجاري. أما المفوضية الفرنسية فلا تبخل بالثناء عليه غير أنها تتفي كونه اصبح رجلا مثريا.

وبعد مفارقة فؤاد حمزة الذي احتفى بي كثيرا اممت غرفة توفيق حمزة وهو صاحبي شخصيا رجوته أن يزودني ببعض الوثائق المتعلقة بمملكة عسير فلم يتردد، وقال اني مقدم لك كل ماعندي، وأظنه صادقاً فسلمني ما أردت وشكرته وانصرفت[2]).

وفي تقرير شهر مارت (اذار) ١٩٣٣ شكوى مرة مما كان يواجه المفوضية العراقية من متاعب, وتحليل للقوى التي يمكن للمفوضية العراقية ان تتعامل معها فيى هذه البلاد[3] فيقول:

(مدة طويلة مرت على هذه المفوضية أسست فيها أنواع المصاعب والمشاكل حتى في الأمور التافهة، كأن القوم قد تحالفوا على أن يقفوا حجر عثرة في سبيل كل أعمالنا وعدّوا هذه المفوضية كأنها قد أسست لا لإقامة المناسبات الودية،

---

(١) لم نفهم معنى هذه العبارة، وإلى أية أسرار يقصد.

(٢) يظهر أن الممثل العراقي أراد هذه الوثائق لنفسه، بوصفها تخص إمارة بادت، وإلاّ فلا أثر لها في ملفات البلاط الملكي.

(٣) الملفة ٧٥١ الوثيقة ٦.

بل للعمل ضدهم، وبرغم كل ذلك تلقينا الأمور بصدر رحب، وفوق الرحب احياناً، وفي الأخير منذ ثلاثة اشهر فقط أخذت الغشاوة تزول عن نظر القوم، فصاروا يفهمون المقصد الشريف الذي من أجله نحن هنا. الحجازيون حضرهم وبدوهم لا أمر بيدهم يعيشون بظل الحكم السعودي كالأرقاء[1]، ولكن بدوهم افضل شهامة من حضرهم فانهم برغم ما هم فيه من بلاء يحملون دماً زكياً يابى الانقياد.

إن الحكم في هذه البلاد بعد الملك عبد العزيز موزع بين ثلاث طبقات، النجدية فالسورية فالعراقية. منذ سنة فقط اشغلت الطبقة النجدية المحل الممتاز في الحكم بعد ان انتزعته من يد السوريين. اما العراقيون فظلوا حيث هم في الدرجة الثالثة. ومناسباتنا الحسنة تبتدئ اولا مع العراقيين ثم مع النجديين ثم مع السوريين، فالأكثرية في الطبقات المذكورة تميل لمؤازرتنا ونحن عاملون على تنمية هذه الروح إلاّ أن هناك فريقاً لا يزال باق في موقف المتردد. أما الملك عبد العزيز فربما التقيت به قريباً، وارجو ان انال من ثقته اكثر مما سبق. ان المراحل المحتم علينا اجتيازها بعد برغم وعورتها قصيرة.لم يتسرب الياس الى نفوسنا قط حتى في آخر المواقف، واننا باذلون أقصى الجهود لكل ما من شأنه تنمية العلاقات الودية الدائمة بين المملكتين للوصول الى الهدف السامي المنشود).

وكان وضع القيود على حركة الهيئات الدبلوماسية الاسلامية في بلاد تشهد في كل عام قدوم الوفود الضخمة للحج يشكل في نظر المفوضية العراقية أمراً شاذاً يتناقض مع حرية الحجيج في أداء المناسك اولا، ويحول دون ان تقوم الممثليات الإسلامية برعاية شوؤن الحجاج من رعاياها على النحو المطلوب, لذا انتهز القائم باعمال المفوضية العراقية قدوم الحجاج العراقيين فأرسل الى فيصل بن عبد العزيز يطلب نسخة من التعليما ت الخاصة بتنقل اعضاء الهيئات

---

(١) واضح أنه يقصد أنهم كانوا أحراراً في ظل حكم الأسرة الهاشمية السابقة.

الدبلوماسية .وكان بالامير قد احس بما وراء الطلب .فجاء جوابه مؤكدا كون جدة وحدها هي مجال عمل هذه الهيئات .جاء في تقرير المفوضية الخاص بشهر نيسان سنة ١٩٣٢ ماياتي[1]:

(ان حكومة الجلالة السعودية لا تميل الى حضور الهيئات السياسية في الاحتفالات التي تقام للملك عبد العزيز ليتسنى لها ولغيرها الكلام كيفما شاءوا ، ولما كان الامير فيصل عالماً بعزمي الحضور الى مكة لمرافقة الحجيج العراقي أرسل الى الكتاب المرقم ٩٩/١/٧ والمؤرخ ٢ الحجة ٣٥١ الذي قدمت صورة منه اليكم بطي الكتاب المرقم ١٨٧/٣٢١ والمؤرخ ٢٩ مارت بغية اشغالي بالمخابرات السريعة ولما علم ان ذلك لم يجد نفعا ثنى بالكتاب المرقم ٥٣/١/٢ والمؤرخ ٩٣٣/٣/٣٠ هذا نصه.

وزارة الدخارجية

الرقم ٥٣/١/٢

مكة المكرمة

التاريخ ٤ الحجة ١٣٥١

الموافق ٣٠ مارس ٩٣٣

حضرة النائب القائم بالاعمال

بالاشارة الى كتابكم رقم ٢٢/١٢١ تاريخ ٣شباط ٩٣٣ وطلبكم نسخة من القانون او النظام الذي يعين نقل رجال الهيئات السياسية والقنصلية في انحاء المملكة العربية السعودية ، أعلمكم ان النظام الثابت بالتعامل القديم هو أن جدة هي المكان الوحيد الذي يمكن للهيئات السياسية والقنصلية أن تجول فيه.واقبلوا فائق الاحترام.

(التوقيع) فيصل

---

(١) الملفة ٧٥١ الوثيقة ١٠.

بل للعمل ضدهم، وبرغم كل ذلك تلقينا الأمور بصدر رحب، وفوق الرحب احياناً، وفي الأخير منذ ثلاثة اشهر فقط أخذت الغشاوة تزول عن نظر القوم، فصاروا يفهمون المقصد الشريف الذي من أجله نحن هنا. الحجازيون حضرهم وبدوهم لا أمر بيدهم يعيشون بظل الحكم السعودي كالأرقاء[1]، ولكن بدوهم افضل شهامة من حضرهم فانهم برغم ما هم فيه من بلاء يحملون دماً زكياً يابى الانقياد.

إن الحكم في هذه البلاد بعد الملك عبد العزيز موزع بين ثلاث طبقات، النجدية فالسورية فالعراقية. منذ سنة فقط اشغلت الطبقة النجدية المحل الممتاز في الحكم بعد ان انتزعته من يد السوريين. اما العراقيون فظلوا حيث هم في الدرجة الثالثة. ومناسباتنا الحسنة تبتدئ اولا مع العراقيين ثم مع النجديين ثم مع السوريين، فالأكثرية في الطبقات المذكورة تميل لمؤازرتنا ونحن عاملون على تنمية هذه الروح إلاّ أن هناك فريقاً لا يزال باق في موقف المتردد. أما الملك عبد العزيز فربما التقيت به قريباً، وارجو ان انال من ثقته اكثر مما سبق. ان المراحل المحتم علينا اجتيازها بعد برغم وعورتها قصيرة.لم يتسرب الياس الى نفوسنا قط حتى في آخر المواقف، واننا باذلون أقصى الجهود لكل ما من شأنه تنمية العلاقات الودية الدائمة بين المملكتين للوصول الى الهدف السامي المنشود).

وكان وضع القيود على حركة الهيئات الدبلوماسية الاسلامية في بلاد تشهد في كل عام قدوم الوفود الضخمة للحج يشكل في نظر المفوضية العراقية أمراً شاذاً يتناقض مع حرية الحجيج في أداء المناسك اولا، ويحول دون ان تقوم الممثليات الإسلامية برعاية شوؤن الحجاج من رعاياها على النحو المطلوب. لذا انتهز القائم باعمال المفوضية العراقية قدوم الحجاج العراقيين فأرسل الى فيصل بن عبد العزيز يطلب نسخة من التعليما ت الخاصة بتنقل اعضاء الهيئات

---

(١) واضح أنه يقصد أنهم كانوا أحراراً في ظل حكم الأسرة الهاشمية السابقة.

الدبلوماسية .وكان بالامير قد احس بما وراء الطلب .فجاء جوابه مؤكدا كون جدة وحدها هي مجال عمل هذه الهيئات .جاء في تقرير المفوضية الخاص بشهر نيسان سنة ١٩٣٢ مایاتي[1]:

(ان حكومة الجلالة السعودية لا تميل الى حضور الهيئات السياسية في الاحتفالات التي تقام للملك عبد العزيز ليتسنى لها ولغيرها الكلام كيفما شاءوا، ولما كان الامير فيصل عالماً بعزمي الحضور الى مكة لمرافقة الحجيج العراقي أرسل الى الكتاب المرقم ٩٩/١/٧ والمؤرخ ٢ الحجة ٣٥١ الذي قدمت صورة منه اليكم بطي الكتاب المرقم ١٨٧/٣٢١ والمؤرخ ٢٩ مارت بغية اشغالي بالمخابرات السريعة ولما علم ان ذلك لم يجد نفعا ثنى بالكتاب المرقم ٥٣/١/٢ والمؤرخ ٩٣٣/٣/٣٠ هذا نصه.

وزارة الدخارجية

الرقم ٥٣/١/٢

مكة المكرمة

التاريخ ٤ الحجة ١٣٥١

الموافق ٣٠ مارس ٩٣٣

حضرة النائب القائم بالاعمال

بالاشارة الى كتابكم رقم ٢٢/١٢١ تاريخ ٣شباط ٩٣٣ وطلبكم نسخة من القانون او النظام الذي يعين نقل رجال الهيئات السياسية والقنصلية في انحاء المملكة العربية السعودية، أعلمكم ان النظام الثابت بالتعامل القديم هو أن جدة هي المكان الوحيد الذي يمكن للهيئات السياسية والقنصلية أن تجول فيه.واقبلوا فائق الاحترام.

(التوقيع) فيصل

(١) الملفة ٧٥١ الوثيقة ١٠.

مع العلم اننا نفهم جيدا ان مقر المفوضيات والقنصليات هو جدة. حاول الامير فيصل ان يقول ما يخالج ضميره، ولئلا يقال بأية مناسبة كتب هذا الكتاب عطفة على كتابنا المرقم ١٢/١٢١ والمؤرخ ٣ شباط الذي نسأل بموجبه فيما إذا يوجد نظام يعين تنقل الهيئات السياسية والقنصلية في المملكة العربية السعودية، وعلى كل حال لم اهتم ايضا لهذه التشبثات الصبيانية اولا لأني لا أريد أن أخرق عادة احترمها الممثلون السياسيون المسلمون، وهي عدم حضور الاحتفالات الرسمية التي لا يتسنى حضورها لزملائهم غير المسلمين، ثانياً لأن ما يجري في الاحتفالات العلنية نعلمه من دون صعوبة كبيرة. أما شخص الامير فيصل فاني أعذره على تلك المحاولة الفاشلة لأني واثق ان الرجل ينتهز الفرص لابداء المساعدة لولا المرجع السامي الذي لم يغير بعد خطته على انها ستتغير عاجلاً اوآجلاً.

في ٩٣٣/٤/١ توجهت الى مكة وبعد مقابلتي الى موفق الالوسي التي بحثت عنها في الكتاب المرقم ١٩٧/٣٣٩ والمؤرخ ٩٣٣/٤/١٠ وعزمت على مقابلة الملك عبد العزيز من دون وساطة الحمزة وأتباعه، فأخبرت ابن جميعه النجدي برغبتي فوافاني فورا قائلا الملك ينتظر حضورك، وعندما شخصت الى القاعة الملكية في قصر المعابدة قام الملك عبد العزيز واستقبلني ببشاشة قابلته بأحسن منها، فحمد الله على اللقاء ثم سألني عن صحتي وراحتي، فشكرته على هذا التفقد، وبعد دقيقة سألني عن صحتي وراحتي، فخيل إليّ انه يجب علي اضافة كلمة على كلمات الشكر، فقلت: انني الآن لا اشكو شيئا من حالتي الصحية، وعسى ان يكون صاحب الجلالة بخير وعافية، فحمد الله واثنى عليه، ثم أمر بالقهوة مرتين، وفي هذه اللحظة وصلت اليه برقية فضها وخاطبني قائلاً: هذه بشارة! هطلت اليوم امطار غزيرة على مقربة من الرياض؛ فقلت: حق علي ان اهنيك بقدومكم بالسلامة وبالأمطار التي هطلت في بلادكم، فقال: نحن اهل نجد لا نستغني عن المطر حتى في عز الصيف، وهذا هو نعيم الرب في الجزيرة، وقد

علمت ان الامطار التي هطلت مؤخراً في العراق لا تقل شيئا من التي هطلت في نجد، ففي بعض المناطق العراقية المحادة لنا الربيع زاه حقاً، وفي العراق مياه كثيرة تساعد الزراعة. قلت: وفي الحسا مياه غزيرة تضمن زراعة لو اعتنى بها. ثم قال: كيف حال جلالة اخي فيصل، قلت: إن جلالة مولاي الملك بخير وعافية. وهنا دخل أحد الحجاب يستأذن بالمقابلة لبعض العلماء، فاستاذنت بالانصراف، فشيعني قائلاً: سنلتقي. ان الاشغال التي كنت انتظر من اجلها قدوم الملك عبد العزيز الى الحجاز جمة، اما لم استحسن مفاتحته بها في اول زيارة ترحيبية وفي موسم الحج.

في ٩٣٣/٤/٢ زرت محلة الحلقة في مكة للاتصال بالحجيج العراقي الذي ألف سكنى المحلة المذكورة ذات الميادين الواسعة حيث تنصب الخيام أيضا للذين لا يستأجرون دوراً، فتفقدت شؤونهم، ثم زرت الشيخ مظهر الحاج صكب، وعنده اجتمع جمع آخر من العراقيين، وكلهم بخير إلاّ فريق منهم خرج من النجف من دون جواز سفر قاصداً طريق حائل، فلما وصل الى المدينة استوفى منهم رسمان (رسم دخولية ورسم تخريجية) أي ان حكومة المدينة عَدّت هؤلاء العراقيين إناسا قاصدين الحج، فاستوفت منهم رسم دخولية ثم عدتهم بضاعة مشحونة على الابل فاستوفت منهم رسم تخريجية، ومع كون المدعين لا يملكون ورقة تثبت كونهم عراقيين حقيقة، إلا اني وعدتهم بتعقيب دعواهم، وفعلاً فاتحت فؤاد حمزة بذلك في ٩٣٣/٤/٩، وطلب أن اكتب اليه بالموضوع مفصلاً، وسأفصل ذلك في أسرع ما يمكن بعد درس الموضوع تماما).

ونقرأ في التقرير المؤرخ في ١٢ كانون الاول سنة ٩٣٣ خبراً عن محاولة عراقية للتوسط بين الملك عبد العزيز وإمام اليمن. والملاحظ ان كاتب التقرير. وهو نائب القنصل العراقي. نقل هذا الخبر عن مراسل لجريدة البلاغ المصرية في بغداد. وليس عن مصادر حكومته نفسها. فيقول[1]:

---

(١) الملفة ٧٥١ الوثيقة ٧٨.

(وقد اطلعنا اليوم على تلغراف لمراسل البلاغ الخصوص في بغداد[1] مؤرخاً في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ هذه صورته: يدور في بعض المحافل ان جلالة الملك غازي عزم على التوسط بصورة رسمية في تاليف ذات بين الملك ابن السعود وامام اليمن.حقق الله هذه الامنية المباركة، وفق الجميع لما فيه صلاح الاسلام والعرب[2]).

وفي مايس من سنة ١٩٣٣ صدرت الارادة الملكية بتعيين السيد كامل كيلاني (الاخ الشقيق للسيد رشيد عالي الكيلاني) قنصلا عاما للعراق في المملكة العلربية السعودية ,وعلى الرغم من العبارات التقليدية التي تضمنتها الارادة, إلا أن لنا ان نلمح في العبارة الموجهة الى الملك عبد العزيز (وأن يسدي اليه جميع المساعدات التي قد يحتاج اليها للقيام بالواجبات الملقاة على عاتقه بالحرية التامة) ما يدل على ضيق المفوضية العراقية بالقيود الكثيرة التي كانت تفرضها الحكومة السعودية على حركة المفوضية ونشاطاتها وتحرك موظفيها. ونص الارادة[3]:

---

(١) لم يوضح محرر جريدة صوت الحجاز مكان صدور البلاغ ,والراجح انها الجريدة المعروفة التي كانت تصدر في القاهرة انذاك.والغريب ان المحرر المذكور لم يشر الى عدد الجريدة التي نشرت الخبر ,وانما اشار الى برقية مراسلها الخاص مباشرة ,مما دل على اطلاعهعلى اصل البرقية قبل نشرها في البلاغ نفسه.

(٢) لابد من ان تكون المحافل التي يشير اليها الخبر ,هي القريبة من البلاط وليس من المفهوم ما اذا كان (التوسط بصورة رسمية) قد خرج من نطاق (العزم الى مجال التنفيذ ,فليس في وثائق البلاط الملكي ما يوضح ذلك الرمز.

(٣) الملفة ٧٤٧ الوثيقة ٣٢.

(بفضل الله وتوفيقه

غازي الاول ملك العراق

الى كل من يطلع على هذا الكتاب سلام

بناء على رغبتنا في تعيين قنصل عام لنا في جدة تشمل منطقته القنصلية المملكة العربية السعودية ونظراً الى ما نعهده في السيد كامل بك الكيلاني القائم باعمال مفوضيتها لدى حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية من الهمة والاخلاص في خدمتنا، فقد اخترناه للقيام بمهمات المنصب المذكور علاوة على وظيفته الاصلية.

لذلك فاننا نعين بهذا الكتاب السيد كامل بك الكيلاني الموما اليه قنصلاً عاماً لنا في جدة، ونسمح له بان يتمتع بجميع الحقوق والامتيازات والصيانات اللازمة للمنصب المذكور ونعطيه السلطة التامة لحماية ومساعدة رعايانا المقيمين في منطقته القنصلية، اي المملكة العربية السعودية، او المارين بها بالوسائل المشروعة، ونأمر جميع رعيانا المقيمين في المنطقة المذكورة أو المارين بها بالإعتراف به وإطاعته، ونرجو من أخينا حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية ان يتفضل بالاعتراف به بالصفة المذكورة وان يسدي اليه جميع المساعدات التي قد يحتاج اليها للقيام بالواجبات الملقاة على عاتقه بالحرية التامة.

صدر عن بلاطنا الملكي في بغداد في اليوم الخامس من شهر صفر سنة١٣٥٣ الهجرية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر مايس ١٩٣٤ الميلادية وفي السنة الاولى من حكمنا).

وفي ١٠ اب ١٩٣٦ صدرت ارادة ملكية بتعيين حمدي صدر الدين قنصلاً عاماً للعراق في جدة، وقد تضمنت الارادة العبارات نفسها التي تضمنتها الارادة السابقة .وهذا نصها[1]:

---

(١) الملفة ٧٤٧ الوثيقة ٢٦.

(بفضل الله وتوفيقه

غازي الأول ملك العراق

الى كل من يطلع على هذا الكتاب تحية وسلام

بناء على رغبتنا في تعيين قنصل عام لنا في جدة تشمل منطقته القنصلية المملكة العربية السعودية، ونظراً الى ما نعهده في حمدي صدر الدين القائم بأعمال مفوضيتنا لدى حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية من الهمة والاخلاص في خدمتنا، فقد اخترناه للقيام بمهمات المنصب المذكور.

لذلك فاننا نعين بهذا الكتاب حمدي صدر الدين الموما اليه قنصلاً عاماً لنا في جدة، ونسمح له بأن يتمتع بجميع الحقوق والامتيازات والصيانات اللازمة للمنصب المنوه به، ونخوله السلطة التامة لحماية ومساعدة رعايانا المقيمين في منطقته القنصلية المذكورة او المارين بها بالوسائل المشروعة، ونأمر جميع رعايانا المقيمين في المنطقة المذكورة او المارين بها بالاعتراف به واطاعته، ونرجو من اخينا حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية أن يتفضل بالاعتراف بالصفة المذكورة وان يسدي اليه جميع المساعدات التي قد تحتاج اليها للقيام بالواجبات الملقاة على عاتقه بحرية تامة.

صدر عن بلاطنا الملكي في بغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر جمادي الاول سنة ١٣٥٥ هجرية، الموافق لليوم العاشر من شهر اب سنة ١٩٣٦ ميلادية، وفي السنة الثالثة من حكمنا).

وفي ٥ كانون الاول صدرت ارادة اخرى بتعيين نائب للقنصل العام في جدة، على النحو الاتي[1]:

---

(١) الملفة ٧٤٧ الوثيقة ٢٤.

(اصدرت ارادتي الملكية

بناء على ماعرضه وزير الخارجية[1]:

بتعين إبراهيم البسام نائب القنصل في بيروت نائب قنصل من الصنف الثالث في جدة.

على وزير الخارجية تنفيذ هذه الارادة.

كتب ببغداد في اليوم العشرين من شهر رمضان سنة ١٣٥٥ واليوم الخامس من شهر كانون الاول سنة ١٩٣٦)

وفي السنة التالية، صدرت ارادة ملكية اخرى بتعيين السيد ثابت عبد النور قنصلا عاما للعراق في جدة:

(بفضل الله وتوفيقه

غازي الاول ملك العراق

الى كل من يطلع على هذا الكتاب تحية وسلام

بناء على رغبتنا في تعيين قنصل عام لنا في جدة تشمل منطقته القنصلية المملكةالعربية السعودية، ونظرا الى مانعهده في السيد ثابت عبد النور القائم بأعمال مفوضيتنا في جدة من الهمة والاخلاص في خدمتنا، فقد اخترناه للقيام بمهمات المنصب المذكور علاوة على وظيفته الاصلية.

لذلك فاننا نعين بهذا الكتاب السيد ثابت عبد النور المومىا اليه قنصلاً عاماً في جدة، ونسمح له بان يتمتع بجميع الحقوق والامتيازات والصيانات الازمة للمنصب المنوه به ونحوله السلطة التامة لحماية ومساعدة رعايانا المقيمين في منطقته القنصلية المذكورة او المارين بها بالوسائل المشروعة، ونأمر جميع رعايانا المقيمين في المنطقة المذكورة او المارين بها بالاعتراف به واطاعته، ونرجو من اخينا حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية ان يتفضل بالاعتراف

---

(١) وكان يومذاك ناجي الاصيل.

به بالصفة المذكورة وان يسدي اليه جميع المساعدات التي قد يحتاج اليها للقيام بالواجبات الملقاة على عاتقه بحرية تامة.

صدر عن بلاطنا الملكي في بغداد في اليوم الثامن عشر من شهر شوال سنة ١٣٥٦هجرية الموافق لليوم الواحد والعشرين من شهر كانون الاول سنة ١٩٣٧ ميلادية وفي السنة الخامسة من حكمنا).

ولأمور لم تتوضح أسبابها صدرت الارادة الملكية في ٢٥ ايلول ١٩٣٩ بفصل ثابت عبد النور من منصبه، وتعيين السيد جميل الراوي[١] قنصلاً عاماً بديلا عنه[٢].

(رئاسة الديوان الملكي

أرسل في طيه نص الارادتين الملكيتين المبينة تفاصيلهما في ادناه ليتشرف بتوقيع حضرة صاحب السمو الوصي المعظم.

١- يفصل ثابت عبد النور من سلك الخدمة الخارجية م/٩

٢- بتعيين جميل الراوي في سلك الخدمة الخارجية ١/٥)

وبتاريخ ٢٥ ايلول سنة ١٩٣٩ صدرت الارادة الملكية الاتية[٣]:

(اصدرت هذه الارادة الملكية

بناء على ماعرضه وزير الخارجية ووافق عليه مجلس الوزراء

بتعيين جميل الراوي في الدرجة الأولى من سلك الخدمة الخارجية

على وزير الخارجية تنفيذ هذه الامور.

---

(١) ضابط قومي، شارك في الثورة العربية سنة ١٩١٦، وعاد إلى العراق في أوائل تأسيس الحكومة العراقية، وتقلد بعض المناصب في البلاط الملكي، وأختير وزيراً للأشغال والمواصلات سنة ١٩٣٠. وتوفي سنة ١٩٥٠.

(٢) الملفة ٧٤٧ الوثيقة ٥.

(٣) الملفة ٧٤٧ الوثيقة ٥.

كتب ببغداد في اليوم الحادي عشر من شهر شعبان سنة ١٣٥٨ واليوم الخامس والعشرين من شهر ايلول سنة ١٩٣٩.

عبد الاله

علي جودت الايوبي رئيس الوزراء

نوري السعيد وزير الخارجية).

وفي العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٩ صدر عن الديوان الملكي ببغداد الامر الاتي[1]:

(بفضل الله وتوفيقه

فيصل الثاني ملك العراق

الى كل من يطلع على هذا الكتاب تحية وسلام

بناء على رغبتنا في تعين قنصل عام لنا في جدة تشمل منطقته القنصلية المملكة العربية السعودية، ونظراً لما نعهده في السيد جميل الراوي القائم باعمال مفوضيتنا في جدة من الهمة والاخلاص في خدمتنا فقد اخترناه للقيام بمهمات المنصب المذكور علاوة على وظيفته الاصلية.

لذلك فاننا نعين بهذا الكتاب السيد جميل الراوي المومى اليه قنصلا عاما لنا في جدة، ونسمح له بان يتمتع بجميع الحقوق والامتيازات والصيانات اللازمة للمنصب المنوه به، ونخوله السلطة التامة لحماية ومساعدة رعايانا المقيمين في منطقته القنصلية المذكورة او المارين بها بالوسائل المشروعة، نأمر جميع رعايانا المقيمين في المنطقة المذكورة او المارين بها بالاعتراف به واطاعته، ونرجو من اخينا حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية ان يتفضل بالاعتراف بالصفة المذكورة، وان يسدي اليه جميع المساعدات التي قد يحتاج اليها للقيام بالواجبات الملقاة على عاتقه بحرية تامة.

---

(١) الملفة ٧٤٧ الوثيقة ٩

صدر عن بلاطنا الملكي في بغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر شعبان سنة ١٣٥٨ هجرية الموافق لليوم العاشر من شهر تشرين الاول ١٩٣٩ ميلادية وفي السنة الاولى من حكمنا.

باسم صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني

الوصي

بامر صاحب السمو الوصي

وزير الخارجية).

ويظهر ان توسع اعمال المفوضية العراقية لم يعد يتناسب مع ضيق المبنى الذي كانت تحتله في جدة، مما اضطر المسؤولين الى التفكير باستئجار مبنى جديد يتوافق ومتطلبات العمل الدبلوماسي المتزايد، وقد وقع اختيار المفوضية على دار كبيرة حديثة الطراز يمتلكها الشريف عبد الاله بن مهنا في جدة, وواضح ان اسبابا سياسية كانت وراء هذا الاختيار, فالشريف هو احد افراد الاسرة الهاشمية السابقة, ولذا فهو متعاطف للغاية مع العراق, مؤيد لسياسته. وفي ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٤٠ كتبت المفوضية العراقية الى الخارجية العراقية بما ياتي[١]:

وزارة الخارجية

بالاشارة الى كتابكم المرقم م /١٨٢٥٣/٢٦٧٠/٣٠٠/٣٣٩ والمؤرخ في ١٩٣٩/١٢/١١.

أعرض باننا لم نحاول تغيير المفوضية الحالية إلاّ لسببين: الاول الاقتصاد في بدل الايجار الذي كان باهظاً. والثاني رغبتنا في جمع موظفي المفوضية كافة واسكانهم فيها ليستفيد الموظفون وعوائلهم من الاضاءة الكهربائية والمياه النظيفة والمثلجة المتيسرة في المفوضية ولا تتيسر في أية دار من دور الاهلين، فكان علينا اذا قبل الاقدام على ايجار دار ان ناخذ هذه النقطتين المهمتين

---

(١) الملفة ٧٤٧ الوثيقة ٣.

بالحسبان، وقبل ان نقدم على تنفيذ رغبتنا هذه ذهبنا لمشاهدة الدار العائدة الى الشريف عبد الاله بن مهنا، وكان عزمنا تقديمها على اية دار اخرى بالنظر لما يقوم به الموما اليه في كل فرصة مناسبة من المعاونات الطبية الى هذه المفوضية، وفضلا على ذلك فانه شخصية محترمة ومخلص الى العراق ومن في العراق، وإني شخصياً من وصولي الى جدة قد شاهدت منه اخلاصاً ومحبة نحو مفوضيتنا بصورة جديرة بالشكر، وكما ان لي معه صداقة سابقة ووداً قديما وكنت ارغب قلبيا في أن أستاجر داره، ولكن عندما شاهدتها وتفقدت جميع مرافقها فوجدتها قديمة جدا وضيقة بحيث لا تكفي لاستيعاب المكاتب وسكنى الموظفين كافة وعوائلهم، وهي قديمة الانشاء والطراز، وفي الحقيقة ان الشريف عبد الاله كان قد أفادنا بأنه مستعد لاجراء الترميمات المقتضية مهما كلفه الامر، ولكن القضية ليست قضية ترميم وانما قلعها من الاساس وافراغها الى دار لائقة لان تكون مفوضية، وذلك يحتاج الى وقت طويل، وصرف نفقات طائلة مما قد يضر بمالية الشريف نفسه. ولذا اضطررنا لايجاد دار غيرها. فوجدنا الدار التي سبق ان عرضناها لوزارتكم، وانها موافقة جدا لتكون دار المفوضي، وهي حديثة الانشاء ولم يسكنها احد قبلنا، وتحتوي على الشروط الازمة كافة من خيث الموقع والانشاء والوسعة والرخص. وبكلمة مختصرة: ان هذه الدار هي احسن واحدث بناية بين الدور الموجودة كافة في جدة وبين المفوضيات ومحال الشركات الاخرى عدا بنك مصر الذي أنشئ حديثاً، ومع ذلك قبل ورود كتابكم المنوه أعلاه كنا قد تبادلنا الايجار والاستئجار بيننا وبين صاحب الدار المنوه عنها فلم نود بعد ذلك ان ننكل ما قد تم بيننا من الاتفاق وخاصة ان صاحب الدار قد صرف مبالغ لايستهان بها في تجديد الاصباغ وغيرها مما طلبنا عمله منه على نفقته الخاصة، على انني تنفيذا لرغبتكم هذه قد باحثت الشريف عبد الاله وابنت له باننا مستعدون لاستئجار داركم في السنة المقبلة اذا قمتم بانشائها مجددا وافرغتموها بشكل تسع المكاتب كافة وسكنى الموظفين مع

عوائلهم وبأجر مناسب، فإذا يروقكم ذلك فسوف أفاتح الوزارة ومتى استحصلت موافقها حينئذ نتفق معكم على مقدار الايجار، فأجابني بأنه مستعد للقيام بكل ما ترغبون فيه وصرف النفقات المقتضية لذلك كافة.

ونرجو أولاً تأييد استئجار الدار التي تم ايجارها وسبق أن ووافقتم على ايجارها

ثانيا: موافقتكم على ايجار دار الشريف عبد الاله بن مهنا للسنة المقبلة لمفاتحة الموما اليه بذلك.

جميل الراوي

التوقيع/ القائم بالاعمال

التاريخ: ٩ اذار ١٩٤٠).

وجاء كتاب الخارجية متضمنا الموافقة على طلب المفوضية العراقية ,وعلى النحو الاتي[1]:

(الحكومة العراقية

وزارة الخارجية

شعبة المحاسبة

الموضوع- ايجار دار للمفوضية

الرقم/٣٣٢٦/٣٠٠/٧٨٨/٧٨٨

بغداد في ١٩٤٠/٣/٩

المفوضية الملكية العراقية- جدة

بالاشارة الى كتابكم المرقم ٣٠/٣٥ المؤرخ في ١٤كانون الثاني ١٩٤٠.

نظرا للايضاحات الواردة في كتابكم المشار اليه اعلاه تؤيد هذه الوزارة استئجاركم الدار التي تم ايجارها ونوافق أيضاً على

---

(١) الملفة ٧٤٧ الوثيقة ٢.

ايجار دار الشريف عبد الاله بن مهنا للسنة القادمة، فنرجو مفاتحة الموما اليه بذلك، والاتفاق معه على الانشاءات المراد اجراؤها بالشكل الذي يضمن معه سكنى الموظفين مع عوائلهم واعلامنا عن مقدار الايجار.

وكيل وزير الخارجية

صورة الى/-

رئاسة الديوان الملكي- مع نسخة من كتاب المفوضية، المشار اليه اعلاه للاطلاع.

العلاقات السعودية- المصرية

تتحدث التقارير العراقية عن العلاقات السعودية المصرية من زوايا متعددة. فالمفوضية العراقية التى ترى في الحجاز قاعدة لمملكة هاشمية حكمها أمراء مكة منذ قرون، تنظر بعين الحذر لتقدم العلاقات بين مصر، بوصفها الدولة العربية ذات الثقل المتميز في المنطقة، وبين هذه المملكة الضائعة. ولكنها تتعاطف مع السياسة المصرية كلما كان في تلك السياسة ما يؤيد النشاطات الشعبية في الحجاز، أو تلك النشاطات التي كانت تتخذ من القاهرة مقرا لها.

وفي التقرير الدوري للمفوضية عن المدة من ١٥ مايس الى ١٥ حزيران سنة ١٩٣٢[١]

نجد اشارة مبكر الى الصادرات المصرية الى الحجاز، والى التكية المصرية في المدينة المنورة، وكانت هذه التكية التي يعود انشاؤها الى عهد سابق، تعد مقرا لنشاطات خدمية متنوعة تقوم بها لخدمة الحجاج المصريين وغيرهم. يقول التقرير:

(اما البضاعة المصرية فمصيرها غالبا الصنف. أعلمنا ناظر التكية المصرية في المدينة انه منذ تسعة اشهر والتعميرات مستمرة في التكية ومواد

(١) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٧.

الانشاء تجلب من مصر عن طريق ينبع، فظن الناظر للمرة الاولى أن قد لا تاخذ الحكومة رسما على هذه المواد، لكون عائديتها لمشروع خيري نفسه يعود للبلاد... وقد يتساهلون في الاقل، فظهر مؤخراً ان رسم الجمرك لم يكن اقل من قيمة المواد المستجلبة ان الرسوم تستوفى في كمارك نجد هي أخف من التي تستوفى في الحجاز..).

ويقدر القنصل العراقي في التقرير المؤرخ في ٢٠ ايلول سنة ١٩٣٢ الدور الانساني الذي يقوم به التكية المصرية فيقول[1]:

(ونظرا لما تربطني والقنصل المصري من الصداقة، دعاني للنزول في التكية المصرية القائمة باعمال جليلة من اطعام ما يزيد على الالفين او الثلاثة الاف فقير في اليوم، وتوزيع مبالغ عظيمة على المستحقين، ومداواة الاهلين وتجهيزهم بالأدوية مجاناً).

تتابع المفوضية العراقية ما تردد عن تأسيس شركة مصرية- حجازية لنقل الحجاج الى الحجاز بحرا، وواضح من سياق الخبر ان الشركة لا علاقة لها بالحكومة السعودية التي تنظر اليها المفوضية بوصفها محتلة لاقليم الحجاز.

فتقول في تقريرها المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول سنة ١٩٣٧[2]:

(حدثني محمد بن قائمقام جدة السابق بأنه اتفق مع مصرف مصر لتاسيس شركة بواخر لنقل الحجاج الى الحجاز، وانهم حصلوا على امتياز من الحكومة المصرية وسيشترك الحجازيون والمصريون في راس مال الشركة وللحكومة المصرية حتى قبول المزايدة على هذا الامتياز حتى سنة ١٩٣٥ فان لم يتقدم احد اثناء هذه المدة فسيكون لهم الامتياز نهائيا ويؤمل الموما اليه ان يتمكنوا من المباشرة بالعمل في سنة ١٩٣٥).

---

(١) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ١٧.

(٢) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٢١.

وينقل القنصل العراقي في تقريره عن شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٢[1].

حديثاً سمعه من الوزير السوفييتي عند زيارته للقنصلية العراقبة، يتهم فيه حكومة فؤاد الاول، والملك شخصياً، باساءة العلاقات مع الحكومة السعودية، لادعاء الاخير بالخلافة الاسلامية، وعلى اية حال، فإن هذا الاتهام جاء في سياق اتهامات اخرى وانتقادات حادة كان الوزير السوفيتي ينتقد بها موقف الحكومة المصرية من حكومة بلاده.جاء في التقرير:

(تعلم المفوضية السوفياتية ان الشعب المصري بل واكثر الوزارات التي تولت الحكم فيها تميل الى التفاهم مع حكومة الملك عبد العزيز وان المانع الاوحد لهذا التقارب هو الملك فؤاد واتباعه المقربون، فعمدت ان تحرج موقف الملك فؤاد، فاستمالت اليها حسن الأشموني قنصل مصر السابق في جدة، واقنعته باتها ستقدم له خدمة كبيرة فانها ستحصل على كتاب ودي من الملك عبد العزيز الى الملك فؤاد، وماعليه إلاّ أن يحمله بنفسه الى مليكه، وبهذه الصورة تزول موانع التفاهم، فاغتر الرجل وقبل الاقتراح، وبمساعي تروكولوف صدر كتاب عن الملك عبد العزيز وحمله الاشموني الى مصر، فغضب الملك فؤاد، وأدي الامر أن فصل الاشموني من وظيفته حينئذ. تعتقد المفوظية السوفياتية ان اعتراف مصر بالمملكة العربية السعودية يقضي على فكرة الخلافة).

ويظهر أن آراء السفير السوفيتي قد لاقت قبولاً في نفس القنصل العراقي على نحو ما، فها نحن نجده يعرج في تقريره نفسه الى موقف الحكومة المصرية من العراق فيرى ان المصريين يطمحون الى زيادة نفوذهم في الحجاز بابعادهم دور العراق فيه، وانهم يعملون على عرقلة المؤتمر العربي المنشود خشية من ان يكون سبباً في عرقلة تلك المساعي، وواضح ان المسؤول السوفييتي نجح في الضرب على

(١) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٢٧

وتر الاقليمية بذكاء مستغلا شعور الاسرة الهاشمية بالاحباط نتيجة فقدانها مملكتها الحجازية. يقول:

(ان القنصلية برغم كون غير معترف بوجودها رسماً فهي قائمة بأعمالها، إلاّ أنها لا تتمتع بالحصانة التمثيلية كاملة، مع ذلك لا تنقصها الاحاطة بالاخبار الازمة، فتكية مكة وتكية المدينة وبعض المستخدمين المصريين في الحكومة ولدى بعض الشركات الاجنبية يسدونها اجل الخدمة. ان صلات مفوضيتنا بهذه القنصلية حسنة جداً ولكن لابد من اشارة الى موضوع ليس بقليل الاهمية، وهو أن مصر، او في الاقل رجال الدولة في مصر، يغبطون العراق على مركزه السياسي الحاضر، بينما هم يطمحون الى النفوذ على الديار الحجازية متجاهلين استقلالهم الغامض، فسياسة الحكومة المصرية خشية على مركز تتخيله لنفسها تسعى مثلاً الى عرقلة انعقاد المؤتمر العربي، فهنا تنسى اختلافاتها مع حكومة الملك عبد العزيز، وتتقدم لتمد يد المساعدة في صحفها مثل،ا كل ذلك خشية انعقاده في بغداد، او تجنباً لما قد يتخذه هذا المؤتمر من قرارات تظهر تفوق العراق في الشرق العربي.

انهم لو علموا ان ليس لحكومة العراقية دخل في مسالة المؤتمر ولا تعمل لانعقاده في بغداد لخف جزعهم، وانني لعلى ثقة بان لو انعقد المؤتمر في مكة او في القاهرة لا يمكن ان يتجاهل مركز العراق، وان فعل لأخفق لا محالة، وعلى كلٍّ فسفر القنصل المصري فجأة الى مصر في اوائل هذا الشهر بالاجازة لمدة شهر لاتخلو من امر يتعلق بالموضوع المنوه به لأن حضرته كان عاد الى جدة قبل بضعة اشهر فقط، إذ كان باجازة دامت خمسة أشهر، ولا بد ان القنصلية العراقية العامة بمصر ستتبع أمره وتعرض لكم ما تقع عليه من معلومات).

وتتابع المفوضية العراقية في تقريرها المؤرخ في ١١ كانون الثاني ١٩٣٣[١] اخبار المعارضة الحجازية في مصر. وموقف الحكومة المصرية منها، وواضح ان هذا الموقف كان يتسم بالتردد، فهو يتأرجح بين تاييد هذه المعارضة او السكوت على نشاطاتها السياسية، وبين اظهار حسن النوايا تجاه النظام السعودي. جاء في التقرير المذكور:

(يسرني يا معالي الوزير انني وقعت على هديتين ثمينتين سأقدمهما الى فؤاد بك حمزة بزيارتي له في مكة في هذا الاسبوع، الاولى: كلمة كتبتها جريدة المقطم بتاريخ ٤ الجاري تحت عنوان (في دار ال الخطيب) جاء فيها: ابتهاجا بعودة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم (الملك فؤاد) الى عاصمة ملكة السعيد، أقام حضرة السيد عبد الحميد الخطيب الرئيس العام لجمعية الشبان الحجازيين حفلة زاهرة ساهرة دعا اليها نخبة من العظماء والكبراء والفضلاء ورجال الشرق، وقد زينت داره بالأنوار الكهربائية الساطعة الجميلة، ورفعت عليها الاعلام، ولما كمل الاجتماع، القى حضرة السيد الخطيب كلمة ترحيب، ثم عقبها بكلمة بليغة عن مناقب جلالة الملك، ثم ألقى حضرة صاحب السعادة الامير سعيد الجزائري[٢] في هذا الحفل العظيم خطابا فياضا عن جلالة الملك المعظم ومكانته العلمية واياديه على الجمعيات في مصر والعالم، فقوبلت كلمة باشد مظاهر الارتياح وختمت الحفلة بالسلام الملكي.

---

(١) الملفة ٧٥ الوثيقة ٤٩.

(٢) هو محمد سعيد بن علي بن عبد القادر الجزائري، ولد في دمشق، وفيها عاش، وكان من دعاة الجامعة الإسلامية، تولى عمادة أسرة الأمير عبد القادر بعد وفاة عمه محمد، وجدد قبر جده عبد القادر بعد أن هدمه جمال باشا السفاح، وألف مجلس للشورى تولى السلطة بدمشق بعد إنسحاب العثمانيين منها، نحو شهر واحد، ثم نفي إلى مصر، ولكنه عاد بعد سقوط الحكومة العربية في دمشق، وكانت وفاته سنة ١٩٦٦. ينظر: من هم في العالم العرب، دمشق ١٩٥٧، ي ج١ ص١٣٦ وأحمد قدامة، معالم وأعلام، دمشق ١٩٥٦، ج١ ص١٤٥.

فالغرض من تقديمها الى فؤاد حمزة توجيه نظرة لما كتبته جريدة الحرم (السعودية) في عددها ٣٢ بتاريخ ٤ تشري الثاني ٩٣٢ تحت عنوان (قنصل العراق في مصر والواجبات الدبلوماسية) واسندت الى قنصل العراق انه حما محمد صادق بصفة كونه عراقياً، والحال انه حجازي الجنسية، وان محمد صادق يدس على حكومة ابن السعود في وكر الدسائس الذي الفه عبد الحميد الخطيب وسماه (جمعية الشبان الحجازيين) الخ (الصحيفة الثالثة من كتابنا المرقم ٩١٥ والمؤرخ ١٥ كانون الاول، ولكن نظراً لكلمة المقطم يظهر ان (وكر السائس) كما سمعته (الحرم) يقيم الحفلات للملك فؤاد فما شأن القنصل العراقي بالموضوع).

وفي تقرير تال يذكر:

(لقد ذكرت في الكتاب المرقم ٥/٧ والمؤرخ كانون الثاني ٩٣٣ مايتعلق بالأمير سعيد الجزائري والحكومة الحجازية، ولكن خبراً جاء في المقطم الصادر في ١٧كانون الاول ٩٣٣ صرفنا مؤقتاً ان ليس لحكومة الملك عبد العزيز شأن في قضية الامير، ومفاد الخبر ان الطلبة المغاربة في الازهر أقاموا للامير سعيد حفلة تكريمية تلا فيها الجزائري قصيدة من قصائد جدة....الخ فظننا قد تكون سبب تبعيده غير ما ذكرنا سابقاً لولا أن نائب قنصل مصر اخبرني انه امر تبعيد الامير سعيد من مصر ذو علاقة بتدخله في شؤون الحجاز ابان ثورة عسير، وان صدقي باشا أدلى بمثل هذا التصريح وان حكومة ابن السعود شكرت الحكومة المصرية بواسطة فوزان السابقعلى هذا العمل الودي).

ويتابع التقرير المؤرخ في ٣كانون الثاني سنة ١٩٣٣[١] ما سبق ان اشير اليه عن العلاقة بين الحكومة المصرية والقوى المعارضة النجدية في مصر فيقول:

(قلت في الصفحة الثانية من الكتاب المرقم ٩٣٢ والمؤرخ ١٩ كانون الاول ٩٣٢ ان كتبت المقطم بتاريخ ٣٢/١٢/٤[٢] عن الحفلة التي في دار عبد الحميد

---

(١) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ٥٧

(٢) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ٥٧

الخطيب الرئيس العام لجمعية الشبان الحجازيين في مصر، ونوهت بانه الامير سعيد الجزائري خطب ممتدحا الملك فؤاد وأياديه البيض عن الجمعيات في مصر والعالم...الخ، واني كنت ارغب ان اوجه نظر فؤاد حمزة لفقرة المقطم تلك مبيناً ان ليس لقنصل العراق في مصر أيه صلة في ما نسميه (جريدة الحرم) بوكر الدسائس، وان غير العراقيين يقيمون الحفلات، وسرعان ما ظهرت المقطم بتاريخ ٣٢/١٢/٢٤ وفيها الخبر الاتي "الامير سعيد والسلطات الحجازية: روينا امر ما اتصل بنا عن تبليغ دولة رئيس مجلس الوزراء لسعادة الامير وتكليفه مغادرة القطر، وشفعنا ذلك بتصريح للامير نفسه ، ونقول اليوم ان الدوائر الحجازية في مصر تقول أنها لا تعلم شيا عن مسالة الامير سعيد غير مانشرته الصحف المصرية عنها ، ويعتقد بعض العارفين ان لتبليغ رئيس الوزراء للامير سعيد اعتبارات سياسية شتى، وان شكوى الحكومة الحجازية من بعض المساعي العدائية لها في الخارج تدخل في هذه الاعتبارات؛ وكيف ما كان الأمر فأن في هذه الحركة ما يدل صراحة أن حكومة مصر لأسباب نأمل شرحها في التقرير الدوري، تؤازر حكومة ابن السعود في محنتها الأخيرة وفي الوقت الحاضر.

يظهر أن خبر تدخل بعض الحجازيين في ثورة عسير لم يبق في نطاق الوثائق التي نشرتها الحكومة السعودية، فقد اطلعت على خبر نقلته جريدة (الأوريان) الصادرة في ٢٣/١٢/٢٤ أن طاهر الدباغ وعبد الله بن عمير كان لهما نصيب في ثورة عسير، ثم يتبسط الخبر ويشير إلى تدخل عباس حلمي (الخديوي السابق) في ثورة عسير ومساعدته لها بمبلغ جسيم (أقدم بطيه بثلاث نسخ من الخبر المنوه به. ليس لنا أي علم بخصوص هذه الشاعات وغالب الظن أنها خبط عشواء).

وفي التقرير المؤرخ في ٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٣[1] معلومات هامة عن اتهام الحكومة السعودية الحكومة المصرية بدعم الثورات المناوئة للنظام السعودي، وإن لديها أدلة حاسمة تقطع بحصول هذا الدعم، جاء في التقرير:

---

(١) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ٦١.

(أتشرف بأخبار معاليكم بأن حكومة جلالة الملك أبن السعود ترى أن الوطنيين الحجازيين الساكنين في مصر وغيرها يداً في حركة عسير الأخيرة، وتقول أنها كانت عثرت عند بعض الثائرين مع ابن رفادة على خطابات تثبت بأنه كانت لهم صلة بأشخاص يقيمون أو يترددون على مصر، وقد أذاعت وزارة الخارجية المصرية وقتئذ بياناً مطمئناً لأفكار حكومة الملك ابن السعود، وأخرجت عبد الرؤوف الصبان من مصر تنفيذاً لرغبة الحكومة السعودية، ولم نشأ أن نتدخل في شأنه حفظاً لروابط الود مع حكومة ابن السعود مع أنه من التبعية العراقية. وقد شكت الآن الحكومة السعودية إلى الحكومة المصرية من أن بعض الذين يتمتعون بضيافة الحكومة المصرية من البلاد المجاورة يشغلون بدس الدسائس ضد النظام القائم في الحجاز ونجد، وقد أفضى دولة رئيس وزراء مصر بحديث يقول فيه أن الحكومة تبحث المسألة وأن أشخاصاً ممن يتمتعون بضيافة مصر يسيئون استعمال هذه الضيافة، ولهذا فالحكومة تنظر في أمرهم احتفاظاً بالعلاقات الودية مع كل من الدول، لأنها تريد أن تكون صديقة للجميع، وتكره الانتفاض على النظام، وأن تكون الدعايات لذلك في ظل الحرية التي يتمتع بها بعض الأفراد في ضيافة مصر.

ولما كان الأمير سعيد الجزائري قد وصل إلى مصر منذ شهر هرباً من الضائقة المالية، وحل ضيفاً على عبد الحميد الخطيب أحد الوجهاء الحجازيين المتجنسين بالجنسية المصرية، وكان الأمير ممن لا يجارون الحكم الوهابي في الحجاز حتى أنه جاهر في ذلك أمام بعض رجال دار المندوب السامي والحكومة، نظرت إليه الوكالة السعودية نظر العدو واتهمته بأنه يدس الدسائس ضد حكومتنا، فأبلغه وكيل الأمن العام بدوي بك خليفة بأن بعض الحكومات الشرقية اشتكى[1] من أقامته في مصر في الوقت الحاضر، واظهر له رغبة

(١) يريد: اشتكت.

الحكومة المصرية بمغادرته القطر المصري على أن يتمكن من العودة إليه بظرف آخر، فاحتج على ذلك وأبى أن يقبل إنه يدس الدسائس ضد أية حكومة كانت طالباً إثباتا لتلك التهمة، وراجع السراي الملكية والحكومة من دون جدوى. ونظن أن للحفلة التي أقيمت له برواق المغاربة في الأزهر الشريف بتاريخ ١٨ الجاري والتي ألقى فيها قصيدة حماسية من نظم المرحوم والده والتي لا تأتلف والسياسة المتبعة في شمالي أفريقيا دخل في ذلك لكن الحكومة هنا رأت إخفاء السبب مما تتطلبه سياستها.

وتقول حكومة الملك أبن السعود أنها عثرت على خطاب وصل من عبد الرؤوف الصبان إلى السيد يوسف الزواوي برواق الحرمين في الأزهر الشريف جاء فيه: وصل خطابك العلامات، الرجل صحته جيدة والحمد لله، تصل إليكم في طيلة صورة خطاب موصى لسمو الأمير بيضوه في الأوراق المطبوعة، عليها جمعية الدفاع عن الحجاز المرسل لكم بطيه، وكذلك أمضوه بامضاء مستعار وأرسلوه باسم الأمير رأساً، مسجل، أسرعوا في ذلك تجدون عند سالم وصالح صبان أوراق مطبوعة وغلافات تسلموها منهم وأبقوها لديكم. وفي خطاب آخر: تجدون بطيه صورة خطابين أحدهما كأنه صورة خطاب من مكة للشريف شاكر والآخر من وكيل الحزب بمصر تكتبهم بغير خطك وترسلهم مسجلة باسم الأمير شاكر بغاية السرعة، فإذا صح عثورها على هذه الكتب فيكون بواسطة عبد الله الابهادى زميل الزواوي برواق الحرمين والسيد محمد شطا الذي يعمل لحساب الوكالة السعودية.

وقد لفتت حكومة ابن السعود أيضاً نظر الخارجية المصرية بشأن جنسية محمد صادق عبد الله الحجازية، والذي يدعي أنه عراقي، وشأن أقامته في القاهرة، إذ يقول إنه تاجر مع أن سلطات الحجاز، تثبت بأن لا عمل له إلا مناوأتها مجدداً طلباً بخصوص إخراجه من القطر المصري. وبما أن الموما إليه متجنس بالجنسية بالعراقية وكان راجعنا في حينه للمحافظة على حقوقه، وأبرز

مستندات تدل على وجود عمل له في مصر احلنا طلبه إلى الحكومة المحلية.

وقد خابرنا هاتفياً في اليوم نفسه حضرة وكيل الملك ابن السعود بهذا الخصوص وطلب منا مماشاته في هذا الأمر فأجبناه بأن محمد صادق عبد الله المذكور متجنس بالجنسية العراقية، وأننا أحلنا عريضته إلى الحكومة المحلية، وأننا مستعدون للتحقيق عما نسب إلى المذكور والعمل لتقوية الروابط الحبية بين البلدين فأرسل لنا هذا الكتاب:-

حضرة صاحب السعادة قنصل العراق العام بالقاهرة

أتشرف بأن أؤيد حديثي اليوم مع سعادتكم بأنه أتصل بعلمنا أن محمد صادق المعروف بنزعته العدائية لحكومة جلالة الملك تقدم إلى القنصلية العراقية بالقاهرة طالبا منها الحصول على وثيقة تمكنه من البقاء في مصر بدعوى إنه من أهالي العراق. مع أن المذكور كما هو معلوم من أهالي الحجاز ومن مواليد مكة المكرمة كما أن عائلته لا تزال موجودة بمكة، لذلك أرجو من سعادتكم أن تتفضلوا بإفادتي عن حقيقة ذلك وعما إذا كان المذكور قد تمكن فعلا من الحصول على وثيقة تؤهل له البقاء في مصر كشخص من رعايا الحكومة العراقية وذلك للضرورة ولسعادتكم وافر الشكر).

ويلقي التقرير الخاص بشهر شباط ١٩٣٣[1] أضواء على موقف الملك فؤاد من حكومة آل سعود بعد استيلائها على الحجاز، ويصف التقرير هذا الموقف بأنه محكوم بعاملين، أولهما رغبة الملك بادعاء الخلافة الإسلامية، وهذا ما من شأنه أن يترك آثاره السلبية على العلاقة مع الحاكمين في الحجاز، وثانيهما رغبته في إرضاء أولئك الحكام ليتمكن من إظهار مكانته المتميزة في الحجاز. ويعتقد كاتب التقرير أن العامل الأخير هو الذي وراء المشروع الكبير الذي اضطلع به الملك المصري لإعادة تعمير المسجد النبوي الشريف جاء في التقرير:

---

(١) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ١٣.

(لو تفحصنا التاريخ لوجدنا أنه ليسمن السهل الجزم بأن محمد علي وإبراهيم عندما قاما بتأديب الموجة الوهابية الأولى كانا يضمران ميل الاستيلاء على الجزيرة والطفرة إلى كرسي الخلافة متزعزع الأركان، إنما نعلم أن بعض الدول الأوربية مالت إلى إخراج هذه الأسرة الارناؤطية من الجزيرة فوراً، وهكذا كان. أما الملك فؤاد مهما تستر من افتضاح الأمر فأنه ولا شك يحن للقب الخلافة حنين المرضعات على الفطيم، واشتدت نزعته لهذا الحلم منذ بويع المغفور له الملك حسين بالخلافة في عمان في ٢٩ رجب ١٣٤٢، ويمكن الظن أن لتوتر العلاقات بين الحكومة المصرية والحجازية في سنة ١٣٤١ علاقة في حلم الفؤاد الذي اعتقد أنه لم يدخر وسعاً إلا بذله في سبيل أمنيته تلك، فلا يهون عليه أن يقطع كل صلة مع مملكة الحجاز ولا هو بقادر على التوفيق بين مطامحه والتفاهم مع ابن السعود، من يهون حادثة المحمل في ٩ ذي الحجة سنة ١٣٤٥، فالملك فؤاد الذي لم يكن على حالة ودية مع الهاشميين بقي كذلك مع آل مقرن[1]. ومن جهة أخرى لا يريد أن تفوته فرصة تذكير العالم الإسلامي بمقامه فأراد في هذه المرة أن يبدأ بعمل يجلب الأنظار، فقرر إصلاح ما خرب في المسجد النبوي، فاتفقت حكومته مع الحكومة السعودية على الموضوع بعد مصاعب جمة، وتقرر إيفاد مهندسين وبنائين ونقاشين من مصر. وفي ١١ الجاري وصلت هذه الهيئة إلى ينبع وتوجهت تواً إلى المدينة وقد خصص للبدء بالعمل عشرة آلاف دينار، أما وقد وصلت لوازم البناء أيضاً ولم يبق غير الشروع به، حدثت مشكلة جديدة أوقفت كل شيء، هي مشكلة المراحيض، فذوق الحكومة السعودية يتجه إلى إبقاء المراحيض وفقاً لقاعدة القديم على قدمه متصلة بالمسجد، والحكومة المصرية تقول بلزوم تبديل الشكل على الطراز الحديث وإبعادها قليلا من مكانها الحالي، وليس بوسعي أن أتكهن بمصير مثل هذه المعضلات. إن صلات هذه المفوضية بالقنصلية المصرية

---

(١) تقدم أن مقرن هو الجد الأعلى لآل سعود.

ودية للغاية إلا أن خطة الحكومة المصرية في المملكة العربية السعودية تتأثر بالثواني، فلم يسعني إحراز ثقتها بسهولة، إلا إنني في الأخير نلتها، وقد اطلعت في القنصلية على بعض تقاريرها، وقد وقع نظري في تلك التقارير على فصل يتعلق (بالهلل) أي الفلس السعودي، جاءت تحت عنوان الشخصيات البارزة، تعدد فيها القنصلية تلاعب المالية بالنقود لبزّ أموال الناس، وفصل آخر يتعلق بإيمان الملك أثناء الحديث، والحق أنها في الموضوعين لم تتعد جادة الصواب وإن تناولت البحث عن حقائق مخجلة).

ويلتفت القنصل العراقي إلى عبارة وردت في خطاب للملك عبد العزيز آل سعود فيها تعريض بالملك المصري فؤاد، فيقول في تقريره المؤرخ في ١٠ نيسان ١٩٣٣[١]:

(قفز ابن السعود إلى طلاب الخلافة وشتمهم بتلك الفقرات ولم يمسهم طبعا وعلى رأسهم الملك فؤاد).

وكانت الصداقة الشخصية التي وصلت بين القنصل العراقي والقنصل المصري قد أدت إلى تبادل أحاديث شتى، كان الأخير يظهر فيها تبرمه من سياسة الحكومة السعودية تجاه دولته. وقد نقل بعضها القنصل العراقي في تقاريره الدورية، ففي الخاص بشهر نيسان سنة[٢] ١٩٣٣ نقرأ الآتي:

(في ٩٣٣/٥/٢٧ زارني حافظ عامر قنصل مصر ولم يحدثني عن شيء أجهله فقد قال أن كوارث السلك الخارجي أن يلزم الإنسان بأعمال التمثيل في هذه المملكة، رأيت أن الجوع والعراء أناخ بكلكله على عرب الحجاز، فرجوت حكومتي أن تأمر بتوزيع مبلغ من المال وشيء من الطعام على أولئك البؤساء، وبعد العهد ظفرت بالأمنية التي ما سعيت لها إلا (لوجه الله) وأخبرت الحكومة

---

(١) الملفة ٧٥١ الوثيقة ١٦.

(٢) الملفة ٧٥١ الوثيقة ٣٤.

العربية السعودية بذلك فشكرتني، ورجوت حكومتي أيضا أن تسمح بتوزيع ما خصصت بالاشتراك مع اللجنة المعينة من حكومة الملك عبد العزيز لمثل هذه الأغراض الخيرية، فأجابت ملتمسي، وأبلغت أن جلالة الملك (فؤاد الأول) أمر بتوزيع بضعة آلاف من (الجنيهات) مع كمية كبيرة من الحبوب، وإذا بالحكومة العربية السعودية تبلغني في آخر لحظة أن اللجنة وحدها تقوم بالتوزيع، أما الاشتراك فمخالف للقوانين الحاضرة، فبهت لهذه المفاجأة، وما رفعت الأمر لحكومتي إلا وتلقيت منها برقية تقول فيها أنها قد ألغت المنحة أو الصدقة المذكورة، فأجبته مازحاً: ليس في ما تروي أمر يتعلق بالتمثيل، أنت قمت بالتشبث تبغي وجه الله وإنما الأعمال بالنيات).

والظاهر أن القنصلية المصرية في جدة كانت تسعى إلى توصيل وجهة نظرها في حكومة السعوديين إلى ممثلي الدول الإسلامية من خلال اجتماعات ظاهرها دعوات عادية وحقيقتها اجتماعات سياسية، ويصف القنصل العراقي أحد تلك الاجتماعات فيقول في تقريره لشهر نيسان من ذلك العام[1]:

(في ٢٣ الجاري دعيت لتناول الشاي في القنصلية المصرية وإذا بالضيافة اجتماع سياسي إسلامي، والذي يشير إلى ذلك أن المدعوين غيري هم جلال ممثل تركيا هويدا خان ممثل إيران السلجوقي قنصل الأفغان وصاحب الدعوة طبعا أقصد حافظ عامر قنصل مصر ثم سلطان أحمد سفير الأفغان في أنقره، قال مجددي وزير الأفغان في القاهرة. فاه العامر قائلاً: كنت أرجو كثيراً أن أوفق لنظم مثل هذا الاجتماع، فأني أشكركم جميعا لأنكم حققتم لي هذه الأمنية؛ فبدت على وجه ممثل تركيا علائم عدم الارتياح، أما خطيبنا المفلق هويدا خان فقرأ بصوت عال (تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى) فسألته كم آية يحفظ غير التي ذكرها، وعلى ذلك تلقفه الأفغانيون، وبقيت أنا في حرز مكين من الخوض ثانية

(١) الملفة ٧٥١ الوثيقة ٢٢.

بفضل الطريقة القادرية. وفي اليوم ذاته زارني توفيق أبو الهدى مندوب شرقي الأردن فلم يجدني لأني كنت ملبيا الدعوة المبحوث عنها إنما أستقبله عبد الله أفندي رشيد مكرم وقادته، وقد ترك لي الزائر الموما إليه بطاقته).

العلاقات السعودية- الأردنية

كانت ثمة مشاكل حقيقة تؤدي إلى توتر العلاقات بين السعوديين وحكومة أمارة شرقي الأردن منذ اللحظة الأولى لبدء هذه العلاقات، وإذا كان التنافس أو النزاع قد أتخذ شكلا دبلوماسيا مع العراق، بعد انتهاء حركات (الأخوان)، فإن هذا النزاع كان سافراً، ومسلحاً مع حكومة شرقي الأردن. ويمكن أن نضيف هنا سببا آخر، فضلاً عن التنافس التقليدي بين البيتين الهاشمي والسعودي على الحجاز، يكمن في عدم استقرار الحدود بين الدولتين، الأمر الذي أدى إلى مشاكل عديدة تتعلق بحركات العشائر بين الجانبين، وبملكية سكة حديد الحجاز، ذلك المشروع الذي بدئ به في أواخر عهد الدولة العثمانية ليربط بين بلاد الشام والحرمين الشريفين. وقد ألمعت التقارير والبرقيات التي كانت تبعث بها المفوضية في مكة المكرمة المرقم ٦ والمؤرخ في ٢٢ شباط ١٩٣٢ إشارة إلى نشاط بريطاني للبحث في مشاكل الحدود هذه، جاء في هذا التقرير[١].

صورة كتاب المفوضية الملكية العراقية في مكة المكرمة المرقم ٦

(نرسل بطيه التقرير الأول الذي يتناول البحث ابتداء من ١٩٣٢/٢/١٤ إلى ١٩٣٢/٢/٢٢ وربطنا معه صورة من الكتب الثلاثة التي أرسلت لنا من خارجية الحجاز ونجد وملحقاتها وصورة من الكتاب الذي أرسلناه إليها وبطيه صحيفة (أم القرى) بتاريخ ١٩٣٢/٢/١٩ تجدون فيها بحث عن المفوضية الملكية العراقية.

التوقيع/ ناجي الأصيل[٢]

---

(١) الملفة ٧٤٩ الوثيقة١.

(٢) فؤاد حمزة: ولد سنة ١٨٩٩ في لبنان، وعمل مدرساً في دمشق ثم في القدس، اختاره الملك عبد العزيز آل السعود مترجما خاصا له سنة ١٩٢٦ ثم جعله وكيلا للشؤون الخارجية. فأقام بمكة، ثم عمل وزيرا مفوضا في باريس وتقلب في المناصب المهمة حتى وفاته في لبنان سنة ١٩٥١. له مؤلفات في أحوال شبه جزيرة العرب. منها (قلب جزيرة العرب)و (بلاد العربية السعودية) و (في بلاد عسير).

مقابلة سكرتير المفوضية البريطانية

رأيت من المناسب زيارة الوزير البريطاني وسائر الممثلين السياسيين ولكن ظهر أن الوزير البريطاني السر اندر لن يسافر إلى فلسطين لمقابلة المندوب السامي في فلسطين للبحث في مشاكل الحدود بين شرقي الأردن و—[1]

وفي التقرير السري المؤرخ في ٥ آب ١٩٣٢ نقل المفوض العراقي عبارة فاه بها الملك عبد العزيز تفيد بأنه لا يطمع بأراضي شرقي الأردن، وأوضح أن العبارة أريد بعث الاطمئنان عند البريطانيين الذين كانوا يتولون الإشراف على شؤون هذا القطر. جاء في هذا التقرير:

(سري

الرقم ٣١٥٩

التاريخ في ٥/٨ آذار ١٩٣٢..

(وهنا ما أقسم الإيمان المخلصة أنه لا يطمع قط بالعراق وشرقي الأردن وسوريا ويفضل بقاءها لتفصل بينه وبين الآخرين" ثم قال أنني قبل أن أدخل بأية معاهدة مع دولة أجنبية كنت بحضور شكسبير والسيد طالب النقيب)

وكان بعض الغزوات السعودية مدفوعة بأسباب مادية بحتة. جاء في التقرير المؤرخ في ١٤ أيار ١٩٣٢ ما نصه[2]:

(يا صاحب الجلالة أن الضائقة المالية الآخذة بتلابيب الحجاز ونجد اشغلت الملك عبد العزيز فهو يهدئ خواطر النجديين ويمنيهم بغزوة قريبة على شرقي الأردن).

وتكشف التقارير العراقية عن أن حكومة السعوديين كانت لا تتردد في اتهام إمارة شرقي الأردن بتحريض القبائل والقوى المتذمرة من الحكم السعودي في الحجاز وبالتمرد على هذا الحكم، ويظهر أن وراء تلك الاتهامات رغبة في

---

(١) كلمة مفقودة بسبب تكسر أطراف الوثيقة

(٢) الملفة ٧٤٧ الوثيقة ٥٩.

إيجاد مبرر في (غزوة مرتقبة) يقوم بها الملك عبد العزيز داخل الأردن، ففي التقرير الدوري لشهر آب من تلك السنة نقرأ[1]:

(٣٠ أغسطس ١٩٣٢

٦٢٣ اس

جدة

سري ومستعجل

التقرير الرسمي عن شهر آب ١٩٣٢.

سرى ابن رفادة قاصدا ولا شك أحداث ثورة واسعة النطاق في الحجاز ففشل وذبح اكثر أعوانه صبرا ثم تعقب السيف الأبرياء. إما الصحف في مملكة الملك عبد العزيز فتتهم شرقي الأردن)

وفي الوقت الذي كانت في السلطات السعودية تعلن أن غاية تحركاتها العسكرية في منطقة تيماء، في شمالي البلاد، هي قمع ثورة أميرها ابن رمانة، الذي كان قد امتنع عن الولاء للسلطة السعودية الجديدة، لاحظ المسؤول العراقي أنه يمكن أن تكون غايتها الحقيقية هي غزو شرقي الأردن، فهذا ما يتفق والبيانات التي سجلها في تقاريره من قبل[2]:

(جدة

١٥ كانون الأول ١٩٣٢

٩١٧

---

(١) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ١٣.

(٢) الملفة ٢٤٩ الوثيقة ٣٠.

سري للغاية ومستعجل جدا

وزارة الخارجية الجليلة

تحية وبعد، لقد ذكرت مرة في الكتاب المرقم ٨١٥ والمؤرخ ١٧ تشرين ١٩٣٢ وجود شاعات غير موثوقة تقول بتمرد ابن رمان أمير (تيما) وأن قوات نجدية تحركت لتلك الجهة، ولكن الشاعة لم تنطل بعد فاضطررت إلى ذكرها مرة أخرى في الكتاب المرقم ٩١٥ والمؤرخ ١٥ منه، وأن قد أرسلت من جديد قوة في أربعين سيارة إلى تلك المنطقة ومن تزال هذه الشاعات تدور كأنفاس المحتضر. أن مصدر ما أذكره أناس نجديون وأوثقهم رشيد الخياط، على أنني لم استطع العثور على الحقيقة وربما كان من الأسهل تحقيق مثل هذه الأمور من نقاط الحدود العراقية، ولكن يزيد اعتقادي من جراء الشاعة المتواترة أن هناك قوات نجدية تتحرك إلى جهة غير عسير. ولما كان من المعروف عن ابن السعود إنه في الغزوات يظهر غير ما ينوي رأيت من واجبي الاهتمام بالموضوع وعدم إهماله لئلا تكون هناك تعبئة جيش هدفه غير تيما أيضاً وربما كان الهدف شرقي الأردن لأن مهما كانت أخبار الاضطرابات في (تيما) غير موثوقة وأن سوق القوات إلى جهة الشمال تكاد تكون أكيدة. والذي يزيد اعتقادي بالأمر هو أننا سمعنا بتغير أهل نجد وأن الأمير محمد سيرأس جيشه ويتوجه إلى عسير فظهر أن الذين يرأسون قوات أبن السعود في عسير هم عبد العزيز بن مساعد وخالد بن لؤي فأين أصبح الجيش الذي سيرأسه الأمير كل ذلك حملني على تدوين هذه الكلمة من باب الاحتياط. فالرجاء إذا نسبتم ذلك تتبيها على ما قد تحيطون به علما في هذا الصدد. تفضلوا بقبول فائق الاحترام).

وفي ٦ آذار سنة ١٩٣٣ كتب القائم بأعمال المفوضية العراقية تحليلاً للأوضاع السياسية في المشرق العربي، وانتهى إلى تقرير أن حكومة الملك عبد العزيز إذ تتوجس من عقد المؤتمر العربي المزمع عقده في بغداد لمناقشة الواقع

العربي، فإنها تخشى من أن تطرح الدول العربية، وهي تحضر مؤتمراً تستضيفه دولة هاشمية، رفضها للوجود السعودي في الحجاز أصلاً، وعده وجوداً غير شرعي. وفي التقرير مقتطفات من صحف مصرية وفلسطينية تؤكد مثل هذه المخاوف، ومنها ما ذكرته إحدى الصحف الفلسطينية صراحة من أن السعوديين لا يستطيعون الاستغناء عن بريطانيا طالما أنها تعرض خدماتها دائما لكل طالب عون من الأمراء العرب ضد أمير آخر، وبهذا فإن ما يقال عن استغناء الملك عبد العزيز عن بريطانيا بشأن نزاعة مع شرقي الأردن لا يمكن لعاقل أن يصدقه. فيقول في تقريره المذكور[1]:

(للأسباب التي بسطتها آنفا يخشى أبن السعود المؤتمر العربي، ويخشى كثيرا انعقاده في بغداد. يظن هذا الملك أن قد يتناول المؤتمر البحث في شؤون العرب المعلقة ويسعى لتسويتها بصورة توطد السلام الدائمى وتؤسس كيانا حقيقيا للممالك العربية. ربما الذين يشتغلون لانعقاد المؤتمر لم يفكروا قط بما يقلق بال الجلالة السعودية ولكن هو الذي يعلم أن عنده ما يجب أن يكون عند غيره والمتزلفون من حوله وما تذيعه أمهات الصحف العربية من ملاحظات كل ذلك لا يجعله مطمئن البال كيف يغمض له طرف إذا قرأ مثلا جريدة الشعب المصرية الصادرة في ٩٣٣/٢/٦ التي نقتطف من مقالها المعنون الحالة في عسير ما يأتي "أما الأمر الثاني وهو حل المسألة نهائيا فلا يكون إلا بطرحها بحذفيرها في المؤتمر العربي العتيد المزمع عقده في العراق، فهناك فقط يجب أن تعرض المسألة العربية برمتها، ومن أهم فصوله هذه الرواية المحزنة أمر استيلاء الوهابيين على الحجاز والعسير، وكيفية إخراج الهاشمين وتشريد اتباعهم، فعلى المؤتمر وحده حل هذه المسألة، ولا توجد قوة أخرى تستطيع الأقدام على أي أمر مهم في هذه المسألة الخطيرة.. الخ" ولنقتطف للغرض نفسه بعض الفقرات من جريدة العرب

---

(١) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ١٤.

الفلسطينية الواردة تحت عنوان الجزيرة والمؤتمر العربي المقبل منها "فالوضع السياسي الحالي في الحجاز وشرقي الأردن ونجد والعراق واليمن لا يمكن أن يظل مطمئنا بل لا بد من دس الدسائس ووقوع الثورات المتوالية والفتن تنشب من حين إلى حين كلما سنحت فرصة" ومنها " إما أن ابن السعود إذا رأى مساعدة بريطانيا لشرقي الأردن فينفض يده من صداقتها فيصادق روسيا كما يشيع بعضهم فهذا ضرب من الهذيان لأن طبيعة وجود إنكلترا هناك يفرض إلا تدع فرصة تمر من دون أن تمكن للدسائس والأحقاد بين الأقطار العربية فليس اللوم عليها دائما اللوم على أولئك الذين يفتحون المجال الواسع وانك لا تستطيع مهما أوتيت من الحكمة والدهاء إقناع أبن السعود أو الإمام يحيى أو الأمير عبد الله بخطأ سياستهم أو خطأ أرتكبه عمالهم فهم جميعا لا يضعون لهذا ولا يفهمون غير لغة السيف والدسائس كأن الله (حرم) على العرب ليذيقوهم بأس بعضهم بعضا والعلاج الوحيد هو أن تدرس هذه المسألة في المؤتمر العربي بل يكون أول واجباته وأهمها).

وينقل تقرير آخر تاريخه ١٢ آذار أنباء تتحدث عن مبادلة مقترحة بين السعودية وشرقي الأردن تقضي بتسليم ميناء العقبة إلى الأردن مقابل تنازل الأخيرة عن مساحات من الأرض إلى السعودية. ويشير التقرير إلى دور في هذا الأمر، فيقول[1]:

(تدور شاعات لا نعلم نصيبها من الصحة وهي أن الجلالة السعودية والحكومة الفرنسية يتآزران على إخفاق مشروع المؤتمر العربي أو تحديد مواضيعه والأخرى أنم الجلالة السعودية وافقت أو أنها على وشك التنازل عن العقبة على أن تكفل الدولة البريطانية بضم بعض القبائل شرقي الأردن للرعوية السعودية).

---

(١) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ١٢.

وتتعزز تكهنات المسؤول العراقي بمعلومات مصدرها الوزير البريطاني في جدة نفسه، إذ ورد في التقرير المذكور:

(زارني في ١٢٥ منه وفي ٣٣/٢/١٠ غادر الوزير البريطاني جدة قاصدا فلسطين ويروى أن جنابه يشتغل في أمر مناسبات مملكة شرقي الأردن والمملكة العربية السعودية).

ولم تمض إلا أيام معدودات حتى أذاع مراسل صحفي في فلسطين موضوع زيارة الوزير البريطاني للأردن، فإذا به يتعلق بعقد معاهدة بين السعودية وشرقي الأردن، مع محاولة إحياء خط سكة حديد الحجاز، التي كانت الدولة العثمانية قد أسسته قبل الحرب العالمية الأولى، ولا يخفى القائم بأعمال المفوضية العراقية مخاوفه من أن يكون المشروع الجديد مشروعاً بريطانياً له أهداف لا تنسجم بالضرورة مع مصالح العرب. يقول في تقريره المؤرخ في ١٩ آذار من تلك السنة[1]:

(إن الملحوظة الواردة في كتابنا المرقم ٨٩/١٤٨ والمؤرخ ٨ شباط ٩٣٣ من أن جريدة العهد الجديد أثارت فتحة البحث عن طريق الخط الحديد الحجازي وأملت أن يعاد هذا الوقف الإسلامي إلى أصحابه. لم تكن عبثاً ففي ٩٣٣/٢/٢١ روى مراسل فلسطين أن لقدوم وزير بريطانيا المفوض في جدة إلى القدس علاقة بعقد معاهدة بين الأمير عبد الله وأبن السعود ومد سكة حديد الحجاز من شرقي الأردن إلى المدينة.

أقصد مما أرويه أن المفوضيات في جدة مندون استثناء إلا مفوضيات طبعا تعتقد أن السكة الحديد بين جدة- مكة مشروع إنجليزي مبرقع برداء هندي مسلم وأن الحكومة البريطانية متفقة مبدياً مع أبن السعود فيما يتعلق بسكة حديد الحجاز من شرقي الأردن إلى المدينة وتترقب المفوضيات من جراء مشروع

(١) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ١١.

سكة حديد جدة- مكة وشرقي الأردن- المدينة أمورا أخرى تقصيه العقبة ومد سكة حديد إليها).

ولم تمض إلا أيام حتى كان وقد أردني عالي المستوى قد قدم إلى السعودية للتفاوض بشأن عقد معاهدة (صداقة وحسن جوار) بين الدولتين، وأخذ الكلام شكلاً صريحاً عن نية الحكومة السعودية بإيفاد وفد مماثل إلى القدس لإتمام المفاوضات بشأن المعاهدة المنشودة. ويلاحظ كاتب التقرير أن الوفد الأردني كان يمانع في عقد معاهدة تسليم مجرمين بين الدولتين، متذرعاً بضعف النظام القانوني في البلاد السعودية وعدم قدرته على إقامة العدل. وقيام الحكومة بمصادرة أموال (المجرمين)، ولنا أن نتصور هذه الأسباب كانت تكمن في خشية الحكومة الهاشمية في الأردن من أن يطال هذا الحق أنصار الحكومة الهاشمية في الحجاز ومؤيديها، وربما خشيت من مطالبة سعودية بأفراد وجماعات حجازية مناوئة للنظام السعودي كانت تتخذ من الأراضي الأردنية ملجأ لها أو قاعدة للقيام بتحركاتها. جاء في التقرير المؤرخ في ٧ مايس[1] ١٩٣٣ ما يأتي:

(وزارة الخارجية الجليلة

بغداد

سري

في مساء٤ الجاري دعوت توفيق أبو الهدى أحد أعضاء وفد شرقي الأردن لتناول العشاء في هذه المفوضية، فحضر وأخبرني أن المفاوضات الجارية مع الحكومة العربية السعودية حول عقد معاهدة صداقة وحسن جوار قد نجحت تماما ولم يبق إلا بعض اختلافات طفيفة جدا في ما يتعلق ببروتوكول التحكيم، وقد قررت حكومة الملك عبد العزيز إيفاد مندوبين من قبلها إلى القدس لإتمام المفاوضات وإبرام معاهدتي الصداقة وحسن الجوار وبروتوكول التحكيم. (بلغني

(١) الملفة ٧٥١ الوثيقة ٢٣.

بصورة خصوصية أن لا اختلاف أيضا حول بروتوكول التحكيم ولكن هي الرغبة بإيفاد وفد سعودي إلى القدس) ومما قاله أبو الهدى أنه يستحيل عقد معاهدة تسليم مجرمين مع الحكومة العربية السعودية أولا لعدم وجود تشكيلات عدلية ومحاكم شرعية ضامنة للعدل، ثانيا لان حكومة الملك عبد العزيز ترى لزوما مصادرة أملاك أي مجرم كان، الأمر الذي يخالف العرف الدولي، وأردف قائلا أن الوفد الأردني قد اتفق مع المفاوض السعودي على نشر بلاغ رسمي عن المفاوضات التي تمت حتى ألان وأخبرني بصيغة البلاغ الذي أرسله برقيا لسمو الأمير عبد الله.

في صباح ١٩٣٣/٥/٥ زارني اللفتنت كولونيل كوكس وأبو الهدى وكلوب للوداع وفي الساعة الرابعة ونصف زوالية بعد ظهر اليوم المذكور حضرت تشييع الوفد على رصيف الميناء وكان بين المشيعين فؤاد حمزة ويوسف ياسين وعبد العزيز المعمر أمير جدة والسير اندرو راين وبعض رجال المفوضية البريطانية. وقد غادر الوفد جدة على ظهر الباخرة الإيطالية (ارتيريا) وفي اليوم نفسه صدرت جريدة أم القرى عدد ٤٣٨ وفيها البلاغ الرسمي رقم ٢ معربا على ما أفاد لي أبو الهدى أقدم بطيه صورة بثلاث نسخ من البلاغ المنوه عنه).

وتوضح إحدى فقرات التقرير الاستنتاج أعلاه، فالحجازيين يخشون أن تؤدي معاهدة لتسليم المجرمين إلى تسليمهم إلى السلطة السعودية، ولم يوضح كاتب التقرير سبب تلكؤ السعودية نفسها في عقد هذه المعاهدة، فيقول:

(بلغني من بعض المصادر التي لا أظنها تعرف شيئا حقيقيا عن المفاوضات أن الحكومة العربية السعودية ستماطل في إرسال وفدها إلى شرقي الأردن لأسباب خاصة. أما الأمر الذي نستطيع ذكره من دون تردد هو أن الحجازيين ولا سيما المتصلين بالقبائل منهم ينتظرون بعين الارتياح إلى عدم توصل حكومة شرقي الأردن وحكومة الملك عبد العزيز إلى عقد معاهدة تسليم المجرمين).

ولم يمض إلا شهر واحد، حتى أعلنت الحكومة السعودية رسمياً البدء في

المفاوضات بين الدولتين:

(مكة المكرمة في يوم الجمعة

١٠ محرم ١٣٥٢- الموافق ٥ مايو سنة ١٩٣٣

بلاغ رسمي

(رقم ٢)

في أثر تبادل الاعتراف الرسمي بين حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم وحضرة صاحب السمو الأمير عبد الله أمير شرقي الأردن، تم الاتفاق على الشروع في المفاوضات لعقد معاهدة صداقة وحسن جوار ومعاهدة تسليم المجرمين وبروتوكول تحكيم وقد حضر من شرقي الأردن لهذا الغرض سعادة توفيق بك أبو الهدى السكرتير العام لحكومة شرقي الأردن مندوبا عن سمو الأمير ويرافقه المستر جون كلوب كخبير وبمقتضى الترتيب المتفق عليه مثلت الحكومة البريطانية من قبل سعادة السمو اندرو ريان الوزير المفوض للحكومة المشار إليها، وسعادة الكولونيل كوكس المعتمد البريطاني في عمان.

وقد دارت المفاوضات بين المذكورين وبين مندوبي حكومة جلالة الملك المعظم في جو مشبع بروح الود والصداقة وتم الاتفاق مبدئيا على عقد معاهدة صداقة وحسن جوار وبروتوكول تحكيم، وعلى تأجيل البحث في عقد معاهدة تسليم المجرمين لصعوبة التوفيق بين وجهات النظر في ذلك الشأن.

وبناء على الاتفاق الواقع فقد تأجلت المفاوضات ألان على أن تعقد دورتها الثانية في القدس في وقت قريب.

يوم الجمعة في ١٠ محرم سنة ١٣٥٢ الموافق ٥ مايو سنة ١٩٣٣).

ويذيل القائم بالأعمال تقريره بالخبر الآتي:

(سفر وفد حكومة شرقي الأردن

يبارحنا ظهر اليوم على الباخرة (ارتيريا) وفد حكومة شرقي الأردن المؤلف من جناب الكولونيل كوكس المقيم البريطاني في عمان، وتوفيق بك أبو الهدى السكرتير العام للحكومة الأردنية والمستر كلوب، عائدين إلى عمان عن طريق السويس رافقتهم السلامة).

ويحمل التقرير الدوري الخاص بشهر نيسان سنة ١٩٣٣ نبرة فيها بعض التفاؤل، وذلك بمناسبة توقيع معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين المملكتين السعودية والأردنية، وفي رأي كاتب التقرير فإن من غير المتوقع أن تتحسن العلاقات مع أي من المملكتين الهاشميتين: العراق والأردن، ما لم تتحسن مع المملكة الأخرى، فالمنطق البدوي لا يفرق- في رأيه- بينهما حينما يتعلق الأمر بأخذ الثأر، وهكذا فإن مثل هذا المنطق هو الذي يحكم علاقات المملكة السعودية بجيرانها. ومع ذلك كله فإن نبرة من اليأس تشوب هذا التقرير المتفائل حينما يطالب القائم بالأعمال بإلحاح من وزارته النقل للعمل في أي دولة أخرى خلا السعودية! يقول[١]:

(المفوضية الملكية العراقية

الموضوع- تقرير شهر نيسان ١٩٣٣

سري

ذكرت في تقرير السهر المنصرم أن، منذ ثلاثة أشهر أخذت الغشاوة تزول عن نظر القوم فصاروا يفهمون المقصد الشريف من أجله نحن هنا.

الآن وقد بوشر بعقد معاهدة بيم مملكة الأردن والمملكة العربية السعودية فقد صفا الجو قليلا وأخذت الغيوم تتلاشى وحام الخرس حول السنة المنافقين. وظني أن محاولة توطيد الصداقة مع حكومة الملك عبد العزيز في حين توتر علاقاتها مع حكومة شرقي الأردن يعدّ ضربا من العبث في منطقها البدوي ذلك لأن الحكمة البدوية تقضي بأخذ الثار لا من المعتدي فحسب بل من أقاربه الادنين بل من القبيلة التي يمت إليها.

يا معالي الوزير! الآن وقد أنبثق فجر الأمل بإمكان تحسين العلاقات مع هذه الملكة التي وصفت في تقاريري المختلفة أحوالها الاجتماعية والاقتصادية

---

(١) الملفة ٧٥١ الوثيقة ٢٢.

والسياسية حسب ما فهمتها بعد ما تجرعت المشاكل على اختلاف أنواعها في سبيل عدم الإخلال بحسن الصلات مع حفظ الكرامة أرى وقد هزلت قواي المادية أيضا من جراء مرض لازمني في جدة طول هذه المدة أن أنقل إلى أية خدمة أخرى داخل العراق أو خارجه في أي بلد شرقي تنسبونه وأن تتم موافقتكم على إرسال ممثل أو وزير مفوض إلى قصر الملك عبد العزيز، وأني لعلى ثقة تامة أنه سيجد جواً سياسياً يطاق ويساعد على العمل اكثر مما تيسر حتى لآن، فضلا على كفاءته الشخصية التي ستكون خير معين على حسن قضاء المصالح، وأني أرجو أن يكون هذا التقرير أخر تقرير دوري تخطه يدي في هذه الربوع).

العلاقات السعودية- الإيرانية

كان اهتمام المفوضية العراقية بالعلاقات السعودية- الإيرانية ينطلق في الأساس من اهتمام العراق بشؤون جارته إيران، قبل أن يكون اهتماماً بالشؤون السعودية ذاتها؛ وفي الواقع فإن أي تقارب بين الدولتين كان يعني من وجهة نظر الحكومة العراقية إقلاقاً لأمن العراق الخارجي، فإيران لم تكن تخف مطامحها في العراق، وبخاصة في مياهه الإقليمية في شط العرب، ومن ناحية أخرى فإن الحكومة السعودية كانت لا تزال تشعر بمنافسة النظام الهاشمي في العراق لها، وبخاصة في إطار المجموعة العربية، فضلاً عن قلقها من نوايا الأسرة الهاشمية التي لا تكن المودة لحكومة انتزعت منها الحجاز وهي أرض أجدادها التاريخية، وهكذا فإن تقارباً بين الدولتين كان له ما يبرره من وجهة نظر العراق، وهو ما يستوجب اهتماماً متزايداً بتتبع تطورات العلاقة بينهما.

وعلى سبيل المثال، فإن زيارة الأسطول الإيراني إلى ميناء جدة في أول تشرين الأول سنة ١٩٣٢ حدث يهم المفوضية لأن تعزيزه قوة مثل هذا الأسطول في دولة تشارك العراق في الخليج العربي، ولم تكن تخف رغبتها في السيطرة على الساحل الغربي للخليج، أمر من شأنه أن يقلق العراق فعلاً، وقد كتب القائم بأعمال المفوضية إلى حكومته في ٦ تشرين الأول سنة ١٩٣٢ مخبراً بهذه الزيارة، وواصفاً قطع الأسطول، قائلاً[١]:

(وزارة الخارجية

تحية واحتراما

أتشرف بإخبار فخامتكم بأن الأسطول الإيراني وصل صباح أمس إلى جدة، وبعد أن تبادل التحية مع الميناء وأدّى قائده الزيارة الرسمية لحاكم البلدة وجه الدعوة إلى الهيئة السياسية ورجال الحكومة لحضور حفلة الشاي التي

---

(١) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ١٨.

أقامتها مساء أمس على ظهر الباخرة بير المعقودة لواءه له، فحضرت الحفلة مع الممثلين السياسيين، وصادف أننا جميعا وصلنا في وقت واحد، فوجدنا في استقبالنا بعض الضباط الثانويين، وبعد مضي برهة من الزمن حضر قائد الأسطول الإيراني ومساعده الإيطالي فرحبوا بنا واظهروا أسفهم على تأخرهم عن استقبالنا على السلم لاختلاف الوقت بين ساعة جدة وساعة الباخرة، فسأل معاون وكيل الخارجية زميلنا وكيل القائم بأعمال المفوضية الفرنسية عن سبب اختلاف الساعات فأفهمه الزميل السبب.

ثم ذهبنا لتناول الشاي وفي هذه الأثناء قدم معاون قائد الباخرة الإيطالي جدول الأخبار البرقية إلى وزير إيطاليا المفوض فلاحظ الوزير خبر انضمام العراق إلى عصبة الأمم فقدم لي التهاني وبعد انتهاء الحفلة هنأ كل منا القائد وانصرفنا مودعين منه ومن بقية الضباط.

ويتألف الأسطول من ست قطع من نوع ألـ **Gun Boat** ومصنوع في إيطاليا ومكائنه من نوع الفيات، وشاهدنا في الباخرة (بير) مدفعين كبيرين ومدفعين صغيرين على الجوانب وفي أعلاها مدفعان من نوع الرشاش.

أما الضباط فقد تمرنوا في إيطاليا ويساعدهم في إدارة البواخر ضباط طليان، وعلمت بأن هذا الأسطول سيستخدم لحماية السواحل الإيرانية ومنع التهريب.

وأقامت لهم المفوضية الإيرانية عصر هذا اليوم حفلة شاي أنيقة حضرها أمير البلدة وأعضاء الهيئة السياسية وبعض رجال البلد. ويؤمل أن يبارحنا غدا إلى سواحل إيران.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

التوقيع

عبد القادر الكيلاني

وكيل القائم بأعمال المفوضية الملكية العراقية

والقنصل العام)

وتتابع المفوضية العراقية أخبار الأسطول الإيراني، والغاية من إنشائه، ففي التقرير المؤرخ في ١٠ تشرين الأول سنة ١٩٣٢ نقرأ[١]:

(الأسطول الإيراني ابتاعت الحكومة الإيرانية أخيراً أسطولا حربيا (ويقال أنها ابتاعته من دول إيطاليا) لحماية سواحلها وبلغني أن بناء الأسطول قد تم وسيمر قريبا بجدة في طريقه إلى السواحل الإيرانية في الخليج العربي).

وحينما جرى توقيع المعاهدة السعودية- الإيرانية أسرع القائم بأعمال المفوضية العراقية بإرسال نسخة هذه المعاهدة إلى بلاده في ضمن تقريره المؤرخ ٢ تشرين الثاني ١٩٣٢، وذلك على النحو الأتي[٢]:

(بغداد في ٤ شباط ١٩٣٣رئاسة الديوان الملكي

سكرتيرية مجلس الوزراء

نرسل طيه نسخة من المعاهدة المعقودة بين إيران والمملكة العربية السعودية في ٢ تشرين الثاني ١٩٣٢ للاطلاع عليهما.

---

(١) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٢٠.

(٢) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ٤٤.

وكيل وزير الخارجية

معاهدة صداقة

بين المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها

وبين المملكة الفارسية

الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

نحن عبد العزيز بن عبد الرحمن آل السعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها، بما أنه قد عقدت بيننا وبين حضرة صاحب الجلالة إمبراطور إيران معاهدة صداقة لأجل تأسيس العلاقات بين بلدينا وتقويتها، ووقعها مندوبان مفوضان من قبلنا ومندوب مفوض من قبل جلالته وكلهم حائرون للصلاحية التامة المتقابلة وذلك في مدينة طهران في اليوم الثامن عشر من شهر ربيع الأول سنة ألف وثلاث مئة وأربعين للهجرة (الموافق اليوم الثاني من شهر يور ١٣٠٨) وهي مدرجة في ما يلي:

معاهدة صداقة

بين المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها وبين المملكة الفارسية جلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها من جهة وجلالة إمبراطور إيران من جهة ثانية

رغبة منهما في تأسيس روابط الصداقة بين البلدين وتوثيق عراها واعتقادا بأن إنشاء هذه العلاقات يخدم نمو الشعبين ويساعد على رفاهيتهما، فقد قررا عقد معاهدة صداقة بين البلدين وتوثيق عراها. ولهذا الغرض عين حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها الشيخ عبد الله الفضل والشيخ محمد عبد الرواف. وعين حضرة صاحب الجلالة إمبراطور إيران. صاحب الفخامة الحاج مهدي قلي خان هدايت رئيس الوزراء مندوبين مفوضين عنهما. وبعد أن أطلع المذكورون على أوراق اعتمادهم فوجدوها مطابقة لأصول اتفقوا على المواد الآتية:

يسود بين المملكة الحجازية والنجدية وملحقاتها وبين الإمبراطورية الإيرانية وبين رعايا كلتا الدولتين سلام لا يمس وصداقة خالصة دائمة، ويؤكد الفريقان الساميان المتعاقدان رغبتهما في بذل كل مجهود أدامتهما وأحكام روابطهما.

المادة الثانية:

بما أن الفريقين الساميين المتعاقدين يرغبان ولهما الحق في تبادل وزرائهما المفوضين والقنصلين فانهما قد اتفقا على أن تكون معاملة ممثلي الفريق الواحد حينما يكون في بلاد الفريق الأخر طبقا لأحكام القوانين الدولية العامة على وجه المقابلة بالمثل.

المادة الثالثة:

يتعهد الفريقان الساميان بأن يمنح كل منهما لرعايا الفريق الأخر حينما يكونون في البلاد التابعة لهم جميع الحقوق والمزايا التي يتمتع بها رعايا أولى الأمم بالتفضيل، وتتعهد حكومة جلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بأن تعمل الحجاج الإيرانيين في جميع المعاملات كباقي الحجاج الوافدين إلى بيت الله الحرام، وبأن لا تسمح بإقامة العراقيل في سبيل أدائهم مناسك الحج والفرائض الدينية وأن تسهل لهم وسائط الأمن والراحة والطمأنينة.

المادة الرابعة:

يعلن الفريقان الساميان رغبتهما في القيام بمذكرات أخرى تكميلية في الوقت المناسب لعقد اتفاقيات خاصة بالأمور السياسية والتجارية والاقتصادية وسواها.

المادة الخامسة:

وقعت هذه المعاهدة من أربع نسخ باللغتين العربية والفارسية، وللنصين قيمة رسمية واحدة.

طهران في ١٨ ربيع الأول ١٣٤٨ الموافق ٢ شهر يور ١٣٠٨[١]

(التوقيع) عبد الله الفضل

(التوقيع) محمد عبد الرواف

(التوقيع) مهدي قلي

وبعد أن اطلعنا على هذه المعاهدة سالفة الذكر وأمعنا النظر فيها، صدقناها وقبلناها وأقررناها جملة في مجموعها وكمفردة في كل مادة وفقرة منها كما أننا نصدقها ونبرمها، ونتعهد ونعد عدا ملوكيا صادقا بأننا سنقوم بحلول الله بما ورد فيها ونلاحظه بكمال الأمانة والإخلاص وبأننا لن نسمح بمشيئة الله بالإخلال بأي وجه كان طالما نحن قادرون على ذلك وزيادة في تثبيت صحة كل ما ذكر فيها أمرنا بوضع خاتمنا على هذه الوثيقة ووقعناها بيدنا والله خير الشاهدين.

حرر بقصرنا في هذا اليوم العاشر من جمادى الثانية من سنة ثمان وأربعين وثلاث مئة وألف من هجرة سيد المرسلين الموافق لليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة آلف وتسع مئة وتسع وعشرين ميلادية

الختم الرسمي

(الإمضاء الملوكي)

تبادل قرارات الإبرام

إن الموقعين أدناه المخولين للصلاحية التامة من قبل حكومتنا قد اجتمعا في مكتب الخارجية في جدة لأجل تبادل قرارات إبرام معاهدة الصداقة المنعقدة بين حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها، وحضرة صاحب الجلالة شاهنشاه إيران، والتي وقع عليها في طهران ١٨ ربيع الأول ١٣٤٨ الموافق ٢ شهر

(١) بالتقويم الهجري الشمسي الذي كانت الحكومة الإيرانية تتخذ تقويما رسميا في تلك الحقبة.

يور ١٣٠٨ والتي أبرمت من قبل كلتا الحكومتين طبقا للمراسيم والأنظمة المتبعة في كلتيهما.

وبعد أن قابلا قرارات إبرام المعاهدة سالفة الذكر بدقة ووجدا كل واحدة مطابقة تمام المطابقة للأخرى اجريا التبادل المذكور في هذا اليوم على الصورة المعتادة واقرارا بذلك قد وقعا على هذه الشهادة حرر في جدة في اليوم الثاني عشر من شهر المحرم الحرام ١٣٤٩.

(التوقيع) حبيب الله هويدا	(التوقيع) فؤاد حمزة
ممثل إيران بجدة	وكيل الشؤون الخارجية)

وعلى الرغم من العلاقات الطيبة التي نجح القائم بأعمال المفوضية العراقية في إقامتها مع الوزير السوفيتي في جدة، والزيارات الطويلة التي كان يقوم بها الأخير إلى دار المفوضية، والتي كانت تتضمن محاورات مختلفة عن العلاقات العربية- العربية غالباً، إلا أن المسؤول العراقي كان يبدي حذراً ملحوظاً من نوايا الوزير المذكور، فهو يرى أن الحكومة السوفيتية كانت تسعى للتقرب من الحكومة السعودية في نجد والحجاز، في محاولة لتأثير على موقف الأخيرة من بريطانيا، وإن السوفيت ينتقدون صراحة علاقة العراق ببريطانيا، وربما سعوا إلى إثارة دول الجوار غير العربية ضد العراق رغبة منهم في إحراج السياسة البريطانية. ويرى كاتب العراق أن سعياً كهذا ليس صعباً في إيران، نظراً لإطماع إيران في العراق والخليج العربي. وأن إيران تساعد- من أجل ذلك- الحكومة السعودية في المجال الاستخباري من أجل إحراج العراق والحيلولة دون أداء دوره القومي في المنطقة. جاء في التقرير الخاص بشهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ ما نصه[1]:

(١) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٢٧.

(أما المفوضية الإيرانية فلا تعوزها نفثات تروكولوف وأن لم يقصر بمهمته فإن الأناشيد الجديدة المقرونة بعز طاق كسرى والتهالك بتأكيد السلطان على خليج فارس بكل سرعة ممكنة يوحي إليها ما يكفي- ولذا نراها برغم ما تشعر به من إهمال المملكة العربية السعودية، وبرغم ما يلاقيه الحجاج الإيرانيون من الإهانات تنشر بصحفها الدعاية للحكم السعودي، بل ويمكنني أن أقول أن هويدا خان ممثل إيران ومن معه يقومون لحكومة الملك عبد العزيز بقسط وافر من الاستخبارات. أنها ترى ذلك واجبا لأن ليس لديها غير الخدعة الأدبية تقدمها بسخاء لاعتقادها أن تقوية مركز الملك عبد العزيز مما يحرج العراق. لا أقصد حذرهم من العراق في وضعه الراهن بل من العراق الذي قد يرأس القسم الأعظم من السياسة العربية).

ويظهر أن الحكومة الإيرانية كانت تتخذ من ثورة عسير سبباً في منع الحجاج الإيرانيين من القدوم إلى الحجاز لأداء مناسك الحج، ومن الواضح أن هذا السبب لم يكن كافياً لتبرير هذا القرار، فثورة عسير كانت تجري في أقصى الجنوب من البلاد، أي في منطقة بعيدة عن طرق الحج التقليدية تماماً. يقول المسؤول العراقي في تقريره المؤرخ في ١٥ كانون الأول سنة ١٩٣٢[1]

(جدة

١٥ كانون الأول ١٩٣٢

نائب ممثل فرنسا وإيران

زارني في ١٤٥ الجاري نائب ممثل فرنسا وبرفقته ممثل إيران، وأكد لي الأول أن قد بلغه من نذير تروكولوف أن حكومة الملك عبد العزيز استطاعت أن تشغل جميع ساحل عسير وتمكنت من توزيع القوة لخفر الساحل، وبهذه الصورة

---

(١) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٣٣.

يمكن عدّ الادريسي (كمقطع) من معونة خارجية، أما نائب ممثل إيران فقال أن الحالة بعسير مقلقة وأنه لا أمل في هذه السنة حضور حجاج إيرانيين).

ويتحدث وكيل القائم بأعمال المفوضية العراقية في تقريره المؤرخ في ٤ شباط ١٩٣٣ عن زيارة قام بها ممثل إيران هويدا خان إلى دار المفوضية، فيصف الأخير بأنه ليس إلا (ممثل مسرحي) لا ممثل سياسي، وواضح أن المسؤول العراقي لم تنطل عليه أقوال المثل الإيراني. وهذا نص تقريره[1]:

(العراق

وزارة الخارجية

الرقم ٨٠٤

بغداد في ٤ شباط ١٩٣٣

زارني أمس ١٦ الجاري هويدا خان ممثل إيران فوجدته كئيبا ولما سألته عن السبب أجاب إنه آسف على أن ابن السعود وهو صديقه لم ينج من الدسائس فهو أمام مشاكل دائمة وأنه في هذا اليوم بلغه خبر مقتل القائد أبن مساعد، فواسته على حزنه وقلت: لعل الخبر غير صحيح وأنه إلا شاعة فأجاب هذا ما أرجوه أن جناب هويدا خان ممثل لا في السياسة بل يجوز أن يكون ممثلا مسرحيا إذ باستطاعته أن يبكي في رواية شارلي شابلن المضحكة فلا يؤتمن والحالة هذه على الأخبار التي ينشرها وقد تكون لغرض في نفس يعوق. هذا ما بدا لي أن أذكره في هذا الفقرة القصيرة. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام).

وفي التقرير الخاص بشهر آذار من ١٩٣٣ يعلن وكيل القائم بأعمال المفوضية العراقية عن شكوكه بأن ممثل إيران يتولى تقديم خدمات استخبارية للحكومة السعودية من خلال ما كان يمثله من دور في أثناء زيارته للمفوضية العراقية، فيقول[2]:

---

(١) الوثيقة ٧٥٠ الوثيقة ٤٥.

(٢) الملفة ٧٥١ الوثيقة٦.

(في ١٣ الجاري زارني عين الملك هويدا خان ممثل إيران ورجا أن أكتب لكم أن أحد كتبه إلى وزارة الخارجية في طهران وصل خطأ إلى طرفكم فوعدته بأني فاعل ذلك وأكد ثم حاول أن يطرق موضوع الطريق البري بين العراق والحجاز ولما كان جنابه من دون شك عين الملك عبد العزيز أيضا قاطعته متسائلا عن أنظمة وشروط الملاحة في بحر قزوين فارتبك الزميل واعتذر عن الجواب بعدم علمه بذلك واستأذن بالانصراف)

العلاقات السعودية البريطانية

على الرغم من وصف المفوضية العراقية التقليدي لبريطانيا بالدولة الحليفة، أو حليفتنا، فإن مواقف الأخيرة من القضية السعودية فينجد والحجاز بدت أكثر غموضاً، بسبب تأرجح السياسة البريطانية بين الأسرتين الهاشمية والسعودية، ومحاولة الحكومة البريطانية الظهور بمظهر المؤيد، والساند، لكل من الأسرتين. فبريطانيا تساند الملك عبد العزيز آل السعود ضد ثورة عسير، وفي الوقت نفسه تساند الأمير عبد الله أمير الأردن في موقفه من الملك في أثناء النزاع الحدودي بين البلدين، ويظهر أن الأمر لم يكن أقل غموضا من وجهة نظر السلطات السعودية أيضا، ولذا فإن العلاقات السعودية- البريطانية لم تعدم بعض الأزمات الصغيرة، من ذلك مثلا ما سجله وكيل القائم بأعمال المفوضية العراقية من انتقاد وجهه عبد العزيز آل السعود للسياسة البريطانية نتيجة لجوء أحد العبيد الفارين إلى المفوضية البريطانية وتسفيره إلى الخارج متحدية في ذلك رغبة الملك. جاء في التقرير المؤرخ في ١ آيار ١٩٣٢[١]:

(أما حملته الشعواء على السياسة والسياسيين فلم تكن بنت الساعة بل لما يحمله بين جنبيه لمفوض البريطاني السير ادرو، وخلاصة المسألة أن حكومة تجد والحجاز وملحقاتها كانت قد وقعت سابقا اتفاقية منع الرقيق، وقبيل ثلاثة أشهر تقريبا عند التجاء أحد عبيد الملك المستخدم عند عبد الله بن سليمان وكيل ماليته إلى المفوضية البريطانية حاولوا استرداده من المفوضية فلم يستطيعوا وعليه صدرت الإرادة الملكية بأن يقتل العبد في أي محل كان خارج المفوضية وعندما تقرر تسفيره على الباخرة الإنكليزية التي رست في مياه جدة رافق العبد ممثل حكومة بريطانيا المستر هوب جيل إلى الساحل حيث كان ينتظره زورق بخاري فحاول الضابط المأمور بالقتل ممانعه العبد من مرافقة المتر هوب جيل فسار

(١) الملفة ٧٤٨ الوثيقة ٤.

الزورق غير ملتفت لتلك الممانعة ونجا العبد من القتل غير أن الضابط الذي لم ينفذ أمر القتل أرسل مكبلا إلى مكة أما السير اندرو راين فسيحضر إلى جدة قريبا ليأخذ قرينته وقد لا يعود ثانية).

ويثير خبر مفاده اتفاق بريطانيا وحكومة عبد العزيز آل سعود على تجريد القبائل الأردنية من السلاح دهشة وكيل القائم بأعمال المفوضية، حتى أنه أسرع بنقله إلى حكومته، وهو يبحث عما يؤكده في مصادر أخرى، وواضح أن العراق كان ينظر إلى هذه المسألة نظرة قلق، فتجريد هذه القبائل من إسلحتها يمثل أضعافاً لموقف الأردن إزاء تهديدات السعوديين وإعلانهم عن رغباتهم فيغزو هذه البلاد، كما أنه يمثل انحيازاً بريطانيا خطيراً لصالح السعوديين، ومن الراجح أن الحكومة العراقية كانت ترى في ذلك أضعافاً لموقفها هي، بحكم العلاقات الأسرية التي تربط بين الأردن والعراق عهد ذاك[1].

(جدة

المفوضية الملكية العراقية

التاريخ ١٤ نيسان ٩٣٣

الرقم ٢١١/٣٥٠

الملف ا ت ع

سري

وزارة الخارجية الجليلة

بغداد

راجت خلال الأسبوع الثاني من الشهر الجاري بعض الشاعات في الأوساط السياسية الأجنبية كافة وبعض المحافل الأهلية ونظرا لأهميتها رأيت أن لا أوجل ذكرها إلى التقرير الشهري، وهي أن من الأمور التي تم الاتفاق عليها مبدئيا بين

---

(١) الملفة ٧٥١ الوثيقة ١٨.

حكومة الملك عبد العزيز والحكومة البريطانية هو تجريد قبائل أو بعض قبائل شرقي الأردن من السلاح. كان قد بلغني هذا الخبر قبل سفر السير اندرو راين إلى شرقي الأردن فلم أصدقه لعدم توثقي من الراوي أما الآن فأكثر المفوضيات تلهج به وقد عثرت على فقرة تشير إلى وجود مثل هذه المسألة ورد ذكرها في الصحيفة الرابعة من جريدة **lorient** البيروتية الصادرة فير ٣٣/٣/٢٨ وهي تحت عنوان (ماذا يجري في شرقي الأردن) جاء فيها- أن سمو الأمير عبد الله ومندوب المعتمد السامي ذهبوا إلى سمخ حيث وصلت في الطيارات قوات عديدة ويقال أن لذلك علاقة بتجريد قبائل المملكة من السلاح. ونظرا لتكرر هذه الشاعة يخيل إلينا أنها ليست عارية تماما من الصحة).

ونقرأ في التقرير المؤرخ في ٢٠ نيسان من تلك السنة خبراً عن قرب وصول الوفد الذي يمثل الأردن إلى جدة لتفاوض حول المعاهدة المنشودة، وهو يكشف عن (تشكيلة) الوفد، باستثناء أردني واحد، هو السيد توفيق أبو الهدى، فإن جميع الأعضاء الآخرين هم من البريطانيين. جاء في التقرير[1]

(وزارة الخارجية الجليلة

بغداد

أخبرني فؤاد حمزة في مقابلتي له في ١٨ الجاري أن وفد شرقي الأردن يؤمل وصوله إلى جدة في ١٩٣٣/٤/٢٧ وهو مؤلف من المستر كوكس نائب المندوب السامي في عمان، والمستر كلوب (وأهل نجد يسمونه أبو حنيك)، وتوفيق أبو الهدى، وسيشترك معها بالمفاوضة السير اندرو راين الوزير المفوض البريطاني في جدة).

ولدى وصول الوفد الأردني- البريطاني إلى جدة أقامت المفوضية البريطانية دعوة عشاء لأعضائه، فانتهز وكيل القائم بأعمال المفوضية هذه

---

(١) الملفة ٧٥١ الوثيقة ١٤.

الفرصة ليتحرى بنفسه عن آخر أخبار المعاهدة المزمع عقدها مع الجانب السعودي من المسؤولين البريطانيين مباشرة، وواضح من هذا أن الحكومة العراقية لم يكن لها أدنى اتصال مع الحكومة البريطانية حول هذه المسألة، وأن الحكومة البريطانية لم تكن تخبر حليفتها العراقية بأي شيء يتعلق بمثل هذه المعاهدة، مع أن الأخيرة تعدها ذات علاقة مباشرة بها بحكم وحدة الأسرة الحاكمة في البلدين. وفي التقرير- بعد ذلك- معلومات مهمة عن محاولات صهيونية مبكرة للتسلل إلى القبائل العربية في شرقي الأردن كتب المسؤول العراقي إلى وزارة الخارجية العراقية في تقريره المؤرخ في ٣ مايس ١٩٣٣ ما يأتي[1]:

(وزارة الخارجية الجليلة

سري

الموضوع- الضيافة التي أقيمت في المفوضية البريطانية على شرف وفد شرقي الأردن:

لبيت دعوة العشاء التي أقامها السيد لندرو ريان وحضرت المفوضية البريطانية في الساعة الثامنة والربع من مساء يوم الثلاثاء الموافق ٩٣٣/٥/٢ وبعد هنيهة كما على المائدة التي رأستها الليدي ريان أما المدعوون غيري هم اللفتنت كولونيل كوكس والمسز كوكس والكيتن كلوب وتوفيق أبو الهدى وحافظ عامر قنصل مصر والمستر كليورت والمستر أوبنهام والمستر وارمن اما اليدي ريان فقد بشرتني أن أحد البدو تمكن من أن يقدم إليها خشبة من شجر البشام بينما هي تنشد الورد.

قبل حضوري للمفوضية البريطانية كنت قد تلقيت اشارة هاتفية من معاون وكيل الخارجية أن الملك عبد العزيز قادم في صباح الغد في ٣٣/٥/٣ ولما كان اللفتنت كولونيل كوكس جاري على المائدة قلت له ربما قدوم الملك إلى جدة هو

---

(١) الملفة ٧٥١ الوثيقة ٧٩.

خصيصا لكم فاجابني أنه مع بقية اعضاء الوفد سيزورون جلالته في الساعة التاسعة صباحا وأضاف قائلا بلغني أن جلالته (بما من كثير لطفه) لا يترك لزائره وقتا للكلام فطمئنه قائلا ولكن لا بد من فترة تمكنكم من الكلام وهل تعتقدون أن المعاهدة سينتهي أمرها قبل سفركم (سيغادر الوفد جدة في ٥/٥/٩٣٣) فقال أظن أن ذلك ممكن وإذا تأخر عقدها فحكومة الملك عبد العزيز سترسل وفدا إلى فلسطين لإنجازها هناك..

وبعد العشاء تقدم منى أبو الهدى وسألته عن أمر المعاهدة وما يتوسمه في إمكان عقدها في جدة خلال هذه الأيام القليلة المتبقية، أجابني أنه لا يظن أنها ستعقد هنا، ثم يظهر أن الحكومة العراقية قد تساهلت كثيرا في المعاهدات مع حكومة الملك عبد العزيز كلما ترددنا في أمر لوحوا لنا بمعاهدتكم معهم. ألحوا علينا كثيرا أن تعقد معهم تسليم المجرمين فلم نوافق البتة ولن نوافق في الأخص بعد ما علمنا كيف تطبق القوانين التي تدعى الشريعية فقلت لسنا الآن بصدد مناقشة تلك المعاهدات إنما الذي يهمني هو أن أراكم قد ظفرتم ببغيتكم وهل تتناول المعاهدة بحثا في ما يتعلق بمعان والعقبة فأجاب بالنفي.

أتيحت لي في الليلة فرصة أخرى للبحث مع أبو الهدى فسألته عن حقيقة ما يشاع حول الصهيونية ورؤساء القبائل في شرقي الأردن فأجابني في بادئ الأمر أن لا نصيب لتلك الشاعات من الصحة وعندما شعر بأنني لا اجهل كل ما يجري قال نعم أن الصهيونيين اتصلوا ببعض رؤساء القبائل واستمالوهم وهم يبذلون الهمة للوصول إلى بغيتهم إنما سمو أمير شرقي الأردن غير مرتاح لهذه الحركة وحكومة شرقي الأردن تفكر بوضع قانون يقضى نهائيا على الطموح الصهيوني في المملكة[1].

---

(١) ومتى كان تشريع القوانين وحده بكاف لوقف التسلل الصهيوني في المنطقة، و هو الذي لا يعترف اصلاً بأي قانون يمكن أن يكون له مساس بمصالحه؟ (المحقق)..

هذا بعض ما رأيت من المناسب تدوينه من أخبار ليلة الضيافة المنوه بها).

وتجري المفاوضات بين الوفدين، الأردني والسعودي، فإذا بجميع التحفظات الأردنية التي أسر بها السيد أبو الهدى وكيل القائم بأعمال المفوضية العراقية، لا أثر لها . ولنا أن نستنتج أن عدم الإشارة إلى هذه التحفظات كانت بتأثير الأعضاء البريطانيين في الوفد. بيد أن أشد التحفظات قوة ما كان متعلقاً بمعاهدة تسليم المجرمين، لأسباب سبق أن وضحناها، ونضيف إليها هنا ما تكشفه هذه الوثيقة من أن قبائل الحجاز نفسها كانت تعارض توقيع مثل هذه المعاهدة، لأن ذلك من شأنه أن يحرم تلك القبائل من اللجوء إلى الأراضي الأردنية في حالة إعلان الثورة على حكومة السعوديين. جاء في التقرير المؤرخ في المفوضية الملكية

(جدة

العراقية

التاريخ ١٢ محرم ١٣٥٢

٧ مايس ١٩٣٣

الرقم ٢٤٩/٤٢٢

الملف ا ت ع

وزارة الخارجية الجليلة

بغداد

في مساء ٤ الجاري دعوت توفيق أبو الهدى أحد أعضاء وفد شرقي الأردن لتناول العشاء في هذه المفوضية، فحضر وأخبرني أن المفاوضات الجارية مع الحكومة العربية السعودية حول عقد معاهدة صداقة وحسن جوار قد نجحت تماما ولم يبق إلا بعض اختلافات طفيفة جدا في ما يتعلق ببروتوكول التحكيم، وقد قررت حكومة الملك عبد العزيز أيفاد مندوبين من قبلها إلى القدس لإتمام المفاوضات وإبرام معاهدتي الصداقة وحسن الجوار وبروتوكول التحكيم. (بلغني

بصورة خصوصية أن لا اختلاف أيضا حول بروتوكول التحكيم ولكن هي الرغبة بإيفاد وفد سعودي إلى القدس) وما قاله ألو الهدى أنه يستحيل عقد معاهدة تسليم مجرمين مع الحكومة العربية السعودية، أولا لعدم وجود تشكيلات عدلية ومحاكم شرعية ضامنة للعدل ثانيا لأن حكومة الملك عبد العزيز ترى لزوماً مصادرة أملاك أي مجرم كان الأمر الذي يخالف العرف الدولي وأردف قائلا أن الوفد الأردني قد اتفق مع المفاوض السعودي على نشر بلاغ رسمي عن المفاوضات التي تمت حتى الأن وأخبرني بصيغة البلاغ الذي أرسله برقيا لسمو الأمير عبد الله.

وفي صباح ١٩٣٣/٥/٥ زارني اللفتنت كولونيل كوكس وأبو الهدى وكلوب للوداع وفي الساعة الرابعة ونصف زوالية بعد ظهر اليوم المذكور حضرت تشييع الوفد على رصيف الميناء وكان بين المشيعين فؤاد حمزة ويوسف ياسين وعبد العزيز المعمر أمير جدة والسير اندرو راين وبعض رجال المفوضية البريطانية. وقد غادر الوفد جدة على ظهر الباخرة الإيطالية (إريتريا) وفي اليوم نفسه صدرت جريدة أم القرى عدد ٤٣٨ وفيها البلاغ الرسمي رقم ٢ معربا عن أفاده لي أبو الهدى أقدم بطيه صورة بثلاث نسخ من البلاغ المنوه عنه).

وهنا ينتقل كاتب التقرير إلى مسألة معاهدة تسليم المجرمين، فيقول:

(بلغني من بعض المصادر التي لا أظنها تعرف شيئا حقيقيا عن المفاوضات أن الحكومة العربية السعودية ستماطل في إرسال وفدها إلى شرقي الأردن لأسباب خاصة. أما الأمر الذي نستطيع ذكره من دون تردد هو أن الحجازيين ولا سيما المتصلين بالقبائل منهم ينتظرون بعين الارتياح إلى عدم توصل حكومة شرقي الأردن وحكومة الملك عبد العزيز إلى عقد معاهدة تسليم المجرمين).

ويكشف تقرير مؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ عن ود مفقود بين المسؤولين البريطانيين والسيد فؤاد حمزة، وكيل وزارة الخارجية السعودية، فيقول[1]:

---

(١) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٢٧.

(ولا حرج من إيراد كلمة بهذه المناسبة عن فؤاد حمزة، معلوم أن الرجل من خريجي الجامعة الأمريكية ببيروت، حضر المدينة ليخدم كمعلم في إحدى المدارس ولكنه أستخدم في معية مالي الدهلوي وكيل شؤون الخارجية أنئذ ورقي إلى منصبه الحالي وهو ممن لا يستطيعون إخفاء كل ما يدور في خلدهم فتبدو بعض الصراحة في بيانه عديم الميل إلى ابداوة وللأسرار القدسية الوهابية لا يستطيع أن ينفذ أمراً من دون أخذ موافقة الشيخ يوسف ياسين ومع ذلك فهو برغم إفلاس مصرف زهرة في بيروت يملك الألوف من الجنيهات وبعض العقار في بيروت ومصر. يقال أن المفوضية البريطانية لا توده كثيرا وتفضل أن يشغل مقامه الشيخ حافظ وهبه الذي وصل إلى الحجاز في ١٦ الجاري. إما المفوضية الفرنسية فلا تبخل بالثناء عليه غير أنها تنفي كونه أصبح رجلا ثريا.

وبعد مفارقة فؤاد حمزة الذي احتفى بي كثيراً أميت غرفة حمزة وهو صاحبي شخصيا رجوته أن يزودني ببعض الوثائق المتعلقة بمملكة عسير فلم يتردد وقال أني مقدم لك كل ما عندي وأظنه صادقا فسلمني ما أردت وشكرته وانصرفت).

ويوضح التقرير المكانة المتميزة التي كانت تتمتع بها المفوضية البريطانية في جدة، ومما يلفت الانتباه أن كاتب التقرير يصف علاقة مفوضية البريطانية بأنها (لا تتجاوز علاقة حليفة) مع أنه كان واضحاً من التقارير السابقة عدم وجود أي تنسيق، أو حتى تبادل معلومات، بين المفوضيتين، على الرغم من اهتمام العراق بالحصول على هذه المعلومات، وأضرار وكيل القائم بالأعمال العراقي إلى التماسها من مصادر شتى غير هذه المفوضية (الحليفة). يقول في تقريره:

(أن المفوضية البريطانية في جدة هي أعز جانبا من إخوانها، لا غرو فأن أعمالها السياسية والاقتصادية والقنصلية تناسب شأنها في البحر الأحمر ومصالحها في الجزيرة ومع كثرة أشغالها لا يبدو على مكاتبها إلا الهدوء وعلاقتنا معها لا تتجاوز علاقة حليفة).

وعلى الرغم من تعاطف الحكومة العراقية غير المعلن مع ثورة الادارسة في عسير، كونها تقوم ضد نظام تعده الحكومة العراقية قد استولى على الحجاز، وظن الأسرة الهاشمية الأول، إلا أن علاقة (التحالف) التي تشير إليها المسؤول العراقي، لم تكن تمنع البريطانيين من التعاون مع السلطات السعودية للقضاء على هذه الثورة، أو التضييق عليها. جاء في التقرير المؤرخ في ١٩ كانون الأول سنة ١٩٣٢ ما نصه[1]:

نظر التقرير عبد العزيز اليماني المنشور في أم القرى بتاريخ ٢ الجاري يظهر أن الحكومة البريطانية ضيقت على المتهمين بمعاونة الادريسي في قمران وأخرجتهم من عدن وقمران ذكرت هذه الفقرة لأن بعض من يدعون بأنهم من أحرار الحجاز يتذمرون من بريطانيا ويدعون أنها تطاردهم في مناطقها ويعتقدون أن في تشكيهم شيئاً من الحق (مع علمهم بأن بريطانيا قد اعترفت بحكومة الملك عبد العزيز ولا يسعها أن تعمل غير ذلك في الأخص إذا كان الموضوع يمس حكومة مخلص قديم).

وتصعق الأنباء الواردة عن تعاون عسكري فعال بين السلطات السعودية والحكومة البريطانية للقضاء على الثورة في عسير، المفوضية العراقية في جدة، بعد أن أخذت هذه الثورة تستنفذ الجهود السعودية وحدها، فما كان بوكيل القائم بأعمال المفوضية إلا أن ابرق إلى حكومته، على جناح السرعة، يخبرها بما وصله من أنباء بهذا الشأن. ولم يشأ أن يستقي معلوماته من مفوضية (الدولة الحليفة) مباشرة، وإنما أخذ يتسقطها من المفوضية الفرنسية. يقول في تقريره المؤرخ في ٣٢ تشرين الأول سنة ١٩٣٣[2]:

---

(١) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ٦٢.

(٢) الملفة ٧٥١ الوثيقة ٧٨.

(جدة

سري هام ومستعجل للغاية

نقل الشيخ بن سليمان بعد يومين راجعا إلى جدة وصار يتنقل بين جدة وأبحر الواقعة على بعد عدة أميال في شمال جدة بصحبة المدعو سليمان النبنى رئيس خفر السواحل الحجازية، وعلل الناس تنقلهم المستمر انهم يبحثون على محل يليق لان يكون صالحا لرسو الباخرة التي شاع خبر وصولها في هذا القرب تحمل مقدارا من الذخيرة وعددا من الطائرات والدبابات. وقد دعا الشيخ في إحدى الليالي إلى إخبار القائم بإعمال المفوضية البريطانية واحد العمال التابعين لشركة (سناندارد اوسل) ذلك الشخص الذي وصل جدة، فحضر كلا المدعوين وقضيا ليلة واحدة هنالك علم الكل هنا بهذه الدعوة وأخذوا يفسرونها تفسيرات تنطبق على حقيقة الأمر، فمن قائل يقول لا شك بأن باخرة إنكليزية سوف تصل وعلى ظهرها ما يلزم من الذخيرة والعتاد وأن ساحل أبحر سيكون قاعدة لرسو البواخر الإنكليزية التي تصل جدة في هذا القرب.

ما كادت هذه الأخبار تطرق سمعي حتى بادرت بزيارة وكيل القائم بأعمال المفوضية الافرنسية وهناك تمكنت من أنه أسرق منه بعض ما كان ينقصني من الأخبار في الموضوع فراءيت كلماته- بعد تملص من أسئلتي- ولما لم ير مفرا من ذلك صار يجيبني ببعض الصراحة التي جاءت تنطبق على كل ما عرضته أنفا حتى صار يصرح لي قائلا (بأن المناوشات بين الطرفين أخذت منذ يومين تجرى مجراها في وادي(نجران). وأن إطلاق البنادق وأزيز الرصاص يكاد يسمع على بعد عد أميال من الساحل (العسير).

اعرض ذلك وأنا لست هذه الساعة متأكدا من صحت المناوشات بصورة قطعية إذ أن هذه الأخبار ليست منتشرة بدرجة يتمكن البعض التفوه فيها بصورة علنية، غير أني وقفت على كل هذا من منابع سرية متكتمة أشد التكتم بعد جهد كثير. وعلى أننا سائرون إلى التقاط الأخبار المهمة في الموضوع وسوف نعرض كل حركة تبدو من كلتا الحكومتين).

ولم تقتصر المساعي البريطانية على حفظ أمن الحدود السعودية من

الشمال بأعدادها معاهدة الصداقة وحسن الجوار مع شرقي الأردن، وإنما مضت لحفظ حدودها من الجنوب أيضا، فقد ورد في التقرير المؤرخ في ٣ كانون الأول ١٩٣٣ معلومات مهمة عن مساع بريطانية سرية لعقد معاهدة مماثلة بين السعودية وإمام اليمن. ومن اللافت للنظر أن هذه المساعي جاءت متزامنة مع الأنباء التي تحدثت عن جهد عسكري بريطاني لضرب ثورة عسير، مما يوحي بأن عقد المعاهدة لم يكن الهدف منه، في هذا الوقت بالذات، إلا العمل على تطويق ثورة عسير نفسها، بحرمانها من أي دعن سياسي أو عسكري قادم من اليمن[1]:

(وزارة الخارجية الجليلة

تحية واحتراما. تلقى المستر سيكر شانسليه المفوضية البريطانية في جدة علي حسين غرة أمراً مستعجلا لبعد عدته للسفر إلى عدن- لينوب كما يدعي عن أحد الموظفين في المقيمة البريطانية الذي ذهب لبلاده مجازا مدة ثلاثة أشهر. غير أننا علمنا أن الحقيقة ليست كما يدعي المستر سيكر الموما إليه وإنما هنالك أمراً أخر جعل المفوضية البريطانية بأن توعز بهذه السرعة إلى حد موظفيها ليلتقي المندوبين البريطانيين الذي وصل عدن مؤخراً- ولا صحة لما نفت الصحف ذلك- ليرافقه إلى صنعاء وليكون واسطة ومترجما لما يدور بين وزير خارجية الإمام (القاضى راغب) وبين كبير المندوبين عند المفاوضة في عقد معاهدة صداقة بين حكومتي إنكلترة والأمام يحيى. أذ لا يخفى أن(القاضي راغب) من أصل تركي ولما كان المستر سيكر المار ذكره يحسن التركية كأبنائها إذ أنه ولد في الأستانة ونشأ في مدارسها لذا وقع اختيار المفوضية البريطانية عليه فاوعزت إليه بالسفر إلى عدن ليقوم بهذه المهمة وليوفق بين الطرفين بالصورة المطلوبة وهكذا أبحر على الباخرة (جهانكير) التي غادرت ميناء جدة صباح ٣ الجاري.

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام).

---

(١) الملفة ٧٥١ الوثيقة ٧٤.

ربطت المعرفة السابقة، أن لم تكن الصداقة، بين وكيل القائم بأعمال المفوضية العراقية في جدة والممثل الفرنسي في الحجاز منذ أن كان الأخير يعمل في العراق ممثلا لبلاده، ويظهر أن فهماً مشتركاً بين الرجلين قد أدى إلى أن تتضمن تقارير المفوضية العراقية أخباراً كانت مصادرها فرنسية، ونستطيع أن نلمح في هذه التقارير نوعاً من التقدير لوجهة النظر التي كان يبديها الممثل الفرنسي تجاه قضايا عدة، أهمها أن الأخير كان يظهر نفسه مدافعاً عن حقوق العاملين من السوريين واللبنانيين في الحجاز ونجد، بحكم أن بلاده كانت تهيمن على شؤون سورية ولبنان. ففي التقرير المؤرخ في ١ أيار ١٩٣٢ ينقل المسؤول العراقي مطالبه الممثل الفرنسي حكومة آل السعود بدفع رواتب الأطباء السوريين العاملين فيها، ويظهر أن الحكومة كانت تؤخر دفع هذه الرواتب بسبب الأحوال الاقتصادية والمالية المتردية للبلاد، وعدم قدرتها على تسديد ما بذمتها من مستحقات موظفيها فضلا عن العاملين من غير مواطنيها[١]. جاء في هذا التقرير:

(واضطر المسيو (ميكره) الممثل الفرنسي في الحجاز أن يشتد مع الحكومة المحلية لتسهيل تأدية استحقاقات الأطباء السوريين)

واكتشف الممثل العراقي أن الحكومة سمحت للمثل الفرنسي بزيارة الطائف، مثله في ذلك مثل غيره من الممثلين غير المسلمين، فأرسل إلى حكومته يسرها بذلك، ولا شك في أن اهتمامه بهذه الزيارة كان مبعثه رغبة العراق الملحة في الإبقاء على مفوضيته في مكة لا في جدة، وعدم اقتناعه بالحجج السعودية التي لا تستجيب لرغبتها لأسباب دينية تتعلق بالحيلولة دون وصول الممثلين غير المسلمين إلى الأماكن المقدسة في الحجاز[٢]. جاء في التقرير المؤرخ في ١٦ تشرين الأول سنة ١٩٣٢ ما نصه:

---

(١) الملفة ٧٤٨ الوثيقة ٤.

(٢) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٢٢.

(تسمح الحكومة أحيانا لغير المسلمين من الممثلين السياسيين والقنصليين بزيارة الطائف فمثلا أنها سمحت للقائم بأعمال المفوضية الفرنسية بزيارتها وقد حل ضيفا على الحكومة ولم اسمع أن غيره طلب ذلك في هذه الأيام كما أنها تسمح أحيانا لبعض الأجانب الذين لم ينسبوا للهيئة السياسية بزيارة البلدة المذكورة وقد حدث ذلك فعلاً).

وفي تقرير آخر، مؤرخ في ٢٧ كانون الأول سنة ١٩٢٧ ينقل المسؤول العراقي، بحذر، أخباراً مصدرها نائب الممثل الفرنسي، توضح حجم الخسائر الفادحة التي منيت بها القوات السعودية في حربها على ثورة الأدارسة في عسير[1] يقول:

(بل أروي بمنتهى التحفظ كلمة نائب ممثل فرنسا من أن أبن السعود خسر بضعة آلاف من جنده وبين القتلى سبعة عشر شخصا من عشيرة الملك وخاصته المقربين).

ويثير خبر عبور دارعتين فرنسيتين قناة السويس في طريقها إلى جدة اهتمام المفوضية العراقية، بوصف أن وصولها إلى هذا الميناء سيكون مدعاة للحصول على معلومات جديدة، ونعتقد أن ما كان ينتظره المسؤولون العراقيون هو ما إذا كانت هاتان الدارعتان ستتوجهان بعد ذلك إلى موانئ عسير حيث تقوم ثورة الأدارسة، أم إلى الميناء جيبوتي، حيث توجد معارضة حجازية للنظام السعودي.وسنجد في التقارير الآتية ارتياحاً عراقياً من الموقف المتشدد من الحكومة السعودية، جاء في التقرير المؤرخ في ٤ شباط سنة ١٩٣٣ ما نصه[2]:

---

(١) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ٢٩.

(٢) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ٤٥.

(وبمناسبة حديث الدارعة يمكن أن نؤكد عبور دارعتين فرنسيتين من بور سعيد وربما زارتا جدة في هذا القرب وقد أدعى للاطلاع عليهما ولا أظن أنني سأعود فارغ الوطاب من أي خبر منهم).

وكانت توقعات المسؤول العراقي في صائبة تماماً، فها هي الدارعة الفرنسية ويخت القيادة يصلان إلى جدة، وقد ظهر أن سبب زيارتهما الحقيقي هو جمع المعلومات عن الثورة في ساحل عسير، وثمة عبارة للقائد الفرنسي تثير الاهتمام، فهي تفيد بإمكان إنزال (فوج كامل) على هذا الساحل، ولا توضح العبارة عن الجهة التي يمكنها ذلك، وفي صالح من تقوم بذلك؟ كما يلفت النظر أن القائد الفرنسي اتخذ من تذمره من أحوال جدة سبباً في طرح مقترحه الخطير، بتدويل الحجاز إسلامياً، أي أن تقوم الدول الإسلامية بإدارة شؤون الحجاز، وهو ما يعني إلغاء كل الآثار المترتبة على ضم هذا الإقليم إلى الإدارة السعودية. جاء في التقرير المؤرخ في ٢١- ٢٣ شباط سنة ١٩٣٣ ما نصه[1]:

(في ١٩٣٣/١/٣٠ وصلت مياه جدة إلى الدراعة الفرنسية (ريمى) واليخت المسلح (ديانا) وعلى ظهره الأميرال جوبير (أن سلطة هذا الأميرال تشمل البحر المتوسط والبحر الأحمر ومقره الرسمي على اليابس في بيروت)أما الدراعة (ريمى) قبل أن تقترب من جدة انصرفت لجهة مجهولة. وفي أوائل هذا الشهر وصل إلى جدة رجل يدعى (المسيو بوريس) حل ضيفا في المفوضية الفرنسية وقد تعرفت به (أن مسيو بوريس) هو أحد السكرتيرية في مكتب دار الاعتماد في دمشق وقد حضر مع اللجنة التي بحثت في الحدود العراقية السورية وهو يعرف حضرات العزي وادمونسي. اشيع عن مسيو بوريس إنه حصل على إجازة ويرغب في قضاء قسم منها في السياحة في البحر الأحمر. ولكن الحقيقة هي غير ذلك فأن المسيو بوريس يجيد العربية وقد أرسل إلى جدة ليرافق الأميرال في البحر الأحمر وينزل

---

(١) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ٣١.

السواحل ويجمع ما يتيسر من الأخبار هذه حقيقة لا ريب فيها. زار ممثل فرنسا الأميرال على يخته فأعاد الأميرال الزيارة وتبودلت الزيارة بين الأميرال ووكيل الخارجية لمملكة أبن السعود في ٩٣٣/٢/٢ الساعة العاشرة صباحا استعد الأميرال (بناء على أشعار ممثل فرنسا) لاستقبالي على يخته وقد أرفقوا معي المسيو بوريس فأحسنت قوات اليخت استقبالي واستقبلني قائد اليخت إلى بهو الأميرال فألفيته شيخا طريفا قابلني بترحيب لا مزيد عليه وهو بنفسه أخبرني عن مهمة بوريس وعلق قائلا لأننا لا نعتقد على الأخبار التي تتسرب إلينا من السواحل التي ليس لنا فيها ممثلون فسألته في أثناء الحديث عن سبب هذه الزيارة فقال أولاً لأني لم أزر حتى الآن موانئ الحجاز وعسير واليمن وثانيا لأنه يتحتم علينا زيارة موانئ عسير في مثل هذه الظروف أما الدارعة ويمى فقد أرسلتها لجبوتي وستلتحق بي في غير هذا الميناء. ثم سألني الأميرال عن مقر الادريسي في الحال الحاضر فقلت نظرا لبلاغ الحكومة السعودية إنه في قرية في الجبال تدعى الحجر عليه أخبرني الأميرال بما قاله له فؤاد حمزة من أشغال القوات السعودية ساحل عسير كافة ولكن أضاف الأميرال أنا أفهم جيدا ما معنى أشغال قوات أبن السعود للسواحل وأنا وأثق من أن أشغالهم الساحل لا يمكن أن يكون عائقا للادريسي من الالتجاء للبحر بل يمكن إنزال فوج كامل لتلك السواحل من دون إزعاج القوات السعودية.

أخبرني الأميرال إنه سيزور القنفده وجيزان والحديده ومخا وبعد إتمام الرحلة يعود راسا إلى بيروت ثم سألني فيما إذ كانت لي قرابة مع القنصل العراقي في بيروت فأفدته بذلك.

سألني الأميرال فيما إذا كان حقيقة ما بلغه من استمرار البيع والشراء بالعبيد في الحجاز فقلت ليس عندي أكثر مما بلغكم.

حدثني الأميرال أن اليخت دينا كان تحت إمرة (المارشيل ليوني) في مراكش ثم قادني وأطلعني على بضعة المدافع الصغيرة التي فيه ولم يتردد من

اطلاعي حتى على غرفة النوم التي تخصه وسألني فيما إذا زرت الدوارع الست الإيرانية التي تزودتها من إيطاليا لاستعمالها في خليج فارس (عند مرورها من جدة) فأخبرته أني كنت في الإجازة.

رثى الأميرال لحال رجال المفوضيات الذين كتب عليهم الحبس داخل أسوار جدة وأردف قائلا أن الذي أعلمه أن البلاد الحجازية ستظل متأخرة ما لم تتازر الممالك العربية والإسلامية على إدارتها بشكل مخصوص يضمن رقيها ورفاه أهلها ولما استأذنت بالانصراف شيعني الرجل بمنتهى اللطف وقال أما بوريس فإني سأحجزه عندي لأني اليوم في الساعة الرابعة بعد الظهر أتوجه إلى الساحل قاصدا ساحل عسير فقلت أتمنى لكم سفرا سعيدا ولصقركم- أشرت- لمسيو بوريس- صيدا موفقا فسروا من كلمتي واستودعتهم بعد أن حييت قوة اليخت.

فالمسيو بوريس إذا سيقدم تقريرا للأميرال ولابد من أن تصل نسخة منه إلى المفوضية الفرنسية وعندئذ لا أقصر أيضاً).

لكننا في التقرير المؤرخ في ٦/٥ آذار سنة ١٩٣٣ نقرأ أن الحكومة الفرنسية كانت من الحكومات المعارضة لفكرة عقد المؤتمر العربي، وهو المؤتمر الذي كان مزمعاً عقده لمناقشة قضية الحجاز وقضايا أخرى جاء في هذا التقرير[1]:

(أرى لزوم ذكر بعض ما يحيطها لمؤتمر من نطاق سياسي فالمفوضية السوفياتية والفرنسية والتركية والإيرانية لاعتبارات سياسية غير خفية يرجون فشله)

وكان اهتمام الحكومة الفرنسية بأخبار ثورة عسير موضع عناية المفوضية العراقية، وقد حصل وكيل القائم بأعمالها على معلومات سرية تتعلق بتحركات

---

(١) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ١٤.

الأسطول الفرنسي في المنطقة من خلال استثماره علاقة شخصية جمعت بينه وبين أحد سكرتارية دار الاعتماد الفرنسية في دمشق،وهو يأمل أن يحصل على مزيد من المعلومات الاستخبارية من خلال هذا السكرتير. جاء في التقرير المؤرخ في ١٨- ١٩ آذار ١٩٣٣ ما نصه[١]:

(لقد ذكرت في الكتاب المرقم ٩٣/١٥١ والمؤرخ ٩٣٣/٢/٩ أن المسيو برويس أحد سكرتيرية دار الاعتماد في دمشق حضر جدة متخفيا ليجمع للأميرال جوبير ما تيسر من أخبار سواحل البحر الأحمر وأمس بلغني بصورة سرية أن جناب بوريس وصل على باخرة حمل إلى ميناء جدة بعد أن أتم رحلته في سواحل عسير واليمن فطلع نائب ممثل فرنسا على ظهر الباخرة لمقابلته لاشك في أنه تسلم منه صورة من تقريره عن هذه الرحلة وقد يحتوي على حوادث مفيدة وسأحاول التقاط ما يجود علي به من حقيبة الاستخبارات وفي اليوم نفسه أي ٩٣٣/٣/٨ غادر بوريس قاصدا بيروت).

ويشير التقرير المؤرخ في ١٤ نيسان سنة ١٩٣٣ إلى إشاعة ملفتة للنظر فعلاً،مفادها أن بعض الفرنسيين المتظاهرين بالإسلام كانوا قد اندسوا مع الحجاج المغاربة إلى الحج، ولم يوضح الأسباب التي دفعتهم إلى ذلك،أو التي الحكومة الفرنسية في المغرب إليه.

وينقل التقرير تصريحات لأحد الحجاج المغاربة فيها تهجم على النظام السعودي، ولا يخفي التقرير تعاطفه مع هذه التصريحات. جاء في التقرير[٢]:

(يقال أيضا أنه وجد مع الحجاج المغاربة بعض الفرنسيين الذين تظاهروا بالإسلام تسنى لهم الحج من دون أن تصرف السلطات المحلية هويتهم.

---

(١) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ٩.

(٢) الملفة ٧٥١ الوثيقة ٨.

حضر الحجاز هذا العام بقصد الحج الشيخ الكتاني المغربي وهو (شيخ الطريقة الكتانية وقد اهتمت به المفوضية الفرنسية كثيرا أما السلطات المحلية فقد تظاهرت بإكرامه إلا أنها تضمر له بغضا شديدا لأن جناب الشيخ يكفر الوهابيين من دون تردد وقد أشتهر بعدائه للمذهب الوهابي حتى أنه بعض الجهات في مكة أصدرت منشورا تداولته بعض الأيدي وهي تشير إلى أن الكتاني وأمثاله هم من مطايا الاستعمار الفرنسي إلى غير ذلك من الطعن وقد تعرفت بالكتاني فألفيته رجلا وقورا ملما ببعض العلوم العصرية وربما قصد زيارة العراق قريبا. حدثني قنصل مصر أن الكتاني لفت نظره إلى إكثار الوهابيين من قراءة سورة (والضحى) في كل صلاة يقصد أنهم يريدون أن يرددوا الآية (ووجدناك ضالا فهدى..) ومثل هذه الملاحظة تكفي لأن تعطينا صورة واضحة عما ما يبطنه الكتاني نحو المذهب الوهابي وقد روى إلى أحد الثقات أن الكتاني الذي اشغل المقام الأول في الضيافة الملكية قبل الحج قال بعد سماعه الخطبة الملكية برغم ما كنت أعلمه عن الوهابيين وملكهم اعتقدت عند وصولي إلى هذه البلاد أن أرى شيئا ولو كشبه دولة أما الآن فقد خاب ظني إذ أنى لم أجد غير دولة اباعر).

وفي التقرير المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٢ ما يوضح أسباب العلاقة الخاصة التي ربطت بين وكيل القائم بأعمال المفوضية العراقية، السيد جمال الكيلاني، وبين ممثل فرنسا في جدة، فإذا هي صداقة تعود تاريخها إلى فترة أشغال الأخير منصب قنصل بلاده في بغداد.

ويكشف التقرير عن وجود عدد كبير من المتعاونين من الممثلية الفرنسية ممن تدفع لهم المكافآت العالية، وواضح أن هؤلاء المتعاونين ليسوا من الفرنسيين، وإنما من الشخصيات البارزة في البلاد. كما يكشف التقرير أيضاً عن وجوه من التعاون بين المفوضيتين، فالفرنسيون يعفون الحجاج العراقيون من رسوم السفر التي يفرضونها على الحجاج السوريين، ويقدمون المعلومات إلى

المسؤولين العراقيين، بل أنهم يقدمون التسهيلات اللازمة للعمل السياسي العراقي في سورية كلما أدى هذا العمل إلى إحراج موقف الحكومة السورية. يقول التقرير[1].

المفوضية الفرنسية:

أن ممثل في جدة هو المسيو ميكريه الذي كان قنصل لحكومته في بغداد وكنت تعرفت به عندما كنت مساعدا للتشريفات في البلاد الملكي فإن هذا الرجل أعتاد في جدة لا يخرج من باب المفوضية إلا للضرورة القصوى ولا يصادف ذلك إلا في الشهر أو في الشهرين مرة وهو قائم الليل نائم النهار وأكثر الليالي يمضي بلعبة البوكر.ومع ذلك فمناسبات الرجل معنا على أحسن ما يكون ولا يترك فرصة لإظهار الصحبة حتى أن المفوضية الفرنسية اعتادت أخذ ريال سعودي من كل حاج يود العودة إلى بلاده من طريق سورية نظير التأشير على الجواز إلا أنه مجاملة لمفوضية العراقية وهي جارته أعفى العراقيين من هذا الرسم وهو ألان بالإجازة، ربما يعود قريبا مناسباته مع الحكومة الملك عبد العزيز حسنة جدا وهذا بفضل فؤاد حمزة. أنم ميزانية المفوضية الفرنسية كبيرة جدا يكفي ذكر المبلغ المخصص للبرقيات الشهرية فقط وهو عبارة عن(٢٠٠ جنيه ذهب).أخبرني نائب الممثل أن لولا التقارير الدورية والأعمال القنصلية لما احتاجت مفوضيتهم إلى (الكيس السياسي) لأن اكثر المخابرات تجري برقيا. علمت بصورة أكيدة أن لدى المفوضية الفرنسية عددا جسيما من المخبرين وجلهم من الذوات الذين يعتمد عليهم وأن مبالغ طائلة تصرف في سبيل ذلك. كما أنها باتصال دائم مع دار الاعتماد في بيروت وتصل إليها التقارير الضافية في كل ما يبنى بونسو ويهدم سولامياك أن كل عربي مخلص يتصل بهذه المفوضية ويستنتج الأمور مما يقع عليه عفوا من بياناتها ليجزم ويا للأسف أن الكتلة الوطنية السورية لا تستحق إلا التحطيم العاجل.

---

(١) الملفة ٧٥١ الوثيقة ٢٧.

ويخيل لي بل لدى بعض الوثوق أن مفوضيتنا قد تستطيع تقديم بعض الخدمة بواسطة المفوضية الفرنسية عن أمور أبطأ إنجازها مباشرة مع الحكومة السورية.

قبل بضعة أيام أرسل لي نائب ممثل فرنسا عددا من جريدة (L orient) البيروتية عدد ٨ الصادرة بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٣٢ وأشر على فقرة عنوانها Le Faical serail Lahlous de tous le rous وموجز الخبر أن جلالة الملك لا يملك شيئا من النقود وأنه يرسل إلى أحد أقاربه في القاهرة عشرة جنيهات، في داخل كتاب يقول فيه، كان هذا أخر مبلغ تبقي في جيبي.

وعندما زارني نائب الممثل وسألني عن مصدر أو مصادر مثل هذه الأخبار قلت له أن في وسعك تحقيق المصدر أكثر مني. وبعد حديث قصير قال أن شخصا في العراق كان قد اسر المسيو ميكريه بأن في نية جلالة الملك إهداءه وسام الرافدين ولم يتلق المسيوميكريه هذا الوسام معاني أعلم أنه يسره قبول مثل هذا الأنعام الملكي وما درجة الوسام الذي اهدى لفؤاد حمزة أجبته: الدرجة الثانية، قال: لابد من أن يكون وسام المسيو ميكريه من هذه الدرجة، فقلت: لم أحط علما بالموضوع إلا من حضرتك).

ونقرأ في التقرير المؤرخ في ٢٣ تشرين الأول سنة ١٩٣٣ معلومات عن ضابط فرنسي كان يعمل برتبة كابتن في حكومة الشريف حسين بن علي ملك الحجاز، وإنه كان ذا خبرة في إثارة الفتن بين أمراء العرب في المنطقة، وأنه ما حضر إلى الحجاز إلا لإثارة المشاكل بين الملك عبد العزيز وإمام اليمن، وعلى الرغم من تعاطف المفوضية العراقية مع الموقف الفرنسي، على ما تقدم بنا في ضوء تحليل التقارير السابقة، إلا أننا نلمح هنا مدى قلق كاتب التقرير من تحركات هذا الضابط ونشاطاته المحمولة لدى حكمومة الملك عبد العزيز. جاء في التقرير[1]:

---

(١) الملفة ٧٥١ الوثيقة ٥٨.

(ومما زاد الجمهور قلقا هو وصول(الكلولونيل إبراهيم الأفرنسي) مدينة جدة صباح الأربعاء الموافق ١٨ الجاري من جيبوتي عن طريق بورت سودان، ذلك الرجل المشهور لدى الكل هنا ولدى كل من اشترك في الحرب العامة وثورة الحجاز إذ أن الموما إليه كان إذ ذاك عضوا في البعثة الإفرنسية برتبة كابتن لدى حكومة المغفور له جلالة الملك حسين بن علي المعظم وهو أي الكولونيل الذي نحن بصدده معروف لا شك لدى رجالات العراق وزعمائه العظام الذين قادوا الثورة في ذلك الوقت بحزمة ومهارته في نشوب نار الفتنة في هذه البلاد حيث يعتقد الكل بأن للموما إليه يد طولى في كل ما حدث من العداء بين جلالة الأمام وجلالة أبن السعود خصوما حضوره هذه البلاد في هذه الآونة وتردده تارة على مكة المكرمة وطورا على المدينة المنورة وأخرى على السفارة الإفرنسية في جدة، أمر زاد الكل اعتقادا بأن تردده هذا لم يكن إلا زيادة الطين بلة وحراجة للموقف).

وتتابع المفوضية العراقية أبناء الموقف الفرنسي من حكومة عبد العزيز آل سعود، ويظهر أن قلقاً أخذ يساورها من أن تكون الحكومة الفرنسية قد أخذت تتعاطف مع النظام السعودي، خاصة فيما يتعلق بالثورة في عسير. مع مخاوف من أن تقوم فرنسا بتجهيز النظام المذكور بالأسلحة لهذا الغرض، وفي التقرير معلومة مهمة، غير منسوبة لمصدر مسمى، تشير إلى مشروع فرنسي لتنصيب الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود ملكاً على سورية، وهو مشروع يكفي لإثارة مخاوف الهاشميين من هذا الامتداد الخطير. جاء في التقرير المؤرخ في ١٢ كانون الأول ١٩٣٣ ما نصه[1]:

---

(١) الملفة ٧٥١ الوثيقة ٧٦.

(جدة

٢٤ شعبان ١٣٥٢

١٢ كانون الأول ١٩٣٣

سري ومستعجل

وزارة الخارجية الجليلة

بغداد

تحية واحتراما. تسرعت بعض الصحف وفي الأخص المصرية منها فنشرت قبل حين خبرا مفاده بأن قد وصل المسيو ميكريه القائم بأعمال المفوضية الفرنسية بالحجاز ميناء جدة على ظهر الدارعة الفرنسية ولم يمكث في جدة طويلا حتى غادرها متوجها إلى الرياض.

ومما لا ريب فيه أن الخبر هذا كان منبعه سورية. وإن المسيو ميكرى كان حين نشر هذا الخبر يتمتع بإجازته في بيروت وهو ينتظر في الوقت نفسه قدوم العميد السامي الجديد ليفاوضه في اتجاه جديد تريد حكومة فرنسة أن تبسطه في أرض الجزيرة مما حدا بالجرائد السورية أن تسارع إلى نشر ذلك الخبر الذي كانت تتوقعه ولكن نشرها ذلك كان قبل أوانه.

(لم يصل المسيو ميكريه إلى مدينة جدة إلا في اليوم الثالث من الشهر الحالي. وما أن وطئت قدماه أرض الحجاز حتى أخذ فؤاد بك حمزة يتردد عليه بين آونه وأخرى حتى قرّ رأيهما على السفر إلى الرياض وهكذا سافرا يوم ١٠ الجاري تحت جنح الظلام لا يعلم بهما أحد فسافرا في سيارة حكومية بيت (جلالتلي هنكي) للتوسط لدى الشركة الخديوية بالأذن للباخرة المذكورة لغرض نفسه الذي أوردناه أنفا فابلغوا بأن الشركة الخديوية ترحب بذلك غير أن الباخرة كانت قد غادرت أيضا).

العلاقات السعودية- الألمانية

رصدت تقارير المفوضية العراقية في جدة الدور الألماني في البحر الأحمر من خلال ثلاثة محاور، أولها ما كان يقدمه الأسطول الألماني في البحر الأحمر من عون للحكومة السعودية في مجال القضاء على ثورة الأدارسة في عسير، وهو دور لم يكن يحظى بارتياح المفوضية العراقية بالطبع؛ وثانيها ما يمكن أن يؤدي إليه تطور العلاقات بين ألمانيا وحكومة المملكة في ضوء المعاهدة المعقودة بينهما في سنة ١٩٢٩، وبخاصة في مجال مساندة ألمانيا لفكرة (المؤتمر العربي) المزمع عقده لحل القضايا المعلقة في الشرق الأوسط، وأبرزها- من وجهة النظر العراقية- قضية ضم الحكومة السعودية الحجاز إلى سيادتها، وهذا الدار كان يحظى، على خلاف سابقه، بتأييد الحكومة العراقية.

يتابع التقرير المؤرخ في ٢ كانون الأول سنة ١٩٣٢ مساعي الحكومة السعودية في نقل جنود ومعدات عسكرية بواسطة إحدى البواخر الألمانية، وكان من المفترض أن تصل هذه الباخرة إلى جيزان لكن ذلك لم يحصل لأسباب خارجة على إرادتها. جاء في التقرير ما نصه[1]:

(أن الباخرة الألمانية التي كانت توجهت بالجيش والذخيرة إلى جيزان تعذر عليها الوصول إلى جيزان فاضطرت إلى البقاء في محل له رأس الطرفة)

وسرعان ما تبين للمفوضية السبب الحقيقي وراء تعذر وصول الباخرة الألمانية إلى جيزان، جاء في التقرير المؤرخ في ١٥ كانون الثاني ١٩٣٢:

---

(١) الملفة ٧٤٩ التقرير ٢٨.

(جدة

١٥ كانون الأول ١٩٣٢

٩١٥

سري ومستعجل

وزارة الخارجية الجلية

الموضوع- الثورة في عسير

تحية وبعد، لقد ثبت بصورة أكيدة أن الباخرة الألمانية التي كانت قد توجهت بالجيش والذخيرة إلى جيزان اصطدمت بما يسمى (شعب) يقع على بعد عشرة أميال من جيزان ولم تنجُ إلا بعد ساعات طوال، أما القوات التي على ظهرها فأنزلت في السراعى للتوجه إلى الساحل ولكن الثوار أصلوهم وابلا من الرصاص أفنى الكثير منهم (المادة السادسة من كتابنا المرقم ٨٥٨ تاريخ ٦ كانون الألو ١٩٣٢)

وجاء التقرير المؤرخ في ٥- ٦ شباط ١٩٣٢ ما يدل على أن بعض البواخر الألمانية أخذت تنقل السلاح إلى القوات السعودية الموجودة في جيزان على نحو مباشر[1].

(كنت قد ذكرت في الكتاب المرقم ٢٢/٤١ والمؤرخ ١٩٣٣/١/١١ كلمة عن باخرة ألمانية تركت بور سعيد في ١٩٣٢/١٢/١٥ وأن القنصلية تقول أنها كانت تحمل سلاحا لأبن السعود سلمته لقواته في جيزان من دون أن تمر إلى جدة.

ولقد جاء في المادة الثالثة المنعقدة بين الريخ الألماني وبين ابن السعود في ٦ أبريل ١٩٢٩ ما يأتي:

(يقبل رعايا كل من الدولتين المتعاهدتين في بلاد الدولة الأخرى وفاقا لمبادئ القانون الدولي العام وطبقا لمقتضياته المرعية ويتمتعون في ما يتعلق بأشخاصهم واملاكهم بالمعاملة نفسها التي يتمتع بها رعايا الدولة الأكثر رعاية. كذلك تعامل سفن كل من الدولتين المتعاهدتين وشحناتها في موانئ الدولة الأخرى بالمعاملة نفسها التي يتمتع بها سفن الدولة أكثر رعاية وشحناتها من كل وجه).

---

(١) الملفة ٧٥٠ التقرير ٣٧.

ويلمح التقرير في ٥- ٦ آذار ١٩٣٢ إلى (مآرب) ألمانية من عقد المؤتمر العربي المقرر عقده لمناقشة القضية العربية، وبخاصة منها مسألة الحجاز، والإشارة مبهمة في حد ذاتها، إلا أنها تكشف عن رغبة الحكومة الألمانية التأثير- من خلال المؤتمر- على مصير المنطقة، بإيجاد دور ألماني دبلوماسي يستند إلى وجود عسكري فعال في منطقة البحر الأحمر. جاء في التقرير[١]

(يخال لي أن ليس من دولة أوربية من المؤتمر العربي المقبل غير إيطاليا، أما ألمانيا بمؤازرتها إيطاليا يحق لها أن تقول: ولي فيه مآرب أخرى)

ويصرح تقرير آخر، مؤرخ في ١١ كانون الثاني سنة ٩٣٢، بصفقة سلاح اشترتها الحكومة السعودية من ألمانيا، وأن هذا السلاح أرسل، بواسطة باخرة ألمانية، إلى جيزان مباشرة[٢]:

بلغ القنصلية المصرية أن باخرة ألمانية تركت بور سعيد في ١٥ كانون الأول ٩٣٣ ووجهتها جدة في طريقها إلى البصرة وقد مضى على مغادرتها بور سعيد ما يقارب الشهر ولم تصل بعد إلى جدة مما حمل القنصل المصري وقد مضى على مغادرتها بور سعيد ما يقارب الشهر ولم تصل بعد إلى جدة ما حمل القنصل المصري على الظن بأن الباخرة المذكورة قد تحمل السلاح الألماني الذي اشترته حكومة ابن السعود بمناسبة الحركات الأخيرة ولأجله لم ترس إلا في مياه جيزان راسا لتقدم ما معها للقوات القنصلية المذكورة أيضاً أن باخرة إيطالية رست منذ أسبوعين أمام ساحل عسير ولم تفارقه (لا أعلم شيئا عن هذه الرواية).

---

(١) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ١٤.

(٢) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٤٩.

العلاقات السعودية – الإيطالية

كانت لإيطاليا أسبابها التي تدعوها إلى الاهتمام بالثورة في عسير، فهي أولاً تحتل مناطق قريبة من هذا الإقليم في الساحل الإفريقي المجاور، ومن ثم فإن لها مصالحها الخاصة في منطقة البحر الأحمر، وهي ترى أن ما يجري على سواحل هذا البحر يهمها لذلك. ومن ناحية أخرى، فإن للمشاكل السياسية بين فرنسا وإيطاليا دورها في إثارة اهتمام الأخيرة بالمنطقة. وفي الواقع فإن الحكومة الإيطالية لم تكن تسعى للمحافظة على علاقاتها مع الحكومة السعودية وعسير إلا لتمسك العصا من طرفيها معاً. ففي الوقت الذي كانت ثمة اتهامات جدية بمساهمة إيطاليا بدعم ثوار عسير من خلال مستعمراتها القريبة في أرتيريا وغيرها، كانت ثمة مساع لعقد معاهدة (صداقة وتعاون) بين البلدين، ففي كتاب المفوضية الملكية العراقية في مكة المؤرخ في ٢٢ شباط ١٩٣٢ نقرأ أول اشارة ترد في الوثائق العراقية عن الاستعداد لعقد هذه المعاهدة. جاء في هذا التقرير ما يأتي[1]:

(إن قدوم سمو الأمير فيصل إلى جدة الأربعاء الماضي ١٠ شباط ١٩٣٢ كان لمجرد توقيع أول معاهدة سياسية بين حكومة الحجاز ونجد وإيطاليا)

وتقدم وثيقة مؤرخة في ٣٠ حزيران ١٩٣٢ تفسيرا لميل حكومة عبد العزيز آل السعود إلى إيطاليا. جاء فيها[2]

(إن الضائقة المالية وحدها تستحث الملك عبد العزيز أن يولي وجهة شطر إيطاليا تارة وهولند تارة أخرى)

وفي تقرير المفوضية العراقية في جدة المؤرخ في ١٠ تشرين الأول ١٩٣٢ أخبار عن رفع الحكومة الإيطالية درجة قنصليتها إلى مفوضية. يقول[3]:

(وصل يوم الأحد الماضي أول وزير إيطالي مفوض في هذه البلاد في رفعت الحكومة الإيطالية درجة قنصليتها إلى مفوضية بعد عقد المعاهدة بينها وبين الحجاز ونجد.

عبد القادر الكيلاني
وكيل القائم بأعمال المفوضية الملكية)

(١) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ١.

(٢) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٧.

(٣) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٢٢.

وعلى الرغم من هذا التطور في العلاقات الإيطالية- السعودية، فإن التقارير العراقية ترصد معلومات ذات شأن تفيد بإمداد الحكومة الإيطالية ثوار عسير بالسلاح. جاء في التقرير المؤرخ في ٢ كانون الأول ١٩٣٢ ما نصه[١]:

(أن بعض الذين لهم اتصال بالإيطاليين أوصلوا سبنوكا مشحونا بالسلاح والعتاد إلى الثوار من طريق يقال له أبو ضبيعة).

وتثير تحركات المسؤولين الإيطاليين المفوضية العراقية، كما في التقرير المؤرخ في ٤ شباط ١٩٣٣[٢]

(إن سفر وزير إيطاليا في جدة إلى مصر من دون أشعار المفوضيات حسب الأصول مما أدى إلى التقول الكثير في الأخص وأن المفوضية الإيطالية رضيت أو أبت مهمته كثيرا للحركات في عسير.كل ما يمكن أن يرد إلى البال إنه سافر إلى القاهرة ليشترك باستقبال ملك إيطاليا ولكن الذي تعلمه القنصلية المصرية أن ملك إيطاليا سيغادر بلاده في ١٨ أو ١٩ من الشهر القادم فلا حاجة إذا لكل هذه العجلة. أن ما أذكره هو مجرد تصور ليس إلا لأن غيري لا يقول هذا القول إذ كل ما في وسعي أن أقوله عن سفر هذا الوزير وعلى هذه الصورة هو إنه إذا ثبت أن معاليه اتصل بقنصل إيطاليا في القدس فغالب الظن ينصرف لموضوع الثورة في عسير. لو روقب قنصل إيطاليا في القدس لتأكد لديكم أن الرجل يشتغل من زمن بعيد في أمور تتعلق بسواحل المملكة العربية السعودية في البحر الأحمر).

وينقل كاتب التقرير نبأ رسو باخرة إيطالية أمام ساحل عسير، وأن القنصلية المصرية تعمدن القول على هوية الباخرة بريطانية، ولكن التقرير لا يشير إلى السبب الذي دفع القنصلية الأخيرة إلى التمويه على هوية الباخرة على هذا النحو يقول:

(ذكرت في الكتاب المرقم ٢٢/٤١ والمؤرخ ١٩٣٣/١/١١ أن من أخبار القنصلية المصرية وجود باخرة إيطالية راسية أمام ساحل عسير أعرض أن حديث الباخرة ملأ البلد فهو حديث الناس والكل يقول أنها باخرة إنجليزية قصدها

---

(١) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٢٨.

(٢) الملفة ٧٤٩ الوثيقة ٤٥.

مراقبة الأمور من بعيد ومساعدة أبن السعود عند الحاجة القصوى وعلمت أيضاً أن القنصلية المصرية لم تنشأ عمدا أن تقول أن الباخرة إنجليزية فقالت إيطالية وعلى كل حال ليس لي علم بحقيقة هذا الأمر وليس من الصالح في شيء أن أعتقد كغيري أن الدارعة الإنجليزية التي وصلت إلى مياه جدة في ١١ الجاري والتي طلع عليها على ما علمت محمود حمدي وفؤاد حمزة أية علاقة بالموضوع أنف الذكر. يقال أن الدراعة كانت تحمل كثيرا من رجال المكتب الصحي الدولي وأنه قد دعي لتناول العشاء في دائرة الخارجية بجدة وأن السير اندرو راين حضر الدعوة)[1]

ولم تمض إلا مدة قصيرة، حتى وصلت الأنباء بأن الثوار يتخذون من الأراضي الإيطالية قواعد لهم، ويزيد الأمر خطوة أن هذه الأراضي أصبحت قواعد لبعض فصائل المعارضة الحجازية ضد الحكم السعودي كما في التقرير المؤرخ في٢١- ٣٢ شباط ١٩٣٣[2]:

(لجأ الادريسي في أوائل الثورة إلى الأمام يحيى، وطلب منه أن يتوسط بالصلح وإلا فأنه يلتجئ إلى إيطاليا. ورد في العدد نفسه من جريدة فلسطين ما نصه يظهر أن بعض رجال الثورة الادريسية قد التجأوا إلى الأراضي التي تحت إشراف إيطاليا فعلا فقد تلقينا بالبريد من مصوع بمستعمرة أرتيريا الإيطالية إلى الأراضي بيانات مطبوعة من هيئة أسمت نفسها اللجنة التنفيذية لحزب الأحرار الحجازي وممضاة من كاتم السر العام المدعو علي الحسني).

ويكشف التقرير الصادر عن المفوضية العراقية الصادرة في ٥- ٦ آذار من سنة ١٩٣٣ عن مطامح، أو مساع، إيطالية لفرض انتدابها على سورية بدلاً من الانتداب الفرنسي، وأن هذه الحكومة كانت تؤيد فكرة عقد المؤتمر العربي لعرض هذه الغاية.. جاء في التقرير[3]:

---

(١) الملفة ٧٥٩ الوثيقة ٤٩.

(٢) الملفة ٧٥٠ الوثيقة٣١.

(٣) الملفة ٧٥٠ الوثيقة١٤.

(أظن إنني وفيت المقصود بهذه الخلاصة ولم تبق إلا كلمة في المؤتمر العربي نفسه المزمع عقده في (بغداد) كما يشاع ذلك. أنا أجهل المواضيع التي سيطرقها المؤتمر وليس من اختصاصي البحث فيه ولكن بالنظر إلى ما أسمعه من الأوساط(أقصد المفوضيات) أرى لزوم ذكر بعض ما يحيطه المؤتمر من نطاق سياسي فالمفوضية السوفياتية والفرنسية والتركية والإيرانية لاعتبارات سياسية غير خفية يرجون فشله، أما المفوضية الإيطالية فتترقب إخباره باهتمام وتتمنى له النجاح إذ من المعلوم أن إيطاليا التي تطمح - إن لم نقل بكل سورية بجزء منها- تأمل أن المؤتمر قد يقوي الأحزاب السورية على فرنسا، ورغبة إيطاليا هذه بلغت مؤخرا في عصبة الأمم نفسها، وصادفت إيطاليا مؤازرة المندوب الألماني وأهل سورية لا يجهلون مطامع إيطاليا المذكورة فقد وقعت على الرقم الصادر من المكتب السياسي في دار الاعتماد ببيروت في ٩٣٣/١/١٨ فوجدتها تذكر بعناية فقرة جريدة الرقيب المتعلقة بنقل الانتداب الفرنسي على سورية إلى إيطاليا، وإنى أقدم بطيه صورة بثلاث نسخ من الفقرة المذكورة أما أن إيطاليا تشغل في سبيل الحصول على شئ فهذا ما أؤكده كما أني أوكد رغبتها في نجاح المؤتمر العربي إذ نفى (ده به بو) وزير إيطاليا المفوض في جدة نفسه أفضى إلى بذلك لا بصراحة تامة ولكن الذي قاله لي في ٩٣٣/٢/١٢ أن سورية يجب أن تنال ما نالته العراق وأن إقامة جمهورية في سورية لا يأتلف وذوق شعبها الحقيقي، والأمل معقود أن المؤتمر العربي المقبل لن يغفل هذه المسألة، كما أنه لا يقصر ببذل كل المساعي لحصول على وحدة سورية).

وفي أواخر السنة ١٩٣٢ سجلت العلاقات السعودية الإيطالية أدنى ترد لها، حينما اتهمت الحكومة السعودية صراحة إيطاليا بأنها تتدخل في شؤون عسير. جاء في التقرير المؤرخ في ٢٧ كانون الأول ١٩٣٢ ما نصه[1]:

(الحمزة يذكر (ارتيريا) فحكومة ابن السعود تصر إذاً باتهام إيطاليا في التدخل بشؤون عسير).

---

(١) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ٥٩.

والظاهر أن قوة الاتهامات السعودية لإيطاليا بالضلوع في مساندة ثورة عسير، دفعت بالمفوض العراقي إلى الظن بأنه لابد للحكومة الإيطالية بالرد على تلك الإتهامات، جاء في حوار له مع القنصل المصري في جدة ما تضمنه التقرير المؤرخ في ١٥ كانون الأول ١٩٣٢ ما نصه[1]:

(في صباح ١٠ الجاري زارني قنصل مصر وقال: لا مناص من الاعتقاد بأن ثورة عسير قوية، فاردت أن أفهم كيف استنتج ذلك، فأخبرني إنه زار المفوضية الإيطالية فوجدها تعلق أهمية كبيرة على سير هذه الثورة أنها مستاءة أيضا من الأخبار التي تستقيها من البلد بأن رجال حكومة عبد العزيز لا يزال يظنون بأن لابد لإيطاليا بعض الشأن في الموضوع؛ ثم سألني: هل بلغني من ذلك؟ ولا أجد من المصلحة أن أردد له ما قاله لي فؤاد حمزة في مقابلتي له في ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٢ ذكرته لكم في الكتاب المرقم ٨١٥ والمؤرخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٢ قوله (ومن قائل أن لإيطاليا ضلع في الأمر) بل قوله (أن إيطاليا هي دولة ذات تأثير كبير في اليمن وقد لا تكون غريبة عن ما يجري هناك) فسر القنصل المصري ورجاني أن أعطيه الجريدة فلم أفعل لأنها لا تخصني ولكن راجعت مذكراتي وأفهمته أن الخبر مذكور في جريدة (ليران البيروتية) الصادرة في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٢ فشكرني وبعد برهة أنصرف وغالب الظن أنه أخبر المفوضية الإيطالية بلزوم مراجعة الجريدة المنوه بها لأنه على ما أخبرني حضرته (وأن جريدة الحرم تصدر في مصر أنها بريالات الملك عبد العزيز، وأن الوزير الإيطالي لابد من أنه سيعقب على حكومة ابن سعود من جراء هذه الشاعات).

---

(١) الملفة ٧٥٠ الوثيقة ٣٣.

فهرس بالموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
الأسرة الحاكمة	١٣
الثورات الداخلية	٢٣
حركة ابن رفادة	٢٣
ثورة الأدارسة في عسير	٢٨
الحياة الاجتماعية	١٣٨
الغزو بين البدو	١٤٣
الحياة الاقتصادية	١٧٧
شؤون النفط	١٨٠
العلاقات الخارجية	١٩٤
العلاقات السعودية العراقية	١٩٤
العلاقات العراقية المصرية	٢٧٣
العلاقات السعودية الأردنية	٢٨٧
العلاقات السعودية الإيرانية	٢٩٩
العلاقات السعودية البريطانية	٣٠٩
العلاقات السعودية الفرنسية	٣٢٠
العلاقات السعودية الألمانية	٣٣١
العلاقات السعودية الإيطالية	٣٣٤